

نهى ميلور

محمد عايش

نبيل دجاني

خليل ريناوي

الإعلام العربي

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

Arab Media

ترجمة : د. محمد صفوت حسن



polity

دار الفجر للنشر والتوزيع

الإعلام العربي

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

الإعلام العربي

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

تأليف

محمد عايش

نهي ميلور

خليل ريناوي

نبيل دجاني

ترجمة

د. محمد صفوت حسن أحمد

أستاذ مساعد - جامعة اسيوط

دار الفجر للنشر والتوزيع

2012

الإعلام العربي

العولمة : الإعلام وصناعاته الناشئة

ترجمة

د. محمد صفوت حسن أحمد
أستاذ مساعد - جامعة اسيوط

تأليف

نهي ميلور محمد عايش
نبيل دجاني خليل ريناوي

Arab Media

Globalization and Emerging Media Industries

The First English Edition Published 2011 by Polity Press

رقم الإيداع	حقوق النشر
16907	الطبعة الأولى 2012
ISBN	جميع الحقوق محفوظة للناشر
978-977-358-256-7	

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة

القاهرة - مصر

تليفون : 26242520 - 26246252 (00202)

فاكس : 26246265 (00202)

Email: daralfajr@yahoo.com

لايجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

المحتويات

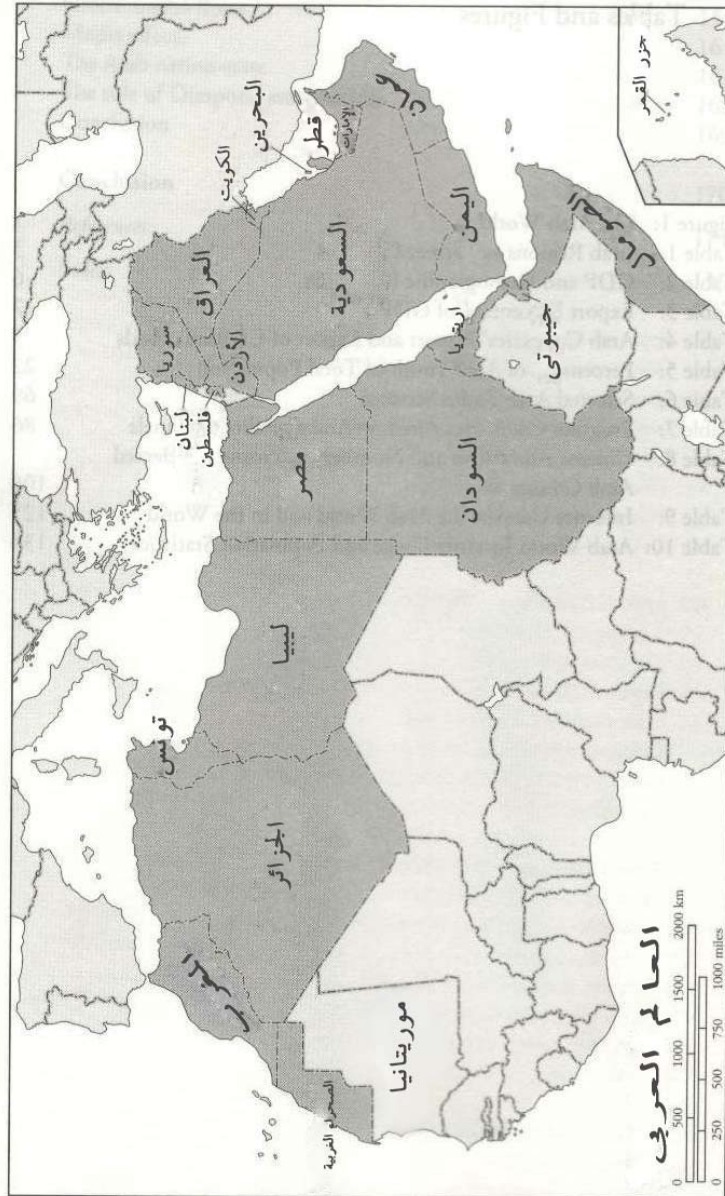
الصفحة	الموضوع
8	قائمة بالجداول و الأشكال
11	مقدمة
11	حدود المنطقة
14	نقاط التوحد الثقافي
16	نقاط الاختلاف الاجتماعية / الاقتصادية
20	الإعلام العربي في عصر العولمة
23	بناء الكتاب
27	الفصل الأول: الإعلام العربي : عرض للاتجاهات الحديثة
27	ظهور صناعة الإعلام
30	توسع الأسواق العالمية
34	سيطرة الدولة أم الرقابة الذاتية؟
36	دور الإعلام في تعبئة الأمة العربية
39	مستخدمو الإعلام داخل المنطقة
42	مستخدمو الإعلام العرب عبر العالم
44	الإعلام الجديد والتحدي الجديد
47	خاتمة
49	2-الفصل الثاني : الكتب العربية
49	خلفية تاريخية
53	تنظيم الطباعة عبر التاريخ
57	الطباعة العربية الحديثة
59	التحديات التي تواجه الطباعة العربية
63	سوق الكتاب
67	خاتمة

الصفحة	الموضوع
69	الفصل الثالث : الصحافة العربية
69	خلفية تاريخية
72	تنظيم الصحافة العربية
84	المهاجرون العرب والصحافة القومية
87	الأدوار المتغيرة للصحافة العربية
91	سوق الطباعة : عبر الإنترنت و خارجها
95	خاتمة
97	الفصل الرابع : البث الإذاعي في العالم العربي
98	استعراض تاريخي
104	المشهد الإذاعي
108	تنظيم البث الإذاعي
110	تمويل البث الإذاعي
111	جماهير الإذاعة
113	برامج الإذاعة
115	الأدوار
118	البث الإذاعي الدولي باللغة العربية
120	خاتمة
121	الفصل الخامس: البث التلفزيوني في العالم العربي التحول الديمقراطي السياسي والإحياء الثقافي
122	تطورات تاريخية
132	التأثير علي أنظمة التلفزيون التي تديرها الدولة
134	الإسهام في خلق الروح الديمقراطية والإحياء الثقافي
136	التلفزيون و الإصلاحات السياسية
138	التلفزيون و الثقافة

الصفحة	الموضوع
141	خاتمة
143	الفصل السادس : السينما العربية
144	عرض تاريخي
147	السينما كصناعة
152	تنظيم صناعة السينما
154	أسواق جديدة ، داخلون جدد
158	الأفلام الوثائقية : حكاية أخرى
166	خاتمة
169	الفصل السابع : الإنترنت العربية: ثلاثية شيزوفرانية
172	الإنترنت في العالم العربي
184	العوائق أمام انتشار الإنترنت في العالم العربي
186	اللاعبون الرئيسيون:
191	الانترنت كمجال افتراضي عام
192	أنماط المستخدمين وثقافة الإنترنت
196	المداخل الرسمية إلي الإنترنت
200	خاتمة
203	الفصل الثامن : عندما يلتقي العالمي بالمحلي
203	السوق العالمية الجديدة
209	أدوار الإعلام المتغيرة
211	فيضان الإعلام الدولي
218	آثار الإعلام
222	الدولة العربية التي تشكل الأمة
227	دور جماعات المهجر
230	خاتمة الكتاب

جداول وأشكال

الصفحة	الجدول / الشكل
9	شكل رقم (1) : العالم العربي
13	جدول رقم(1) : المناطق العربية كمستعمرات سابقة
17	جدول رقم (2) : الناتج المحلي الكلي و المؤشرات الديموجرافية
19	جدول رقم(3) : نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الكلي
22	جدول رقم(4) : واردات و صادرات الدول العربية من المنتجات الثقافية
40	جدول رقم(5) : نسبة الشباب العربي إلى إجمالي عدد السكان
99	جدول رقم(6) : خدمات إذاعية مختارة
122	جدول رقم(7) : فئات البرامج المذاعة علي القنوات الفضائية العربية
149	جدول رقم(8) : وجود السينما و عدد الشاشات في بعض الدول العربية المختارة
171	جدول رقم (9) : مستخدمو الإنترنت في العالم العربي و في العالم
182	جدول رقم(10) : استخدام العالم العربي للإنترنت و إحصائيات خاصة بالسكان



مقدمة

نهى ميلور

حدود المنطقة

يركز هذا الكتاب علي صناعة الإعلام في الدول الناطقة بالعربية في الشرق الأوسط ، وهي المنطقة التي يشار إليها عادة بالأراضي العربية أو العالم العربي (هوبكنز و إبراهيم - 2003) ، إذن ، ما هي عوامل الوحدة والاختلاف بين الشعوب العربية في تلك المنطقة؟

تعتبر المنطقة العربية جزءاً من كيان جيوسياسي يطلق عليه الشرق الأوسط وهو مصطلح بريطاني النشأة صيغ أثناء الحرب العالمية الثانية (سميت 4/1968) ، ولقد استخدم العسكر هذا المسمى للإشارة إلي بلاد فارس وشرق بلاد العرب علي وجه الخصوص في حين كان يطلق علي الجزء الغربي من الشرق الأوسط مسمى الشرق الأدنى ، وهكذا لم يعتقد العسكر البريطانيون في ذلك الوقت علي الإطلاق أن الشرق الأوسط يعتبر منطقة واحدة أو متميزة لها وحدة ذات طابع خاص باستثناء مجرد كونها جزءاً من العالم الإسلامي (سميت 1968) ، ولقد استخدم هذا المسمى في الأصل من قبل القوات الجوية الملكية البريطانية والذي كان يجمع بين بغداد والقاهرة بحيث يعطي اسم الشرق الأوسط لتلك الوحدة الجديدة ، ثم انتشر في مختلف الإذاعات وقد يكون أحد أسباب نجاحه هو غموضه ولأن عبارة " الشرق الأوسط " تعتبر مجرد اسم جيوسياسي.

لذا يجب ألا تؤدي إلي اقتراحات عن نقاط تشابه بين هذه الأقطار (سريبرني- محمدي(180/1998) ، ولقد توسع الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية ليشمل ليبيا والسودان ودول المغرب وحتى أفغانستان ، ولقد زاد هذا التوسع من الالتباس الناتج عن الخلط بين " مفاهيم متباينة ومنفصلة لدى عرب آسيا ، والعالم العربي والعالم الإسلامي والشرق الأوسط " (سميث 1968).

يعرف العرب عادة بأنهم أولئك الذين يتحدثون اللغة العربية ويعرفون أنفسهم "بالعرب" وأنهم مواطنو أو سكان الأقطار الأعضاء بالجامعة العربية (هوبكنز وإبراهيم

1/2003)، إن كلمة "العرب" لا تشير إلى جنس معين لأن العرب ينحدرون من ديانات وأصول عرقية مثل النوبيين والبدو والأكراد والبربر تحت هذا المسمى، هذا بالإضافة إلى جماعات دينية تشمل المسيحيين (بطوائفهم العديدة)، والمسلمين (السنة، الشيعة، البهائيون، الدروز)، واليهود. وهناك اصطلاحات عديدة تشير إلى الشخصية العربية: العرب، العربي وهي تستخدم بالتبادل.

تشمل المنطقة العربية المشار إليها في هذا الكتاب الأقطار التالية: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مراكش، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، دولة الإمارات العربية، اليمن، ويتفق هذا التحديد مع رأي العلماء الآخرين (أمين، 2001)، وهو يتعلق فقط بالبلاد التي تعتبر اللغة العربية لغتها الرسمية، وهناك بلاد أخرى مثل جزر القمر، وموريتانيا والصومال وهي أعضاء في جامعة الدول العربية وبالتالي تعتبر علي الأقل من الناحية الرسمية جزءاً من العالم العربي، ولا يعتبر العرب جماعة متجانسة حيث إن عالمهم ووحدتهم الثقافية وتقسيماتهم السياسية كلها خضعت للتطور عبر التاريخ، وحتى الحدود الثقافية - إذا ما نحينا جانباً الحدود السياسية - واصلت التغير (هوبكنز وإبراهيم 2003/4)، ويلاحظ ذلك - علي سبيل المثال - في انضمام موريتانيا والصومال وجيبوتي إلى الجامعة العربية في السبعينيات ثم تبعتهن جزر القمر في التسعينيات.

لا يشمل البحث الدول المنضمة حديثاً للجامعة العربية لأن لديها خلفيات تاريخية متفردة تميزها عن البلاد العربية الأخرى، وهذا ينعكس في العديد من اللغات الرسمية الأخرى (خصوصاً الفرنسية والصومالية) التي تشكل جزءاً من كياناتها المميزة، فجزر القمر - علي سبيل المثال - بها ثلاث لغات رسمية: القمرية والعربية والفرنسية، وهي عضو بأربعة منظمات مختلفة كل منها تمثل جزءاً من التاريخ والكيان القمري وهي الاتحاد الأفريقي والفرانكفونية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وهذا يعكس تأثير الثقافات الفرنسية والعربية والإسلامية في تشكيل الشعب القمري، ولقد كان التأثير الثقافي الإسلامي واضحاً منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث الحكم العماني لزنبار والعديد من المفكرين العمانيين الذين

كانوا ينشرون مطبوعاتهم العربية في زنجبار مثل الجريدة العمانية " الفلق " (الكندي 2001) ، ولذلك يجب تحليل العلاقات المتفردة بين جزر القمر والصومال وموريتانيا مع الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية وكذا نقاط التشابه والاختلاف بينهم.

تعتبر اللغة والثقافة والتقاليد من بين نقاط التشابه التي تربط بين الدول العربية إذ يجمعهم تاريخ خضعوا فيه للقوى الاستعمارية العثمانية وبعدها الأوروبية ، حيث واجهت الإمبراطورية العثمانية تحدياً من قبل القوى الاستعمارية في أوروبا والتي سعت لاستعمار أي أراضي يمكن أن تصل إليها ولم ترجع شدة المنافسة الاستعمارية علي العالم العربي فقط إلي التهافت علي الأسواق والمواد الخام ولكن أيضاً إلي ميزته الإستراتيجية ، وتقع بلاد العرب جغرافياً في قلب العالم القديم في آسيا وأفريقيا وأوروبا (هوبكنز وإبراهيم 2003/3) ودانت السيطرة عليه أساساً لبريطانيا وفرنسا كما هو موضح في الجدول رقم "1".

بالإضافة إلي ما سبق فإن العديد من البلدان العربية كانت خاضعة للحماية البريطانية مثل البحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات العربية أما مراكش فكانت خاضعة للحماية الفرنسية (عبد العلي ، 2004) ، وقد قامت الحكومات العربية بعد استقلالها بإقامة كيانات بيروقراطية كبرى شجعت بدورها السكان علي الانتقال إلي عواصم البلاد (إبراهيم 1976)

جدول رقم(1) : المناطق العربية كمستعمرات سابقة

البلد	الحماية	التاريخ
الجزائر	فرنسا	1830- 1962
مصر	بريطانيا	1882- 1952
العراق	بريطانيا	1917- 1932
ليبيا	ايطاليا	1929- 1949
السودان	بريطانيا	1873- 1954
سوريا	فرنسا	1922- 1946
تونس	فرنسا	1881- 1956
اليمن	بريطانيا	1839- 1965

وهذا يربط التمدن بالتحديث، كما وصف ليرنر هذه العملية في دراسته عام 1958. زادت الدول العربية منذ القرن التاسع عشر من صادراتها خصوصاً إلى أوروبا حيث شجعت هذه الزيادة علي نمو المدن الساحلية والموانئ (إبراهيم 1975) كما أن نسبة سكان المدن العربية ازدادت بشكل هائل في النصف الأول من القرن العشرين مقارنة بالعالم الغربي الذي استغرق قرنين من الزمن لكي يحقق زيادة مماثلة (إبراهيم 1975) ويرجع التمدن أساساً إلى الزيادة السكانية بالإضافة إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن ، و قد حدث اختلاف كبير في درجة التمدن بين الدول العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين إذ إن مصر ولبنان وسوريا والأردن وتونس والكويت والعراق من بين أكثر البلاد العربية تمدناً بالمقارنة باليمن والسودان أو المملكة العربية السعودية (إبراهيم 1975)و يشار إلى أن المملكة العربية السعودية قد حدثت بها عملية تمدن كبرى حيث قفزت نسبة سكان المدن من أقل من 10 % في عام 1902 إلى 84 % في عام 1999.

نقاط التوحيد الثقافي

إن أهم نقاط التوحيد الثقافي بين الدول العربية هي اللغة (اللغة العربية الحديثة) ، والدين (إذ يظل الإسلام الديانة المهيمنة في المنطقة، حيث ما يزيد علي 90% من السكان مسلمون) والتاريخ المشترك (هوبكنز وإبراهيم 2003/2) وقد شجع هذا العديد من الدول العربية لأن تسعى إلى كيان عربي موحد خصوصاً بعد الاستقلال عندما شكلت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958 ولكنها انتهت عام 1961.

لقد كان ينظر إلى القومية العربية علي أنها رد فعل لكل من القومية التركية والاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (حداد 1994/217) ، وحتى في البلدان التي لم تكن فيها اللغة العربية اللغة الرسمية مثل الجزائر وتونس والمغرب كان قرار فرض التعريب في مرحلة ما بعد الاستقلال قراراً سياسياً بامتياز و كان النظام السياسي هو الذي يجدد نجاح أو فشل عملية التعريب (الثوادي / 1990) ، ففي الجزائر علي سبيل المثال، كان الهدف من التعريب إيجاد هوية عربية جديدة تواجه الهوية الفرنسية التي فرضت إبان الاستعمار (الثوادي / 1990).

علي الرغم من وجود لهجات متباينة في كل بلد عربي إلا أن انتشار لغة مشتركة مكتوبة قد ساهم في انتشار الإعلام والمطبوعات بين الأقطار العربية كما أدى انتشار الإسلام إلى هيمنة اللغة العربية المكتوبة في كل أرجاء المنطقة العربية و عموماً تختلف اللغة الفصحى المكتوب بها القرآن عن اللغة المستخدمة حالياً و التي تتسم بالبساطة لكي تناسب الأغراض الإعلامية والتعليمية ، وأكثر من ذلك ، فقد لعب انتقال الإسلام من جزيرة العرب إلى بلدان عربية أخرى بالإضافة إلى فتح العديد من تلك البلدان - لعب دوراً رئيسياً في انتشار اللغة العربية علي حساب اللغات المحلية لتلك البلدان مثل القبطية والآرامية والإغريقية (ميلور ، 2005) ، وفي الواقع استلهمت الحركات القومية في البلاد العربية في القرن التاسع عشر أفكار علماء الإسلام المجددين مثل أولئك الذين كانوا في سوريا والذين كانوا يشعرون أن الإصلاح التعليمي يجب أن يتم من خلال اللغة العربية وهي لغة أرض الإسلام وخصوصاً عندما تواجه بالثقافة التركية في التعليم (حداد 202/1994). وهكذا حلت اللغة العربية لدى مسيحيي الشام محل اللغة الإغريقية كلغة للكنيسة في أواخر القرن التاسع عشر وخصوصاً مع تعيين بطريرك عربي ليحل محل البطريرك اليوناني (حداد 1994).

يروج القادة العرب لهذا التواصل العربي، وللحقيقة لم يجرؤ أي نظام عربي لأن يعمل رسمياً ضد عملية تحقيق الذات القومية المنشودة (هوبكنز و إبراهيم، 2003/4) ، وعلي آية حال يميل هؤلاء القادة إلى إحداث صلة بين العروبة واللغات الأخرى التي تربط السكان العرب مع البلاد الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية ، فالرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر (1952-1970) ، وهو أب القومية العربية ، عمل علي ربط الشخصية المصرية بالعروبة والإسلام وأفريقيا (سميث 8/1986) ومما لا شك فيه ، تضم اللغة العربية بين طياتها التنوع العرقي والديني الذي يميز الشعوب العربية وهذا التنوع يعكس قيام وانهيار الإمبراطوريات وانتشار الثقافات والأديان في الماضي - مثل تمركز الناطقين بلغة البربر في المغرب ووجود النوير والدينكا والازاندي والفور وآخرون في السودان ، وتواجد المسيحيين جنباً إلى جنب مع الدروز في لبنان (هوبكنز وإبراهيم 2/2003).

لا يعتبر كثير من العلماء أن المنطقة العربية جزءاً من مجتمع عربي موحد فعلي سبيل المثال يرى الطيبي أنه " مع وجود بعض الاستثناءات مثل مصر والمغرب فإن معظم الدول الناشئة حديثاً تنقصها الشرعية التاريخية وبالتالي فإنها موضع شك تاريخياً فالدول العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار تعتبر أمماً بالاسم(2/1997) كما أنها أنظمة إقليمية من الدرجة الثانية . إن الهزيمة التي أعقبت حرب 67 (بين إسرائيل ومصر والأردن وسوريا والتي انتهت باحتلال إسرائيل لقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان) - هذه الهزيمة كانت أول ضربة خطيرة للوحدة العربية (ميلور 2007) ، وجاء الغزو العراقي للكويت كضربة ثانية (هوبكنز وإبراهيم 2003) ، مما أفضى إلى خيار مستقبلي علي أساس وجود نظام للتعاون الإقليمي قائم السيادة الوطنية للدول المشاركة (الطيبي 1997 / 24) ، وهناك في الحقيقة محاولات بين العديد من الدول العربية لأن تتجمع في اتحادات سياسية واقتصادية منفصلة مثل مجلس التعاون الخليجي والذي تأسس في عام 1981 ويضم المملكة العربية السعودية ، والكويت والبحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، كما تأسس مجلس التعاون العربي والذي كان يضم كلا من مصر والأردن والعراق واليمن ي عام 1989 رداً علي مجلس التعاون الخليجي ولكنه لم يقو علي تفادي الانقسام السياسي الذي تلا الغزو العراقي للكويت والتوتر بين مصر والعراق عقب الغزو، و ثمة مثال آخر هو اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في عام 1989 ويضم موريتانيا ومراكش والجزائر وتونس وليبيا ، وكان يهدف هذا الحلف إلي تقوية الشراكة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وفي الواقع يميل العلماء إلي تقسيم العالم العربي إلي مناطق المشرق والمغرب والخليج(بوغايمي2008، فارجوس 2006، بيج 2006) وتعكس البيانات المقدمة في هذا الفصل هذا التقسيم الإقليمي.

نقاط الاختلاف الاجتماعية / الاقتصادية

هناك نقاط اختلاف هائلة بين الدول العربية فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي والديموجرافي لكل منها، ففي حين بلغ عدد سكان فالجزائر علي سبيل المثال -33 مليون نسمة تقريباً في عام 2007، كان يبلغ عدد سكان البحرين أقل من

مليون نسمة. ويبين الجدول رقم (2) هذه الفروق الاقتصادية والديموجرافية في المنطقة.

تختلف معدلات الفقر من بلد لآخر، ففي مصر قدرت نسب السكان تحت خط الفقر ب 20% في عام 2005 مقارنة ب 25% في الجزائر و 7% في ليبيا. وتعتمد بعض الدول العربية علي الصناعة (الإمارات العربية، قطر و ليبيا) وعلي الأخص في منطقة البترول الخليجية ، أما الاقتصاد في الدول الأخرى مثل الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية - فيعتمد بشكل كبير علي الخدمات وبالإضافة إلي ذلك ، كما هو مبين في جدول رقم "2" فإن بعض الدول تكافح الفقر في حين تعيش أخرى (مثل دول الخليج البترولية) في رخاء حيث تتميز دول الخليج بأن بها معدلات تعليم عالية واقتصاديات مفتوحة، وناتج محلي مرتفع جداً وكذا مستوى معيشي مرتفع ، هذا بالإضافة إلي أنها استوعبت التكنولوجيا الحديثة بشكل أسرع من الدول العربية الأخرى ، وعلي الرغم من أن المنطقة تشهد أكبر نمو في مستخدمي الإنترنت في العالم (دوتا وآخرون 2007) إلا أن هناك فروقا هائلة بين الدول العربية في هذا الشأن حيث إن بعضاً منها متقدم والآخر لا يزال متخلفاً عن الركب .

جدول رقم "2"

الناتج المحلي و المؤشرات الديموجرافية

الناتج المحلي مقدراً بمليار بالدولار الأمريكي 2009	عدد السكان (بالألف) في عام 2009
125	الجزائر 34178
19	البحرين 795
188	مصر 76704
**70	العراق *28945
23	الأردن 5898
15	الكويت 3536
33	لبنان 3857

60	6324	ليبيا
91	31879	مراكش
52	2796	عمان
6	4008	فلسطين
93	1218	قطر
380	25519	السعودية
54	39117	السودان
54	20368	سورية
40	10429	تونس
229	4907	الإمارات
26	236687	اليمن

*الأرقام حسب تقديرات عام 2005، مستخرجة من كتاب الحقائق العالمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي

* *الأرقام حسب تقديرات عام 2009 مستخرجة من كتاب الحقائق العالمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي

في حين أن الإمارات العربية بها 34 مستخدماً لكل 100 شخص نجد أن سوريا بها فقط 4 وفي حين أن الإمارات بها 117 شخصاً لديهم أجهزة كمبيوتر شخصية لكل 1000 نجد أن سوريا بها فقط 19 شخص لكل 1000 (دوتا وآخرون 2007).

تجتمع هذه الظروف كلها لكي تجعل دول الخليج مرشحين مناسبين لقيادة المنطقة في القرن الحادي والعشرين ، ويرى بعض المعلقين أن هذا الدور متواضع وذلك لأن دول الخليج تركز علي عوامل تقلل من قبولها لدى الجماهير العربية مثل اعتمادها علي الولايات المتحدة الأميركية من أجل الأمن ووفرة الموارد التي تغيب في البلدان الأخرى (سبرنجبورج 2008).

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في العديد من الدول العربية إلي زيادة صادراتها ، ويبين جدول "3" الزيادة الحاصلة في الصادرات علي هيئة نسبة مئوية من

الناتج المحلي الكلي في العديد من الدول العربية بما فيها الدول فقيرة المصادر مثل مصر والأردن. لا تعتبر المؤشرات الاقتصادية والديموقراطية نقاط الاختلاف الوحيدة بين الدول العربية، حيث توجد نقاط اختلاف ثقافية تعطي لكل دول عربي هويتها الوطنية المميّزة مثل اللهجات والطوائف الدينية التي توجد جنباً إلى جنب مع نقاط التوحيد (هوبكنز وإبراهيم 2003).

جدول رقم (3)

نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الكلي

الدولة	99-1996	2006
مصر	18.1	31.4
الأردن	48.5	52
لبنان	12.7	19.9
مراكش	28	36.7
الجزائر	23.6	42.3
سوريا	35.1	41.4
اليمن	35.8	44.2

المصدر: اليونسكو، 2005

يرى بعض علماء اللغة أن الاختلافات بين اللهجات قد تكون كبيرة لدرج يصعب فهمها ومثال ذلك أهل المغرب وعمان (ميلور 2005) وحتى في اللغة العربية المكتوبة هناك اختلافات في الهجاء والاستخدام كما هو واضح في لغة الصحف العربية (عبد العلي 2004).

يركز القادة العرب علي نقاط التوحيد والاختلاف طبقاً لمصالحهم السياسية ولذلك فإن "عصور القوة والمجد العربي هي تلك العصور التي يكون التركيز فيها علي نقاط التوحيد ، أما عصور الوهن و الانحطاط فهي التي يركّز فيها علي نقاط الاختلاف من قبل السكان الأصليين أو عوامل خارجية بغرض تقسيم العرب (هوبكنز وإبراهيم

2003/6) ، وعموماً تظهر نقاط الاختلاف والتوحد بشكل جلي في أوقات الأزمات مثل الحرب الأهلية في لبنان (1975- 1985) ، والسودان (1965-1973 و 1983-1996) ويشمل أيضاً الأزمة الحديثة في دارفور وحالة عدم الاستقرار في العراق في الستينيات والسبعينيات بالإضافة إلى التوترات الحديثة في ذلك البلد (هوبكنز وإبراهيم 2003)، فالعرب يشعرون بالتوحد أو الفرقة عند الأزمات. ولقد كان للوضع السياسي تأثير علي خطط التنمية في المنطقة وفي تقوية أو إضعاف الحوار القومي العربي ، ومثال علي ذلك ، شهدت المنطقة أكثر من 20 انتخاباً برلمانياً بين 1985 و 1996 أو ضعف عدد الانتخابات التي جرت في العشرين عاماً الماضية وذلك بعد استقلال الدول العربية (صديقي 2000) ، وقد حدثت أزمات سياسية أخرى وخصوصاً حرب الخليج الثانية في عام 1991 ، وحرب العراق في عام 2003 والاضطرابات الأخيرة في لبنان عام 2006،و كان لهذه الأزمات أيضاً تأثير علي طريقة التعامل مع وسائل الإعلام ، فعلى سبيل المثال وأثناء الهجوم الإسرائيلي علي لبنان عام 2006، ازداد انتشار الأخبار (مطبوعة أو مذاعة) في المنطقة ، كما أن الخطاب الإسلامي البديل حظي بأهمية كبرى وخصوصاً منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1978 ،وقد ظهر التيار الإسلامي كنموذج منافس للنماذج الأخرى علي الساحة الشعبية (هوبكنز وإبراهيم 2003/7).

الإعلام العربي في عصر العولمة

إن القضية الرئيسية في هذا الكتاب هي أن الإعلام العربي مر بسلسلة من التغيرات في الحقبين الماضيتين كنتيجة مباشرة لتسارع عملية العولمة ، وهكذا يعترف الكتاب بالتفاعل بين الثقافات المحلية والعالمية إذ يرى العولمة علي أنها "عملية" (روبرتسون 1992 ، ووترز 2001) ، ولقد كانت العولمة كظاهرة محورياً للعديد من الإصدارات العربية والحوار بين العلماء العرب طيلة الحقبة الماضية ، إذ يرى العديد من العلماء العرب أن في العولمة احتفاء بالقيم الرأسمالية وتهديداً للهوية الثقافية الوطنية ولكي يؤكدوا هذه الرؤية يشير العلماء إلي السلوك الاستهلاكي المتزايد و محاكاة أسلوب الحياة الغربي بين الشباب العربي وبالتالي يركزون علي التبادل الثقافي الذي يسم عملية العولمة أكثر من التبادل الاقتصادي والسياسي.

يرى عبد الرحمن (2002) أن العولمة قد أدت إلى توسيع الفجوة بين الشمال أو العالم المتقدم والجنوب أو العالم النامي، وبهذا الشكل أصبح الجنوب أكثر اعتماداً على الشمال الذي يستغل الجنوب فقط كسوق لمنتجاته الثقافية ، وتتهم هذه الرؤى الغرب (وخصوصاً الولايات المتحدة) بنشر قيمه على حساب التراث الثقافي لشعوب الجنوب، كما ينظر إلى التعاطي المتزايد للمنتج الإعلامي الأمريكي من قبل الشباب العربي علي أنه نوع من الهروب أكثر منه وسيلة لتشجيعهم علي المشاركة في الحوارات العامة (القحطاني 2000). ويخشى الياسين من أن التعاطي المتزايد للمنتج الثقافي الغربي قد يمثل تهديداً مباشراً جداً للثقافات المحلية ، وبالتالي يجد هؤلاء المفكرون أن العولمة ، علي الأقل علي المستوى الثقافي) تتساوى مع الاعتماد علي الغرب وكذا هيمنة لنشر قيمه ومعاييره الأخلاقية ، وتشير هذه الرؤى إلي الإحصائيات الدولية بشأن الفيضان الثقافي حيث تتبين كيف أن واردات الدول العربية من المنتج الثقافي (من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة علي وجه التحديد) يفوق صادراتها. ومثال ذلك مصر ، التي انخفضت صادراتها بنسبة الثلث من 1994 حتى 2002 للدول العربية التي تعتبر المستورد الرئيسي للصادرات الثقافية المصرية ، ويمكن تعريف السلع الثقافية المحورية بأنها السلع التي تشمل المؤلفات التراثية والكتب والصحف والدوريات والمطبوعات والموارد الإعلامية المسجلة ، والفنون المرئية والموارد الإعلامية السمعية البصرية ، وعلي الجانب الآخر دفع التوسع في القنوات الفضائية العربية خلال الحقبة الماضية العديد من الباحثين إلي الادعاء بأن هذا إنما هو علامة علي ما يمكن أن يطلق عليه " الفيضان الثقافي المضاد " من المنطقة العربية إلي بقية العالم ، إذ بين ويسلر وأدولفسون (2008) أن القنوات الفضائية الغربية الرائدة مثل CNN ، BBC والفضائية الألمانية كانت تعتمد علي الفضائيات العربية مثل الجزيرة أثناء الحرب علي العراق عام 2003 والتي ساعدت في إلقاء الضوء علي المنظور العربي للحرب.

جدول رقم (4)

واردات وصادرات العرب من المنتج الثقافي ، 2009

الصادرات بالآلاف دولار أمريكي	الواردات بالآلاف دولار أمريكي
البحرين 375	15156
مصر 107717	33330
الأردن 4417	23737
لبنان 55453	54912
عمان 1141	18959
قطر 39	16263
السعودية 102	94335
السودان 32	8943
سوريا 2327	10729
تونس 249	42334

وأكثر من ذلك ، يؤيد القادة العرب في الوقت الحالي المبادرات الدولية لنشر الثقافة العربية ومن أمثلة تلك المبادرات " جائزة الشارقة " للثقافة العربية والتي تأسست في عام 1998 بمبادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتمنح لمواطني الدول العربية الذين يساهمون من خلال أعمالهم الفنية والفكرية في نشر الثقافة العربية في العالم وبالإضافة إلى ذلك ، تتنافس الدول العربية في جعل مدنها مدناً "عالمية" وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة في المنطقة.

وعلي الصعيد العربي ، يمكن النظر إلى العولمة علي أنها قوة إيجابية في جوانب معينة مثل الرخاء الاقتصادي والتنمية ، وعلي المستوى الثقافي هناك اتجاهات متضاربة بشأن ما إذا كانت ستثبت العولمة أنها ذات نفع للثقافة الوطنية ، فعلى سبيل المثال نرى أنه في حين أن أمركة بعض النماذج الجادة كالأخبار والبرامج الحوارية اعتبرت علامة علي الثورة التقدمية والديمقراطية في المنطقة إلا أن أمركة النماذج الشعبية مثل

تسجيلات الفيديو الموسيقية والمسلسلات قد اعتبرت نكوصاً عن التراث الأصيل للمنطقة (ميلور 2005/5) وهكذا يمكن النظر إلى العولمة على أنها وسيلة يمكن أن تهدد الثقافة الأصيلة ، أي العادات والتقاليد. إن التغيرات على المستوى الاقتصادي والسياسي تحدث بشكل تطوعي وتأتي من أعلى لأسفل بمعنى أنها مفروضة من قبل النخبة المميزة حتى تصل إلى رجل الشارع ، أما التغيرات الثقافية من الناحية الأخرى - يمكن النظر إليها على أنها تصعد من أسفل إلى أعلى بمعنى أنها تحدث من قبل عامة الشعب الذين يمكنهم بفضل التقدم التكنولوجي أن يتابعوا وسائل الإعلام العالمية كالإذاعة والتلفزيون وشبكة المعلومات والكتب إلخ..... وعلاوة على ذلك قد يتغير تأثير العولمة على التراث الثقافي من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى ، ويرى سليمان (2003) على سبيل المثال أن الشعب اللبناني يميل لأن يرى نفسه حلقة وصل بين الشرق والغرب نجد في المملكة العربية السعودية - ونظراً لوجود الأماكن المقدسة بها - أن العادات والتقاليد هي التي تشكل الهوية الوطنية، ولقد فتحت المملكة العربية السعودية الباب أمام الخبرات الاقتصادية ، والفنية من الغرب مع محاولتها الحفاظ على قيم التراث المحورية (يمانى 2000) ومن هذه الخلفية نرى أن هناك رؤى مختلفة تسود الحوارات العربية بشأن تأثير العولمة ، فقد ينشأ نوع من المقاومة لعملية العولمة إذا ما اعتبرت تهديداً لكل ما هو أصيل أو أن التغيرات قد فرضت من قبل الغرب ولم تسعى إليها أو تشتريها الشعوب من الغرب.

بناء الكتاب

يبدأ الكتاب بعرض للمشهد الإعلامي العربي الحديث وخصوصاً التغير في دور الإعلام من أداة لتعبئة الشعب إلى أداة للربح التجاري والمعنوي، ويستعرض الفصل الأول بعضاً من التغيرات الملحة في المنطقة والتي كان لها تأثير على المشهد الإعلامي، مثل الهجرة المتزايدة داخل المنطقة وخارجها، أما الفصول التالية فتتناول تأثير هذه التغيرات إحدى الصناعات الإعلامية المختارة.

يتناول الفصل الثاني صناعة الطباعة والنشر، حيث يستعرض الفصل التطور التاريخي لهذه الصناعة في المنطقة وذلك لكي نفهم التغيرات المعاصرة، والمحور

الرئيسي هو أن الطباعة العربية تعرضت لتطورات تكنولوجية هائلة يبدو أنها قوضت تنمية العنصر البشري في هذه الصناعة بل و ركزت علي نسخ التكنولوجيا الغربية

يتناول الفصل الثالث الصحافة و يبدأ أيضاً باستعراض تاريخي لتطور الصحافة في المنطقة العربية، و يناقش الفصل دور الصحافة كمراقب و كيف فشلت في أداء هذا الدور بسبب ميلها لمصالح النخب السياسية و المالية أكثر من المصالح العامة.

يستعرض الفصل الرابع صناعة البث الإذاعي، مع إبداء اهتمام خاص بالتطورات الأخيرة منذ التسعينيات، كما يلقي الضوء أيضاً علي دور الإذاعة في عصر التكتل الإعلامي وبيئات الوسائط المتعددة، و تقدم هذه التغيرات فرصاً و تهديدات لمحطات البث الإذاعي.

ويستعرض الفصل الخامس صناعة التلفزيون والتي خضعت لاحتكار الدولة منذ بدايتها كما يستعرض التطورات الحديثة والقنوات الفضائية التي يمتلكها القطاع الخاص والنقطة الرئيسية في هذا الفصل هي أنه علي الرغم من التحولات الثقافية الكبيرة في المنطقة في العقدين الماضيين إلا أن التغيرات كانت تحدثها تطورات عالمية أكثر من التطورات المحلية وبالتالي لم يكتب لها الاستمرارية كما أصبح لها تأثير ضئيل علي صناعة التلفزيون ودوره في ضمان مجال عام تعددي.

يركز الفصل السادس علي السينما حيث يولي اهتماماً كبيراً للفيلم المصري باعتباره رائداً في المنطقة و يناقش هذا الفصل الدور المتغير للسينما كصناعة حيث أصبحت جزءاً من الصورة التقديمية للدول العربية وخصوصاً دول منطقة الخليج ويستعرض الفصل التحديات الحالية التي تواجه صناعة السينما بالإضافة إلي وظيفتها كمجال لعرض الأمراض الاجتماعية ومناقشتها و يبين الفصل أن هذا الدور قد يستمر في المستقبل حيث سيصبح الإنتاج العربي الأوروبي أكثر انتشاراً.

ويستعرض الفصل السابع انتشار الإنترنت واستخدامها في المنطقة العربية و يناقش دور الإنترنت في المجال العربي العام وعلي الرغم من رقابة الدولة وفترة مواقع الإنترنت إلا أن الدولة لا تزال تجاهد في تحديث وسائل الاتصال والإنترنت كعنصر في خطط التنمية لديها وهذا يعكس توجه الدولة المتناقض نحو استخدام الإنترنت الذي ينمو بسرعة بالمقارنة بالمناطق الأخرى خصوصاً مع التغيرات الديموجرافية في هذه المنطقة.

ويلخص الفصل الثامن الاتجاهات الحديثة في صناعات الإعلام العربية مركزاً علي سبيل المثال علي دور عرب المهجر كجماهير للإعلام وكذلك دور وسائل الإعلام التي تتخطى الأقاليم والناطقة باللغة العربية في تعزيز الشعور بالهوية العربية القومية بين الجماهير العربية داخل العالم العربي وخارجه. ونختتم هذا الكتاب بملاحظات مقتضبة عن مشهد صناعات الإعلام العربي وخصوصاً الطباعة والصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والإنترنت ودورهم المتوقع في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول

الإعلام العربي : عرض للاتجاهات الحديثة

نهى ميلور

إن معظم صناعة الإعلام العربي (وخاصة المطبوعات والإذاعة والسينما ووسائل الإعلام الحديثة) تسيطر عليها حكومات شمولية تمارس سلطات هائلة علي المؤسسات الإعلامية ، وهذا علي العكس تماماً من المجتمعات الديمقراطية حيث تعتبر وسائل الإعلام مستقلة وتحاول أن تعكس الرؤى المختلفة في هذه المجتمعات ، وعلي الرغم من أنه من الصعب تصور أن المجتمعات العربية الشمولية يمكن أن تكون بيئية راعية لأنظمة إعلامية نابضة بالحياة إلا أن إنشاء صناعات إعلامية مختارة لها صفة تجارية وتحريرية سارجنباً إلي جنب مع تدخل الدولة المستمر والرقابة المتزايدة.

يبحث هذا الفصل في العوامل التي ساهمت في التغيرات الحديثة في المشهد الإعلامي العربي حيث يقدم عرضاً مختصراً لهذه التغيرات ويناقش استخدام وسائل الإعلام لأغراض التعبئة أولاً ثم لأغراض تجارية بعد ذلك ، ويناقش مسألة أن التغيرات المحلية الحديثة - سواء كانت سياسية أو ديموجرافية أو ثقافية أو اقتصادية - قد تأثرت كثيراً بتغيرات عالمية أوسع مثل الهجرة المتزايدة داخل المنطقة وخارجها ، كما يناقش أيضاً مسألة أن وسائل الإعلام في العالم العربي قد أصبحت صناعات تعمل تحت سيطرة الدولة كما أن الرقابة يمارسها مالكو الوسائل الإعلامية ومنتجوها وذلك للحفاظ علي مداخلهم من الإعلانات وسوف نقوم بمراجعة العوامل الرئيسية وراء نشأة صناعة الإعلام العربي ومن ثم نناقش دور الإعلام العربي في تعبئة الأمة العربية.

ظهور صناعة الإعلام

لقد سعت الدول العربية - بعد استقلالها - لأن تستخدم الإعلام كوسيلة لتعبئة الرأي العام العربي ، وكان يعتبر الصحفيون الناطقين الرسميين للأنظمة العربية ، وقد زادت الاضطرابات السياسية من عملية التعبئة بدءاً من هزيمة 1967 ثم حرب الخليج عام 1991 بهدف إنهاء الغزو العراقي للكويت ، وفي الواقع اعتبرت حرب الخليج

عاملاً محفزاً لإصلاح الإعلام في المنطقة العربية حيث قامت العديد من الدول العربية بإطلاق قنواتهم الفضائية وفتح السوق لقنوات فضائية خاصة.

هناك عوامل عدة وراء نشأة القنوات الفضائية الخاصة ، أحد هذه العوامل كان ظهور جيل جديد من الساسة ورؤساء الدول العرب الذين كانوا يرغبون في تحديث صورة بلادهم من خلال تحديث المؤسسات الإعلامية بها ، فعلى سبيل المثال أدخل ملك الأردن عبد الله الثاني تعديلات عديدة علي قوانين الصحافة منذ اعتلائه العرش في عام 1999 ، كما قام الرئيس الشاب بشار الأسد بإجراء إصلاحات عديدة في الإعلام منذ توليه السلطة في عام 2000 (ميلور 9/2005) وكذلك ابن العقيد القذافي سيف الإسلام القذافي الذي عبر عن اهتمامه بالسماح بالإعلام الخاص في السوق الليبي (IREX 2005/39) ، وابن الرئيس المصري جمال مبارك الذي وعد بسلسلة من الإصلاحات وصاحب هذا التغير في السلطة ظهور جيل جديد من الصحفيين العرب الذين تلقوا تدريبهم في المؤسسات الإعلامية الغربية أو الذين تلقوا تعليمهم في مدارس وكليات ذات توجه غربي في بلادهم ، حيث قدم هذا الجيل نماذج جديدة مثل المناظرات السياسية والبرامج الحوارية واستخدام أساليب متقدمة في المقابلات وهذا شيء جديد علي الإعلام العربي (عايش 2001 أ) لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية إلي برامج كبرى في الخصخصة ، " و يبدو أن الخصخصة الاقتصادية في العالم العربي قد ألفت بظلالها علي قطاع الاتصالات حيث صاحبها توسع في الإعلام المكتوب ومراكز النشر المملوكة للقطاع الخاص بالإضافة إلي افتتاح المحطات الإذاعية الخاصة داخل المنطقة العربية وخارجها" (عايش 123/2001) .

وثمة عامل مهم آخر ألا وهو المنافسة الخارجية التي تواجه الإعلام العربي حالياً حيث أنشأت CNN موقعاً باللغة العربية علي الشبكة العنكبوتية في عام 2002 ، وتم افتتاح CNBC العربية في 27 من يوليو عام 2003 ، كما افتتحت BBC الناطقة باللغة العربية قنواتها التليفزيونية في الحادي عشر من مارس 2008 ، ولقد شهد العقدان الماضيان زيادة في الوصول إلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من قبل الجماهير العربية حيث إن استخدام الانترنت والتليفزيون المحمول والقنوات الفضائية أصبح كله في متناول اليد ، وعلي الرغم من أن العديد من الدول العربية تقوم بعملية

فلترة للمواقع علي الانترنت إلا أن الجماهير العربية لا تزال يمكنها الوصول إلي قدر هائل من المعلومات ووسائل الترفيه علي الشبكة العنكبوتية. ولذلك فقد أجبر الإذاعيون العرب علي تنويع برامجهم للحفاظ علي نصيبهم من الجمهور.

لقد أثارت هذه الخصخصة منافسة شديدة بين وسائل الإعلام العربية ، حيث شهدت الصحافة العربية إصدار صحف ومجلات أكثر تخصصاً : فقد أصدرت دار أخبار اليوم المصرية صحيفة مخصصة لأخبار الجريمة و أخرى لأخبار النجوم وأخري للأدب وازداد حجم الصحف أيضاً بشكل هائل حيث ازداد معدل الصفحات في الصحف اليومية من 4 إلي 6 صفحات في الأربعينيات إلي ما بين 8 إلي 10 صفحات في الثمانينيات (روج 1987) ثم تضاعف ثانية في التسعينيات ليصل إلي ما بين 20 إلي 22 صفحة. وهناك المزيد من الأخبار ذات الطابع الإنساني في الصحافة العربية حيث إن صحيفة " الحياة " اللبنانية السعودية بها ملحق أسبوعي موجه للقراء من مختلف الشرائح - الشباب ، رجال الأعمال والسياحة - ويلاحظ هذا النوع من الأخبار أيضاً في الصحيفة اليومية.

لقد شهد التلفزيون في العالم العربي تغيرات هائلة ، من قنوات تليفزيونية وطنية أرضية إلي قنوات إقليمية وعالمية ، ويوجد الآن ما يزيد علي 500 قناة متاحة للمشاهدين في جميع أرجاء المنطقة معظمها تديرها مؤسسات خاصة من بينها 22 قناة إخبارية تبث إرسالها بجانب العديد من قنوات الموسيقى والترفيه، و للتعرف علي هذه القنوات يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://www.a'sbu.net / www/ar/direct doc. Asp? Docid =117>

ومن أكبر وانجح القنوات الترفيهية هيئة إذاعة الشرق الأوسط MBC ، و روتانا - LBC ولقد أطلقت قناة MBC في عام 2001 وهي مملوكة لشركة المجموعة العربية القابضة الدولية والتي يمتلكها وليد الإبراهيم ، وهو قريب للملك السعودي الراحل ، وتمتلك MBC تسع قنوات تبث إرسالها مباشرة علي الهواء وهي تضم MBC1 وهي قناة منوعات للأسرة و MBC2 للأفلام ، و MBC3 لبرامج الأطفال ، MBC4 للبرامج الحوارية الدولية مثل أوبرا ود. فيل ، و MBC لأفلام الحركة ، و MBC Max ، و تمتلك المجموعة أيضاً ثلاثة محطات إذاعية FM ، MBC FM ،

هلا FM ، وبانوراما FM ، بالإضافة إلى مجلة واحدة هي MBC ، وموقعين علي الإنترنت (MBC.Net و Alarabya.NET).

أما روتانا فيملكها الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز الذي أصبح معروفاً في عالم الإعلام من خلال مضارباته التجارية وخصوصاً شراؤه لأسهم في العديد من المؤسسات الإعلامية بما فيها المؤسسات الإخبارية مثل "تايم وورنر" و يوروديزني والعديد من الصحف العربية (خان 2005) ، ولقد بدأ ظهوره في المشهد الإعلامي العربي في عام 1993 عندما اشترى 30% من أسهم راديو وتلفزيون العرب ART التي تملكها مجموعة دلة البركة ، ثم اشترى شركة روتانا للسمعيات والبصريات التي كانت أكبر شركة في المملكة العربية السعودية ، وفي عام 2003 دخل في صفقة مع صاحب ART الشيخ صالح كامل وذلك لتحويل ART للموسيقى إلى قناة جديدة للموسيقى والغناء العربي ، والتي أطلق عليها فيما بعد قناة روتانا للموسيقى ، وبعد ذلك بوقت قصير أطلقت روتانا clip (تسمح بالرسائل النصية من المشاهدين ثم اتبعت بروتانا كلاسيك (انظر فصل 6 الذي يناقش بمزيد من التفصيل دخول رجال الأعمال الخليجيين في صناعة السينما والأفلام).

توسع الأسواق العالمية

إن الانفجار في أعداد القنوات الفضائية بالإضافة إلى الحقيقة بأن الشعوب العربية تعتمد علي التلفزيون في تعاطيها مع الإعلام يعنيان أن القنوات الفضائية في ربوع المنطقة العربية تهيمن علي سوق الإعلانات حيث وصل عائد الإعلانات بها في عام 2008 إلى ما يزيد عن 1.5 بليون دولار أمريكي (مشهد الإعلام العربي 2007/55) ولقد كشف مركز الأبحاث العربي أيضاً عن أن إعلام المنطقة وخصوصاً التلفزيون استحوذ علي 40% من عائدات الإعلانات في الستة أشهر الأولى في عام 2009 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق له ، وتعتبر الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية ومصر أكبر الأسواق الإعلانية ويركز المعلنون علي MBC و Fox movies ، حيث يعلن تجار التجزئة وشركات التشييد وكذلك المؤسسات الحكومية وشركات الاتصالات، ولقد بلغت عائدات الإعلانات في عام 2009 في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 1.4 بليون دولار أمريكي والتي تقل بنسبة 30% عن عائدات الإعلانات في عام

2008 والتي بلغت 2 بليون دولار أمريكي ، و في عام 2009 قفز نصيب التلفزيون من الإعلانات إلى 177 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 987 مليون دولار أمريكي لإعلانات الصحف ، و 174 مليون لإعلانات المجلات و 27 مليون لإعلانات الراديو ، وكانت مصر هي ثاني أكبر الأسواق حيث وصلت عائدات الإعلانات التلفزيونية إلى 348 مليون دولار أمريكي في عام 2009 ، و 509 مليون من إعلانات الصحف 54 مليون من إعلانات المجلات و 64 مليون من إعلانات الراديو والإعلانات الخلوية إلى 228 دولار أمريكي ، ومن الناحية الأخرى بلغت إعلانات التلفزيون في الأردن 16 مليون دولار أمريكي في عام 2009 مقارنة ب 117 مليون دولار أمريكي من إعلانات الصحف و 8 مليون ومن إعلانات المجلات (مركز الأبحاث العربية 2009) ، ويمثل معدلات الإعلانات إلى الارتفاع الصارخ في شهر رمضان الكريم حيث ترتفع نسبة المشاهدة أيضاً فعلى سبيل المثال يكلف إعلان مدته ثلاثون ثانية علي تلفزيون دبي 1748 دولار أمريكي في الموسم العادي ولكن في رمضان يقفز إلى 6588 دولار أمريكي ، وبنفس الطريقة يكلف الإعلان علي MBC1 التي تملكها السعودية 4450 دولار أمريكي في الأيام العادية ولكن يقفز إلى 12104 دولار أمريكي خلال رمضان (دين 2009)، و يشار إلى أن توسع الأسواق الإعلامية العربية ليشمل الجماهير العربية في المنطقة وحول العالم قد أصبح جزءاً من إستراتيجية التسويق لدى العديد من المؤسسات الإعلامية لكي تحقق كسباً في النصيب السوقي المتعاظم.

ولما كان الركود الاقتصادي له أثر عميق علي المنطقة فإنه من المحتمل أن يتأثر التلفزيون حيث تتضاءل عائداته من الإعلانات ولا يمكن الاستمرار إلا للشبكات التلفزيونية ذات الوضع المالي الصلب والمستدام مما يعني أن العدد الهائل من القنوات التلفزيونية المتاحة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين قد يتقلص في المستقبل (مشهد العالم العربي 2005/55).

بالنظر إلى أن السوق العربي يحكمه أثرياء دول الخليج العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية، فقد عانى من نتائج تباطؤ الاقتصاد العالمي حيث انخفضت تدفقات رأس المال وأسعار البترول (بوز و كمبني 2009).

تعتبر MBC - وهي أكبر شبكة علي الهواء - باروميتر الصناعة ويزعم مستشارها سام بارنيت أنها لم تتأثر بشكل كبير بالركود العالمي حيث يقول :

■ لا يمكننا أن نقدم للمعلنين أي سبب لتخفيض ما يدفعونه ل MBC.

■ نحن واقعيون بما يكفي لأن نعلم أن الميزانيات الإعلانية الشاملة سوف يتم تخفيضها ولكن باعتبارنا رواداً للسوق فإن قنواتنا الكبرى هي أقل الاختيارات التي فيها مخاطرة أمام المعلنين الذين يتطلعون لتعافي استثماراتهم. ... لقد أنفقنا المزيد علي الأبحاث هذا العام كما أن السرعة التي نتفاعل بها في تصاعد ، وإذا لم تصلح البرامج يتم تغييرها وإذا سارت الأمور علي خير ما يرام نتوسع في برامجنا ، ونحن نجري المزيد من التجارب وتبدو Gulf Comedy أنها تعمل بشكل جيد وبالتالي سوف نحسن من أدائها (بارنيل 2009/ب).

تجاوزت الزيادة في عدد القنوات الفضائية سوق الإعلان التلفزيوني ، وبالتالي اضطرت القنوات التلفزيونية لأن تغير من برامجها (مثل مسلسل راجل وست ستات الذي يذاع علي القناة الفضائية المصرية) وتنتج المزيد من المسلسلات التلفزيونية والتي تعتبر الجاذبة الرئيسية للعائدات من الإعلانات ، وبالتالي ظهرت الحاجة إلي إنتاج الجديد من المسلسلات السورية والخليجية بالإضافة إلي المسلسلات التركية المدبلجة (بوز وكومبني 2008) ، فالمسلسل السوري باب الحارة تجري أحداثه علي ثلاث مراحل ويركز علي نزاعات تمر بها أسرة سورية أثناء فترة الانتداب الفرنسي بين الحربين العالميتين (بلاك 2008) ، وعندما زار الفنان التركي الوسيم كيفانك تانيلوج الذي لمع نجمه في المسلسل التركي الشهير "نور" - الأردن ودي قبول بصياح آلاف الشابات هناك ، ولقد تابع مسلسل "نور" ما بين ثلاثة ملايين إلي أربعة ملايين مشاهد في المملكة العربية السعودية وحدها كما أن الآباء العرب أخذوا يطلقون أسماء شخصيات "نور" علي أطفالهم (بلاك، 2008).

تقدم القنوات الفضائية اليوم العديد من البرامج التي تخاطب القاعدة العريضة من شباب المستهلكين وتعمل في "روتانا سينما" واحدة من أكثر مقدمي البرامج التلفزيونية جرأة - وبالتحديد هاله سرحان التي أحدث برنامجها جدلاً واسعاً بشأن مناقشتها الحية علي الهواء لقضايا حساسة مثل الدعارة والاستمراء ، كما حاز

تلفزيون الواقع علي موطئ قدم في الإعلام العربي ببرنامج " هو سوا" الذي يعرض لمجموعة من النسوة العرب اللاتي يعشن بمفردهن و يستعرضن مهارتهن في الأمور المنزلية كزوجات في المستقبل ومن ثم يقوم الشباب الذين يشاهدون البرنامج بالاتصال لمقابلة هؤلاء الفتيات ، ولقد وجدت دراسة حديثة بشأن تأثير هذا البرنامج علي قيم الشباب أن الشباب المصري يعتبرون هذا البرنامج وسيلة للعثور علي شريكة الحياة ، وقامت MBC أيضاً بإنتاج نسخة معربة من البرنامج الأمريكي "أكبر خاسر" والذي يتعلق بإنقاص الوزن وأطلقت عليه "أكبر رابح" وذلك لعدم إيجاد انطباع سلبي (وايز 2005) ، وتنوعت برامج تلفزيون الواقع بين "ستار أكاديمي" إلي "الوادي" و "ألبوم" الذي يحصل فيه الفائز علي اليوم ينتجه له التلفزيون ، و "المصير" - الذي يعتبر محاكاة لبرنامج "العروس المثالية" ، وبرنامج "الموضة" ، و"سوبر ستار" ، و "الأذكاء في الشارع" وبالنسبة لبرنامج "ستار أكاديمي" فقد سجل 23 مليون اتصال تلفزيوني من مصر ، و 18 مليون من لبنان و 16 مليون من سوريا (الشرق الأوسط ، 2007) ، ولقد صاحب هذا التطور اهتمامات متزايدة بأن القنوات الإعلامية الجديدة قد تروج للأفكار الثقافية الغربية التي قد تهدد القيم الثقافية والاجتماعية الإسلامية وقد تقضي علي الشخصية الوطنية ، ولكن أثبتت البرامج المعربة مثل " ستار أكاديمي" أنها جاذبة جداً لشباب المشاهدين فقد نجحت إحدى المتسابقات - العراقية شذى حسون في توحيد الفرق الدينية العراقية لكي يصوتوا من أجلها وبالتالي حققت ما فشل السياسيون في تحقيقه.

يشار إلي أن هذه البرامج تبث علي غير رغبة من المحافظين العرب مثل المفتي السعودي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ الذي أصدر فتوى في عام 2008 يحرم فيها إذاعة هذه المسلسلات التلفزيونية "غير الأخلاقية" حيث صرح بأن "أية قناة تلفزيونية تذيعها هي مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، إنها مسلسلات غير أخلاقية ويعدها أناس متخصصون في الجريمة والإثم ، أناس يدعون الرجال والنساء إلي عمل الشيطان"(بلاك، 2008) ، ولتعويض هذه الموجه الجريئة من العروض ، تم إطلاق عدد من القنوات الدينية ، حيث أطلق الأمير الوليد قناة إسلامية اسمها "الرسالة" جنباً إلي جنب مع باقة قنوات روتانا الموسيقية ، وتعتبر قناة " إقرأ"القناة المنافسة لها وهي تابعة

لـ "راديو وتلفزيون العرب ART" التي يمتلكها الثري السعودي الشيخ صالح كامل ، وبحلول عام 2008 أصبح هناك أكثر من 47 قناة إسلامية متاحة علي الأقمار الصناعية أمام الجماهير داخل المنطقة العربية وخارجها ، وعلي قمة هذه القنوات الدينية "اقرأ"، و"الرسالة"، و"المجد" و حتى القنوات الدينية كـ"الرسالة" تسعى للمنافسة في سوق تلفزيون الواقع من خلال تقديم عروض خاصة ذات محتوى "أخلاقي" ويفسر مدير مكتب "الرسالة" بالقاهرة الاهتمام ببرامج تلفزيون الواقع بأنها تمثل شيئاً جميلاً بالنسبة للأسرة العربية العادية بدلاً من البرامج الدينية المملة (وايز 2005) ، وأطلقت قناة "اقرأ" مسابقة "ملكة جمال اقرأ" حيث تتنافس الشابات المسلمات علي اللقب من خلال سلوكياتهن و التزامهن بالشريعة الإسلامية أكثر من جمالهن الجسماني (جلال 2009)

علي الرغم من الزيادة في القنوات الفضائية إلا أن القنوات الأرضية لا تزال تحظى بنسبة مشاهدة عالية ، ففي لبنان قال 90% ممن أجرى عليهم بحث أنهم يشاهدون القنوات الأرضية (مركز الدراسات العربية للصحافة ، 5 يونيو، 2009) ، لا يزال هناك 129 قناة أرضية في المنطقة أغلبها في مصر ، وعلاوة علي ذلك ، كان التحرر الذي انتشر في المنطقة السبب في الزيادة في محطات الإذاعة الخاصة FM و تعتبر الجزائر و الإمارات العربية المتحدة مالتين لأكبر عدد من المحطات المملوكة للدولة في حين أن العراق والأراضي الفلسطينية ولبنان بها أكبر عدد من المحطات الخاصة.

سيطرة الدولة أم الرقابة الذاتية؟

تميل الحكومات العربية لأن ترى في الإعلام سلاحاً ذا حدين ، فمن ناحية يمكن استخدامه في التأثير علي الرأي العام ، ومن ناحية الأخرى ، يمكن أن يكون قوة لترسيخ الأسس الأيديولوجية للأنظمة العربية ، وتميل الأنظمة العربية للتركيز علي المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للإعلاميين في ألا يثيروا الرأي العام بل في الحفاظ علي الوضع الراهن من أجل الوحدة الوطنية (عبد النبي 1989) ، ويشار إلي أن الاضطراب السياسي الذي ميز المنطقة خصوصاً عقب هجوم الحادي عشر من سبتمبر قد أبرز هذه الازدواجية ، فقد أعطى هذا الوضع للأنظمة العربية المزيد من الأسباب لفرض المزيد من السيطرة علي صناعة الإعلام تحت مسمى حماية بلادهم من الإرهاب

كما فرض - من الناحية الأخرى - علي تلك الأنظمة أن تتبنى حزمة من الإصلاحات السياسية - ولو بشكل متواضع - تلبية لضغوط حلفائهم الغربيين من أجل تعزيز الديمقراطية في المنطقة.

إن الرقابة الشرسة - في الحقيقة - تتعارض في الغالب مع دساتير ما بعد الاستقلال التي تولي حرية التعبير أهمية قصوى ، وبالتالي فإن العديد من البلاد في الشرق الأوسط قد فرضت قوانين متناقضة لتنظيم الإعلام وحرية التعبير ، فمصر - علي سبيل المثال تفرض قوانين الطوارئ منذ 1981 بعد اغتيال الرئيس أنور السادات ، كما أن الأردن تسمح للسلطات بملاحقة الصحفيين قضائياً بالمخالفة للمادة 15 من الدستور الأردني الذي يشدد على حرية المواطن في أن يعبر عن رأيه قولاً أو كتابةً أو بالصور أو بأي شكل التعبير ، وبلاد أخرى مثل سوريا تفرض قوانين الطوارئ التي تميل لأن تنهي الحقوق الدستورية في حرية التعبير ، وفي عام 2002 أجرت البحرين استفتاء يدعم حرية التعبير في نفس الوقت الذي تفرض فيه القانون رقم 47 الذي يمنح السلطات الحرية الكاملة في مقاضاة الصحفيين ، مما يعني تشجيع الرقابة الذاتية ، وفي الجزائر رفعت أكثر من 100 قضية قذف أمام المحاكم في عام 2005 فقط (IREX 2005).

إن الاتجاه المتزايد نحو التوجه التجاري قد حول الإعلام إلي حلقة وصل بين المعلنين والمستهلكين وليس بين السياسيين والمواطنين ، وعلي الصعيد العربي تغير محتواه حيث زادت الأخبار الخفيفة بالإضافة إلي مقالات إخبارية سياسية معارضة كما هو الحال في الصحافة الحزبية في مصر ، وعلي الرغم من الفوارق العرقية والدينية والطبقية ، والفروق في النوع إلا أن بعض المؤسسات الإعلامية الإقليمية مثل ما يسمى "الصحافة والقنوات الإخبارية الفضائية العربية" - تحاول أن تخاطب أكبر قدر من القاعدة الجماهيرية كلما أمكن لها ذلك، ومن ثم فقد أصبحت "العروبة" خاضعة للبيع وإستراتيجية تسويقية تهدف لأن تستفيد من نصيبها السوقي المتزايد (كرايدي 2005).

يعتبر النظام الإعلامي العربي نظاماً فريداً من نوعه ، فالمشروعات الإعلامية تزدهر بفعل عائدات الإعلانات دائمة التزايد علي الرغم من القيود علي حرية التعبير ،

وهكذا ، علي الرغم من أن الاستثمارات العربية (خصوصاً الخليجية) قد ازدادت وأن العديد من الدول قد أنشأت مدناً إعلامية كمناطق حرة لتشجيع المزيد من الاستثمارات ، إلا أن قوانين الإعلام الصارمة والرقابة لا تزال هي المبدأ السائد في المنطقة، وعموماً يوصف المشهد الإعلامي العربي المزدهر بأنه نتيجة لاتحاد ثروة الخليج باللغة العربية الموحدة للعرب (IREX 2005,x-xi).

قوبل الضخ المتزايد للاستثمارات الخليجية بنوع من الشك من قبل العديد من الصحفيين والمعلقين العرب مثل اللبناني حازم صاغية الذي يحذر من أن الاستثمارات الإعلامية هي مجال ترك للأنظمة والقريبيين من تلك الأنظمة الذين يعتقدون أن تكريس الحالة الراهنة ضرورة لاستمرار امتيازاتهم ومصالحهم (صاغية 256/2006) ، فعلى سبيل المثال يقال إن حاكم أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قد أمر تلفزيون أبو ظبي بوقف بث مسلسل "سعود العواجي" أثر تلقيه طلباً شخصياً من الملك السعودي لأنه يخشى أن يثير هذا المسلسل مشاحنات قبلية ، ونفس الشيء حدث مع مسلسل "فنجان الدم" علي شاشة MBC الذي منع بعد ادعاءات بأنه يثير الغضب الشعبي في شبه الجزيرة العربية (جعفر، 2008).

وتلخيصاً لما سبق ، تميل حكومات الدول العربية لأن تعتبر وسائل الإعلام وخصوصاً الإذاعة حكراً لها ، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التوجه ، أولاً الإذاعة تصل إلي كل المواطنين بغض النظر عن مستوى تعليمهم ، ثانياً : تلعب هذه الوسائل الإعلامية دوراً رئيسياً في الحفاظ علي الوحدة الوطنية ونشر الإحساس بالجماعة بين المواطنين ، ثالثاً : قد يعمل الإعلام الإلكتروني كأداة أساسية للماكنة الإعلامية السياسية وقد تكون هناك خطورة في وقوع تلك الأداة في أيدي معادلة (أمين 29/2001) ، ولقد خدم الإعلام العربي الغايات المحلية من تعليم وتثقيف المواطنين المحليين بالإضافة إلي تدعيم الإحساس بالشخصية العربية والتضامن مع الدول العربية المجاورة وسوف يتناول الجزء التالي بالتفصيل دور الإعلام كأداة للتعبئة.

دور الإعلام في تعبئة الأمة العربية

خلال فترة الخمسينيات والستينيات ، كان الإعلام العربي يستخدم كمبر لنشر ثقافة الوحدة العربية من خلال دعوة الشعوب للتلاحم والفخر بهويتهم القومية

العربية وانضوائهم تحت لواء أمة واحدة ، فالأفلام علي سبيل المثال كانت تستخدم للدعوة إلي هذه الوحدة إذ إن فيلم "جميلة بوحريد" (1958) كان يتناول امرأة جزائرية قامت بدور فاعل في حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي في بلدها ، وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، طلب من مخرج الفيلم يوسف شاهين أن يخرج فيلم "الناصر صلاح الدين" والذي أبرز وجهة النظر العربية تجاه الصليبيين ، ولم تكن الرؤى متناغمة في جميع البلدان العربية حيث إن الأيديولوجيات الاشتراكية في مصر والعراق والجزائر كان يخشى منها في بلدان أخرى مثل المملكة العربية السعودية التي أطلقت المحطة الإذاعية "صوت الإسلام" لمواجهة إذاعة " صوت العرب" المصرية (ميلور2008).

إن ذبوع التوجه القومي العربي متجذر في مكافحة النفوذ الأجنبي حيث كانت تميل الحكومات الوطنية لأن تعتمد علي وسائل الإعلام للترويج لسياسات معينة ، فقد وظفت الحكومة المصرية إذاعة "صوت العرب" لتعبئة الرأي العام العربي في الخمسينيات والستينيات ، كما دعمت الدولة المصرية بعد ثورة 1952 والتي قام بها الضباط الأحرار - إنتاج أغاني وطنية تعبر عن أفكار العروبة والاشتراكية وحتى الوحدة المصرية السورية (1958-1961) باستخدام "التلفزيون المملوك للدولة" (مسعد 2003 / 23) ، فأغنية "وطني حبيبي" عبرت عن ميلاد وطن "عربي وحر وليس صدى غربي أو شرقي" علي الرغم من أن الأغنية لم يكن بها آله عربية أو شرقية" وفي حين أن كلماتها كانت تعبر عن المشاعر الوطنية لأمة وشخصية موحدته إلا أن الموسيقى تصنف علي أنها ثقافة عالمية تم تعريبها" (مسعد 2003/23).

لقد وضعت هزيمة 67 نهاية لمثل تلك الأغنيات وحلت محلها أغاني تعبر عن اليأس، كما شكلت حرب الخليج عام 1991 إثر الغزو العراقي للكويت - ضربة أخرى لحلم الوحدة العربية (مسعد 2003) ، بالإضافة إلي أن المشروعات العربية الأخرى مثل وكالة الأنباء العربية بهدف إحداث توازن أمام هيمنة وكالات الأنباء الأجنبية - لم تستطع أن توفر منبراً موحداً للعرب إقليمياً ودولياً، ولقد فشلت هذه الجهود بسبب الاختلاف بين الحكومات العربية نفسها بشأن شكل هذه الوكالة.

لا تزال الصراعات السياسية الرئيسية مثل الانتفاضة الفلسطينية أو الحرب في العراق تقوي من موجة الأغاني الوطنية والدينية ،فقد شهد العقد الأخير موجة جديدة من

أغاني الوحدة العربية مثل "الحلم العربي" التي أنتجها في عام 1998 الأمير السعودي الوليد بن طلال ، علاوة على أن الوضع المضطرب في لبنان أدى إلى ظهور أغاني وطنية كالتى تشدو بها جوليا بطرس ، التي شاركت في المظاهرات التي جرت في بيروت ضد الهجمات الإسرائيلية كما حفزت "الجزيرة" علي تخصيص برنامج خاص بدور الفن في إبراز القضايا السياسية العربية.

كانت أيضاً هناك موجة من الأفلام الجديدة تغذيها قضايا سياسية مشتركة مثل حرب العراق والقضية الفلسطينية فمثلاً فيلم "السفارة في العمارة" يتعلق بسياسي مصري تقع شقته بجوار السفارة الإسرائيلية ، حيث يعاني الرجل من الإجراءات الأمنية الصارمة التي تحيط بالمبنى التي بها شقته ويقرر إقامة دعوى ضد السفارة، هذا العمل جعل منه بطلاً ورمزاً للنضال العربي ، ويدعى المنتج التلفزيوني إسماعيل كُتُتْ أن المسلسلات التلفزيونية التي تركز عي القضايا العربية باستخدام ممثلين من أقطار مختلفة ويتحدثون لهجات عربية مختلفة - هذه المسلسلات أصبحت شائعة (دين 2009).

إن هذا الفيض المتدفق من المشاعر القومية هو ما أطلق عليه ريناوي (2006) مصطلح "أبناء العروبة" الذي يشير علي وجه الخصوص إلى الاعتماد المتزايد علي نفس المحتوى الاجتماعي الثقافي في القنوات الفضائية مثل النشرات الإخبارية التي تركز علي القضايا السياسية المشتركة ، ويبدو هذا المصطلح جلياً في المنتجات التي تخاطب الأطفال ، ولذلك فإن مجلات الأطفال العربية مثل "ماجد" ، "علاء الدين" و "العربي الصغير" تتناول قضايا الأطفال في عموم المنطقة العربية (بترسون 2005) و يهتم أصحاب هذه المجلات بشكل واضح بعملية تكوين جماعة الأطفال القوميين وذلك بتشجيع القراء علي لقاء وتخيل بعضهم البعض ومن خلال صفحات المجلة (بترسون 187/2005) وتشتمل "العربي الصغير" علي جزء خاص بالأخبار مخصص للانتفاضة كما بدأت قنوات عربية للأطفال في الظهور (البعض يقدرها بحوالي 16) مثل الجزيرة. وعلي آية حال ، تبدو الجماهير العربية مهتمة أكثر بهوياتها المحلية المميزة ، فعلي سبيل المثال، عندما طلب من هذه الجماهير المشاركة بآرائها بشأن إمكانية الوحدة السياسية العربية في مناظرة حديثة علي قناة الBBC العربية وموقعها

الايكتروني ، كشفت هذه الجماهير عن ربيتها في هذه الوحدة وذلك بإظهار الاختلافات المحلية والوطنية في مواقفهم السياسية ، ولكن لو صنف المزيد من الوسائل الإعلامية علي أنها عربية قومية تستهدف الشعوب العربية عبر المنطقة وخارجها ، إنما يرجع ذلك إلي أن هذا التوسع في السوق يخدم المصالح التجارية لأثرياء الإعلام أكثر من الأغراض الأيديولوجية للنظم الناصرية أو البعثية.

مع وجود سوق يشكل الشباب العربي شريحة ضخمة فيه، فقد اكتشف أثرياء الإعلام مثل رجل الأعمال السعودي الأمير الوليد أسواقاً مربحة أو كما قال الوليد ستون في المائة من السكان هم من الشباب، وهذه هي قبليتي (خلف 2005) وبالإضافة إلي ذلك ، شجع ظهور الصحف الحرة علي زيادة عائدات الإعلانات في المنطقة لأن هذه الإصدارات تعتمد بشكل أساسي علي الإعلانات ، وهي عادة ما تستهدف سوق الشباب الآخذ في التزايد في أعداده في كل الدول العربية ، وإحدى هذه الصحف الحرة هي "الإمارات اليوم"، التي تستهدف الشباب ما بين سن 15 إلي سن 40 عاماً، كما أن شكل "الإمارات اليوم" مصمم لكي يلقى قبولاً لدى هذه الشريحة الخاصة حيث تقدم أخباراً سهلة الاستيعاب بدلاً من التحليلات المعقدة (مشهد الإعلام العربي 2007).

وسوف يناقش الجزء التالي بتفصيل أكثر خصائص مستخدمي الإعلام العربي خصوصاً الشباب والمغتربون.

مستخدمو الإعلام داخل المنطقة

مع تدهور الدور التقليدي للأسرة وسلطة الدولة أصبح الشباب تحت تأثير نبض الشارع " سواء علي شكل الحركة الإسلامية أو المؤثرات الثقافية البديلة " (ميجر 8/2000)، كما أن الدولة العربية الحديثة اضطلعت بجانب من مسؤوليات الأسرة التقليدية في مجال الثقافة والسياسة والعمالة من خلال برامجها التعليمية الطموحة وتدخلها الشديد في الاقتصاد" (ميجر 2000) ، ونتيجة لذلك ، وجد الشباب العربي أنفسهم في وضع فاصل بين ما هو عالمي وما هو محلي ، فهم دائماً محور الاهتمام عندما تناقش شرور " اللبرالية الحديثة" (وينجر 180/2006)، وتبين الإحصائيات الحديثة أن الشباب يمثلون غالبية السكان في العديد من الدول العربية حيث إن 34% من سكان

المنطقة هم تحت سن 15 ، ويبين جدول "5" النسبة المئوية للشباب في عام 2006 والنسبة المئوية التقريبية في عام 2025.

لقد شهدت المنطقة زيادة مرتفعة في عدد السكان خلال العقود الخمس الماضية مما يصعب من قدرة الحكومات العربية علي خلق وظائف كافية للشباب ، حيث إن واحداً من بين خمس شباب ما بين سن 20-24 عاطل عن العمل مع ارتفاع نسبة البطالة في دول المغرب العربي علي وجه الخصوص (منوز 20/2000) وتشير التوقعات الاقتصادية للمنطقة إلي الحاجة إلي خلق 100 مليون وظيفة بحلول عام 2020 لتهيئة الشباب الجدد لدخول سوق العمل (داير ويوسف 31/2007).

يعتبر الشباب أيضاً المستخدمين الرئيسيين لوسائل الإعلام الحديثة فقد اخترقت

جدول رقم "5" نسبة الشباب العربي إلي إجمالي عدد السكان

سن الشباب من 24-10 2025		سن الشباب من 24-10 2006		
مليون	% من إجمالي السكان	مليون	% من إجمالي السكان	
10,1	23	10,9	33	الجزائر
2	20	2	24	البحرين
27,3	27	23,3	31	مصر
13,3	30	9,6	32	العراق
2,2	27	1,8	31	الأردن
8	21	6	23	الكويت
1	22	1	28	لبنان
2	25	1,8	31	ليبيا
10,1	25	9,7	30	مراكش
1	26	8	32	عمان
2,1	32	1,2	32	الأراضي الفلسطينية
2	20	2	20	قطر
9,9	27	7,6	30	المملكة العربية السعودية
15,2	30	11,8	32	السودان

سوريا	6,6	34	7,9	28
تونس	3,1	30	2,4	20
الإمارات العربية المتحدة	1,1	24	1,3	19
اليمن	7,6	35	12,2	33

المصدر:

<http://www.unfpa.org/arabstates/overview.cfm>

التليفونات المحمولة الأسواق العربية خصوصاً الأقطار مرتفعة الدخل في الخليج ، ففي عام 2007 بلغت نسبة ملكية التليفونات المحمولة لدى سكان الإمارات والسعودية والكويت 113 % ، 76 % و 98 % علي التوالي (مشهد الإعلام العربي 2007) ، ولقد أدى استخدام التلفون المحمول وخصوصاً بين الشباب إلي ظهور قنوات تستهدف هذه الشريحة وتعرض خدمات الرسائل النصية مثل قناة " روتانا كليب" وعلاوة علي ذلك فقد استفاد الشباب من الإعلام والتقدم التكنولوجي في إعادة تنظيم أنفسهم حتى ولو تحدوا الأعراف التقليدية ، فهم يستخدمون تكنولوجيا الرسائل النصية كوسيلة للتواصل أو حتى لتحديد المواعيد مما مهد الطريق لظهور عشرات من قنوات الموسيقى والرسائل النصية التي تبث أفلاماً تليفزيونية موسيقية بالإضافة إلي وجود شريط لعرض رسائل متبادلة بين الرجال والنساء ، تأخذ بعض هذه الرسائل طابعاً جنسياً واضحاً وقد تحمل عروضاً للزواج (ميلور 38/2007) ولقد غيرت ممارسات الاتصال بالتليفون المحمول من المجتمع التقليدي في مراكش ، علي سبيل المثال ، وذلك بالاستخدام المتزايد للانترنت أثناء المكالمات التليفونية العشوائية والرسائل النصية بين الغرباء (كريم 2009).

يستخدم الشباب وخصوصاً الإناث الانترنت كمنتدى وبذلك ينحون جانباً القيود الأسرية والاجتماعية التي تنظم اللقاءات بين الجنسين (جلال 2004) ، وقد أطلق علي الجيل الجديد " الجيل الروش " إشارة إلي تشتهم وحيثهم (ميلور 362/2008) ، وتبين الأبحاث أن الشباب قلماً يعرفون المؤسسات السياسية ويشعرون بهزيد من التهميش (مونوز 2000) ، كما كشفت دراسات علي عينة ضخمة من الشباب

التونسي والتي أجريت في الأصل في عام 1988 وأعيدت في عام 1994 -أن دولاً غربية مثل فرنسا والولايات المتحدة وأسبانيا تميل لأن تلقي قبولاً لدى الفتيات ربما لأنهن يربطن تلك البلاد بالمساواة بين الجنسين (سليمان 1997) .

يعتبر انتشار وسائل الإعلام وخصوصاً الفضائيات والإعلانات المتزايدة عبرها محفزاً هاماً علي انتشار ثقافة الاستهلاك في العالم العربي ، كما يلام الشباب العربي بأنهم وقعوا فريسة لثقافة الاستهلاك الغربية وخصوصاً في الدول الخليجية (الأسد 2007).

مستخدمو الإعلام العربي عبر العالم

لقد شهدت العقود القليلة الماضية هجرات متنوعة في المنطقة حيث كانت دول المشرق العربي (مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية) مصدراً للعمالة المهاجرة إلي دول الخليج (السعودية والكويت وعمان ودولة الإمارات والبحرين وقطر (الهجرة الدولية في المنطقة العربية 2006) ، فالمنطقة العربية تعتبر موطناً للدول الرئيسية المستقبلية للعمالة في العالم حيث زادت أعداد المهاجرين من 13 مليون إلي 20 مليون في الفترة ما بين 1990 و 2005 واستقرار معظمهم في دول الخليج الغنية ، ويوجد بالمملكة العربية السعودية ما يقرب من 6.4 مليون مهاجر في حين تستقبل دولة الإمارات العربية 2.3 مليون ، وتفضل سياسات التوطين الجديدة التي أحدثتها عمليات الهجرة في دول الخليج المواطنين الخليجين العرب علي العمال المهاجرين من دول أخرى (باستثناء صناعة الإعلام) هذه السياسات تتراوح ما بين تحديد قدوم العمال الأجانب من خلال الضرائب أو قيود صارمة في التأشيرات ، وخلق المزيد من الوظائف للمواطنين وذلك بفرض قوانين جديدة تحرم عمل الأجانب وخصوصاً في القطاع العام (الهجرة الدولية العربية 2006) ، ويستحوذ الذكور علي معدل الهجرة المتزايدة أكثر من الإناث وبالتالي يوجد بالمنطقة العربية أدنى معدل لهجرة الإناث.

يساعد المهاجرون العرب في تحسين وضع أسرهم داخل المنطقة بالإضافة إلي تحسين الناتج المحلي الكلي بفعل التحويلات الضخمة التي تعود إلي بلدانهم الأصلية ، فعلى سبيل المثال ، وصلت تحويلات المصريين بالخارج إلي 4.5 بليون دولار أمريكي في عام 2006 بينما وصلت في مراكش إلي 5.2 بليون دولار أمريكي في نفس الفترة (البنك الدولي 2007).

تستقبل دول الخليج عدداً هائلاً من العمال الآسيويين وهذا العدد آخذ في الازدياد في حين أن أعداد المهاجرين العرب آخذ في الانخفاض ، كما أن أعداد المهاجرين الآسيويين (وخصوصاً من بنجلادش وسري لانكا) قد زادت في دول عربية فقيرة مثل الأردن ولبنان حيث استقبلت الأخيرة حوالي 18000 عامل من سري لانكا في عام 2004 ، ويوجد عدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية باللغة الإنجليزية والأوردو والفارس (المنائس 1996). وبصفة عامة زادت الهجرة العربية إلى البلدان الغربية بشكل كبير خلال القرن العشرين ، ويشكل هذا الحشد من المغتربين والمهاجرين سوقاً رائجة للفضائيات العربية حيث تخصص لهذه الجماعة من المستخدمين علي الأقل قناة واحدة علي الأقل من كل بلد عربي والعديد من القنوات من نفس النوع (ستانتون ، 29/2007) ، فعلى سبيل المثال ، أطلقت المؤسسة الخاصة مورو TV2 خدمة الاشتراك لحوالي 40 قناة عربية وذلك لخدمة 500000 ناطق باللغة العربية في الولايات المتحدة وكندا (بارنيل 2009 أ) ، ويبلغ عدد المهاجرين العرب إلى أوروبا حوالي 30 مليون وتعتبر فرنسا المقصد الرئيسي للمهاجرين العرب خصوصاً من منطقة المغرب العربي ، وتشهد بلدان أخرى زيادة في الجماعات العربية بها مثل هولندا حيث يقدر عدد العرب فيها بحوالي 1.2 مليون (دومنت 2006).

يختلف تركيز العرب من بلاد معينة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فالمهاجرون المصريون ، علي سبيل المثال ، يشكلون غالبية العرب في النمسا واليونان واليابان أما اللبنانيون فيشكلون الغالبية في استراليا والمكسيك ، والمراكشيون يشكلون الغالبية في بلجيكا وإيطاليا وهولندا ولوكسمبرج ، والبرتغال ، وأسبانيا ، بينما يشكل الجزائريون الغالبية في فرنسا ويشكل العراقيون الغالبية في الدنمرك وفنلندا والنرويج وهولندا والسويد ، وعادة ما تجتذب الولايات المتحدة المهاجرين العرب ذوي المهارات العالية بالمقارنة بعدد المهاجرين الأقل مهارة الذين يقيمون في أوروبا وخصوصاً فرنسا (دومنت 2007) ويقال إن العرب الأمريكيان يؤدون بشكل أفضل من الأمريكيين العاديين فيما يتعلق بمجالي التعليم وتكوين الثروة (نعيم 2005) ، وهناك أيضاً عدد من المهاجرين من دول الخليج يقيمون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولكن معظم هؤلاء من الطلاب الذين يقيمون لفترة قصيرة (دومنت 2006) ، ويختلف تكامل

هذه الجماعات من بلد لآخر ، فعلى سبيل المثال تتميز جماعات المهجر اللبنانية بصور مختلفة من المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تتراوح ما بين الاستيعاب وعدم الاستيعاب في الدول المضيفة (همفري 35/2004).

إن سياسات التكامل والاستيعاب في الغرب لها تأثير علي نمو ما يطلق عليه إعلام المهجر الذي يخدم المستخدمين العرب في البلدان الغربية ، ففي فرنسا ، علي سبيل المثال ، والتي تعرف بأيديولوجيتها الاستيعابية يواجه المهاجرون من شمال أفريقيا والذين يشكلون ما يقرب من 40 % من مجموع المهاجرين في فرنسا مشكلة الوصول إلي عالم الإعلام كمنتجين وصحفيين إذ إن المخرج الإعلامي الفرنسي لم يغطي حاجات هذا الحشد الهائل من مستخدمي الإعلام (الشكبي 301/2001) ، ونتيجة لذلك نشط أهل شمال إفريقيا في إطلاق قنواتهم المحلية سواء باللغة العربية أو لغة البربر (الشكبي 303/2001) ، وأخيراً فإن السويد التي تستضيف أكثر من 80000 عراقي دعمت المطبوعات وأصدرت دوريات و أطلقت إذاعة محلية تهتم بتلك الجماعة (كاماوير 79/2003).

الإعلام الجديد والتحدي الجديد

إذا نظرنا إلي العولمة من منظور ثقافي سنجد أنها ترتبط بالاستعمار الحديث الذي تطرد فيه الممارسات الثقافية الغربية نظيرتها العربية ويشمل هذا الاعتماد علي الإعلام الغربي مثل وكالات الأنباء ، والبرامج الكوميدية المستوردة وبرامج الأفكار والقيم الاستهلاكية ، بيد أن العولمة قد جلبت أيضاً فرصاً جديدة للدول الصغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة والتي تقدم نفسها عالمياً علي أنها حلقة الوصل الصحيحة بين الشرق والغرب ، فالمدن العربية في الواقع تتنافس فيما بينها لكي تبين نجاحها في الوصل ما بين الشرق والغرب ، حيث تمكنت دبي من تقديم نفسها كمدينة عالمية بفضل المال والاهتمام الذي توليه إياها الأسرة الحاكمة ، فمنذ أربعة عقود مضت كانت دبي أشبه بقريّة في العصور الوسطى حيث كان يعيش سكانها في فقر مدقع ، والآن تصنف علي أنها إحدى أغنى المدن وأكثرها عالمية في العالم (عبد الله 63/2006) والتي احتلت مكانة المدن التقليدية الأخرى كالقاهرة وبيروت (عبد الله 63/2006) ، تباهى دبي نفسها بمدينتها الإعلامية التي تخدم 550 مؤسسة إعلامية

مثل CNN ، رويترز ، سوني ، وماجروهيل للنشر ، وليس القصد من المدينة الإعلامية - كما جاء علي لسان مديرها التنفيذي سعيد آل منطفق " أن تكون قاعدة إقليمية للمؤسسات الإذاعية ولكن لتكون واحدة من القواعد العالمية الأربع أو الخمس للإذاعة كما نطمح في السنوات القليلة القادمة " (ميلور 27/2007) وعلي نفس المنوال ، تقدم قطر نفسها علي أنها معقل الحرية ويتجسد هذا في مشروع الأمير - قناة الجزيرة الفضائية - بالإضافة إلي منتديات الدوحة ، وفي الواقع يرجع جزء من نجاح "الجزيرة" إلي ما تثيره من حوارات في الإعلام الغربي والذي من شأنه أن يضيف إلي قيمتها السوقية فيما يتعلق بالمشاركة الجماهيرية ، وكذلك قامت الحكومة الأردنية بإنشاء منطقة إعلامية حرة تخدم شركة المدينة للإعلام الأردنية بينما اختارت مصر أن تستثمر في مدينة الإنتاج الإعلامي التي ينظر إليها علي أنها "هوليوود الشرق" بالإضافة إلي المنطقة الإعلامية الحرة (ميلور 27/2007).

تعظم الحكومات العربية من سلطة الإعلام الجديد في تلميع صورتها علي الصعيد الدولي حيث أظهرت عينة من عشرة مواقع رئاسية وحكومية في الشرق الأوسط أن الهدف الرئيس من هذه المواقع كان للتواصل مع الممارسين الإعلاميين داخل وخارج الشرق الأوسط (كيرتين وجيثر 2004).

تستعد حالياً المؤسسات الإعلامية عبر المنطقة لأن توسع من عروضها الرقمية وعبر شبكة الإنترنت مثل وكالة الأنباء القطرية والصحف اللبنانية "البلاد" و"السفير" والصحف الأردنية "الغد" و "الدستور" بالإضافة إلي الموقع السعودي "أخبار العرب" ، وقد وقعت قناة MBC اتفاقية مع مؤسسة تصميم الألعاب الصينية لتصميم ألعاب باللغة الإنجليزية والعربية علي شبكة الإنترنت (المشهد الإعلامي العربي 93-74/2009)، وبالإضافة إلي ذلك ، فإن معظم الإذاعات العربية ممثلة علي شبكة الإنترنت وتشمل بعض المواقع علي ملامح تفاعلية مثل المنتديات عبر الإنترنت ومثال علي ذلك راديو ليالي بيروت ([http:// Beirut](http://Beirut.nights.com)) الذي يقدم مواقع إذاعية ، ودرشة ومنتديات واجتماعية (زموم 2007).

لقد اتخذت وسائل إعلامية أخرى ناطقة باللغة العربية من الوسائط الإعلامية منابر لها حيث أطلق موقع BBC باللغة العربية عبر شبكة الإنترنت في نوفمبر 1999 والذي

يستهدف الشباب العربي ، وقد اختير كأفضل خدمة إخبارية في عام 2000 من خلال Arabian business.com (عبد اللطيف 200)، و يشار إلى أن العلاقة الفارقة التي تميز الخدمة العربية ب BBC بشكل عام هي ارتكازها علي منبر إعلامي ثلاثي الأضلاع يجمع بين الإذاعة والتلفزيون والموقع الإلكتروني ، وبعد إطلاق BBC Arabic.com حذت مؤسسات إعلامية أخرى حذوها وأطلقت خدماتها الخاصة علي الشبكة العنكبوتية ، فقد أطلقت "الجزية" Aljazeera.net في عام 2001 كجزء من مجموعة "الجزيرة" حيث توفر قاعدة بيانات ضخمة وأرشف من برامج قناة الجزيرة العربية ، وفي عام 2008 فازت Aljazeera.net بجائزة المسابقة العربية للمواقع الإلكترونية التي أطلقت في دبي في عام 2004 ، أما القناة المنافسة "العربية" والتي يقع مقرها في دبي فقد أطلقت أيضاً موقعها الإلكتروني Alarabiya.net في عام 2004 بعد مراجعة المواقع المنافسة وذلك لتحديد القضايا التي تهم الشباب العربي ، وبالنسبة للقنوات الأخرى كان الانتقال للإعلام الجديد يتسم بالحذر كما يقول سام بارنيت - رئيس MBC "إن التزامنا الحذر في انتقالنا من التلفزيون إلي الإعلام الجديد مرده أنه من المهم مراقبة الأمور ولكن الإعلان التلفزيوني هو القوة المهيمنة ومن المحتمل أن يظل كذلك لفترة طويلة" (بارنيل 2009ب). لقد جلب الإعلام الجديد تحديات جديدة أمام قوانين وسياسات الدول ، ففي مصر - علي سبيل المثال ، يناط بالتراخيص الإذاعية للحكومة وفي أحيان أخرى للرئيس نفسه مما أدى إلي رفض العديد من طلبات إذاعية عديدة ، وعندما رفض طلب حزب الغد الذي كان يرأسه المرشح الرئاسي أيمن نور للحصول علي ترخيص بإذاعة FM ، أطلق محطة إذاعية علي الإنترنت عام 2005 وفي وقت لاحق أطلق حزب الغد محطتين إذاعيتين عبر الإنترنت "المحرسة" و "بكرة" بعد القبض علي نور بتهمة الرشوة وقد حذت أحزاب أخرى حذوه ، حيث أطلق الإخوان المسلمون محطتهم الإلكترونية في أكتوبر 2005، وهكذا استفادت هذه الفعاليات من القوانين التي لا تغطي الإنترنت (IREX 2005/21) ويناقش الفصل السابع بالتفصيل تأثير الإعلام الجديد في العالم العربي وما إذا كان هذا الإعلام الجديد يعمل كبيئة جماهيرية افتراضية جديدة.

خاتمة

يبين هذا الفصل أن الإعلام كان عاملاً أساسياً في الدول العربية ما بعد الاستقلال وذلك لأهميته في تشكيل وتدعيم الهوية العربية المشتركة ، حيث ساعدت المؤسسات الإعلامية في تشكيل شخصية عربية متميزة تجمع بين التقدم المادي الغربي والتراث التقليدي العربي،

كما أدت الإصلاحات الاقتصادية التي انتشرت عبر المنطقة العربية إلى برامج ضخمة للخصخصة في العديد من القطاعات بما فيها صناعة الإعلام ، فالعديد من الدول العربية (مثل مصر) والتي كانت تتبع سياسات اشتراكية بعد استقلالها ، اتجهت لسياسة السوق المفتوح وتنافست مع الدول الأخرى في تحرير وخصخصة أسواقها كما يتضح في إقامة العديد من المدن الإعلامية الحرة في مصر ودبي والأردن ، كما شجعت الحكومات العربية إقامة المجمعات التجارية الفاخرة وناطحات السحاب وإزالة العشوائيات (ميلور 2007/26) ، الأمر الذي اعتبره بعض الباحثين والمعلقين أنه مجرد محاكاة لنمط الحياة الغربي وسبباً في انحطاط القيم خصوصاً بين تجمعات الشباب المتزايدة.

شجعت هذه التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي وانتشار الإعلام الجديد عبر الإنترنت الباحثين علي التحذير من ضياع الشخصية العربية المميّزة وهيمنة القيم الأنجلو - أمريكية (عبد الرحمن 2002) ، فالقنوات الفضائية العربية - علي سبيل المثال - مهتمة بالاعتماد علي البرامج المستوردة ونسخ البرامج الأمريكية القائمة بدلاً من إنتاج محتوى عربي صرف ، وسوف تقدم الفصول القادمة مناقشات مفصلة لنشر هذه المنافذ الجديدة ودورها في توحيد أو تقسيم الشعوب العربية ، ويتناول كل فصل صناعة معينة علي الرغم من أن المناقشة ستبين أنها تتداخل مع بعضها البعض خصوصاً مع تقدم التكنولوجيا وتطور المنابر الإعلامية.

للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة المواقع الآتية :

<http://www.cnn.com/2007/world/meast/0/28/iraq.star.academy/index.htm> 1-1

<http://www.aljazeera.net/channel/archive?archived=428168> 2-

[http:// asbu.net/www/ar/directdoc.asp?docid=117](http://asbu.net/www/ar/directdoc.asp?docid=117) 3-

<http://newsforums.bbc.co.uk/ws/thread.jspa?forumID=5810-4>

الفصل الثاني

الكتب العربية

نبيل دجاني

يستعرض هذا الفصل تطور النشر كصناعة في المنطقة العربية ويناقش القوانين والقيود المحيطة به عبر التاريخ ، فقد اعتبرت الكتب والمطبوعات منذ زمن بعيد أداة خطيرة التي يجب أن تكون تحت إمرة قادة الدول فقط، ويعتبر عرض تطور الطباعة في العالم العربي مقدمة لفهم الأساس الذي تتشكل عليه مؤسسات الإعلام العربي المعاصر.

خلفية تاريخية

علي الرغم من أن العالم العربي قد عرف الطباعة علي الورق والحبر من خلال نقوش علي الخشب قبل آلة طباعة جوتمبرج بوقت طويل إلا أنه يشاع بشكل خاطئ أن العالم العربي قد تأخر كثيراً في طباعة النصوص العربية لأن الإسلام كان يحرم طباعة الصور ، وطبقاً لجيفري روبر من معهد دراسات الحضارات الإسلامية في لندن أن العرب كانوا يطبعون النصوص التي كانت تشتمل علي سور قرآنية منذ القرن الخامس ، ويشير إلي ما يقرب من 60 نموذجاً من النصوص العربية المطبوعة لا تزال موجودة في المكتبات والمتاحف الأمريكية بالإضافة إلي عدد غير معروف في مصر نفسها (روبر ، 2008) ويرى ريتشارد بولييت من جامعة كولومبيا أن العرب قد استخدموا الطباعة الخشبية باستخدام قوالب خشبية في القرن التاسع أو العاشر (بولييت 1987)

اكتشفت خمسون وثيقة مطبوعة علي الجلد والورق والكتان في واحة الفيوم بمصر ومعظمها محفوظ في المكتبة الوطنية بفيينا (السامرائي 46/1996) وبعض هذه الوثائق مكتوب بلونين وبأشكال عديدة من الخط العربي "من الكوفي القديم حتى النسخ... بما يوضح أن الطباعة العربية في مصر كانت نتاج عملية تطور طويلة ومن المؤكد أنها كانت تتم علي أيدي عدد من الحرفيين ومثال علي ذلك وثيقة

مطبوعة علي قماش من الكتان وأخرى تحتوي علي الآيات الست الأولى من السورة رقم 34 من القرآن (مونرو 1981).

يقر فيليب هيتي (مأخوذ من دباس و ريشو 13/2008) أنه كانت هناك بالفعل طباعة عربية بدائية في الأندلس ولكن طريقة عملها مجهولة ، ويشير التقدير إلي أن مصدرين أندلسيين يوضحان بأن العرب قد أسهموا في تطوير الطباعة في الأندلس قبل سقوط غرناطة في عام 1492، وتروي مخطوطة بتاريخ 1375 بعنوان "الإحاطة في أخبار غرناطة" لابن الخطيب أن أبا بكر الكلوس الأندلسي قدم للوزير الحاكم مجلداً عن خصائص إنتاج الحبر وأدوات الطباعة وأن هذا المجلد متفرد في محتواه ، إضافة إلي ذلك فإن مخطوطة في عام 1424 لابن الأثير "الحلة السرية" تذكر أن مولي الأمير عبد الله اعتاد علي أن يكتب السجلات في منزله ومن ثم يرسلها للطباعة (دباس ورشون 13/2008). يفترض بولييت أن الطباعة العربية استمرت خلال القرن الرابع عشر ولم تتعدها ، فقد اختفت بالتأكيد وبدون أي أثر لها مع بداية القرن الثامن عشر (بوليت 1987) ، وفي أواخر الحكم الإسلامي العربي فقط ومع تطوير المدارس الفكرية الإسلامية المتنوعة بالإضافة إلي ضعف التمسك بالدين الإسلامي بدأت السلطات تبدي اهتماماً بتحريف أو تزوير النصوص الدينية ولأن الكتابة السابقة للكتابة الحديثة كانت تتعلق بنصوص مقدسة (أيالون 1994) ، فإن السلطات الإسلامية التي واجهت موجات التحديث الأوروبية بالإضافة إلي الإرساليات المسيحية الصليبية – هذه السلطات كانت مترددة في استخدام ذلك النوع المتنقل من الطباعة خشية أن يقوم البعض بتحريف النصوص الدينية وإضعاف سيطرتهم. وهناك روايات عديدة ولكنها متناثرة بشأن طباعة النصوص العربية في أوروبا ، وكانت أول محاولة قام بها الأوروبيون لطباعة النص العربي في عام 1486 عندما قام مارتن روث ، وهو كاهن دومينيكي ، بطباعة كتاب باللغة اللاتينية وضعه برناردفون براندنبرج عن أسفاره إلي الأرض المقدسة ، ولم تر أوروبا حاجة إلي الطباعة باللغة العربية إلا بعد استرداد غرناطة من العرب عندما قام أسقف غرناطة بتوجيه من الملك فيردنياد والملكة إيزابيلا – بالاجتماع بعدد من المتعلمين من المدينة الجامعية بسلامنكا وطلب منهم إعداد كتابين لرجال الإرساليات الذين لا يعرفون اللغة العربية ، وظهر كتابان و هما "طرق

تدريس وقراءة اللغة العربية والإلمام بها" و "قاموس اللغة العربية" في عام 1505 و 1506 ، واستخدام الكتابان لوحات توضيحية (نعيمه 2008).

لقد أسهم المستشرقون أيضاً في تطور الطباعة العربية القديمة من خلال جهودهم في نسخ المخطوطات العربية التي كانت تحفظ الفلسفة والعلوم الإغريقية (لوند 1981) ، ففي عام 1583 استخدم جويلوم بوستل وهو مستشرق فرنسي نمطاً خشبياً لطباعة كتاب " النحو في اللغات الشرقية " ، وفي عام 1613 قام بإنشاء مطبعة عربية في روما ، ونقلها إلي باريس في عام 1621 (صابات 1966 ، 23-29).

لقد كان الوضع في الأندلس - علي أية حال مختلفاً عنه في العالم العربي ، والذي كان آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، ومع انتشار النمط المتنقل للطباعة ، وكانت الإمبراطورية العثمانية هي الدولة المسلمة المهيمنة بيد أن الشيخوخة قد امتدت إليها وأصبحت تكني بالرجل المريض ، وبينما سبقت القسطنطينية - عاصمة الإمبراطورية العثمانية - العواصم الشرقية في الطباعة ، كان لدى سلاطينها المسلمين حساسية بشأن استخدام الخط العربي في الطباعة وهو الخط الذي كانت تستخدمه معظم الجماعات العرقية في الإمبراطورية العثمانية بمن فيهم الأتراك ، وكان يغذي حساسيتهم جانبان من الخوف. الخوف الأول كان مرده إلي مقاومة طائفة من العلماء المسلمين (المدافعين عن القيم التقليدية) والذين كان يعترضهم الشك في أن الطباعة قد تهدد سلطاتهم المطلقة وكانوا يخشون أنها قد تؤدي إلي تدنيس اسم الله، وكانوا - مثل نظرائهم في عصور الظلام في أوروبا - مهتمين بالأخطار التي يمكن أن تحدثها الطباعة لمكانتهم كقادة روحين وذلك بتقليص احتكارهم للكلمة المكتوبة و السماح للعامة بالوصول السهل إلي الكتابات المقدسة ، وكان يعترضهم الخوف من أن تقضي الطباعة علي الأساس التقليدي للنظام القديم الذي بنيت عليه مكانتهم ، ومع مرور الوقت لم يسمح أو حتى يرحب كثير من العلماء بالطباعة فحسب وإنما شاركوا فيها بأنفسهم (أيالون 172/1994) ، ومن بين هؤلاء كان هناك علماء دين عرب متميزون مثل محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان ينظر إلي الطباعة والصحافة بشكل عام علي أنها "استمرار لتقليد شرعي" ، وثمة عامل آخر أسهم في السماح للطباعة باللغة العربية

في المنطقة العربية بالإمبراطورية العثمانية هو الكفاح المتنامي ضد الهيمنة الأجنبية والحالة السياسية التي وحدت العلماء والصحافة وأسهمت في إضعاف المقاومة الدينية للطباعة. كثير من المطابع والمدارس الدينية التي أنشأها البابوات في القرنين السادس عشر قامت بطباعة أو استخدام اللغات الشرقية ، وأول كتاب طبع بالخط العربي كان "كتاب صلاة الساعات" ، وكان القصد منه توزيعه بين مسيحيي الشرق وتمت طباعته بدعم من البابا جوليوس الثاني ، وظهر في عام 1541 في فانو وهي مدينة إيطالية صغيرة تقع جنوبي البندقية ، وطبقاً لكريك (1979) هناك علي الأقل ثمانية نسخ من هذا الكتاب لا تزال موجودة حتى يومنا هذا ، إحدي هذه النسخ موجودة في مجموعة المكتبة الوطنية بباريس وأخرى موجودة في خزانة مكتبة جامعة برينستون ، وهناك ثلاثة في إيطاليا " في مكتبة إيستني بمودينا ، وفي مكتبة ميديس في فلورنسا ، وفي الإمبروزيانا بميلانو ، وهناك نسخ في مجموعة المتحف البريطاني ، ودار الكتاب بالقاهرة ، وبايريش ستاتسبيلوتيك بميونخ.

قامت الكنيسة الكاثوليكية في روما بإلحاق عدد من رجال الدين المسيحيين الشرقيين بمدارسها الدينية وطلبت منهم المساعدة في طباعة النصوص العربية والسريانية لكي تطمئن ان المادة المطبوعة تتمشى مع توجيهات الكنيسة الكاثوليكية ، وأخذ البابا جريجوري الثالث عشر زمام المبادرة لإنشاء معهد ماروني في روما في عام 1584 ، وكان يهدف من القيام بهذا العمل إلي تلبية احتياجات الكنيسة المارونية بالكرسي الرسولي. وقد خرج هذا المعهد العديد من رجال الدين الذين أدوا أدواراً هامة في تنمية المجتمع اللبناني ، حيث أصبحوا رواداً في إنشاء شبكة من المدارس في جبل لبنان كما استفاد رجال الدين الموارنة من خبرتهم في الطباعة بروما ، حيث احضر القس الماروني سركيس الرازي مطبعة من روما إلي دير القديس أنطونيوس قزحية في لبنان في عام 1610 ،و كانت تستخدم هذه المطبعة الحروف السريانية وتمكن من طباعة كتاب واحد فقط قبل أن يطويها النسيان (دباس وريشو 2008 / 32) وطبقاً لصابات "فقد أهملت المطبعة لأن روما أغرقت الكنائس المارونية بالكتب الدينية المجانية والتي كانت

تتفوق في طباعتها وإخراجها وبسبب انخفاض مستوى التعليم في المنطقة (صابات 19، 35، 1966-38). أصبحت روسيا والدول الأوروبية المسيحية الأرثوذكسية مهتمة بالطباعة العربية نتيجة لاتصالهم المباشر بالإسلام والمسلمين في الإمبراطورية العثمانية المجاورة ، وبعد الاستيلاء علي بعض الأراضي التركية في الحرب الروسية التركية في القرن الثامن عشر أنشأت الإمبراطورة الروسية كاترين العظيمة مؤسسة الطباعة التتيرية العربية في سانت بطرسبرج وذلك "لطباعة الفرمانات والكتب المدرسية لرعاياها من المسلمين (ديفيز 2002).

تنظيم الطباعة عبر التاريخ

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر مر الرعايا العثمانيون "بعصر ظلام" من القمع ، عندما كان المسؤولون العثمانيون يخشون أن إنتاج الكلمة المطبوعة قد يهدد سلطتهم المطلقة ، وبالتالي إصدار السلطان بايزيد الثاني أمراً في عام 1485 يحذر فيه من استخدام الخط العربي في الطباعة ، وعلي أية حال وتحت ضغط القوة الأوروبية التي كانت تدافع عن جماعات الأقليات في الإمبراطورية العثمانية ، أعطى ترخيصاً لليهود الذين استقروا في تركيا بعد طردهم من أسبانيا بإنشاء مطابع تستخدم الخط العبري ، وقام اليهود في الإمبراطورية العثمانية بطباعة الكتب الدينية بالإضافة إلي الكتب الأدبية والطبية والتاريخية وكتب أخرى (صابات 1966 ، 23- 25) واستمرت الطباعة اليهودية لمدة ثلاثة قرون مستخدمة الحروف العبرية بالإضافة إلي النصوص العربية في الكتب العبرية ، كما كرر ابن بايزيد، سليم الأول، أمر والده في عام 1515 (صابات 18/1966) بل إنه رضخ للضغوط الأوروبية ومنح الأرمن مزايا في الطباعة مطابقة لتلك الممنوحة لليهود العثمانيين وذلك في عام 1567، ومنح اليونانيون مزايا مماثلة في عام 1627 ، وكان الترخيص لتلك الأقليات مشروطاً بعدم استخدام الخط العربي (دباس وريشو 2008 ، 13-15).

أثناء حكم السلطان أحمد الثالث (1673-1636). كان هناك توجه اجتماعي سياسي في الإمبراطورية العثمانية نحو الإصلاح والانفتاح علي أوروبا وبالتالي أصبحت قوانين الطباعة اقل صرامة ، فالسلطان كان مقتنعاً بأنه من خلال الدورة السريعة

والواسعة للعلوم والمعرفة التكنولوجية يمكن للسلطات الحد من التدهور التي تواجهه الإمبراطورية العثمانية (لوند 1981) وبدأ العلماء في تحديد دور الطباعة "ليس كاختراع ضار ولكن استمرار للأعراف المشروعة وكفرع من دراسة التاريخ" (أبالون 1994 / 171).

لعب السفير العثماني في فرنسا في تلك الفترة محمد شلبي يرميسكيز دوراً هاماً في زيادة معدل التغير حيث انبهر شلبي وابنه سعيد أفندي بتقدم الطباعة في فرنسا وعقدا العزم علي إنهاء الحظر علي الطباعة في بلدهما ، وعند عودتهما إلي اسطنبول تعاونوا مع دبلوماسي عثماني من أصل مجري يدعى إبراهيم موتفيريكا علي إنشاء مطبعة عربية في اسطنبول ، وكان لدى موتفيريكا خبرة بالطباعة وله اتصالات مع الوزير الأول إبراهيم باشا، وبالتالي تقدم موتفيريكا بطلب إلي السلطات العثمانية علي هيئة مقال طويل بعنوان (منافع الطباعة) وشرح المقال فوائد إدخال الطباعة وانتهى بالتعهد بعدم طباعة كتب دينية التي تتناول تفسير النصوص الدينية ، وقدم السلطان الطلب لشيخ الإسلام عبد الله أفندي - الحجة العليا في الشريعة الإسلامية - مصحوباً بالسؤال التالي : "جمع شخص ما حروفاً معدنية لطباعة الأعمال الكلاسيكية في الأدب والعلوم مثل القواميس وكتب المنطق والفلسفة والفلك إلخ..... وعرض القيام بطباعتها ، هل يمكن له - طبقاً لقواعد العدالة - أن ينفذ تصميمه ؟ " (لوند 1981) ورد شيخ الإسلام بإصدار فتوى في عام 1727 تجيز الطباعة العربية بشرط ألا تشتمل علي طباعة النصوص الدينية وتقول الفتوى لو أن شخصاً لديه القدرة علي جمع الحروف والكلمات بكتاب ما وتم تصحيحه بشكل جيد علي قالب وأحضر لنا منه عدة نسخ خلال عملية طباعة الورق علي القالب ففي الواقع كثرة الكتب تقلل من تكلفتها وتزيد من مكاسبها ، ولأنه توجد ميزه عظيمة في ذلك الأمر فإن هذا الأمر جدير بالثناء وعليه يجب أن يمنح التصريح لهذا الشخص ولكن من الضروري تعيين علماء لتصحيح الكتاب الذي ستنقش حروفه.

أصدر السلطان أحمد - مدعوماً بفتوى شيخ الإسلام فرماناً يخول لموتفيريكا وشريكه إنشاء مطبعة تستخدم الحرف العربي ، وبدأت المطبعة في طباعة النصوص عام 1728 (ديباس وريشو 2008 ، 109-112)، كان هذا القرار علامة فارقة في تغير قوانين

الطباعة في الإمبراطورية العثمانية كما شهد منح الطباعة الوضعية القانونية في العالم العربي الحديث. لقد ازدهرت الطباعة باللغة العربية علي يد رجال الإرساليات والمستشرقين في رومانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا وانجلترا في القرن السابع عشر وكانت تلك المطابع تابعة للسلطات الدينية أو معاهد تعليمية و جامعات و كانت معظم الكتب العربية التي نشرت خلال هذه الفترة تضم نصوصاً باللغة اللاتينية وبعضها كان يضم نصوصاً باللغة العبرية والسريالية (دباس و ريشه 16-33)، و كان تنظيم طباعة الإرساليات يتم من قبل السلطات الدينية الأعلى وكان مسانداً جداً لأعمال الإرساليات في المناطق العربية ومن ثم أخرجت مطابع الإرساليات نصوصاً دينية وفي وقت لاحق كتب دراسية لاستخدام مدارس الإرساليات.

في حين كان الحكام العثمانيون الأوائل يعارضون النمط العربي المنتقل كانت الأطراف الأجنبية ذات النفوذ في المنطقة العربية غير منزعة منها ، بل شجعت رجال الإرساليات التابعة لها علي إنشاء المطابع لتحقيق أغراضها ، وهكذا استخدمت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية (الكنيسة الأرثوذكسية فيما بعد) الطباعة في عمل الإرساليات في المنطقة العربية ، ولم تواجه مطابع الإرساليات قيوداً تنظيمية فحسب بل واجهت أيضاً مشكلات فنية ، وعلي العكس من الكتابة اللاتينية تكتب اللغة العربية بشكل مستمرل حيث تتصل الحروف ببعضها البعض ، ولا تكتب بشكل منفصل ، ومما يزيد من صعوبة طباعة النصوص العربية أن لكل حرف ما يصل إلي أربعة أشكال مختلفة ولكن لم يتوصل إلي حل حاسم حتى جاء استخدام الكمبيوتر في الطباعة.

لقد اكتسب استخدام المطابع في المشرق العربي أساساً صلباً وخصوصاً في المناطق التي يسكنها المسيحيون نتيجة للمنافسة بين الإرساليات المسيحية المختلفة علي جذب أتباع جدد ، وبعد وفاة البطريرك دباس انتقل زاخر إلي جبل لبنان حيث أنشأ مطبعة في عام 1733 في دير القديس يوحنا الكاثوليكي (مار يوحنا) بالقرب من شوير وهكذا انتقلت المنافسة بين الإرساليات المختلفة في إنتاج المطبوعات من حلب إلي جبل لبنان. .

رد القساوسة اليونانيون الأرثوذكسي علي تحديات مطبعة زاخر بإنشاء أول مطبعة عربية في مدينة بيروت في عام 1751 ، وتبعهم الموارنة بإنشاء مطبعة عربية في دير

القديس إسحاق في عام 1808 ، و في عام 1834 نقل رجال الإرساليات البروتستانت الأمريكيان مطبعتهم العربية من مالطا إلى بيروت ، ودخل رجال الإرساليات الجزويت الكاثوليك السباق بإنشاء مطبعتهم العربية الثالثة في بيروت في عام 1848 ، ولعبت كل من المطبعة الكاثوليكية و البروتستانتية الأمريكية دوراً هاماً في تقدم الطباعة في لبنان و المنطقة واستمرت في ريادتهما في الطباعة في المنطقة حتى خمسينيات القرن العشرين.

ظهرت المطابع الشعبية التي لا ترتبط بالنظم الدينية في عام 1857 مع إنشاء المطبعة السورية ، وهي رابع مطبعة عربية علي يد خليل الخوري وهو مدير سابق للمطبوعات في الإدارة العثمانية ، و قام الخوري بإصدار أول جريدة عربية شعبية في لبنان وهي "حديقة الأخبار".

بينما سبقت سوريا وجبل لبنان المناطق العربية الأخرى في الطباعة باستخدام النمط المتحرك ، إلا أن هذه الطريقة كانت تستخدم في إنتاج النصوص الدينية والقواميس أو ربما القليل من المطبوعات الأدبية وكانت تستخدم أيضاً في نسخ المخطوطات العربية القديمة، وقد أطلقت الطباعة في مصر باستخدام الحروف المتحركة حتى قدوم الحملة الفرنسية في عام 1798 ، ويذكر لوند (1981) أن الأقباط في مصر كانت تصلهم المادة الدينية باللغة العربية التي كانت تتيحها لهم الكنيسة الكاثوليكية ، و ثمة بحث صادر عن مركز الدراسات اليهودية بجامعة بنسلفانيا عام 1996 بعنوان " من النص المكتوب إلى النص المطبوع : نقل التراث اليهودي - بين أن حفيد جريشوم بن موسى ، سوسنيوس الذي أدخل طباعة الخط العبري في الإمبراطورية العثمانية هو نفسه الذي أدخل طباعة الخط العبري في القاهرة في عام 1557 ، ويؤيد شتينبرج (52/1996) هذا التقرير ولكنه يذكر أن طباعة الكتب العبرية تمت في الفترة ما بين 1562 و 1566 ولا توجد مصادر أخرى تؤيد هذه الرواية.

لقد أحضر نابليون معه ثلاثة مطابع مزودة بحروف عربية ولاتينية وفرنسية لكي يوصل رسالته إلى المصريين وإلى قواته ، ومع نهاية الحملة الفرنسية في عام 1801 أعيدت تلك المطابع إلى فرنسا ، وبعد ذلك عندما ظهر محمد علي باشا كرجل مصر

القوى أدخل طباعة الأحرف المتحركة لتدعيم خطته في وضع نظام متكامل من المدارس ضمن جهوده لتحديث البلد.

من بين العوائق الرئيسية أمام تطور صناعة النشر في المنطقة العربية تظهر الرقابة ، فالرقابة في العالم العربي اليوم تعتبر عائقاً رئيسياً أمام تطور النشر ، وتختلف معايير الرقابة من آن لآخر ومن بلد عربي لآخر وتتنوع من مراقبة شديدة للنصوص الدينية كما هو الحال في تونس والجزائر إلي حظر كتب لمصلحين مسلمين ومؤلفين علمانيين كما هو الحال في دول الخليج العربية (ميرمير ، 97/2006).

الطباعة العربية الحديثة

إن مجيء محمد علي باشا إلي السلطة في مصر يعد مؤشراً لعصر جديد في العالم العربي حيث بدأ في الخروج من عصر الظلام ، حيث أنشأ محمد علي مطبعة في عام 1821 في القاهرة في مكان المطابع الفرنسية القديمة ، ثم انتقلت فيما بعد إلي بولاق وأصبحت تعرف بمطبعة بولاق حيث نالت شهرة عظيمة كمطبعة رائدة في المنطقة ، واليوم هي المطبعة الرسمية الحكومية في مصر ، ولقد أحدثت هذه المطبعة ثورة معلوماتية في المنطقة وتمكنت من طباعة أكثر من نصف مليون مطبوعة في الست سنوات الأولى من تشغيلها.

لقد كانت الطباعة في مصر إبان حكم محمد علي حكراً علي الحكومة، الهدف منها هو المساعدة في تحديث الدولة ، حيث كانت تركز علي طباعة الأوامر الإدارية بالإضافة إلي المطبوعات التي تتعلق بالطب والعلوم والفنون والتربية وعموماً لم تأت هذه المطبوعات بالتغير المنشود فمعظمها انتهى به الحال إلي المخازن لأن قليلاً من المصريين كانوا متعلمين ومن بين المتعلمين كان هناك القليلون الذين كانوا علي استعداد لأن يتقبلوا رسائل الإصلاح أو كان لديهم الاهتمام بقراءة ما اختير للنشر (صابات 170/1966) ولقد تلا انهيار حكم محمد علي قيادات ضعيفة ليست لها القدرة علي مواصلة الإصلاحات التعليمية.

مثل سوريا وجبل لبنان ، أدخلت الطباعة إلي فلسطين – موطن الديانات السماوية الثلاث – من خلال جهود الجماعات الدينية ، ولقد بدأت الطباعة في عام 1830 عندما أنشئت مطبعة لطباعة النصوص العبرية ، وفي عام 1846 أنشئت مطبعة عربية في

القدس علي يد الرهبان الفرنسي سكان ثم اتبعت بمطبعتين في عام 1848 ، واحدة أنشأتها مجموعة من المبشرين الإنجليز والأخرى أنشأها المبشرون الأرمن ، و قبل الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة التي تعرف بالأردن حالياً موزعة بين سوريا وفلسطين والحجاز ، و ظهرت الطباعة فيها بعد تلك الفترة ، حيث بدأت الطباعة علي يد خليل نصر الذي نقل مطبعته من حيفا إلي عمان في عام 1922 ، كما أنشئت مطبعة حكومية هناك في عام 1925.

كان إدخال الطباعة إلي بقية الدول العربية بطيئاً وجاء في معظمه نتيجة لمصالح السلطات المحلية والعثمانية في نشر أفكارهم بالإضافة علي القرارات الإدارية ، وتوجد معلومات متناثرة عن تطور الطباعة في تلك الدول وتتنوع التقارير عن هذا الأمر حيث يفترض أحد المصادر – علي سبيل المثال – أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد الرهبان الدومينيكين في عام 1856 في مدينة الموصل ويذكر مصدر آخر أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد شخص إيراني من أصل تركي في عام 1821 أو 1830 (صابات 19/1966 ، 295) ، وأنشئت أول مطبعة في اليمن بناءً علي أوامر السلطان عبد الحميد الثاني لخدمة أغراض السلطات العثمانية وكانت تعرف بالمطبعة بإسم مطبعة الولايات أو مطبعة ولايات اليمن ، وتوجد تقارير مختلفة بشأن تاريخ إنشاء هذه المطبعة وتتراوح الروايات ما بين 1872 و 1879 ، ولكن الجميع يتفق علي أنها كانت بدائية وكانت تطبع فقط النصوص التركية (صابات 327/1966).

أنشأت الإمبراطورية العثمانية في عام 1882 أول مطبعة في الحجاز التي أصبحت فيما بعد جزءاً من المملكة العربية السعودية (صابات 19/1966) ، و قد أنشئت هذه المطبعة والتي كانت تعرف بالمطبعة الأميرية أو مطبعة ولايات الحجاز علي يد الحاكم التركي للحجاز والوزير العثماني نوري باشا في مدينة مكة ، و كانت المطبعة يدوية ولم يكن بإمكانها منافسة المطابع المتقدمة في مصر ، وبالتالي كان الباحثون و المسئولون الحجازيون يفضلون طباعة أعمالهم في مصر. وانتشرت بعد ذلك المطابع أثناء الحكم السعودي وأولى تدريب عمال الطباعة في مصر اهتماماً خاصاً.

جاءت دول الخليج الأخرى متأخرة في إدخال المطابع التي أدخلت في البداية بجهود فردية ثم تبع ذلك الدعم الحكومي ، فقد أنشأت البحرين مطبعتها الأولى في عام

1938 والكويت في عام 1947 وقطر في عام 1956 ، ولم تنتشر الطباعة في دول المغرب العربي بنفس السرعة التي انتشرت بها في المشرق العربي ، حيث استغرقت وقتاً طويلاً لكي تلعب دوراً مهماً في إحداث التغيير في دول المغرب العربي ، حيث أدخلت الطباعة أساساً إما علي يد القطاع الخاص أو بمبادرة وتأيد من المحتلين العسكريين وقد أدخلت أول مطبعة إلي الجزائر في عام 1830 علي يد القوات الفرنسية أما في تونس فيعود تاريخ أول مطبعة إلي عام 1849 عندما قام قس فرنسي بطباعة كتاب ديني باللغة الفرنسية ثم تلا ذلك عدد من المطابع أساساً بمبادرة من الأفراد (ميرميسير 18/2006) ، و يعود تاريخ الطباعة في المغرب إلي عام 1865 بمبادرة من مسئول حكومي في مكناس ، ثم انتقلت إلي فارس ، أما ليبيا فقد أدخلت أول مطبعة علي يد حاكم مقاطعة طرابلس في عام 1866.

إن وضعية نشر النصوص العربية في المنطقة العربية اليوم يختلف اختلافاً مباشراً مع وضعية النشر في المنطقة العربية في الأيام الأولى للإسلام ، وقبل انتشار الكتب بنفس الكم والكيف في الغرب بألف عام تقريباً - في منتصف القرن الثامن - كان لدى الحضارة الإسلامية صناعة نشر عظيمة حيث "كانت صناعة النشر الواسعة موجودة عندما بدأت أوروبا في احتلال الأراضي الإسلامية - وتم القضاء عليها بشكل منظم من قبل القوى الاستعمارية - بجانب النظم الإسلامية في التعليم والطب و المعاهد الثقافية الأخرى" (سردار وديفيز).

التحديات التي تواجه الطباعة العربية

إن التطور السريع لتكنولوجيا جميع الحروف خلال النصف الأول من القرن وضع تحدياً خطيراً أمام الطباعة العربية لأن التكنولوجيا الحديثة كانت تتعامل مع مشكلات طباعة اللغات الأوروبية الغربية التي تستخدم حروفاً لاتينية والتي تتألف من 60 شكلاً ، أما الطباعة العربية فتتطلب أكثر من سبعة أضعاف هذا العدد بما يصل إلي 450 شكلاً للحروف (مونرو 1981).

إن التحدي الأساس الحديث للطباعة العربية هو الذي تفرضه مسألة استبدال جميع الحروف اليدوية القديمة بآلات اللينوتيب والمونوتيب التي تشبه الآلة الكاتبة ولكن لها لوحة مفاتيح تتسع لأعداد ضخمة من الحروف ، وقد تمكن سلوم مقرزل من جريدة

"الهدى" اليومية في الولايات المتحدة - وبقدر كبير من الإبداع - استطاع أن يخفف أشكال الحروف العربية المطلوبة في الطباعة ويصل بالعدد إلى 122 شكلاً علي ماكينة اللينوتيب ، كما تمكن كامل مروءة من جريدة "الحياة" في بيروت من تخفيض عدد الحروف علي ماكينته إلى 88 (موثرو 1981).

إن التغيرات في تكنولوجيا الطباعة في القرن العشرين كانت هائلة ، كما وفرت - من خلا عملية تجميع الحروف بالكمبيوتر - فرصة للطباعة العربية لأن تحرر نفسها من كونها مجرد اقتباس للتكنولوجيا الغربية ، وأمام الطباعة العربية اليوم آفاق أفضل لأن تضم المزيد من أشكال الحروف وأن تبحث عن حلول جديدة لمشكلة تصميم الحرف العربي ، فالنصوص العربية اليوم تتم كتابتها بشكل أسرع وأكثر صحة من ذي قبل.

إن تذليل الصعوبات الفنية في الطباعة العربية يعتبر نوعاً من التقدم ، ولكن تلك الصعوبات لا تتعدى كونها جزءاً من صعوبة الطباعة باللغة العربية ، فطبيعة اللغة العربية الفصحى وأسلوب كتابتها فرضتا العديد من المشكلات أمام الكتابة الصحفية والعلمية ، حيث إن الكتاب العرب تبنوا نمطاً عربياً دارجاً أو نوعية كتابية من اللغة العربية بدلاً من لهجة واحدة ، ولم يتناسب ذلك النمط الدارج مع الكتابة الصحفية والعلمية لأنه يتميز باحتوائه علي نثر أدبي كلاسيكي ينحو نحو الإتقان اللفظي والشكلي علي حساب الوضوح " (إيالون 1994/173) ، فالنمط الأدبي الكلاسيكي التقليدي يولي الشكل والقافية والصور البلاغية والزخرفة قيمة عالية ، وبالتالي يضيع وضوح المعنى (حمزة 1963).

ثمّة مشكلة أخرى تضيق الخناق علي الكتابة العربية العلمية و الصحفية وهي تطويع المفردات العربية لمواجهة تحديات مواءمة المصطلحات والمفاهيم الأجنبية ، فالكتاب العرب - وخصوصاً الصحفيون والعلماء - مضطرون لأن يكيّفوا اللغة العربية للاستخدامات الأجنبية الجديدة ، ولقد حاول البعض إدخال مرادفات عربية ولكن أدى ذلك إلي نوع من البلبلة لأن كلمات عربية مختلفة كانت تستخدم لنفس المصطلح الأجنبي علي يد كتاب مختلفين ، وقام كتاب آخرون باستعارة أو تعريب المصطلحات الأجنبية ولكن من شأن هذا أن يؤدي إلي الفقر الأدبي وأحياناً تستبدل الكلمات العربية الملائمة بكلمات أجنبية غير ملائمة أو قد يكون لها أحياناً مدلولات سيئة ، هذا الاتجاه

أخذ في الازدياد منذ ظهور جيل من التليفزيونيون العرب يتسم تمكنهم باللغة العربية الدارجة بالتواضع والذين غالباً ما يستخدمون مصطلحات أجنبية عندما يفشلون في إيجاد مقابل عربي لها. بالإضافة إلى الصعوبات الفنية والأدبية التي يواجهها المهتمون بالطباعة العربية ، فإن العالم العربي يواجه اليوم عدداً من التحديات الأخرى التي تحتاج الإشارة إليها ، ومن بين تلك التحديات تظهر مشكلات المستوى المتواضع في عدد قراء المادة المكتوبة وكذلك الرقابة. طبقاً لرئيس اتحاد الناشرين العرب إبراهيم المعلم "ليست هناك إحصائيات دقيقة متاحة ولكن عدد الكتب التي تنشر في العالم العربي ضئيل خاصة بالنسبة إلى عدد السكان " (ديل كاستيلو، 2002) وبالإضافة إلى ذلك ، يعاني النشر العربي من الافتقار إلى التوزيع الجيد للكتب المطبوعة" كما يقول ناصر جروس ، رئيس اتحاد الناشرين اللبنانيين.

من الصعب الحصول على معلومات دقيقة عن البيانات المتعلقة بالطباعة والنشر في المنطقة العربية ، والأصعب هو تنقيحها ولدى كاتب هذا التقرير خبرة سابقة بشأن مشكلات ضمان بيانات ثابتة رسمية عندما حرر الجزء الخاص بالمنطقة العربية في "تقرير الاتصال الدولي" الذي أصدرته اليونسكو في عام 1989 ، وأياً كانت الرؤية التي يتبناها المرء بشأن الأوضاع الحالية للنشر العربي ، يمكن للمرء وبكل ثقة أن يعزو الوضع الحالي للتعاطي مع المادة الإعلامية المطبوعة إلى انخفاض معدل التعليم في العالم العربي ، وإلى القوة الشرائية الضعيفة ، وإلى قطاع النشر العربي المتواضع والرقابة التي تعرقل تقدم الإعلام وكذلك صناعة النشر في العالم العربي.

لقد ذكرت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للجامعة العربية (أليسكو) أن عدد الأميين في المنطقة العربية قد زاد من 50 مليون في عام 1970 إلى 70 مليون في عام 2007 ويبين التقرير أن نسبة الأميين العرب فوق 15 عاماً تبلغ 35% وهو أعلى من نسبة الأمية في أي منطقة نامية في العالم وهي 23.4% (الأخبار الإسلامية ، 2007).

تبذل حالياً جهود لتطبيق تعليم إلزامي ومجاني للأطفال العرب وقد اتخذت دول المغرب العربي خطوات جيدة في هذا الاتجاه حيث وصلت نسبة أطفال المدارس الابتدائية إلى 90 % كما تمثل التلميذات نصف عدد الملتحقين بالمدارس في كل من الجزائر

وتونس ، وتشير أرقام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألييسكو) إلى أن مستوى الأميين العرب فوق سن الخامسة عشرة قد بلغ 29.7 % (بين الإناث) ، (الهيئة القومية للطفولة ، 2008).

لقد حذرت ألييسكو من أن الجهود الحالية لمكافحة الأمية تركز أساساً على تدريس القراءة والكتابة الأساسية بالإضافة إلى أساسيات الرياضيات مع عدم الاهتمام بالأمية الثقافية والوظيفية أو تحسين المهارات المهنية لدى المواطنين (وطني 2007).

ذكرت بيانات أكثر تفافلاً في جريدة "الوطن" ، وهي جريدة سعودية والتي تبين أن أكثر الأطفال السعوديين دون الخامسة عشرة متعلمون ، ويذكر تقرير حكومي سعودي أن الأمية بين الأطفال السعوديين بين سن 10 و 14 تبلغ 1.4% فقط بينما تبلغ 73.9 % بين السعوديين فوق سن 65 عاماً (الوطن 2008) .

توجد في معظم الدول العربية هيئات عديدة تهتم بالرقابة علي المادة المطبوعة، ففي مصر - مثلاً- هناك هيئات رقابية في وزارة الإعلام وكذلك في وزارات الدفاع والداخلية ، ويمارس مركز البحوث الإسلامية بجامعة الأزهر سلطة رقابية علي المادة المطبوعة (ميرمير 100/2006) وطبقاً لتقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003 "فإن معظم الدول العربية تضع الإعلام تحت رقابة الهيئات والمؤسسات المهيمنة ، كما تستخدم القنوات الإعلامية للدعاية السياسية والترفيه علي حساب الخدمات والوظائف الأخرى" ويوضح التقرير أيضاً أن الإعلام العربي "يعمل في بيئة تحد بشدة من حرية الصحافة وحرية التعبير والرأي فالرقابة منتشرة" (تقرير التنمية البشرية العربية 2003).

تأخذ الرقابة عادة شكل جعل المحررين يعرفون ما هو متوقع منهم ويقول رئيس تحرير الصحيفة السعودية "الحياة" ، "لم يطلب مني علي الإطلاق نشر أي شيء ولكن طلب مني عدم نشر أمر ما مرات عديدة لا أتذكرها " ويقول : إن أكثر أشكال الرقابة شيوعاً هو الرقابة الذاتية فهي مسألة اقتصاد أو حتي مسألة حياة إنها الحالة التي يعتبر فيها نوع من الدعم الدولة أو الأفراد ضرورياً جداً لبقاء كثير من وسائل الإعلام العربية" (الخارزن 1999).

لا تمارس الرقابة علي المطابع ووسائل الإعلام فحسب بل تشمل معارض الكتاب الوطنية والدولية ، وعموماً فإن الناشرين في معظم الدول العربية مطلوب منهم الحصول علي تصريح بعرض الكتب من خلال تقديم قائمة من الكتب المزمع عرضها ، ففي عام 2000 لم يسمح المسئولون الكويتيون بعرض حوالي 300 كتاب في معرض الكتاب بالكويت ، كما قدم المسئولون السعوديون قائمة من 200 صفحة بالتصويبات التي طلبوها من ناشر القاموس العربي المعروف "المنجد" أن يعمل بها قبل السماح ببيعه في المملكة (ميرمير 98/2006).

سوق الكتاب

برزت مصر ولبنان - بحلول القرن التاسع عشر - كمركزين مهمين للطباعة والنشر ، فقد أصبحت القاهرة أهم مركز فكري في العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين ، ولكن بسبب التغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية وتغير النظام السياسي المصري في الخمسينيات انتقلت هيمنة مصر علي النشر العربي إلي لبنان (ميرمير 25/2006).

لقد تطور النشر العربي الحديث في مصر ولبنان بشكل أساسي من خلال الشركات الخاصة والأفراد ، وأصبح النشر في هذين البلدين القوة الرئيسية في إدخال الفكر الحديث وتحفيز الحركات الإصلاحية في العالم العربي ، وقد هيمن هذان البلدان علي الطباعة والنشر العربي طيلة القرن الماضي ، ولم تكن العراق بمستوى التقدم في البلدين في مجالات الطباعة والنشر ولكنها حققت أعلى استهلاك للإعلام المطبوع وحتى أوائل التسعينيات ، وهكذا كان يقال "إن القاهرة تكتب وبيروت تنشر والعراق يقرأ" (ميرمير 23/2006)، و تعتبر دول الخليج حالياً المستهلكين الرئيسيين للمادة الإعلامية المكتوبة العربية.

يعمل الناشرين العرب عادة بميزانيات ضئيلة جداً ويواجهون صعوبات في توزيع كتبهم عبر العالم العربي ، فمؤسسات النشر هي عادة ما تكون امتداداً لمكتبات تديرها الأسر ، وحديثاً ظهر علي مشهد النشر عدد من الناشرين المستقلين ذوي الإمكانيات المتواضعة وخصوصاً في بيروت والقاهرة والخليج ويشار إلي أن كل معوقات الانطلاق في النشر العربي موجودة (تريسليان 2006).

يفترض تقرير التنمية البشرية العربية أن الدول العربية تعاني من نقص في تعاطي المادة المطبوعة (تقرير التنمية البشرية العربية 2003/51-67) فمع وجود سكان يناهزون المائتين وثمانية وأربعين مليوناً يمكن أن يبيع أفضل بائع حوالي 5000 نسخة ، كما أن ترجمات الأعمال الأجنبية متأخرة كثيراً عن الأرقام في بقية أرجاء العالم ، وهناك حوالي 53 جريدة تنشر لكل 1000 مواطن يومياً في المنطقة مقارنة بـ 285 جريدة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة (شامونكي وأورم 2003).

طبقاً للتقرير العربي الأول عن التنمية الثقافية (دار الفكر العربي) فإن العدد الكلي للكتب (مع استبعاد الكتب الدراسية) المنشورة في عام 2007 في 17 دولة عربية كان 27.809 التي يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية ، الأدب 7060 ، العلوم الاجتماعية 6351 ، الدين 5157 ، التاريخ والجغرافيا 2769 ، العلوم التطبيقية 2208 ، العلوم البحتة 1129 ، المعارف العامة 960 ، اللغات : 909 الفلسفة وعلم النفس 714 ، والفنون : 552 ، وتتراوح الطبقات الأولى للكتب العربية عادة ما بين 1000 و 3000 نسخة (بعض الطبقات لا تتعدى 500 ، وهناك استثناءات ، فسلسلة القراءة للجميع في مصر وسلسلة كتب المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والأدب تطبع 50000 نسخة).

ثمة مشكلة معروفة بشأن المطبوعات العربية ألا وهي ندرة الكتب العربية المترجمة إلى اللغات الأجنبية وكذلك قلة الكتب التي تترجم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ويذكر ميرمير (2006/143-144) أن تقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية العربية يقدر عدد الكتب التي تترجم سنوياً بـ 230 في حين يذكر جلال (1999) أن الرقم هو 450 كتاباً.

إن معظم الكتب التي تترجم هي من الإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية والألمانية وبعض هذه الترجمات تتم من نصوص ثانوية وهي عبارة عن ترجمات من لغة تختلف عن اللغات الخمس المذكورة آنفاً.

يوجد عيب خطير في النشر العربي وهو ندرة نشر تداول الأبحاث والأعمال الأكاديمية ، فالنشر الأكاديمي في العالم العربي في حدوده الدنيا ومرد ذلك إلى عدم كفاية الأموال التي ترصدها المعاهد الأكاديمية للبحث والنشر هذا بالإضافة إلى القيود التي

لا داعي لها من قبل الأنظمة الحاكمة بشأن الحرية الأكاديمية ، فالمجلات الأكاديمية العربية غير كافية وبعضها لا تدوم طويلاً ، ونتيجة لذلك لا يتم تداول الأعمال الأكاديمية العربية علي نطاق واسع كما أن الوصول إلي رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية يتطلب عادة جهداً (ناصر وأبو شديد 2001).

تبين دراسة أجريت حديثاً علي الأداء الاقتصادي لأربعة من الصناعات الرئيسية الخاصة بحقوق النشر هما فيها نشر الكتب في مراكش وتونس ومصر والأردن ولبنان أنه قد سجل أداء اقتصادي جيد في نشر الكتب في لبنان والأردن بفضل عوامل الإنتاج الإيجابية مثل العمالة المتاحة في الأردن ورأس المال في لبنان و أحوال الطلب الإيجابية (محلية في الأردن وأجنبية في لبنان) والتفاعل المرغوب فيه مع مختلف أنواع الصناعات (هاراي 2004) ، ومن الناحية الأخرى لا يوجد في المغرب أو تونس ظروف جيدة للصناعة وربما يرجع ذلك إلي عوامل متواضعة للإنتاج (أساساً نقص رأس المال) أو دعم ضعيف من الصناعات الفرعية أو دعم حكومي غير كاف. وتتمتع صناعة نشر الكتب المصرية بعوامل إنتاج وظروف للطلب إيجابية بالإضافة إلي وجود منافسة محلية ولكن تواجه عقبات خطيرة بسبب قلة من الصناعات المرتبطة بها مثل صناعة الورق ومعدات نشر الكتب ، وعموماً لا تزال الحكومات العربية بحاجة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار وذلك لتنظيم المنافسة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

بينما لا تزال تعتبر الإنترنت في طفولتها المبكرة في العالم العربي وذلك بسبب نسبة الأمية العالية بشكل أساسي ، و التوزيع المحدود لأجهزة الكمبيوتر والتكلفة العالية للحصول علي وصلة للإنترنت إلا أن هذه الوسيلة تعتبر فعالة بين العرب الأثرياء والمتعلمين وأهل الحضر ، فالإنترنت يمكن أن تستخدم بين النخبة وذلك من أجل تطوير البيئة الشعبية العربية لتغطية ما يمكن اعتباره من الموضوعات المحرمة مثل تطوير الهياكل الديمقراطية والحكم الرشيد ، فالكتب الموضوعية تحت الرقابة أصبحت الآن متاحة علي شبكة الإنترنت.

ثمّة محاولة ناجحة في هذا الصدد وهي سلسلة الكتاب الإلكتروني "كتب عربية ومقرها مصر ، وهي مخصصة حصرياً للعناوين باللغة العربية فقط ، ويقدم موقع

www.Kotobarabia.com ما يزيد علي 8500 كتاب في واحد وثلاثين فرعاً للمعرفة تتراوح بين الأدب وإدارة الأعمال والكتب المحظورة والموضوعات الساخنة (روسي تي 2009) ، ولكي يتجنب الرقابة فإن الخادم الخاص "بكتب عربية" موجود في الولايات المتحدة وليس في العالم العربي ، ولقد وجدت دراسة قام بها مؤسس الموقع علي 150 عنوان عربي أن " 10 % من الكتب في أعلى القائمة متاحة عن طريق التوزيع التقليدي ويمكن أن نجدها في معظم المكتبات ، أما نسبة 10 % التي في ذيل القائمة فيمكن الحصول عليها من مكتب الناشر أو من منزل المؤلف ، وفيما يتعلق بنسبة ال 80% المتبقية فهي متاحة علي مسافة خمسة كيلومترات حول منزل الناشر (روسي تي 2009).

إن المبادرة الشخصية لا تكفي وما نحتاج إليه هو جهود عربية موحدة وتعاونية يمكن أن تنجح في تشجيع الباحثين والناشطين العرب علي قبول استخدام الإنترنت في التواصل الجماهيري ، وثمة تحد آخر للطباعة والنشر ألا وهو تزايد القنوات التليفزيونية والتي غالباً ما تعرف المشاهدين الأعمال المنشورة وتغرقهم بمنتجات ثقافية ضحلة ومتواضعة ، فتحسن نوعية البرامج التليفزيونية يمكن أن يزيد من اهتمام المشاهدين بالبحث عن المزيد من المعلومات عن الأعمال المنشورة.

خاتمة

مثلها مثل غالبية أنماط الاتصال في العالم العربي ، شهدت الطباعة والنشر العربي تطورات تكنولوجية هائلة ، وتركز هذه التطورات أكثر علي العنصر المادي أكثر من الإنساني ، فهي تفتقر إلي المحاولات الجادة المخلصة لتطوير المكون البشري المتضمن في هذا الجانب - وهو التزام بالتنمية التشاركية التي تركز علي الاهتمام بالإنسان ولا يعتمد فقط علي تكنولوجيا منسوخة وبرامج هبطت علي المنطقة بالبراشوت وقد يفضي الاهتمام التشاركي بالإنسان إلي إيجاد حلول لمشكلات الطباعة والنشر عن طريق التركيز علي فهم المعايير والقيم الثقافية للعالم العربي وليس مجرد دراسة جوانب التنمية الغربية في هذه المجالات ، فما نحتاجه ببساطة أكبر من مجرد النسخ ، أننا نحتاج إلي حلول تنبع من داخلنا ، والعالم العربي الآن في حاجة ماسة لأن يتخلص من الأمية الثقافية والأكثر أهمية هي الحاجة للالتزام بنظم وهياكل ديمقراطية للحكم ، فالتنمية في مجال الطباعة والنشر العربيين تحتاج إلي أن تركز علي هذا الهدف.

قد تكون نقطة البداية في تضافر مختلف الجهود العربية في مجال الطباعة والنشر ، وما نحتاجه هو تعاون رجال الطباعة والنشر العربي في التعامل مع مشكلاتهم وليس الاعتماد علي مساعدة خارجية أو نسخ حلول ناجحة بعيدة لمشكلات غربية في الطباعة والنشر ، فالعمل التعاوني العربي مطلوب جداً ، كما أن المفكرين والخبراء العرب بحاجة لأن يوحدوا جهودهم ويتواصلوا إلي حلول عربية فعالة لمشكلات عربية ، والمثال علي جهد بسيط ولكن ناجح هو النشر التعاوني الشهري بسلسلة معروفة من الكتب المؤثرة من الماضي والتي توزع بدون تكلفة مع إحدى الصحف الرائدة في مصر (القاهرة) والعراق (المدى والإتحاد) والإمارات العربية (البيان) والكويت (القبس) ولبنان (السفير).

الفصل الثالث

الصحافة العربية

(نبيل دجاني)

لكي نفهم تطور الإعلام العربي المطبوع من الضروري أن نفهم بروز الطلب الشعبي علي الصفحات الإخبارية ، ولا يمكن للصحافة الجماهيرية في العالم العربي أن تتطور إلا إذا تحققت عوامل ضرورية كافية بالحاجة إليها من قبل الشعب ، هذه العوامل هي الطباعة والتعليم والأهم هو الصراع وبينما تعتبر الطباعة والتعليم مكونات ضرورية إلا أنهما لا يكفيان لظهور الصحافة الجماهيرية ، حيث تزداد حاجة الجماهير إلي المعلومات في أوقات الصراع والخلاف ، فالصراع يحفز السكان أن يبحثوا عن المعلومات التي قد تساهم في فهم الأحداث وتقلل من التنافر.

لقد تأثر تطور الصحافة الجماهيرية العربية بالأحداث الاجتماعية والسياسية الجسيمة التي كانت تحدث شقاً بين عامة الشعب ومن بين أهم هذه الأحداث كانت الصراعات الشديدة بين طوائف الأقليات وانتشار الدعوة إلي القومية العربية والتي كانت تؤيد الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والفرنسية والإنجليزية وإنشاء دولة إسرائيل وما تبع ذلك من حروب وانقلابات عسكرية وحروب أهلية وحرب الخليج وتنامي الإسلام السياسي والطفرة البترولية.

ويناقش هذا الفصل تلك العوامل في كل منطقة من العالم العربي كما يناقش الأدوار المتغيرة للصحافة المطبوعة من القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين.

خلفية تاريخية

في محاولة لفهم التطورات الأولى للإعلام المكتوب ، يحاول الباحثون العرب التركيز علي هذه الوسيلة باعتبارها تعمل في كيانات منفصلة ورؤية متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، وبسبب ندرة السجلات الموثقة عن هذا الموضوع ، فقد انتشرت أوجه متباينة للقياس ، فعلى سبيل المثال يبين المؤرخ الجليل للصحافة فيليب دي تارازي أن

أقدم صحيفة عربية هي "التنبيه" وقد ظهرت في مصر في عام 1800 بناء علي أوامر نابليون إبان حملته علي مصر ، وُذكر أن الجنرال الفرنسي مينو قد أصدر قراراً في نوفمبر عام 1800 بإنشاء صحيفة "التنبيه" و عين إسماعيل الخشاب رئيساً لتحريرها تحت إشراف باحثين من البعثة الفرنسية في مصر ، وكانت الصحيفة تتناول أحوال الحكومة لفرنسية أيضاً (تارازي 1919 ، عبده 6-5/1942).

لقد أثبت البحث الحديث أن هذه الصحيفة لم تَرَ النور علي الرغم من أن نابليون وضع خططاً لإنتاجها ، ولكن التطورات السياسية وتدهور الأمن لم يسمحا بتنفيذ هذا المشروع (عبده 29/1951) ، وقد أكد ناشر مجلة "المؤرخ" العراقية مرزوق عيسى" في مقال له في عام 1934 أن أول صحيفة عربية كانت "جورنال العراق" التي ظهرت في بغداد في عام 1816 وأنها نشرت علي يد الوالي العثماني داود باشا الكرخي (الوندي 2008) ، وعلى آية حال يرى رافائيل باقي - وهو مؤرخ للإعلام العراقي أن " هذه المعلومات تفتقر إلي قدر كبير من الأدلة والتوثيق لأن ناقلها لم يقدم أي مصدر لهذه المعلومات (باقي 10/1955) ، وفي المغرب العربي يرى بعض الباحثين الإعلاميين أن صحيفة "المباشر" التي نشرت في الجزائر في عام 1847 هي أول صحيفة عربية (عزي 1998) وعموماً يوجد اتفاق عام علي أن أول صحيفة عربية تصدر بانتظام هي "الوقائع المصرية" التي أصدرها محمد علي باشا في مصر في عام 1828.

إن هذا الاهتمام والبلبله بشأن تاريخ ظهور الصحف العربية الأولى قد شتت الانتباه عن بحث الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور الصحف في المقام الأول ، ولا يهم متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، فقد أنشئت بشكل واضح من قبل السلطات لمخاطبة وتوجيه رعاياها ولم تكن تمثل حاجة شعبية للمعلومات ولكن قامت بإصدارها القوى الحاكمة التي كان غرضها هو نقل التوجيهات إلي رعاياها ، وبالتالي فإن تأثيرها كان محدوداً وموجهاً لنخبة قليلة مستهدفة ، ويذكر حمزة (29/1963) وعبده (12-9/1951)، وعزيز (12/1968) أن محمد علي أصدر جريدته لكي يقرأها كبار مديريه وموظفيه.

جاءت بدايات الصحف الجماهيرية العربية علي يد الأدباء العرب والمصلحين الاجتماعيين ، وربما كانت أول صحيفة جماهيرية هي "مرآة الأحوال" التي كانت

تصدر في اسطنبول في عام 1855 علي يد رزق الله حسون الحلبي ، ولكن سرعان ما أوقفت السلطات العثمانية هذه الصحيفة ، وتلا ذلك سلسلة من الصحف الجماهيرية في لبنان بدءاً من "حديقة الأخبار" لخليل الخوري في عام 1858.

إن التحكم العثماني الصارم في الصحافة دفع الصحفيين السوريين واللبنانيين إلى الرحيل إلى مصر حيث كانت قوانين الصحافة هناك أكثر مرونة ، ويعتبر هؤلاء الصحفيون السوريون واللبنانيون الذين عكفوا علي إحياء الأدب العربي بإسم المجد العربي القديم - هم طليعة الصحافة العربية الحديثة وهم الذين أصدروا صحف النخبة كما أنهم أصبحوا قدوة للصحافة العربية (السلامي، 2006).

في الوقت الذي أخذت الصحف الجماهيرية في الانتشار في لبنان نجد أن مصر التي دخلتها الطباعة ولديها نظام تعليمي حديث ومتطور نسبياً كانت تشهد صراعاً بين النخبة الحاكمة وكانت تواجه إضراباً سياسياً ، فالجيش فاض به الكيل إزاء التدخل الإنجليزي في شئون مصر إبان حكم إسماعيل باشا - الذي كان يحاول إدخال الأسلوب الأوروبي في التحديث، هذا التذمر وصل ذروته عندما تمرد الجيش ، ومع وجود الطباعة والتعليم والقلق السياسي أصبحت مصر جاهزة للصحافة الجماهيرية وبالتالي ظهرت أول صحيفة جماهيرية في مصر "وادي النيل" في عام 1867.

يمكن القول بأن الإعلام الجماهيري المطبوع ظهر في المناطق العربية التي شهدت صراعات داخلية والتي كانت تمتلك المطابع بالإضافة إلى نظام تعليمي متقدم ، هذه المناطق كانت لبنان ومصر ، فلبنان كان يمر بصراع طائفي ومصر كانت تمر بقلق سياسي بالإضافة إلى أنها كانت تعاني من آلام التحديث والتدخل الأجنبي ، وكانت الصحف الجماهيرية الأولى في لبنان ذات طابع أدبي واجتماعي في مراحلها الأولى ، ومع تزايد الظلم العثماني إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني بدأت الصحافة اللبنانية في اتخاذ مواقف سياسية وبدأت الدعوة إلى القومية العربية تكتسب أرضاً جديدة ، أما في مصر فقد كانت الصحافة الجماهيرية سياسية منذ بدايتها.

إن الصحافة العربية الحديثة ، والتي لها جذور في استجابتها للحاجات الشعبية ، يمكن فهمها بشكل أفضل من خلال دراسة قوانين الإعلام في إطار التطورات الاجتماعية السياسية والجيوسياسية والتي تؤثر علي القوى السياسية و الاقتصادية والاجتماعية

العربية وبينما كان العالم العربي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن مناطق ضمت شعوباً ذات خلفيات دينية وعرقية مختلفة ، هذه المناطق بما فيها الجماعات الاجتماعية والعرقية لم تخضع لسيطرة السلطات العثمانية بشكل متساو ، ولذلك فإن الحرية التي مارسها المحررون العرب في المناطق العثمانية المختلفة كانت متباينة.

تنظيم الصحافة العربية

عندما تظهر صحافة جماهيرية يتأثر تنظيمها بعدة عوامل وبين ويليام روج (1979) في تصنيفه للإعلام العربي ومتبعاً طريقة سكرام وآخرين (1963) - أن الدولة هي العامل الأساسي في تحديد نظام الصحافة في مختلف بقاع العالم العربي ، ومن الناحية الأخرى تشدد عواطف عبد الرحمن (1996) علي المؤثرات الاستعمارية والإمبريالية المتباينة على أساليب تنظيم الإعلام العربي،

وثمة استعراض لتطور الصحافة العربية يبين أنه - بجانب دور الدولة - فإن تنظيمها يتأثر بعوامل اجتماعية سياسية وعوامل جيوسياسية تسهم في تجسيم الدولة العربية الحديثة ، فعلى سبيل المثال ، عندما كانت سوريا ولبنان داخل إطار نفس الأرض السياسية فإن الحقائق الاجتماعية و السياسية (مثل الصراع الطائفي في جبل لبنان مقابل الاستقرار الاجتماعي بسبب التجمعات الدينية المتجانسة في سوريا) شجعت علي تطور الصحافة الجماهيرية في لبنان قبل سوريا ، كما أسهمت العوامل الجيوسياسية في هجرة الصحافة من لبنان وسوريا إلي مصر إبان الحكم الصارم لعبد الحميد الثاني (الذي حكم من 1876-1918) ، تلك الفترة شهدت فيها الصحافة العربية أبشع صور التحكم و التي أسهمت في ظهور صحافة جماهيرية ذات توجه سياسي كانت تدعو إلي القومية العربية علي الرغم من اضطراب بعض الصحفيين للهجرة ، ومن الناحية الأخرى ، حدثت هجرة مضادة بعد الانقلاب الذي قاده الضباط الأحرار في مصر في عام 1952 ، وبنفس الطريقة ، حدثت هجرة الصحافة اللبنانية إلي دول الخليج وأوروبا إبان الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990.

بينما كانت رغبة المفكرين اللبنانيين في تناول الصراعات الدينية في بلدتهم تلعب دوراً في ظهور الصحافة الجماهيرية في لبنان إلا أن "تمو الصحافة الجماهيرية في سوريا جاء كجزء من الاتجاه العام في الإمبراطورية العثمانية علي يد المفكرين لإصلاح الإدارة ،

فالمصاحفة اللبنانية والسورية أصبحتا مصاحفة سياسية ذات توجه قومي عربي وذلك في أوائل القرن العشرين مع قدوم حكم الأتراك الشباب الذين انصب حكمهم لصالح الرعايا الأتراك في الإمبراطورية" (دجاني والنجار 2003/75-88).

لقد فرض الانتداب الفرنسي رقابة صحفية صارمة وغلق إداري لصحف المعارضة ، وكانت السلطات الفرنسية تميل للتحكم في الصحافة من خلال اللجوء إلى الثواب والعقاب (الغريب 1971 ، الرياش 1953 ، 1957) سلكت أساليب تنظيم الصحافة بعد الاستقلال في لبنان وسوريا طرقاً مختلفة ، حيث تبنت لبنان النظام الليبرالي في الحكم وبسبب الصراع بين طوائفها الدينية المختلفة أصبحت دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة ورؤساء طوائف أقوىاء ونتيجة لذلك ، تمتعت الصحافة اللبنانية بحرية نسبية في معارضة سلطة الدولة ولكنها تخضع لسيطرة صارمة من رؤساء الطوائف التي كانت تمثلها ، وعلي الجانب الآخر تبنت سوريا النظام الاشتراكي للحكم مع رقابة صارمة علي الإعلام.

لبنان

مرت الصحافة اللبنانية بأربعة مراحل من التنظيم منذ الاستقلال حتى وقتنا الراهن ، فالصحف في لبنان يملكها القطاع الخاص ، كما أن إدارة الإعلام تنظمها قوانين الصحافة ، وفي المرحلة الأولى استمرت حكومة الاستقلال في العمل بقانون الصحافة الفرنسية وتطبيق نفس القواعد المنظمة للصحافة كما هو الحال في سوريا ، وخلال هذه الفترة (1946-1962) تأثرت الصحافة اللبنانية بالتغيرات الجيوسياسية في المنطقة ، ويشار إلي أن سياسة لبنان في الاقتصاد الحر واستقرارها السياسي النسبي بعد حرب 1948 العربية الإسرائيلية وما تلاها من انقلابات عسكرية في العالم العربي - كل ذلك رفع من شأن دورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة ، فقد أصبحت لبنان المركز الدبلوماسي للعالم العربي ومركزاً مرموقاً للتجارة والمال العربيين ، ونتيجة لذلك قامت المؤسسات الصحفية اللبنانية بتحسين إمكاناتها المادية وفي النهاية أصبحت صحافة لعموم العرب وهو الدور الذي كانت تحتله الصحافة المصرية.

أما المرحلة الثانية (1962-1975) ربما تعتبر أهم وأغنى فترة بالنسبة للصحافة اللبنانية ، حيث بدأت بوضع قانون ليبرالي للصحافة في عام 1962 الذي نظم المهنة

وحماها من التعسف الإداري و سعت جماعات المصالح المحلية الأجنبية لخطب ود الصحافة اللبنانية بغية الوصول إلي الجماهير اللبنانية والعربية كما أصبحت الصحافة اللبنانية مشغولة بالنزاعات السياسية العربية ونتيجة لذلك مارست العديد من الحكومات العربية ضغوطاً علي لبنان للسيطرة علي التغطية الضارة بأخبار بلادهم في الصحافة اللبنانية وازدادت الشكاوي المحلية من أن الصحافة قد فقدت (سمتها اللبنانية).

كان اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975 إيذاناً ببدء المرحلة الثالثة التي تتميز بالتدهور في الموارد المالية للصحافة وكذلك التدهور في تأثيرها ومكانتها ، وقد شهدت تلك المرحلة إقرار التشريعات التي فرضت عقوبات صارمة علي مخالقات الصحافة، و قد صاحب الضغط علي الصحافة اللبنانية لكي تنظم نفسها خسارة للعائدات بسبب انخفاض التوزيع وخسارة الإعلانات كما فقدت الصحافة اللبنانية سمعتها كصحافة لعموم العرب وتوقف العديد من الصحف عن الصدور ، كما انتقل العديد من كبار الصحفيين بمطبوعاتهم إلي خارج لبنان إلي الخليج العربي أو أوروبا حيث أثبت العديد منهم جدارته.

ومع نهاية الحرب الأهلية اللبنانية وبداية حقبة التسعينيات دخلت الصحافة اللبنانية مرحلتها الرابعة والتي تستمر حتى يومنا هذا ، وبدأت الصحافة في إعادة بناء ما فقدته مهنيّاً ومادياً أثناء الحرب الطويلة. سوريا

لم تشهد السنوات الثلاث الأولى للاستقلال (1946-1949) الكثير من التغير في شئون الصحافة في سوريا ، حيث كانت النخبة الحاكمة غارقة في مشكلات سياسية وإدارية ، وبالتالي لم تولي الصحافة الكثير من الاهتمام ، وأصبح منح الترخيص بالنشر من حق وزارة الداخلية التي أصدرت قراراً بأن أية مدينة يجب ألا تصدر أكثر من صحيفة سياسية لكل 50000 ساكن (عباس 8/2001) ، وبعد حرب 1948 بين العرب وإسرائيل ابتليت سوريا بسلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية بين المجموعات السياسية المتنازعة ، وامتدت هذه الفترة من 1948 حتى 1963 حيث شهدت سوريا نظماً سياسيةً مختلفة شملت الوحدة مع مصر والتي استمرت ثلاث

سنوات ، ونتيجة لذلك سادت أشكال متباينة من التشريعات الصحفية كما أن ملكية الأحزاب للصحف أصبحت أمراً شائعاً.

استولى حزب البعث في مارس 1963 علي السلطة وأدى ذلك إلي فترة طويلة من الاستقرار السياسي والتي مازالت سوريا تعيشها حتى الآن ، وقام النظام السوري الجديد في مايو 1963 بإنشاء جهاز خاص للإشراف علي شئون الصحافة (عثمان 1997 -416-417) كما وافق المجلس الوطني السوري في عام 1965 علي قانون لتنظيم الصحافة التي أصبحت اليوم شبه رسمية وكان متوقعاً لها أن تعمل في إطار توجه اشتراكي وطني، وفي نوفمبر عام 2000 سمحت سوريا للكيانات العامة غير تلك التابعة للحزب السياسي الحاكم بإصدار صحف بدون الحاجة إلي ترخيص حكومي كما سمح قانون في عام 2001 بالمزيد من حرية الصحافة وتضمن بنوداً تنظم المهنة ، وطبقاً لهذا القانون الجديد يتم الترخيص بالصحف من قبل مجلس الوزراء الذي له الحق في منع الترخيص لأسباب تتعلق بالصالح العام ، وعلي أية حال ، يمكن الآن ببساطة للكيانات العامة والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المهنية أن تخطر وزارة الإعلام بنيتها إصدار صحيفة بدون الحاجة إلي موافقة مجلس الوزراء.

فلسطين والأردن

كانت الكيانات الصحفية العربية الشعبية في فلسطين مملوكة للأفراد الذين كانوا يعانون من قمع العثمانيين وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين كان الخوف من التآمر البريطاني والصهيوني لإقامة دولة يهودية دافعاً لإطلاق صحافة شعبية في عام 1919 ، ولقد حظيت هذه الصحافة بقوة دفع بعد ثورة 1929 وهي ثورة البراق ، ونادراً ما تمكن البريطانيون من السيطرة على هذه الصحافة عن طرق التنظيم المباشر ولكنهم لجئوا إلي وضع اليهود والفلسطينيين في مواجهة بعضهم البعض ، وقد أصبحت الصحافة الفلسطينية أداة مهمة في الدعوة إلي الاستقلال حيث ركزت علي المقالات السياسية والشعر والموضوعات الفكرية والأدبية التي كانت تنادي بالإصلاح والتغيير (سليمان 2009).

بعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 تدفق اللاجئون الفلسطينيون إلي الضفة الشرقية لنهر الأردن قادمين من فلسطين كما تم ضم الضفة الغربية للأردن رسمياً في عام

1950 وحتى ذلك الحين لم يكن بالأردن صحافة شعبية وقبل أن تحصل على استقلالها في عام 1946 كان لدى الأردن صحيفة أسبوعية و هي " الشرق العربي " التي ظهرت في عام 1923 وكان ينشر بها الإعلانات الرسمية والتشريعات الحكومية والتنظيمات ولم يكن لديها صحافة شعبية حيث اعتمد سكانها علي الصحف الواردة من فلسطين وسوريا ولبنان ومصر وطرحت الصحف الفلسطينية أجندة الحوار السياسي في المملكة الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلي دمج صحف الضفة الغربية وتقنين ملكيتها الجزئية للصحف المدمجة في تحرك للتحكم في مضمونها.

لقد أدى الصدام بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1970 إلي وضع قانون صارم للصحافة في عام 1973 الأمر الذي زاد من العقوبات وفرض رقابة سابقة حتى يوليو 1974 وقد أجبرت القيود الصحفية عدداً من الصحفيين علي المغادرة ، وقام بعضهم مؤخراً بنشر صحفه علي الإنترنت ويشار إلي أن انفتاحاً جديداً علي الحقوق الديمقراطية والحريات قد شجع علي إصدار صحف جديدة مع الحفاظ علي شراكة الحكومة في ملكيتها وعلى الرغم من أن الحكومة تعلن بشكل دوري عن نيتها لتحرير قانون الصحافة إلا أن هذا لم يحدث.

العراق

كانت العراق ،مثلا في ذلك مثل الأردن، متأخرة في تطوير الطباعة والمدارس الحديثة ونتيجة لذلك تأخرت في أن يكون لديها صحافة شعبية ، ولقد عرفت العراق صحيفة رسمية وهي " الزوراء " في الفترة من 1869 حتى 1908 عندما أصدر العثمانيون دستوراً جديداً وأطلقوا المزيد من الصحف الرسمية في مختلف أرجاء العراق ، ولم يكن في العراق أية صحافة شعبية مملوكة للقطاع الخاص حتى احتلال بريطانيا للعراق وإعلانها مملكة هاشمية ، ولم تكن هذه الصحافة الشعبية فعالة كما كانت السلطات تحتكر إدارتها وبالتالي استمرت في تطبيق قوانين الصحافة العثمانية حتى عام 1931 (الوندي 2008).

لقد شهدت الصحافة الشعبية العراقية درجات متباينة من الحرية في عصر الحكومات الهاشمية المختلفة ، وقد أتاحت ثورة 14 مايو 1958 والتي جاءت بنظام جمهوري جواً من الحرية النسبية للصحافة وقدمت حوافز كثيرة للصحفيين ، ولكن عدم الاستقرار

السياسي الذي تبع ذلك بالإضافة إلى الانقلابات التي قام بها العسكر - كل ذلك لم يكن مشجعاً علي تطور الصحافة ، وعندما استولى صدام حسين لم يسمح إلا لعدد محدود من الصحف بالصدور والتي تعرضت بدورها للقمع (الوندي 2008) ولقد أدى سقوط صدام حسين إلى حالة من الانفلات الإعلامي في العراق حيث نشرت أكثر من 200 صحيفة ومجلة في جميع أرجاء الدولة بتمويل أمريكي تم ضخه في الإعلام العراقي (فاينر 2005 ، روج 2004).

لقد أخرجت الصحافة الجديدة أصوات تعددية ولكنها افتقرت إلى الفهم الملائم لمسئوليتها في مرحلة من التغير السياسي والاجتماعي والثقافي كما أسهم نظام الصحافة القديم في نشر الأحقاد الطائفية بالإضافة إلى التفكك، وتتولى الأحزاب الدينية والسياسية الجانب الأكبر من تمويل هذه الصحف ويعاني الكثير منها من مشكلة فقدان المصداقية بين القراء العراقيين لأنها في الغالب تحتوي علي تقارير زائفة غير مؤكدة المصدر ومتحيزة بشكل كبير مما يقضي علي أية فكرة عن استقلال الصحافة (2007 أخبار BBC).

مصر

لقد جذبت الحرية التي تمتعت بها الصحافة الشعبية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر بالإضافة إلى سلطتها الكبيرة الصحفيين من بلاد الشام الذين هربوا من القمع العثماني وكان لهم فائدة عظيمة في تقديم صحف أصبحت صحفاً عربية الطابع إلى حد كبير ، ويذكر شاهين (1957 / 62-63) أنه في عام 1944 صرح صحفيان مصريان مرموقان " بأننا المصريين لم نتعود علي أن نكون ناشرين ورؤساء تحرير إذ إننا مهينون لدور الصحفيين وعملية النشر هي عمل أهل الشام وليس عملنا نحن " ونتيجة لذلك قادت الصحافة الشعبية في مصر الصحافة العربية وتطورت إلى أن أصبحت صحافة لعموم العرب ، وكانت السلطات البريطانية مرنة في تعاملها مع الصحافة وكان تدخلها غير مباشر حيث اتخذ شكل حمل مسئولية البريد علي تأخير توزيع صحف المعارضة أو اختصاص الصحف الموالية بمعلومات داخلية، واستمر هذا الوضع حتى خمسينيات القرن العشرين عندما جاءت ثورة الضباط الأحرار بنظام فرض قوانين حكومية صارمة (ولقد مرت العراق وسوريا بتغيرات مماثلة في أنظمة الحكم

كما أن القلاقل السياسية في المنطقة أحدثت تغيرات رئيسية في نظام الصحافة العربية حيث قام النظام الثوري الجديد بتأميم الصحافة و أنشأت أطراً مؤسساتية أخضعت الصحافة لحكم الحزب الواحد ، وفي عام 1960 أصدرت السلطات المصرية قراراً بتحويل ملكية كبريات الصحف إلي "الاتحاد القومي" الذي كان مخولاً بالحق بالترخيص للصحف وتعيين رؤساء تحريرها ونتيجة لذلك شهدت فترة رئاسة عبد الناصر والسادات صحافة مطيعة .

مع النية المعلنة لحكومة مبارك للانتقال إلي ديمقراطية تعددية وإصدارها قانوناً يتيح حرية أكبر للصحافة في عام 2006 إلا أن التطلعات الصحفية كانت أعلى مما قدمته الحكومة فقد سمح قانون 2006 للصحافة بأشكال للرقابة واستمر في تعيين رؤساء التحرير للصحف القومية كما تضمن نصوصاً بالحبس "عند تهديد المصالح القومية" أو نشر مقالات مسيئة أو " إهانة رأس الدولة " ونتيجة لذلك تدهورت العلاقة بين الحكومة والصحافة ودخلا في صدام في خريف 2007.

ولما كان إصدار صحيفة في مصر يتطلب الحصول علي ترخيص أو تشكيل حزب سياسي ، اللذان يتطلبان إجراءات مطولة ومكلفة ، لجأ بعض الصحفيين المصريين لإصدار ما يطلق عليه "صحافه قبرص" الذي يطلق على الصحفيين المصريين الأوائل الذين كانوا يصدرن صحفاً مصرية بترخيص قبرصي ومن ثم يقومون بشحنها إلي مصر، أما في الوقت الحالي فإن هذه الصحف يمكن أن ترخص من أي مكان خارج مصر ومن ثم تطبع أيضاً في الخارج- أساساً في لبنان - أو في المنطقة الحرة بالقاهرة وتحتاج "الصحف القبرصية" ترخيصاً من الرقابة مثل الصحف الأجنبية.

يمكن وصف الصحافة المصرية المعاصرة بأنها صحافة تعمل في " ثقافة تخضع فيها الدوائر السياسية والأخلاقية لقيود صارمة إنها نموذج لكيفية الحفاظ علي سيطرة الدولة والسماح بالحرية في إطار حدود تخضع لحراسة صارمة " (هاموند 2007 / 85).

منطقة الخليج العربي

تشمل هذه المنطقة المملكة العربية السعودية واليمن وعمان وقطر والبحرين والإمارات العربية والكويت ولقد رفع اكتشاف البترول من أهمية هذه المنطقة كما جذبت ثروتها الجديدة الكوادر الماهرة في كل المجالات بما فيها الصحافة فقد احتل

الصحفيون العرب مناصب قيادية في الصحف الجديدة التي يملكها الأفراد ، ولكن لسوء الحظ كان هؤلاء الصحفيون مقيدون بالنظام التقليدي الذي يحكم تلك الأقطار كما كان الجانب السيئ للرواتب العالية التي كانوا يتقاضونها هو اضطرابهم للعمل تحت رقابة صارمة (السلامي 2006).

تشترك دول الخليج العربية في خصائص ديموجرافية وبيئية عديدة والتي عملت علي تأخير تطور نظام الصحافة الشعبية فيها ولقد تأخرت الصحافة المطبوعة في الظهور في هذه المنطقة وذلك يرجع بشكل أساسي إلي غياب المطابع بالإضافة إلي نسبة الأمية المرتفعة ، ولم تظهر الصحافة الشعبية في هذه الدول إلا في وقت متأخر في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد أسهمت الطفرة البترولية والانتقال الكثيف للمهنيين إلي دول الخليج والتقلبات السياسية في مناطق الشرق العربي - كل ذلك أسهم في هجرة الصحفيين العرب إلي هذه المنطقة وبالتالي إلي انتشار صروح إعلامية متقدمة، و علي أية حال تضع الدول الخليجية نصب أعينها نوعين من المخاطر بشأن الإعلام : أولاً ، أنها تشعر أن القيم الأجنبية وخصوصاً الغربية - يمكن أن تقضي علي تراثها وجذورها ، وثانياً تريد الحفاظ علي نظرة احترام مواطنيها للقادة تحكمهم في ذلك قيم قبلية ودينية ، إذن دعم حرية الإعلام ، يعتبر دعماً منقوصاً ولقد عبر وزير الإعلام العماني عبد العزيز محمد الرواس عن تحفظات دول الخليج أفضل تعبير حيث قال " علينا واجب تحصين أنفسنا بنفس الطريقة التي تحصن بها نفسك ضد المرض فنحن نراقب الإعلام الأجنبي ونتفاعل معه طبقاً لاحتياجاتنا (سنغ، 2000).

لقد سمحت وفرة الأموال لدى دول الخليج باجتذاب كبار الصحفيين من جميع أرجاء العالم العربي ولكن كان معظم حكام الخليج حذرين في توفير أرضية لعمل الإعلام الحر ، حيث يدرك هؤلاء الحكام "الحاجة إلي الحفاظ علي تراثهم وتقاليدهم في عالم سريع التغير مع وجود ثروات البترول التي وفرت لهم سبل الراحة ورغد العيش كما يدركون أن مجتمعاتهم لابد وأن تتغير ولكن يتمنون ألا يكون هذا التغير عاملاً علي إحداث مشاكل، (سنج 2000) ولأن الكويت والسعودية كانتا من أوائل الدول الخليجية التي استفادت من ثروة البترول ، فقد اتخذتا خطوات كبيرة ومبكرة نحو تطوير أنظمتها الإعلامية ، أما الدول الخليجية الأخرى فقد عملت على موازنة القيود

من خلال دعم الإعلام المحلي مع فرض قيود على التغطية وإنشاء قنوات فضائية كما فعلت قطر بإنشاء "الجزيرة" ولقد جربت اليمن الحرية الإعلامية المعتدلة في عام 1990 بعد توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي ، ولكن هذه الحرية تقلصت بشدة بعد الحرب الأهلية في عام 1994 (روج 105/2004). في المملكة العربية السعودية حيث تواجه الحكومة جماعات ضغط دينية محافظة قوية - قام العديد من أفراد الأسرة الملكية بإصدار صحف في العواصم الأوروبية ، وهذا يعفي الحكومة السعودية من الحاجة إلى أن تتحكم في محتوى هذه الصحف في الوقت الذي توفر فيه مجالاً مقبولا من الحرية لها. إن جميع الصحف السعودية مملوكة لأفراد ومعظمها تدار بشكل صريح أو غير مباشر من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد المقربين منه ، هذه الصحف تحتاج إلى أمر ملكي بالصدور كما أنها تعمل تحت رقابة صارمة. وليس هناك تهاون مع أي نقد يوجه إلى الحكومة أو الأسرة المالكة السعودية أو الإسلام (أخبار BBC ، 2006).

لقد أدت الصحافة العربية في الخليج دوراً فاعلاً في إحداث تحول إعلامي في هذه المنطقة فاليوم تعتبر الصحافة العربية في الخليج الأكثر تقدماً بين نظائرها العرب ، و لا تزال حرية الصحافة في الخليج تعاني بحسب اعتراف القادة الخليجيين الصريح ، حيث أعلن وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أنه " من الصعب أن نتحدث عن حرية الصحافة المحلية في الوقت الذي لا تدار فيه الآلة الإعلامية من قبل صحفيين محليين " (سنج 2000). تعتبر الصحافة المحلية الكويتية الأكثر حرية نسبياً بين الصحافة المحلية الخليجية ، فالصحف الكويتية متقدمة مهنيًا وتتميز باستقلالها وانفتاحها ولكن لا يسمح لها بانتقاد الأمير أو مناقشة الإسلام أو الدين. المغرب

تعتبر الصحافة المطبوعة في الشمال الأفريقي العربي "نتاج مكنونين تاريخيين علي الأقل هما الاستعمار وأحوال ما بعد الاستقلال (عربي 1998)، فقد أدخل الأجانب الصحافة إلى هذه المنطقة وكانوا يملكونها ، كما تأخرت الصحافة الشعبية في

تطورها ، ولما كانت ليبيا تخضع لسيطرة استعمارية مختلفة (إيطالية وبريطانية) عن بقية دول المغرب العربي التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي - فقد شهدت تلك المنطقة نظامين مختلفين للصحافة الشعبية.

لقد احتلت إيطاليا ليبيا في عام 1911 واستمرت في حكمها حتى عام 1943 في الوقت الذي احتلتها القوات البريطانية حتى عام 1951 عندما نالت استقلالها ، ولم تشهد ليبيا صحافة شعبية حتى بداية القرن العشرين حيث صادر المستعمرون الإيطاليون المطابع في ليبيا وأغلقوا الصحف العربية ، ولجأ الليبيون إلى إصدار صحف سرية في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة الإيطاليين، وعندما استولت إنجلترا على الحكم في ليبيا بعد طردها للقوات الإيطالية في الحرب العالمية الثانية أقرت بانتشار أحزاب سياسية وصحافة شعبية ليبية ، وبعد الاستقلال في عام 1951 ألغت حكومة الملك إدريس السنوسي الأحزاب السياسية ولكنها أقرت حرية جيدة للصحافة.

عندما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1971 بقيادة معمر القذافي أعلنت امتلاكها للصحافة الليبية القائمة و ضرورة قيام صحافة ثورية جديدة ، ولم تعمل السلطات فقط على تقديم الصحافة الثورية داخل البلاد ولكنها حاولت أيضاً الاستثمار في صحافة المهجر لكي تجمع التأييد لها وتتحالف مع الأقلام المرموقة ذات المصداقية في العالم العربي وبالتالي هرول الصحفيون العرب لتقديم خدماتهم للأغنياء وتقديم الإغراءات بشأن الفوائد التي تعود عليهم ، واقتصرت الصحافة الناقدة على التجمعات العربية في الخارج ، وكان هناك صحف يومية قومية أخرى لها جمهورها المهم في المنطقة (السلامي 2006).

وعلى الجبهة الداخلية يحرم قانون 1972 " علي أي شخص لا يؤمن بالثورة وأهدافها أن يصدر أية صحيفة ، وفي نفس العام أنهى قانون آخر فترة الصحف الخاصة والمستقلة بإنشاء جهاز خاص وهو " مركز الإعلام الجماهيري " الذي كان له بمفرده الحق في إصدار المواد الإعلامية المطبوعة بالطريقة التي تخدم الثورة (تضامن حقوق الإنسان 2006).

لقد اتخذت السلطات الليبية تدابير عديدة لتحرير الصحافة والإعلام في ليبيا، ففي يناير عام 2006 أعلن نجل الرئيس القذافي أن الحكومة ستسمح بإنشاء محطات

إذاعية وتليفزيونية وصحف خاصة ولم يمتد هذا إلى المادة المطبوعة وبالتالي بقيت الصحافة الليبية تحت السيطرة الشديدة من قبل الدولة .

تشترك منطقة المغرب التي تشمل الجزائر ومراكش وتونس - حتى تاريخها - في خلفية إعلامية متشابهة حيث كانت تلك المنطقة من النصف الأول للقرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تحت حكم فرنسي صارم فرضت فيه سلطات الاحتلال حالة من الاضطراب و دمج للأراضي وأنواعاً من التهرش، وقد شهدت هذه الفترة صحفاً استعمارية كانت تصدرها السلطات الفرنسية أو المستعمرون الفرنسيون ، وقد اعتبر قانون 1881 اللغة العربية لغة أجنبية وأن أية طباعة باللغة العربية أو استيراد للصحف العربية يعد انتهاكاً للقانون كما نص علي أن من يسمح له بإصدار صحف هم من يتمتعون بالحقوق المدنية وأن علي العرب أن يحصلوا علي الجنسية الفرنسية وأن يتبنوا اللغة والثقافة الفرنسية لكي يحصلوا علي تلك الحقوق (عزي، 1998) ، وكانت هناك بعض الصحف التي تضم القليل من الصفحات باللغة العربية ولكنها وضعت أساساً للتواصل مع السكان المحليين الخاضعين لقوانين وسياسات الإدارة الاستعمارية الظالمة المقيدة للحريات (عزي، 1998).

بعد هذه الفترة بين 1910 و 1930 سمح الفرنسيون لصحف يصدرها العرب تحت رقابة صارمة من قبل إدارة الاحتلال ومع أواخر الثلاثينيات وحتى الاستقلال شهدت المنطقة ظهور صحافة قومية كانت تدعم الإصلاح والحكم الذاتي ، وكثير من هذه الصحف كانت سرية ، وبعد الحصول علي الاستقلال عملت كل دولة من دول المغرب العربي علي أن ترفع من شان أهداف الدولة التي كانت تشتمل عادة علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

" في الجزائر ، أنشأت جبهة التحرير الوطني نظام الحزب الواحد وأصبح الصحفيون موظفين مدنيين موالين للثورة الاشتراكية ، أما في تونس سمح نظام بورقبيبة بالصحافة المعارضة ولكن تلك الصحافة كانت تعتمد علي المهادنة مع الحكومة وكذلك كان الحال في مراكش ، ولقد وقفت الصحافة كثيراً في وجه الرقابة والتشريع الذي يمنع النقد المستقل باسم حماية النظام " (السلامي 2006).

كانت الصحافة في الجزائر ومراكش وتونس خلال هذه الفترة أداة للتثقيف السياسي وإسباغ الشرعية علي الأنظمة ، وفي النهاية أصبحت تقف في صف النخبة الوطنية الحاكمة علي حساب عموم الشعب ، وإضافة إلي ذلك استمر التأثير الفرنسي في دول المغرب العربي حيث إن كثيراً من الصحف الكبرى لا تزال تصدر في فرنسا (عزي، 1998).

بعد الاستقلال في عام 1962 ، قام مفكرو جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بتفعيل الإعلام المطبوع في الجزائر وبالتالي تمتعت الصحافة بدرجة عالية من الحرية ، وفي غضون سنوات قلائل تولى الموظفون المدنيون السليبيون مسألة إدارة الإعلام الجزائري الذي أصبح إدارة في يد الدولة ومع أواخر الثمانينات أدى الضغط الشعبي إلي التحرر السياسي ومنحت المزيد من الحريات للصحافة مما أدى إلي ظهور صحف جديدة. ولما تولى الجيش زمام الأمور في عام 1992 فرض قيوداً علي الصحافة استمرت حتى عام 2000 عندما استردت الصحافة جزءاً من حريتها ، وعموماً لا يزال الإعلام في الجزائر تحت سيطرة حكومية صارمة ، وتقوم الدولة بدعم بعض المطبوعات الهامشية مادياً ولكنها تفرض نوعاً من الرقابة المسبقة علي محتوى المادة الإعلامية بالإضافة إلي أن المطبوعات الأجنبية عليها الحصول علي ترخيص مسبق ، و عموماً قد فشلت الجزائر - وهي مجتمع يمزقه الصراع المدني - في الارتقاء بالحوار بين الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة.

بالنسبة للصحافة التونسية فهي النموذج الصحفي الفرنسي التقليدي الذي توجد فيه مساحة كبيرة للتعبير عن الرأي ، وتصدر الصحف التونسية اليومية في العاصمة تونس وفي الغالب الأعم يملكها الأفراد وهي موجهة في معظمها للنخبة الثقافية ، ويشار إلي أن معظم الصحف المكتوبة باللغة العربية هي نسخ مترجمة من الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية ومملوكة لها (مرجع الصحافة: تونس 2008) ، وتمثل الصحافة في تونس موقف الحكومة ولا يسمح بنقد المسؤولين وفي نهاية نظام بورقية انتقلت تونس إلي رقابة أكثر مرونة علي الصحف ، وعموماً فإن البيئة السياسية مقيدة ، وتلك حقيقة يعكسها التجانس النسبي في المحتوى الإعلامي في تونس اليوم (عزي 1998).

في حين تندر الرقابة التامة علي الصحافة إلا أن آراء الأقليات محظورة وهناك تحرش دائم بالصحفيين ، وبالتالي يختار معظم الصحفيين العمل في إطار الخطوط العامة التي تحددها لهم الحكومة التونسية ، كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم المادي للصحف المؤيدة للحكومة وكذلك الصحف التي تصدرها الأحزاب السياسية.

بعد أن حصلت مراكش على استقلالها في عام 1956 شهدت انتشارا كبيرا للصحف بعكس الأحزاب المختلفة ويتضح التأثير الثقافي الطويل على الصحافة المراكشية في الأخبار التي تقدمها و فيما تعكسه من آراء سياسية وأجندات اجتماعية وحتى وقت قريب كانت الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية هي الأكثر توزيعا في مراكش ،في حين أن الصحف في مراكش عادة ما تمثل الأحزاب السياسية المختلفة وهي صحف مستقلة وليبرالية في معظمها إلا إنها تدرك ضرورة توافقها مع النظام الملكي الذي يقدم لها الدعم المادي السنوي وبنفس الطريقة "تقبل الحكومة المراكشية إشكالا خفيفة من النقد السياسي ولكنها لا تتسامح مع أي هجوم علي الملك أو الإسلام وإذا ما أرادت الصحف البقاء فعليها أن توافق علي أن تمارس نوعاً من الضبط والرقابة الذاتية ،ولكي تضمن الحكومة أن نقد السياسات الرسمية يبقى في حدود معقولة فإنها تقوم بتقديم الدعم المادي للصحافة كل عام (مرجع الصحافة :مراكش 2008)، ويحكم قانون الصحافة المغربية لعام 2002 بالحبس علي أي عمل فيه تشهير بالملك أو الأسرة الحاكمة ويمنح الحكومة الحق في إغلاق أية صحيفة تتحامل علي الإسلام أو الملك أو وحدة الأراضي أو النظام العام.

المهاجرون العرب والصحافة القومية

إن قمع حرية الصحافة في العالم العربي علي يد القوى الاستعمارية وكذلك السلطات الوطنية قد أسهم في تطور نوع مميز من الصحافة العربية وهو "صحافة المنفى" أو "الصحافة المهاجرة" وتتألف صحافة المنفى العربية عادة من المجلات التي يصدرها الصحفيون الذين فروا من العالم العربي لأنهم لم يتمكنوا من ممارسة مستوى مقبول من حرية التعبير في بلادهم ، وفي معظم الأحوال كانت تلك الإصدارات تلقي دعماً من مصادر عملت علي تقوية موقفها وعلي الجانب الآخر تصدر

صحافة المهجر عادة علي يد أفراد لهم خلفية أدبية أو بدافع الاهتمام بالجماعة المهاجرة في البلد الذي استقروا فيه ،

" وتعتبر هذه المطبوعات "متنوعة مثل الجماعات التي تمثلها وهي تشمل الصحف الشعبية الأسبوعية والشهرية وربيع السنوية بالإضافة إلي النشرات الأدبية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتي تصدرها الاتحادات الوطنية ، ومن بين الصحف المرموقة لصحافة المهجر "السارة" ، و "أبو نضارة زرقاء" التي كان يرأس تحريرها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني (هيرش ، 2005).

ليست الصحافة القومية العربية جديدة في العالم العربي وتؤكد نظرة فاحصة لتاريخ الصحافة العربية أن الصحافة المصرية كانت توزع في كل ربوع العالم العربي في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، أما في الخمسينيات والستينيات كانت الصحف اللبنانية مثل " الحياة " و "الأنوار" صحفاً قومية عربية بامتياز ، وتختلف الصحف القومية في العقود الماضي بشكل هائل عن الصحف القومية بدول الخليج اليوم ، إذ إن الصحف القومية القديمة لم تكن تطبع في بلادها فحسب بل إن محتواها وأسلوبها كان مختلفاً ، وقد اخترقت الصحافة المصرية القديمة الدول العربية بسبب أسلوبها الاحترافي الناضج وبسبب أنها كانت تمثل البلد العربي الذي كان في ذلك الوقت الأكثر تأثيراً سياسياً وثقافياً. وعلي الجانب الآخر ازدهرت الصحافة القومية العربية اللبنانية الأولى في وقت كان معظم الأنظمة العربية يفرض قيوداً ثقيلة علي صحافتها المحلية ، وكانت الجماهير العربية تواقّة للصحافة القومية الحرة و المحترفة ، وبالتالي يمكن القول إن الصحافة القومية العربية المصرية واللبنانية كانتا ليبرالية نسبياً وكانتا دعاء تغير في حين نرى أن نظيراتها الخليجية أكثر تحفظاً ومساندة للأنظمة العربية المحافظة

بالإضافة إلي ما سبق كانت الصحف القومية العربية في الماضي تعتمد علي وسائل تقليدية في النقل ولذلك كان قراؤها من خارج البلاد يتسلموها في المساء أو في اليوم التالي ، وكان محتوى هذه الصحف موجهاً إلي القراء المحليين.

هناك سببان رئيسيان قد يفسران نجاح الصحف اللبنانية والمصرية في اختراق الحدود العربية الأخرى ، الأول الافتقار إلي المهنة الصحفية الراسخة في المناطق العربية

الأخرى ، والثاني هو الأهمية الثقافية والسياسية لكل من مصر ولبنان بالإضافة إلى حرية الصحافة النسبية التي كانتا تتمتعان بها.

بينما استطاعت معظم الدول العربية اليوم أن تُكوّن كوادراً صحفية محلية إلا أنها عادة ما تخاطب القراء المحليين ، حيث إن التركيز في هذه الصحف الإقليمية يكون على الأخبار المحلية ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الصحافة عادة ما تعرض للقراء جوانب التنمية في المناطق العربية الأخرى من منظور غربي لأن مصادرها الرئيسية للأخبار الإقليمية والدولية هي وكالات الأنباء الغربية الضخمة (الدجاني 2000) وهذا قد يفسر ظهور الروح الإقليمية بين الجماهير العربية التي ترفع من شأن الهوية الإقليمية وتؤدي في الغالب إلى نزاعات إقليمية.

تختلف الصحف القومية العربية الحالية عن الصحف العربية في السابق في أنها تغطي العالم العربي ولا تركز فقط على منطقة أو دولة عربية معينة ، وهذا يتيح لها أن تزيد من توزيعها وبالتالي دخلها من الإعلانات وعلاوة على ذلك ، يجد الصحفيون العرب أنه من الأسهل لهم توجيه نقد إلى بلدانهم من الخارج ، كما أن نشرهم في الخارج يحرقهم من التأثير السياسي المحلي العربي وكذلك من الخوف من فقدان تراخيصهم حيث إن كل الدول العربية تطلب من الناشرين أن يحصلوا على ترخيص من السلطات.

لقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات طفرة في إصدار الصحف العربية في أوروبا وتتميز هذه المرحلة بالتوترات الشديدة في العالم العربي عندما كانت القوى الإقليمية والدولية تعمل جاهدة لكسب الجماهيرية العربية إلى توجهاتها السياسية ، ولقد كانت لبنان الساحة الرئيسية لهذه التوترات مما اضطر كثيراً من الصحفيين والناشرين اللبنانيين والفلسطينيين إلى العودة إلى الاستقرار في أوروبا وفي باريس ولندن بشكل أساسي ، وبسبب نقص ميزانيات الإعلانات الكافية ، سعت هذه الصحف إلى الدعم السياسي.

"كانت تعاني كل هذه المشروعات من نفس أوجه القصور حيث إنها كانت جميعاً مؤسسات لا تهدف إلى الربح ، وكانت الصحف واجهة للأنظمة العربية المتعددة،..... و كان معظم الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف على علم بأرقام توزيعها أو

كيفية إدارتها مالياً ، وكان يدخل لها كلها عائدات من الإعلانات من دول الخليج وليبيا والجزائر ولكن لم تكن هذه الأموال هي المصدر الرئيسي للدخل..... حيث كان من الواضح أن معظم الأموال التي تلقتها كانت تأتي إليها من الصفقات الدعائية (مجلة الشرق الأوسط ، 1997).

الأدوار المتغيرة للصحافة العربية

اتخذ الإعلام العربي المكتوب في مراحل الأولى أشكالاً عدة متأثراً بالأحوال الاجتماعية السياسية والجيوسياسية للمنطقة ، ففي لبنان مثلاً أدى الصراع المحلي في القرن التاسع عشر إلى ظهور صحافة الكتيبات الاجتماعية التي كانت تهتم بالصراعات الطائفية ، ثم أصبحت فيما بعد صحافة ذات توجه سياسي انعكاساً لاستفزاز القمع العثماني ، واتخذت الصحافة في مصر والمغرب - حيث نتجت الصراعات من الممارسات الاستعمارية - شكل الكتيبات السياسية.

لقد عملت القيود التي فرضها الحكم الاستعماري على تقوية الطابع السياسي للصحافة العربية كما كانت الأحداث السياسية هي وجبتها الرئيسية حيث أصبح التركيز على السياسة - على حساب الأحداث الاجتماعية والأحداث الأخرى التي تهم المواطن العادي هو الشغل الشاغل للصحافة العربية المعاصرة. بعد انسحاب القوي والإدارة الاستعمارية من البلاد العربية لم تتمكن الأنظمة العربية الجديدة من تحرير أنفسها من التأثير الاستعماري الثقافي والسياسي ، حيث نالت الأحداث الإخبارية التي تتعلق بالقوى الاستعمارية القديمة قسطاً كبيراً من التغطية كما استمرت أنظمة ما بعد الاستقلال في ممارسة أشكال من القيود السياسية القديمة على الصحافة وفي حالات كثيرة تم تشديد القيود على الصحافة.

يختلف الإعلام المكتوب في الخليج العربي فالأحوال الطبيعية القاسية في هذه المنطقة بالإضافة إلى معدل الأمية المرتفع عملاً على تأخير ظهور الصحافة الشعبية ، وعموماً ، فإن تدفق البترول ووفرة الأموال المتاحة في السبعينيات بالإضافة إلى رغبة حكام الخليج في "التحديث" - كل ذلك ساعد على قدوم صحفيي المهجر العرب الذين ساعدوا في بناء المؤسسات الصحفية الخليجية. ولقد ساعد خوف القادة الخليجيين من عواقب السماح بدرجة من حرية الصحافة على إنشاء صحافة عربية تصدر في العواصم

الغربية وبالتالي أصبحت الصحافة الخليجية المحلية تصدر تحت سيطرة حكومية صارمة في حين أصبحت الصحافة العربية خارج الحدود خاضعة لقوانين الصحافة للدول الأوروبية التي تصدر علي أراضيها ، ومع تقدم تكنولوجيا الاتصال أصبحت الصحف العربية الخارجية تطبع في أكثر من موقع (عربي وأجنبي) ، وفي نفس الوقت ، الأمر الذي أتاح لها سرعة التوزيع بين القراء في جميع أنحاء العالم.

علي الرغم من أن الملكية الخاصة للصحف مسموح بها في العديد من الدول العربية إلا أن الحكومات العربية احتفظت لنفسها بحق منح التراخيص ، وتختلف قوانين منح التراخيص من بلد لآخر ، ففي الكويت تتولى وزارة الإعلام إصدار التراخيص في حين أن من يتولى إصدارها في السعودية والبحرين هو وزير الإعلام ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يمنح هذا الحق من قبل مجلس الوزراء ، أما في لبنان وعلي الرغم من أن وزير الإعلام هو من يملك القرار النهائي إلا أن الترخيص يجب أن يتم بناء علي موافقة مسبقة من قبل المجلس الوطني للصحافة وهناك اعتقاد كبير أن هذا الوضع يعد انتهاكاً لحرية الاتصال والرأي في العالم العربي (الجمال 2001/130).

كما لو أن كل ما سبق لا يكفي ، فإن احتراف مهنة الصحافة يخضع لسياسة كل دولة علي حدة علي الرغم من الحقيقة بأن غالبية الدساتير العربية لم تتطرق إلي هذه القواعد وتبرر السلطات هذا التدخل بالحاجة إلي الحفاظ علي الاستقرار السياسي والاجتماعي وتتعلق القواعد بصحفيي الصحف والإذاعة بشكل مباشر في حين لا تتأثر صناعة الإعلان على سبيل المثال بشكل مباشر ، و بينما لا تضع مصر والسودان والسعودية ولبنان وتونس ومراكش قيوداً علي العمل بهذا المجال إلا أن الكويت والبحرين وقطر وعمان وسوريا واليمن وليبيا والجزائر تحتم علي الصحفيين الحصول علي ترخيص (الجمال 2001/59).

إن التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات ودخول الكابلات مع أنظمة الكمبيوتر والأقمار الصناعية - كل ذلك مهد الطريق إلي ظهور قنوات اتصال جديدة غيرت المشهد الإعلامي في العالم العربي وبسبب تركيبة الجماهير العربية التي تغلب عليها الأمية فقد أصبح التلفزيون وسيلة المعلومات و التسلية الأكثر شعبية ، وفي أيام التلفزيون العربي الأولى كان يتاح للقارئ العربي قنوات محلية قليلة تملكها

الحكومة وتسيطر عليها السلطات المحلية والداعمون المحليون وخلال هذه المرحلة لم تكن المنافسة بين التلفزيون والصحافة ذات فاعلية كبرى علي الرغم من أنها أجبرت بعض الناشرين علي إجراء تغييرات طفيفة في صحفهم.

لقد أحدث مجئ التلفزيون الفضائي تغييرات كبرى أثرت بشكل هائل علي صورة الإعلام العربي، فعلى الجانب الإيجابي عمل التلفزيون الفضائي علي تقويض السيطرة الشديدة علي المحتوى الإعلامي حيث أصبحت الرقابة أكثر صعوبة وتجرات الصحف علي تناول موضوعات كانت في السابق ممنوعة وبالتالي تحسنت تغطيتها المحلية ، وقد استفاد بعض الناشرين من خبرة التلفزيون الفضائي بالتفكير في إمكانية إنشاء صحافة عربية خارج البلاد ، ويوجد عدد من الصحف العربية المسجلة والصادرة في البلاد الأوروبية لتحاشي سيطرة الحكومات العربية كما أنها تطبع في نفس الوقت وتوزع في العديد من الدول العربية ومن بين المشروعات الناجحة في هذا المجال صحيفة " الحياة " ، " الشرق الأوسط " و " القدس العربي " التي تصدر كلها من لندن.

في ردة فعل لنجاح التلفزيون الفضائي بدأ الإعلام العربي المكتوب التجريب في شكله حيث أدخلت أجزاء متخصصة جديدة أو أثرى القديم منها ، كما أن المزيد من التحليلات المطولة العميقة والتي لا يمكن أن يوفرها التلفزيون - آخذة في الازدياد وحديثاً ، قامت بعض المؤسسات الإعلامية بإدارة ما يسمى بالصحافة الاستقصائية حيث أنشئت العديد من المؤسسات غير الحكومية بغرض واحد وهو تشجيع الصحافة الاستقصائية العربية ومن هذه المؤسسات مؤسسة " المحررون العرب للصحافة الاستقصائية التي بدأت مجموعة من الممارسين الإعلاميين العرب والمعلمين بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، وقد بدأت تلك المؤسسة في عام 2002 بعقد ورش صحفية وتمويل مشروعات استقصائية محلية في لبنان والأردن وسوريا ، وتغطي أنشطتها حالياً العالم العربي بأكمله.

وعلي الجانب السلبي لجأ الإعلام المطبوع إلي الرقابة الذاتية في محاولة منه لمنع الرقابة علي محتواه من قبل السلطات المحلية ، ولكي يكون قادراً علي الاستمرار في

المنافسة كان علي الإعلام المطبوع الاعتماد بشدة علي الدعم المادي وبالتالي أخذ عدد الصحف الحزبية في الازدياد.

لم تستطع الصحافة العربية بناء جو حقيقي من الحوار بين المواطنين والسلطات ولم ترفع من مستوى الحوار بين مختلف شرائح السكان حيث نالت التغيرات التركيبية أولوية علي الكفاءة المهنية والأخلاق مما أسهم في انتشار ثقافة تهيمن عليها عقلية السوق وتفتقر إلي المسؤولية الاجتماعية ، ونتيجة لذلك ، حدث خلط لدى الصحفيين العرب بين حرية الصحافة في إعلام المواطنين وحريتها في سعيها للحصول علي منفعة مادية أو قبولاً لدى الحكومة.

إذا كان تشكيل الوعي السياسي هو الوظيفة الأساسية للمؤسسات في المجتمعات التي كانت تزرع تحت نير الاحتلال الأجنبي فمن البديهي أن يكون تشكيل الوعي الاجتماعي الوظيفة الأساسية لمؤسسات ما بعد الاستقلال ، إن الانغماس المفرط من قبل الصحافة العربية في دورها السياسي جاء علي حساب دورها الاجتماعي فقد فشلت في إعطاء الأهمية اللازمة للعمل الاستقصائي من أجل التنوير الجماهيري وتطوير المجال الشعبي العربي وخدمة المواطنين ، وفي مواجهة تهديد التلفزيون الفضائي لجأ الإعلام المطبوع إلي تقليد هذه الوسيلة الجديدة بالتركيز علي إثارة العواطف في السياسة والأحداث ، ونتيجة لذلك أصبح المجال الشعبي مهماشاً وتم تناول القضايا الشعبية المهمة بشكل يجعلها أقل جدية وأهمية وقيمة مما هي عليه في الواقع.

لقد أسهم عجز الصحافة العربية المحلية عن أداء دورها كرقب مسئول علي المؤسسات السياسية والمنظمات الشعبية ، وخصوصاً فشلها في الدفاع عن حقوق المواطنين، في تدهورها من حيث عدد القراء وكذلك مصداقيتها ، وقد فشلت الصحافة العربية في أن تعمل كمنتدى يشجع علي إقامة مجتمع مدني مستنير به نظام عادل للحكم ويضم مواطنين صالحين.

يلعب الصحفيون دوراً نشطاً محورياً في اختيار وتشكيل محتوى رسالتهم ، فهم الذين يحددون الأجندة بما لهم من دور فاعل في تحديد أي القضايا التي تكون محل حوار جماهيري ، ولحماية حرية التعبير يحتاج الصحفيون لأن يتواصلوا مع الجماهير وليس فقط السلطات الحاكمة ، إن حقهم الأخلاقي في حرية التعبير مرتبط بقبول

المسئولية كما أن حقهم المشروع في حرية التعبير تكون له فرصة أفضل طالما استمروا في الاضطلاع بالتزاماتهم الأخلاقية تجاه مجتمعهم.

سوق الطباعة : عبر الإنترنت و خارجها

تشير الأرقام الحديثة لتوزيع الصحف في المنطقة العربية إلى زيادة كبيرة من 144 عنوان في عام 2006 و 189 عنواناً في عام 2009 وتبلغ ذروة التوزيع في الأسواق الخليجية في البحرين وقطر والكويت ويقدر أن 60% فقط من عائدات الصحف يأتي من الإعلان (مشهد الإعلام العربي 201/29-31) وإحدى السبل لزيادة النمو في هذا القطاع هي من خلال رفع مستوى الرقابة علي أرقام التوزيع حيث إن 27 فقط من إجمالي 189 صحيفة يومية في المنطقة العربية تخضع للمراجعة الحسابية من قبل جهاز محاسبي رسمي ، ومن الدول التي تطبق المراجعة لحسابية مراكش والسعودية وعمان والإمارات ولو أن ذلك يتم علي نطاق ضيق.

لقد أدت التطورات الحديثة في الإعلام الإلكتروني إلى ظهور مؤسسات جديدة للإعلام المكتوب ولكن الحماس للإعلام المكتوب قد أثر في نفس الوقت علي توزيع الصحف التي لم تستطع الحفاظ علي مكانتها لدى القراء ، وهكذا " و علي الرغم من أن أرقام التوزيع الإجمالي قد تبدو في ازدياد علي مستوى الدولة إلا أن هذا لا يترجم إلي زيادة في أرقام التوزيع لكل الصحف في ذلك السوق" (مشهد الإعلام العربي 2007-2011).

تختلف الصورة في المنطقة العربية بشكل كبير عن الصورة في الغرب ، إذ إن توزيع الصحف ينمو بشدة في الأسواق الإعلامية الأقل نضجاً في المنطقة ومتوقع لهذا النمو أن يستمر ، ويتحكم في هذا النمو سلسلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها نمو الناتج المحلي ومستويات التعليم المتزايدة و تحسن نوعية الصحافة ويرجع قسط من الزيادة المنشودة في التوزيع الإجمالي إلي الزيادة المتوقعة في العدد الكلي للصحف بسبب دخول لاعبين جدد.

يذكر مقال نشر في جريدة الشرق الأوسط في عام 2006 أن "هناك نمواً في قاعدة القراءة والمشاهدة في المنطقة العربية إذ ينافس الطلب علي المعلومات في الكويت والسعودية الطلب في أوروبا الغربية ففي الكويت مثلاً توجد 374 صحيفة لكل 1000 مواطن ويصل الرقم في السعودية إلي 318 ، ويشير المقال أيضاً إلي أن المطبوعة

المتخصصة " دليل الإعلام في الشرق الأوسط لعام 2006" تضم أكثر من 170 صحيفة بالإضافة إلى 700 مجلة و 140 محطة تلفزيونية و 145 محطة إذاعية في 14 دولة عربية (مارتن 2006). كانت المجلات العربية سريعة في التعرف علي الحاجة للتغير فقد اتجهت إلي المحتوى الاستهلاكي عندما أدركت تضاؤل اهتمام الجماهير العربية بالأخبار السياسية بالإضافة إلي تناقص الدعم الذي تم تحويله إلي الإعلام الجديد ، وبالتالي فقد أغرقت موجة من المجلات المتخصصة العالم العربي واستحوذت علي شريحة جيدة من عائدات الإعلانات.

لم تكن الصحف العربية بنفس السرعة في الاستجابة ربما لأنها كانت غير قادرة علي أن تحرر نفسها من الدعم السياسي أو لأن لديها مشكلات في تكوين كوادر صحفية جديدة، وبدلاً من أن تقلل من الأخبار السياسية وتعطي فسحة أكبر للأحداث التي تهم الشخص العادي اتجهت الصحف العربية إلي تجريب أشكال متغيرة في الطباعة حيث أخذت بعض الصحف طابع تقديم الأخبار الموجزة وأخرى غيرت من شكل حروف الطباعة، وتم إنشاء صفحات متخصصة مثل الصفحات والكتب الرياضية وكذلك إضافة ملاحق أسبوعية ، إن نقص التقارير الاستقصائية لا يزال العيب الرئيسي في الصحف العربية ولا يزال قراء الصحف العربية متعطشين لمعلومات عن الأحداث التي تهمهم ، وبالإضافة إلي ذلك ، تستثمر الصحف العربية بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة ولكنها تستثمر بشكل ضئيل جداً في العنصر البشري الذي يؤدي العمل في مؤسساتها.

لقد أطلقت كل الصحف العربية الكبرى تقريباً مواقع الكترونية لها علي الرغم من أن هذه المواقع لم تسجل أية أرباح ، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الوجود الافتراضي هو التنافس مع المطبوعات الأخرى التي لها مواقع الكترونية ، ولقد كانت أول جريدة عربية تنشئ موقعاً إلكترونياً هي "الشرق الأوسط" في ديسمبر 1995 مع أرشيف يمكن الرجوع إليه مجاناً ، وقد حاولت الصحيفة في البداية أن تقدم المحتوى المكتوب للمشاركين فقط مع تقديم نسخة تفاعلية مجاناً (فايز 2000) ، وتقدم صحف أخرى مثل " القدس الغربي " التي تصدر من بيروت محتواها المطبوع علي الإنترنت مجاناً ،

وتوفر الصحيفة المصرية "الأهرام" محتوى غنياً وأرشيفاً جيداً للمشتركين بجانب معلومات متجددة عن الطقس وأوقات الصلاة وروابط بمواقع إعلامية أخرى (فايز 2000).

يمكن تقسيم الصحف الإلكترونية إلى ثلاث فئات :

1- مواقع لمطبوعات قائمة تقدم نفس محتوى الصحف المطبوعة مزودة بالقليل من الملامح التفاعلية.

2- مواقع لمطبوعات ذات ملامح تفاعلية متقدمة.

3- مواقع لصحف إلكترونية توجد فقط على الإنترنت.

لقد شهد عام 2000 إطلاق أول صحيفة إلكترونية فقط هي "الجريدة" (الإمارات) وفي عام 2001 أطلقت الصحيفة الإلكترونية السعودية "إيلاف" ذات الشبكة العريضة من المراسلين في المنطقة ، ويرأس تحرير "إيلاف" الصحفي السعودي عثمان العمير وهي تعتمد في أخبارها على الرسائل والمطبوعات الأخرى مثل "الشرق الأوسط" وقال رئيس التحرير إن الهدف من "إيلاف" هو تقديم خليط من المادة المكتوبة والمسموعة والمرئية (الفصل 2005 / 217).

تتجه بعض المطبوعات أيضاً إلى الطباعات الإلكترونية مثل المطبوعة السعودية "المجلة" التي تحولت إلى الشكل الإلكتروني في عام 2009 لتضم ملامح تفاعلية ومواقع اجتماعية على الإنترنت ، وتطبق العديد من المؤسسات أيضاً إستراتيجية التعزيز وذلك لتوسعة حافظتها مثل مؤسسة إعلام دبي التي أضافت راديو وتلفزيون دبي و "مؤسسة المسار للطباعة والنشر" إلى حافظتها في عام 2009 (مشهد الإعلام العربي 2009 - 268/ 2013)

سئل بعض الصحفيين العرب في الخليج عن توقعاتهم بشأن مستقبل الصحف الإلكترونية فتنبأ بعضهم مثل أحمد عبد الهادي بوفاة الصحف المطبوعة غي غضون سنوات قليلة في حين قال آخرون مثل هداية درويش إن الصحف المطبوعة لا تزال تجتذب القراء (علي، 2006، 44-45).

ويلخص على (2007 / 46-58) العقبات التي تعوق تطوير الصحف الإلكترونية كالتالي:

نقص التدريب.

2- نقص البرامج الملائمة باللغة العربية.

الانتشار المحدود للإنترنت في المنطقة كما أن أسعار استخدام الإنترنت في بعض الدول العربية تجعلها سلعة للأغنياء فعلى سبيل المثال ، كان يضطر المواطن في العراق إلى دفع 2000 دينار عراقي (ما يعادل دولار أمريكي واحد) في عام 2002 لاستخدام الإنترنت لمدة ساعة في حين تكلف دولاراً ونصف الدولار في الجزائر عن الخدمة نفسها.

نقص القوانين التي تنظم الإنترنت (علي 2007 / 46-58).

ويستمر الاتجاه نحو النشر الإلكتروني العربي وكذلك المدونات ، فالمدونات التي تسمح للمواطنين أن يعلم بعضهم بعضاً وأن يدخلوا في حوارات ومحادثات وتفاعلات آخذة في الانتشار في جميع أرجاء العالم العربي ومن المبكر جداً أن نعطي وزناً للإعلام الإلكتروني العربي بسبب الانتشار المحدود لهذا الإعلام حيث يعاني العالم العربي من معدل أمية مرتفع كما أن أجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ونسبة توزيعها محدودة حتى في الأماكن الحضرية ونتيجة لذلك فإن الإنترنت متاحة بشكل أساسي بين الأغنياء وأهل الحضر وخريجي الجامعات وبينما علي الفقراء وأهل الريف الانتظار فترة طويلة لهذا الإعلام الإلكتروني.

خاتمة

إن الصحافة في جميع أنحاء الوطن العربي موجهة للنخبة السياسية والمالية و لا تتوجه لعامة الناس خاصة الريفيون والفقراء والأقليات ، وفي حين أن الإعلام المكتوب قد وصل إلي درجة عالية من النضج المهني إلا أنه ظل إعلاماً خانعاً فشل في لعب دوره الرقابي(دجاني 1989)، ولقد دفعت هذه الوسائل الإعلامية ثمناً باهظاً وتحملت القمع والملاحقات القانونية من (السلطات الاستعمارية والوطنية) بعد الاستقلال ، وعلي آية حال، استمرت في إعطاء الأسبقية للتطورات التكنولوجية على حساب تطوير العنصر البشري مثل المراسلين - المصورين - المحررين، ويتضح هذا الفشل في صورة فقدان عدد القراء بالنسبة لمعظم الصحف العربية بالإضافة إلي تراجع مصداقية المادة المكتوبة ويجعل العدد الضخم من المطبوعات بالإضافة إلي عائدات الإعلانات المتدنية والظروف الاقتصادية الصعبة في العديد من الدول العربية يجعل من الضروري الاعتماد علي الدعم من أجل البقاء ويدفع الصحفيين إلي خدمة أهداف المتفضلين عليهم في تغطيتهم الإخبارية المحلية والإقليمية والدولية "(دجاني 1992)

يكن التحدي الذي يواجه الإعلام العربي المكتوب في تصويره غير الدقيق لمعنى الحرية ولا يكمن في مشكلة الرقابة أو الافتقار إلي بيئة إعلامية حرة وهذا التصوير المشوه للحرية يؤدي إلي مصالح خاصة تحجب المسؤولية الاجتماعية ولم تعد مناقشة الرقابة مناقشة لموضوع حرية التعبير.

إن المجال الملائم لحرية التعبير هو موضوع حقوق الإنسان وخصوصاً حق الإنسان في أن يتواصل لممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتطلب مشاركة فعالة من قبل المواطنين في الحوار الجماهيري والاشتراك في القرارات التي تتعلق بالشئون العامة وشئون الجماهير.

يمكن إحياء الصحافة العربية المحلية إذا ما أعادت تقدير دورها في المجتمع ورفضت هيمنة السلطات الحاكمة وقطاع الأعمال وتخلت عن الإثارة والسياسة.

إن نجاح الصحافة يتحقق فقط بخدمة الشعب والمجتمع بشكل حقيقي وليس السياسيين فقط.

الفصل الرابع

البث الإذاعي في العالم العربي

محمد عايش

شهد العالم العربي ظهور البث الإذاعي في أوائل العشرينيات عندما كان هواة الراديو يقومون بعمليات بث لاسلكية في بعض المستعمرات الأوروبية السابقة للمنطقة "بويد 1999" ولكن و بغض النظر عن أهمية الإذاعة في المنطقة إلا أنه من الواضح أن العلامة البارزة للإذاعة في البلدان العربية كانت هيمنة الدولة الشديدة والانتشار الواسع بين الجماهير خاصة في المجتمعات ذات تقاليد تواصلية شفوية عريقة ويشار إلي أن تطور البث الإذاعي في العالم العربي كان نتاج متغيرات عديدة معظمها سياسي وثقافي وتعلق في الغالب بدور تلك الوسيلة كأداة للتعبير الوطني والتعبئة السياسية والتنمية الثقافية "روج 1979".

بدأت هيمنة الدولة علي الخدمات الإذاعية تضعف في أوائل التسعينيات عندما بدأت مؤسسات إذاعية غير حكومية ذات أجندات سياسية واجتماعية جديدة في الظهور علي موجات هوائية ذات إرسال محلي في معظمه وتقدم محتوى اجتماعيا وترفيهيا خفيفا يتعارض مع برامج الإذاعة الحكومية الرسمية ذات التوجه البروتوكولي. ويذكر تقرير دولي أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الإذاعة العربية تحت سيطرة ثلاثة توجّهات رئيسية و هي ظهور محطات FM المستقلة وإطلاق المحطة الأمريكية "سوا" والتي انطلقت في مارس 2002 والتغيرات في التشريعات التي تحكم أنظمة الراديو والتلفزيون "معهد بانوس 17/2006".

يستعرض هذا الفصل مشهد الإذاعة في العالم العربي حيث أنها بدأت في النمو في أوائل التسعينيات ويسلط الضوء علي ديناميكيات البث الإذاعي في منطقة معروفة منذ وقت طويل بأنها ذات تقاليد لفظية فوقوية في الاتصال و يوضح الدور المتغير للإذاعة من أداة للتنمية الوطنية الكلاسيكية إلي التعبئة السياسية إلي الترويج للتحول الديمقراطي النابع من المجتمع كما يلقي الضوء علي وظائف الإذاعة في عصر التكتل الإعلامي

و الذي يقدم فرصا و تهديدات للمحطات الإذاعية في بيئة تحددها الوسائط المتعددة التي ظهرت حديثا و النقطة الرئيسية هنا هي أن البث الإذاعي يجب أن يبقى في العالم العربي حيث تزداد الفرص لتطويره كلما قل احتكار الدولة له، وأذيعت برامج يمولها القطاع الخاص و كان هناك دعم لبرامج ذات توجه مجتمعي و كان هناك اهتمام ببرامج أكثر انفتاحا تبعا لظهور المزيد من الجماعات الاجتماعية المتباينة و كلما تكاملت الخدمات الإذاعية مع وسائل الإعلام الجديدة من خلال الإنترنت و أنظمة البث الفضائي، و علي الرغم من الآثار المحتملة لهذه الاتجاهات علي البث الإذاعي، فإن الإذاعة أمامها طريق طويل في المجال العربي الجماهيري لكي تساهم في المناقشات البناءة بشأن قضايا تتعلق بالإصلاح الديمقراطي و التنمية السياسية ، و يعتبر هذا الدور الموعود دلالة علي عمق و اتساع التحولات المجتمعية و السياسية في العالم العربي و التي لها تأثير علي المجال الإعلامي بأكمله بما فيه البث الإذاعي (مركز القاهرة 2006).

إن المساحة الشاسعة بالإضافة إلي الطبيعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنطقة يمنعنا من تقديم وصف شامل للإذاعة فيها ، وعموماً ، يحدد الكاتب بعض الملامح والاتجاهات التي تشترك فيها أنظمة البث الإذاعي الوطنية دون أن يغفل تحليل بعض السمات الغربية لبعض المحطات الإذاعية في مناطق مختلفة في المنطقة ، ويلاحظ أن قلة الأبحاث التجريبية المتعلقة بالبث الإذاعي كانت عقبة رئيسية أمام هذا الوصف للإذاعة ، وعلى الرغم من أن النقطة المحورية لهذا الفصل هي تطور البث الإذاعي في العالم العربي في التسعينيات وما بعدها إلا أن ثمة استعراض لتاريخ الإذاعة قد يكون هاديا لنا، لأن الكثير من ملامح النظم الحالية للإذاعة مورثة من تقاليد إذاعة عمرها ستة عقود من الزمن.

استعراض تاريخي

علي الرغم من أنه من الصعب تحديد بداية نشأة الإذاعة في العالم العربي ، إلا أن معظم الباحثين يعودون إلي العشرينيات من القرن الماضي عندما كان هواة الإذاعة يقومون بتجريب الإرسال اللاسلكي في مصر والجزائر وتونس (بويد 1999) حيث قامت القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية بإدخال خدمات البث الإذاعي في

البلاد العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لكي يروجوا لمصالحهم في هذه المناطق وليجعلوا بني جلدتهم من المستعمرين علي اتصال ببلادهم الأصلية ، وعلي الرغم من أن البث الإذاعي كان تحت سيطرة السلطات الاستعمارية بشكل كبير إلا أنه يبدو أن الشعوب المحلية استفادت من متابعتها للإذاعة بصفتها أجهزة استقبال وإرسال للمعلومات.

يبين بويد (1999، 20) أن البث الإذاعي في مصر بدأ بطريقة عشوائية في العشرينيات بوجود ما يزيد علي مائة محطة لاسلكية للهواة معظمها في منطقة القاهرة وفي لبنان شيدت أول محطة إذاعية عام 1937 علي يد الحكومة الفرنسية لمواجهة الدعاية الإذاعية الإيطالية والألمانية باللغة العربية ، وفي سوريا ظهر البث الإذاعي عام 1946 مع إنشاء هيئة الإذاعة السورية في حين أن الإذاعة الأردنية تعود في نشأتها إلي خدمة الإذاعة الفلسطينية والتي انطلقت في 30 مارس من 1936 من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين والأردن (ستانتون 2007)، وبدأ البث الإذاعي في الجزائر في عام 1937 لخدمة التجمع الفرنسي القوى الذي كان يبلغ قوامه مليون نسمة والذي كان يطلق عليه الشركة الفرنسية الخماسية وكانت معظم البرامج الجزائرية تبث من باريس حيث أن إمكانيات الإنتاج في الجزائر كانت محدودة كي تلبي احتياجات البث الإذاعي على مدار الساعة

جدول رقم (6) : خدمات إذاعية مختارة

الإمارات العربية المتحدة	العربية FM89,9	تجارية
الخليجية FM100,9		تجارية
City 101FM		تجارية
HIT 96,7 FM		تجارية
لبنان راديو NBN (شبكة الإذاعة الوطنية)		تجارية
راديو الشرق		أسرة الحريري
صوت الشعب		الحزب الشيوعي اللبناني
صوت لبنان		الجيش اللبناني

لبنان الحر	حزب الكتائب
راديو لبنان	الحكومة
راديو النور	حزب الله
راديو جبل لبنان	حزب جملاط
راديو الفجر	السنة
راديو أمواج	تجارية
راديو أجيال	تجارية
راديو بيت لحم 2000	تجارية
راديو ايزيس	تجارية
راديو الخليل	تجارية
راديو مرج	تجارية
الحرية- الخليل	تجارية
راديو نابلس FM	تجارية
المنار 28	
راديو الشباب	
MoodFM	
PlayFM	
مزاج FM	
Radio Bea	
صوت الغد	
راديو روتانا	
الأردن	Amman.net الإنترنت
الحياة FM	مستقلة
صوت كرك 30	تجارية
مصر	نجوم FM تجارية

تجارية	راديو النيل1	
تجارية	المدينة	سوريا
تجارية	العربية	
تجارية	سوريا الغد	
تجارية	Style FM	
تجارية	Melody FM	
تجارية	فرح FM	
الإنترنت	راديو يا بلادي	مراكش
	راديو كازابلانكا	
	الإذاعة الجزائرية	الجزائر

وفي مراكش بدأ البث الإذاعي في فبراير من عام 1928 من الرباط بموجة متوسطة سعتها 2 كيلو وات وانطلقت إذاعات الهواة في تونس في عام 1924 حيث كانت موجهة للمستعمرين الفرنسيين في مدينة تونس وما حولها (بويد 1999- 263)، وانطلقت خدمات BBC العربية من استوديوهات لندن في يناير من عام 1938 كي تواجه الدعاية السياسية الإيطالية والألمانية الموجهة للأقطار العربية "عاش، 1991". كانت أنظمة البث الإذاعي في العصور الاستعمارية مصممة علي الأساليب القائمة آنذاك في كل من فرنسا وبريطانيا حيث كانت سيطرة الدولة القوية هي التي تحدد عمليات الإذاعة وتظهر هذه بوضوح في البلدان التي كانت تقع تحت الحكم الاستعماري الفرنسي حيث أنشأت كيانات مركزية لإدارة الخدمات الإذاعية كجزء من إدارات الإعلام للدولة، و لم تنعكس تقاليد خدمات الإذاعة العامة البريطانية في أنظمة الإذاعة في المستعمرات البريطانية مثل مصر والأردن والعراق واليمن لأن السلطات المحلية كانت تبدو حريصة علي إخضاع خدمات البث الإذاعي تحت سيطرتها السياسية، ويبدو أن الخدمات الإذاعية التي انطلقت في المرحلة الاستعمارية كانت تتبنى النهج الإذاعي الأمريكي التجاري لأسباب عديدة أبرزها عدم ملائمة أسواق الإعلان المحلية لدعم الإذاعات الخاصة و انتشار التقاليد المتسلطة في المجتمعات

العربية علي الرغم من افتتاح عدد قليل من المحطات الخاصة في مصر ومراكش وتونس ، وفي ذلك الوقت ، كان يوجه البث الإذاعي للنخبة الذين يستطيعون تحمل تكلفة أجهزة الاستقبال الإذاعية كانت توضع أجهزة للراديو في كثير من البلاد العربية مثل المطاعم والمقاهي حيث يمكن للعملاء أن يستمعوا إلي الأخبار والموسيقى كجزء من خبرتهم خارج المنزل ، وفي المناطق الريفية كان هناك تقريباً غياب للإذاعة حيث كانت شبكات التواصل التقليدية الشخصية هي مصدر الأخبار اليومية.

عصر ما بعد الاستعمار

الاقتصادية والاجتماعية ، كما استمر البث الإذاعي في أغلب البلدان العربية خاضعاً لسيطرة الحكومة ليقوم بعمل الناطق الرسمي لسياسات الدولة حيث أخضعت معظم المحطات الإذاعية لسلطة وزارات الإعلام مع وجود استقلال مالي وإداري محدود ، وكان الناس يرون أن الإذاعة يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في التنمية الوطنية خاصة في المناطق النائية التي تتميز بمعدل أمية مرتفع وتقاليد اتصال لفظية قوية. وبهذا المفهوم أصبحت الإذاعة حاضنة لما أصبح معروفاً بنموذج "التنمية والتحديث" والذي أمكن من خلاله للإذاعة العمل علي الترويج لأهداف التنمية الوطنية في المجالات الاجتماعية والثقافية (ليرنر 1958) ، وتفترض دراسة عن الأنظمة الإذاعية في العالم الثالث (الذي يضم بعض الدول العربية) دوراً مؤثراً لبرامج الإذاعة في الترويج للرؤى السياسية العامة وتعزيز الدور الثقافي والوطني وتدعيم شبكات التواصل اللفظي (كاتز و ويدل 1977) ، وبناءً علي هذا الإحساس بالنجاح كانت الدول حريصة علي إطلاق محطات إذاعية ذات ترددات وموجات متوسطة وقصيرة للوصول إلي المستمعين في المناطق النائية ، كما استخدمت دول كالسودان ومصر والجزائر وليبيا والمملكة العربية السعودية أنظمة ميكروويف لضمان وصول الإشارات إلي الجماهير المستهدفة.

لقد أفرزت الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية العربية في عصر ما بعد الاستعمار (باستثناء لبنان والكويت ومراكش) نظاماً إذاعياً يركز بشكل كبير علي الحوار أحادي الاتجاه والذي يدور حول الشخصية مع اهتمام قليل بالتنوع السياسي والعرقي ، حيث كان موضوع القومية العربية والنضال ضد الاستعمار الغربي هما الهدفين اللذين يميزان معظم الأنظمة الإذاعية العربية (عايش 2001) وفي مصر ذكر جيمس

(2006) أن أول برنامج في إذاعة صوت العرب والتي انطلقت في الرابع من يولييه 1953 تضمن بياناً مقتضباً لقادة ثورة يوليو مناهضاً للاستعمار.

حصل الأميون الفقراء في المدن والقرى عبر الشرق الأوسط علي أجهزة راديو رخيصة وحديثة بما يضمن مزيداً من الاستماع لإذاعة صوت العرب. ويذكر جيمس (2006) أن إذاعة صوت العرب أصبحت محطة إذاعية رئيسية في حد ذاتها حيث كانت تذيع الآراء الثورية للنظام علي مدار 18 ساعة في اليوم في الوطن العربي ويلاحظ بويد(1999) أن البث الإذاعي في مصر كان يستخدم للتعنت السياسية من قبل الرئيس عبد الناصر وكذلك قادت الحكومات الجمهورية في ليبيا والعراق وسوريا واليمن.

تميزت البرامج الإذاعية في هذا العصر بإذاعة الأخبار والبرامج الحوارية السياسية الدعائية والبرامج الدينية والترفيهية و برامج الوعي الاجتماعي والزراعي والبرامج الرياضية ، وبينما كانت تسعى المحطات الإذاعية لشغل الجماهير المحلية بمناقشاتها الحية علي الهواء إلا أن القضايا التي كانت تتناولها البرامج الإذاعية كانت في معظمها لها توجه خدمي مع القليل من الاهتمام بالقضايا السياسية الخاصة بالديمقراطية والمشاركة "عايش 1990".

كان يشغل الحكومات العربية أن ترى جماهيرها تقع ضحية لفخاخ الإذاعات الدولية والإقليمية خاصة في حكم الحرب الباردة ويذكر عايش (1991) أن المستمعين في جميع أرجاء المنطقة كانوا يستطيعون أن يصلوا إلي الإذاعات الدولية من خلال محطات البث الدولية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية للتأكد من دقة الأخبار التي تنقلها الإذاعة التي تديرها الدولة. وتعتبر خدمة إذاعة ال BBC العربية والتي انطلقت في يناير 1938 مصدراً هاماً للأخبار والمعلومات لدي الجماهير العربية علي مدار 6 عقود تقريباً، و استطاعت خدمة إذاعة ال BBC العربية بما لديها من برامج سياسية موضوعية ومتوازنة أن توفر للمستمعين العرب فرصة الاستماع إلي نظريات وآراء متباينة بشأن قضايا تخص حياتهم. ومن الناحية الأخرى ، فشلت إذاعة صوت أمريكا في جبهة العالم العربي بصفة أساسية لأن الجماهير ربطت بين برامجها الإذاعية المتحيزة وسياسات الولايات المتحدة العدائية في المنطقة "عايش 1987" ويشار إلي أن

محطات الإذاعة الدولية الأخرى فترة الحرب الباردة كانت تشمل راديو فرنسا الدولي وراديو موسكو "عايش وحجاب 1988".

عصر العولمة

بدأ عصر العولمة في أوائل التسعينيات بتحويلات دولية سياسية واقتصادية وتكنولوجية ضخمة جارفة في المنطقة وتأثر البث الإذاعي بهذه التغيرات في مناحي مختلفة، فمن الناحية المؤسسية لم يعد للدولة هيمنة علي الإذاعة كما سعت محطات الإذاعة أن يكون لها نصيب من هذا القطاع المتنامي وأصبحت المحطات الإذاعية الخاصة أسماء مألوقة في بعض البلدان مثل فلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومراكش ومصر، و يشار إلي أن انطلاق المحطات الإذاعية كجزء من إعلام المشترك واسع ومبادرات تجارية غير إعلامية قد ضمن مورداً مالياً ملائماً وثابتاً ولقد انعكس المضمون الرئيسي لهذا الاتجاه علي شكل البرامج أكثر من محتوياتها وذلك لتقديم المزيد من الترفيه والبرامج الإذاعية ذات النمط الغربي وأصبحت البرامج الحوارية الحية والتي تتناول القضايا العامة هي الشكل المتعارف عليه في الإذاعات العربية وخصوصاً في محطات FM في ضوء انتشار التليفونات المحمولة وتطور الاتصالات عن بعد والعمليات القائمة علي الإنترنت

في الستينيات و السبعينيات كانت تقاس كثافة انتشار الإذاعة من ناحية توفر أجهزة الاستقبال المألوفة (انكيلز وسميث 1974) وفي العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين كان يمكن الوصول إلي البرامج الإذاعية من خلال بث الأقمار الصناعية أو الإنترنت أو التلفونات المحمولة وهذا يبين أنه بالقدر الذي توجه فيه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تهديدات جادة للإذاعة إلا أنها قدمت منافذ جديدة للوصول إلي البرامج الإذاعية بجانب أجهزة الاستقبال التقليدية للإذاعة.

المشهد الإذاعي

أصبح التكتل الإعلامي مع نهاية القرن العشرين متجذراً في معظم مشاهد الاتصالات العربية ، من آثار متنوعة علي القنوات والمؤسسات الإعلامية بما فيها الإذاعة ولم تصبح الإذاعات العربية دولية بتغطيتها المحلية والوطنية فحسب ولكنها أيضاً طورت توجهات أوسع في عرض برامجها وذلك من خلال برامج أكثر انفتاحاً وليبرالية

ومحتوى ذي توجه ترفيهي من خلال موجاتها الهوائية . وفي تلك الأثناء مرت الصفة المؤسسية للمحطات الإذاعية بتغيرات هامة فيما يتعلق بأنماط الملكية حيث دخل المجال الكثير من مستثمري القطاع الخاص، وطبقاً لبيانات إتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU 2007) واصلت الإذاعات الحكومية هيمنتها علي المشهد الإذاعي (ASBU 2007) ومن الناحية الأخرى تظهر محطات إذاعية تجارية في لبنان وفلسطين والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومراكش ويصف الجزء التالي مشهد البث الإذاعي علي مستوى الدولة والقطاعات الخاصة الناشئة.

تثبت بيانات إتحاد إذاعات البلدان العربية أن هناك أكثر من 250 محطة إذاعية تديرها الحكومات في المنطقة حيث اعتمد معظمها في إرسالها علي موجات متوسطة إلي الجماهير علي المستوى المحلي والوطني ببرامج رسمية في الأخبار والثقافة والدين والتنمية الاجتماعية والاقتصاد، وتعمل محطات الإذاعة إلي حد ما كجزء من منظمات رسمية أو شبه رسمية أو مستقلة ذات استقلالية مالية وإدارية متفاوتة ، وبينما تعتمد كثير من المحطات علي الدعاية والإعلان لتمويل عملياتها إلا أنها تعتمد بشكل أساسي علي دعم الدولة لتغطية مرتبات الموظفين وتكاليف إنتاج البرامج بالإضافة إلي توفير المعدات ، وطبقاً لبيانات حديثة تساهم أموال الإعانات بشكل متزايد في ميزانيات الإذاعات الحكومية لأن الحكومات أصبحت تحت ظروف مالية طاحنة تمنعها من تلبية متطلبات العمليات الإذاعية المتزايدة (DARC 2006)، و قامت الكثير من المحطات الإذاعية بإنشاء شكل معين من وحدات تجارية وإعلانية كي تتولى توفير مصادر الدخل من خلال الإعلانات التجارية أو الرعاية المشتركة، و يلاحظ أن المشهد المتحجر البروتوكولي للبث الإذاعي كان يعتبر منذ فترة طويلة عاملاً مقيداً إزاء تطور هذا القطاع في ضوء خيبة أمل الجماهير المتزايدة في سياسات الدولة علي المستوى المحلي و الخارجي، ولقد أكدت العديد من الدراسات أن متابعة الجماهير للإذاعة الحكومية كان انتقائياً بشكل كبير حيث كانوا يركزون أكثر علي المحتوى الثقافي والترفيهي في حين كانوا يتحاشون البرامج السياسية كما كان واضحاً في النشرات والتعليقات الإخبارية.

باستثناء لبنان كان البث الإذاعي الخاص شيئاً جديداً في العالم العربي في عهد ما قبل العولمة فقد كان للبنان سبق في إنشاء محطات إذاعية خاصة تعتمد علي محتوى ترفيهي يخاطب في معظمه الشباب وشملت محطات الإذاعة غير الحكومية في لبنان أيضاً إذاعات خاصة بالجماعات والشخصيات السياسية الوطنية وبالتالي تعمل كناطق رسمي لهؤلاء الممثلين في المجال العام الوطني اللبناني وهنا يجب أن نشير إلي أنه عندما نتحدث عن المحطات الإذاعية الخاصة فإن هذا لا يعني أننا نتحدث عن وسيلة اتصال سياسية منعزلة كلية عن المصالح السياسية المسيطرة ووجد أن مالكي الإذاعات الخاصة كانوا إما سياسيين في السلطة أو رجال أعمال لهم مصالح قوية في دعم الأنظمة السياسية القائمة "صقر 1999"، ولكن فيما يتعلق بالتمويل فإن هذه الخدمات لا تعتمد علي دعم الدولة في تمويل عملياتها.

كانت مصر وتونس من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي تسمح بمحطات إذاعة خاصة بموجب إطار قانوني حيث أطلقت مصر "النيل FM و النجوم FM" في يوليو 2003 ثم تبعتها موزايك FM في نوفمبر من نفس العام وقد بدأت وزارة الإعلام في الكويت في منح تراخيص لمحطات إذاعية وتليفزيونية خاصة في نفس العام اتساقاً مع الاتجاه الليبرالي ، ثم منحت عمان بعد ذلك تراخيص لمحطات إذاعية وتليفزيونية خاصة وأصبحت سوريا آخر بلد يتخذ النهج الليبرالي وتخطط المملكة العربية السعودية حالياً لخصخصة بعض المحطات الإذاعية العامة وفي الإمارات العربية المتحدة تلعب كل من شبكة إذاعة العرب ARN في دبي وشبكة إذاعة MBC دوراً فعالاً في المشهد الإذاعي الخاص وفي عام 2001 أطلقت شبكة الإذاعة العربية محطة العربية FM 98.9 والتي تعمل علي مدار الساعة في إذاعة الموسيقى العربية والأخبار وبعد ذلك بفترة قصيرة أطلقت الشبكة خدمة إذاعية باللغة الإنجليزية وهي FM 96.7 Free FM و "City 101.6FM" وفي يناير من عام 2003 أطلقت الشبكة محطة الخليجية منشئة بذلك منبرا للموسيقى الخليجية و مانحة إياها مجالاً أوسع يعكس الجذور المتأصلة والتقاليد الإماراتية وتبعها بعد ذلك محطة FM 96.7 Hit والتي صممت لخدمة مصالح أكبر جماعة من المغتربين في الخليج وهم الملايا من كيرالا بالهند.

تعتبر الإذاعة مجالاً تتطور فيه التكنولوجيا وتتغير باستمرار وهناك العديد من التحالفات الإستراتيجية التي تضمن للمحطات الإماراتية أن تبقى متماشية مع هذه التطورات ومؤخراً أنشأت شبكة إذاعة العرب ARN تحالفاً استراتيجياً مع النظام الإذاعي الرائد "Klotz" بغرض تطوير أجهزة الإذاعة بها (UAE, 2007, Interact).

طبقاً لدراسة أجريت في عام 2008 من قبل مجموعة من "الاستشاريين العرب" ومقرها الأردن أن عدد محطات ال FM الإذاعية في 18 دولة عربية ازداد إلى 316 محطة مقارنة ب 211 محطة في فبراير من العام السابق ، وتحظى فلسطين والعراق ولبنان بأكثر عدد من المحطات الإذاعية الخاصة في حين أن البحرين والكويت وعمان سمحت للمحطات الخاصة فقط في عام 2003 و 2004 و 2006 علي التوالي (AME للمعلومات "2008 أ) و يتنوع المشهد الإقليمي من حيث عدد وملكية محطات ال FM : فالجزائر والإمارات لديهما أكبر عدد من محطات ال FM المحلية المملوكة للدولة في حين أن فلسطين ولبنان والعراق لديهم أكبر عدد من المحطات الإذاعية المحلية الخاصة وقد كشف البحث عن 9 محطات إذاعية إقليمية ثبت إرسالها علي ترددات FM في أكثر من دولة ، وقد زادت هذه المحطات الإقليمية العدد الإجمالي لمحطات ال FM إلى 316 محطة في 18 دولة يغطيها البث الإذاعي.

كان التوجه الليبرالي في العديد من الدول العربية هو العامل الرئيسي وراء الطفرة في محطات ال FM الخاصة ، فعلي سبيل المثال أصبح لدى ليبيا وعمان محطات FM إذاعية خاصة لأول مرة في عام 2007 ، وبالإضافة إلى التوجه الليبرالي في هذا القطاع ، فإن الحاجة إلى الإذاعة بأكثر من لغة موجهة للمغتربين زادت من عدد محطات إذاعة ال FM حتى في الدول التي لا توجد بها محطات إذاعة FM وتعتبر الإمارات العربية المتحدة مثلاً واضحاً علي ذلك لأن بها محطات إذاعية FM بثت برامجهـا باللغة العربية والإنجليزية والمالايـا لام والهندية والأوردو والفلبينية(AME للمعلومات 2008 أ).

إن الهيمنة المستمرة للحكومات علي البث الإذاعي في عصر العولمة كما يرى روج (2005) تعتمد علي عدة عوامل ، أولاً : أن الحكومات العربية تعتبر الإذاعة والتلفزيون أدوات سياسية محلية فعالة لأنهما يصلان إلي معظم السكان بغض النظر

عن الأمية و مستوى الدخل ، ثانيا : شهدت الإذاعة العربية أول توسع رئيسي لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت القومية العربية والعداء للاستعمار علي أشدهما ، وكانت الحكومات تواقه جداً لاستخدامها لأغراض البناء السياسي للدولة وللدفاع الوطني ، وقد بررت الحكومات سيطرتها علي الإذاعة علي أساس الحاجة إلي حماية الدولة من أعدائها القدامى والجدد ، وعلي نفس النهج كانت الإذاعة والتلفزيون أهدافاً رئيسية للثورات التي كانت تسعى للاستيلاء علي السلطة وبالتالي اتخذت الحكومات إجراءات خاصة لحمايتهما ، ثالثاً : تعتبر الإذاعة غير مربحة للمستثمرين لأن الإعلام في العالم العربي وخاصة في الإعلام الاليكتروني محدود نسبياً وعموماً لا تغطي عائدات الإعلام التكاليف ، رابعاً : تهتم الحكومات بصورتها التي تصل إلي الدول الأخرى من خلال البث الإذاعي ، ولذلك كانت تريد التحكم في البرامج ، وهناك بعض الاستثناءات وخصوصاً في لبنان بين شركات التلفزيون الفضائي الجديد ولكن القاعدة هي تحكم الحكومة في البث الاليكتروني.

تنظيم البث الإذاعي

أثارت التحولات في بيئة البث الإذاعي الكثير من الجدل حول تنظيم قطاع السمعيات والبصريات ، وقد تم تداول مسألة تنظيم البث الإذاعي في العالم العربي علي نطاق واسع في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية المتسارعة في المنطقة ، فالحوارات التقليدية المتعلقة بندرة الأطياف واحتكار الحكومة وصلت إلي نهايتها مع دخول البث الرقمي للإذاعة وأساليب الإنتاج التي أدت إلي المزيد من الوفرة في موارد الإذاعة ، كما ساهمت أنظمة البث الفضائي في إحداث ثورة إذاعية وذلك بإدخال إشارات الراديو في هذه الأنظمة بما يسمح للمستمعين بمتابعة برامج الإذاعة حول العالم.

في أوائل عام 2008 كان ما يزيد علي 340 محطة إذاعية تبث برامجها باستخدام أنظمة الأقمار الصناعية (ASBU 2008) كما أصبح الإنترنت مجالاً تستخدمه آلاف المحطات الإذاعية للوصول إلي الجماهير في مختلف الأقطار ، وفي مارس تعرف الكاتب علي ما يزيد عن 143 خدمة إذاعية تعتمد علي الإنترنت أطلقها القطاع الخاص باستخدام بوابات عادية ، وتحولت أجهزة التلفزيون المحمولة إلي ناقله فعالة

لإشارات الراديو إما كأجهزة استقبال رقمية أو كأنظمة متصلة بالإنترنت ، ولقد مرت المجتمعات العربية بمتاعب اجتماعية وسياسية هائلة أدت إلي ظهور مؤسسات مجتمع مدني ذات كفاءة عالية وإلي ترتيبات تشاركية أكثر ليبرالية (لينتش 2006 ، عايش 2008).

علي الرغم من أن التنظيم يبدو له أولوية عند تناول البث الإذاعي في العالم العربي ، إلا أن الاتجاهات التنظيمية الداخلية في قطاع الإذاعة قد ابتليت بمشكلات خطيرة ، فقد أظهرت دراسة أجريت بشأن تنظيم البث الإذاعي في أربع دول عربية إنه لا يوجد إطار قانوني لتنظيم الوسيلة لا في مصر ولا سوريا في حين طورت كل من الأردن ولبنان قوانين جيدة للسمعيات والبصريات (معهد بانوسي 19/2006) وكان الهدف الأساسي للقانون هو إعادة تنظيم الإعلام الأردني وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص وخصوصاً من الخارج في محطات الإذاعة والتلفزيون بالدولة ، ويسمح القانون بإطلاق محطة إذاعية عند الحصول علي الترخيص من هيئة السمعيات والبصريات وهي هيئة جيدة أنشئت بموجب القانون رقم 71 ، وفي لبنان تخضع هيئة الإذاعة والتلفزيون لاختصاص قانون عام 1994 الذي يهدف إلي تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني بالإضافة إلي تنظيم كل المسائل التي لها صلة بالبث الإذاعي حيث يتطلب الأمر أن يكون هناك ترخيص قبل إنشاء أية محطة إذاعية أو تلفزيونية علي الأرض اللبنانية يصدره مجلس الوزراء بعد استشارة المجلس الوطني للسمعيات والبصريات ، ويحدد القانون أن الترخيص صالح لمدة 16 عام ويجدد بناء علي طلب يقدم قبل انتهاء الترخيص بثلاثة أعوام ويمنح هذا الترخيص للإذاعة والتلفزيون طبقاً لإمكانياتهما والخصائص الفنية لأجهزة الإرسال والإذاعة (معهد بانوس 2006) ، وفي يونيو عام 2001 طلب مجلس السمعيات والبصريات اللبناني من المجلس التشريعي أن يصدر قوانين و مراسيم أخرى توضح أن معظم المحطات من الفئة (1) والفئة (2) غير ملتزمة بالموصفات التي وضعها القانون وعلي أية حال ، كانت أكثر المخالفات شيوعاً طبقاً لتقرير عام 2001 هو تجاهل الترتيبات القانونية بشأن جداول البرامج وتحديد الأفكار الخاصة بكل فترة من اليوم وقد صدر آخر تقرير لمجلس السمعيات والبصريات في

سبتمبر من عام 2005 حيث يلفت الانتباه إلى محتويات البرامج التي وجدت بها حالات عديدة من المخالفات.

علي المستوى العربي العام أقر وزراء الإعلام العرب وثيقة في عام 2008 بشأن تنظيم البث الإذاعي بالأقمار الصناعية والتي أحدثت مجادلات ساخنة بشأن التهديدات المحتملة لحرية التعبير (الإعلام العربي والمجتمع ، 2008) ، ويرى مؤيدو الوثيقة أن الأعداد غير المسبوقة من المنافذ الإعلامية الفضائية الجديدة تتطلب إطاراً قانونياً لضمان توافقها مع المعايير الدولية لعمل الإذاعة والتلفزيون ، ويؤكدون أن المقصود من الوثيقة هو تضمينها في الأنظمة التشريعية الوطنية للحد من الآثار السلبية لمحتوى بعض القنوات الفضائية علي الأفراد والمجتمعات (امين 2008) ، ومن الناحية الأخرى ، تعرضت الوثيقة للنقد من قبل جماعات حقوق الإنسان العربية والدولية الذين يصفونها علي أنها انتهاك لحرية التعبير من أجل الترويج لسياسات الحكومات (خطاب 2008) ، وقد خصصت قناة الجزيرة الفضائية عدداً لا بأس به من البرامج الحوارية لجوانب معينة من الوثيقة يُتصور أنها تعكس عداءً للمحطات الإذاعية الخاصة ، وبالتالي قامت قطر التي تحتضن قناة الجزيرة بالامتناع عن إقرار الوثيقة.

تمويل البث الإذاعي

بينما تحصل المحطات الإذاعية التي تخضع لسيطرة الدولة علي الدعم الحكومي وتكملة ببعض الإعلانات إلا أن المحطات الإذاعية الخاصة تعتمد علي الإعلانات والرعاية المشتركة بالإضافة إلي التمويل الحزبي لتغطية نفقاتها ، وطبقاً للبيانات المتاحة أخذ نصيب الإذاعة في الشرق الأوسط من كعكة الإعلانات في التناقص مع التوسع في القنوات الفضائية والاتصالات عبر شبكة الإنترنت ، و يشار إلي أن الإنفاق علي الإعلانات عي المستوى العالمي قد اقترب من 486 مليار دولار أمريكي في عام 2008 أو 6.7 % زيادة عن عام 2007 في حين بلغ الإنفاق في أمريكا الشمالية 195 مليار دولار أمريكي بما يعادل 4.1 % طبقاً لنشرة سوق الإعلان (زينيث أوبتيميديا ، 2008) ، وفي نفس الوقت ، من المتوقع أن يتضاعف الإعلان عن طريق الإنترنت ثلاث مرات خلال الثلاث سنوات القادمة طبقاً للنشرة ، ومن المتوقع أن يقفز الإنفاق علي الإعلان عن طريق الإنترنت من حوالي 36 مليار دولار أمريكي إلي 44.6 مليار دولار أمريكي بنسبة

ربح تصل إلى 29.9 % ، وارتفع نصيب الإذاعة من الإنفاق على الإعلانات من 35.377 مليار دولار في عام 2006 إلى 37,782 مليار دولار أمريكي في عام 2008 ، ومن المتوقع أن يصل إلى 41.032 مليار دولار أمريكي في عام 2010 ، وازداد الإنفاق على الإعلانات في الإمارات العربية المتحدة من 829 مليون دولار أمريكي في عام 2005 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2007 ، و يعتبر هذا أعلى معدل في الشرق الأوسط حسب ما صرح به سبنسر فليكس مدير معرض إشارات البث والتصوير والإعلام (AME للمعلومات ، 2008 ب) الذي يعقد في مركز المعارض الوطني في أبو ظبي من 25 حتى 27 نوفمبر ، وقد ذهبت غالبية الأموال - حوالي 64 % - إلى الصحف العربية والإنجليزية ، وحصل التلفزيون على 16 % بينما حصلت المجلات على 13 % ، ويتوقع فليكس أن يزيد الإنفاق على الإعلانات في الإمارات العربية المتحدة على 2 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2010 (أخبار الخليج 2008).

طبقاً لـ "المجموعة الاستشارية العربية (2006) ازداد متوسط معدلات الإعلانات في محطات ال FM الإذاعية المحلية من 88 دولار أمريكي في عام 2005 إلى 101 دولار أمريكي لكل إعلان مدته ثلاثون ثانية في عام 2006 ، كما يلاحظ أن معدلات الإعلان على المستوى العربي العام يفوق كلاً من معدلات الإعلان المحلية والإقليمية ويرجع هذا إلى الحقيقة بأن هذه المحطات العربية هي السبيل الوحيد لاستهداف السوق السعودية، ويمثل معدل الإعلانات الإقليمي متوسط أي إعلان مدته ثلاثون ثانية في البلاد التي ناقشها التقرير ، وهناك ثلاث أوقات ذروة وهي 7-8 ، 1-2 و 6-7 - تكون فيها معدلات الإعلانات في قمتها في المنطقة ، ويبين التحليل في التقرير أن معدلات الإعلان في عموم المنطقة العربية (وخصوصاً في البرامج التي تذيع موسيقى وترفيه) عادة ما تكون أعلى وذلك بسبب التغطية الإقليمية والجمهور المستهدف ، فعلى سبيل المثال ، تعتبر محطات ال FM التابعة لمجموعة MBC هي المحطات الوحيدة التي تقدم إعلانات تستهدف المملكة العربية السعودية (وهي أكبر سوق استهلاكي في العالم العربي) وهذا بالتأكيد السبب وراء معدلات الإعلانات المرتفعة بهذه المحطات.

جماهير الإذاعة

لقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محل مناقشات علي مستوى كبير من ناحية أنها زادت من عملية الوصول إلي مصادر أكثر تنوعاً للمعلومات ، وينظر إلي القنوات الفضائية و الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) علي أنها يؤثران علي حجم ونوعية جماهير الإذاعة حيث المزيد من الناس الذين يستخدمون الإنترنت ويتابعون محتوى الفضائيات أكثر من أي وقت مضى ، ولكن كما تبين خبرة العقدين الماضيين تبقى الإذاعة مصدراً موثقاً به للمعلومات بالنسبة للجماهير عبر المنطقة وخصوصاً في المناطق التي لا ينتشر فيها الإنترنت أو القنوات الفضائية ، وحتى في المدن الغنية بوسائل الإعلام مثل دبي و القاهرة والرياض وعمان وبيروت وبغداد، تبدو الإذاعة مفضلة خصوصاً لقائدي السيارات الذين قد يقضون ساعات في ورطة الاختناقات المرورية ، ومن الناحية الأخرى ، هناك نقص واضح في البيانات الصادقة والدولية بشأن جماهير الإذاعة حيث يقضي باحثو السوق وقتاً أكثر في دراسة القنوات الفضائية والإعلام القائم علي الإنترنت.

يبدو أن قلة البيانات عن جماهير الإذاعة مردها هيمنة التصورات التقليدية عن الإذاعة في سياق استقبال جهاز الراديو ، حيث لا توجد تقارير عن مستمعي الإذاعة ومجتمعاتهم لأن منظمات المسح المستقلة ومراكز الأبحاث المتخصصة غير مهتمة بهذه الموضوعات (معهد بانوس 18/2006) ، ويلاحظ أن البيانات المتاحة مبنية علي الأبحاث التي تمولها المحطات الإذاعية وذلك لإقناع الرعاة أو الشركات التجارية أنها قادرة علي المنافسة وأنها غالباً ما تستجيب للأوامر الإعلانية كما هو الحال في لبنان ، ولكن علي الرغم من ندرة البيانات عن واقع الاستماع إلي الإذاعة ، يبدو أن هناك اتفاقاً علي نطاق واسع بضرورة بقاء تلك الوسيلة حيث تجد لها مكاناً في سوق إعلامي متطور ، وبينما تعتمد النتائج التقليدية لقياس نسبة الاستماع للإذاعة علي حساب إعداد أجهزة استقبال الإذاعة مقابل التعداد الكلي للسكان إلا أن حسابات الاتصالات القائمة علي الإذاعة أصبحت تضم أجهزة استقبال الأقمار الصناعية ، والإنترنت ونظم التليفونات المحمولة ، ولقد تحول قائدو السيارات في المدن المزدهمة إلي مستمعين نشطين للإذاعة وذلك للتعامل مع رحلاتهم الطويلة وبالتالي فإن كل هذه التطورات التكنولوجية يجب أن تؤدي إلي أساليب جديدة وإبداعية لتوثيق الأمر الواقع بشأن

الاستماع إلى الإذاعة ، ومن الناحية الأخرى ، علي المرء أن يعترف بأن الإذاعة لازالت تواجه تحديات جديدة نابعة من الثورة التكنولوجية نفسها والتي أعطتها تلك الدفعة ، فالتليفزيون والإنترنت القائمة علي الوسائط المتعددة تجتذب شباب الجماهير بعيداً عن الإعلام التقليدي كالصحف والراديو اللاسلكي.

لقد أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2004 أن الأردن التي تبلغ نسبة الأميين فيها 10.3 % من إجمالي عدد السكان ولا يمكن لأكثر من 6.3 % من الأسر أن تصل إلي الإنترنت ، كما أن 79.7 % من السكان يمتلكون أجهزة راديو ، و 97.2 % يمتلكون جهاز تليفزيون و 46.9 % لديهم أطباق للقنوات الفضائية (تقرير الأمم المتحدة 2004) ، وفي مصر يستمع ثلثا السكان تقريباً إلي الإذاعة كل يوم وخصوصاً إلي الأخبار والبرامج الدينية ، وفي فلسطين أجرت جامعة بيرزيت استطلاع رأي علي عينة من 1184 فلسطينياً يعيشون في الضفة الغربية وغزة بشأن تغطية الانتفاضة من قبل المحطات الإذاعية المستقلة وطبقاً للنتائج المنشورة في يونيو عام 2001 ، صرح 36 % ممن أجريت معهم المقابلة أنه لم يكن باستطاعتهم التعبير عن آرائهم بشأن محتوى البرامج الإذاعية لأنهم إما لم يسجلوا أسماءهم أو لم يولوا اهتماماً للطريقة التي تعامل بها الأحداث وأن 46 % فقط يثقون في المعلومات التي تنقلها هذه المحطات و 15 % فقط يصدقونها بشكل مقبول و 5 % فقط لا يثقون فيها (مركز أولوف بال الدولي 2001) ، وفي دراسة أخرى أجرتها شركة خاصة في لبنان في أغسطس عام 2005 علي عينة من 600 مستمع ، تبين النسب التالية كيف تتباين نسبة الاستماع إلي المحطات الإذاعية باللغة العربية : صوت الغد (40,3 %) ، راديو دلتا (20.5 %) راديو سترايك (20 %) ، وصوت الموسيقى (12.7 %) ومن الناحية الأخرى ، هناك تباين أيضاً في نسبة الاستماع إلي المحطات التالية الناطقة باللغات الأجنبية : نوستالجي (18.7 %) راديو وان (8.5 %) و FM Mix (1%) (معهد بانوس 2006).

برامج الإذاعة

من الصعب تبرير كل أشكال البرامج التي تبثها الإذاعة في العالم العربي وعلي آية حال تبين دراسة أجريت علي جداول البرامج الإذاعية لما يزيد علي 50 محطة إذاعية

النتائج التالية : الترفيه 43 % ، الأخبار والشئون العامة 23 % والدين والثقافة 8 % ، والأسرة والطفل 7 % ، الرياضة 4 % ، تنمية المجتمع 11 % ، أمور أخرى 4 % "ASBU 2007" ، وبالنسبة لأشكال البرامج وجد أن البرامج الغنائية والترفيهية المسجلة هي الغالبة في حين أن البرامج الحوارية الحية علي الهواء حازت علي أهمية إضافية كما أن الموضوعات التي يتم مناقشتها في البرامج التي تسمح بمداخلات تليفونية كانت في الغالب تحظى باهتمام الأجيال الشابة في حين أن البرامج الحوارية تتناول قضايا تتعلق بأمور الحياة من منظور إسلامي مثل المشكلات الاجتماعية والمشكلات اليومية وأمور أخرى، وتواصل البرامج الإذاعية ذات التوجه الخدمي هيمنتها علي عروض البرامج وذلك بتقديم برامج تتناول المشكلات والاهتمامات اليومية (معهد بانوس 2006) و توضح الأرقام الرسمية في 9 محطات إذاعية تابعة للدولة في مصر أنه بين 1 يوليو عام 2000 و 30 يونيو 2001 كانت الأخبار تشكل 6. % من البرامج العامة والبرامج السياسية 9.1 % والبرامج الدينية 15 % والبرامج الترفيهية 33.2 % والبرامج التعليمية 1.2 % وقد لاحظ أحد الباحثين في أوائل عام 2008 أن البرامج الدينية أصبحت أكثر أهمية في المحطات المحلية مع وجود أكثر من 10 برامج إذاعية مخصصة للقرآن الكريم.

يعتبر الدين مكوناً رئيسياً للقيم والتقاليد الاجتماعية في العالم العربي ومن المحتمل أن يبقى كذلك ، ويعتبر البث الإذاعي ناقلاً رئيسياً للبرامج ذات التوجه الإسلامي علي شكل برامج حوارية ومقابلات وخطابات مباشرة ومواعظ وترتيلات قرآنية وتغطية حية للصلوات والحج وأحداث أخرى ولقد أطلقت بعض الدول العربية خدمات إذاعية مخصصة لقراءة القرآن وفي الكثير من البرامج عادة ما يوجه المستمعون أسئلة عن موقف الإسلام في خبرات الحياة المعاصرة بالإضافة إلي التعاليم الدينية العامة ، وتعتبر البرامج الدينية أكثر شيوعاً في الإذاعات التي تديرها الدولة من الإذاعات الخاصة بالرغم من أن كل المحطات تذيع أذان الصلوات حياً علي المستمعين ويشار إلي أن سيطرة الحكومات علي البث الإذاعي يعتبر مفيداً في ضمان حوار ديني رشيد ومتوازن علي الهواء في عصر يتميز بالتطرف الديني وتظل التسلية فئة البرامج المهيمنة علي خدمات الإذاعة العربية حيث أن الموسيقى والأغاني العربية بالإضافة إلي بعض

المسلسلات تعتبر أكثر شيوعاً في الخدمات الإذاعية التي تسيطر عليها الدولة في حين تبدو الإذاعات الخاصة أنها تولي أولوية للموسيقى ذات الطابع العربي التي تروق كثيراً للمستمعين كما خصصت بعض المحطات للموسيقى الكلاسيكية في حين اختارت محطات أخرى برامج موسيقية ذات طابع عربي.

الأدوار

إن أحد الأسئلة القيمة التي غالباً ما يواجهها الباحثون في العالم العربي هو إلى أي مدى تسهم الإذاعة في إقامة نظم الحكم في المنطقة ، وعندما تناول الباحثون هذا السؤال لاحظوا أن الإذاعة ليس بإمكانها أن تلعب دوراً نشطاً في الإصلاح الديمقراطي طالما تخضع لكل من سيطرة الدولة والمضاربات التجارية الخاصة ، لقد تمكنت المحطات الإذاعية في الواقع من إنشاء مؤسسات غير حكومية لا تخضع للسيطرة الإدارية أو التحريرية للدولة ، ومع ذلك ، يبدو أنها فشلت في أن تضع لنفسها مساراً مستقلاً للصحافة المعارضة تستطيع أن تمكنها من الوقوف أمام تجاوزات الحكومة في الحياة العامة ، ويكفي أن يكون هناك قدر ضئيل من الموارد وبعض الأطر القانونية لإنشاء إذاعة ما ولكن لكي نجعلها جزءاً فعالاً من التحول السياسي يجب أن نبني ثقافة سياسية واسعة من التنوع والاستقلال الإعلامي الذي يبدو أنه غير متوفر في العالم العربي كما نوهنا سابقاً ، و يشار إلي أنه كان يعهد للإذاعة في عصر ما بعد الاستعمار- بدور تنموي وطني للإسهام في محاولات الأمم الجديدة لبناء قدراتها الوطنية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا يزال هذا الدور التقليدي مستمراً في تحديد الخدمات الإذاعية في جميع الدول العربية خصوصاً الإذاعات التي تخضع لرقابة الدولة التي ترى نفسها مروجة لتوجهات ومشروعات التنمية في الدولة ، ومن الناحية التقليدية كان هذا الدور فعالاً في محاولات الحكومة الوصول إلى الجماهير في المناطق النائية التي تتميز بمعدلات عالية للأمية ، وعلي آية حال ، عندما بدأ الإنتاج الاقتصادي الوطني في التحرك نحو المراكز الحضرية التي تضم قطاعات صناعية وخدمية بدأت جموع الريفيين في فقدان بعض من جاذبيتها كأهداف رئيسية للخدمات الإذاعية التي تديرها الدولة ، كما أن قضايا الجريمة الحضرية والبطالة والتضخم و الخدمات الاجتماعية وتلوث البيئة قد بدأت تأخذ حيزاً في النقاشات

الوطنية عبر العالم العربي وكانت الإذاعة هي الساحة المناسبة لهذه المناقشات (جيمس 1979) .
يختل دور الإذاعة كأداة للتواصل السياسي من بلد عربي إلى بلد عربي آخر ، فكثير من الخدمات الإذاعية تعمل كوسائل دعائية لحكوماتها ومن الناحية الأخرى ، اتخذت بعض المحطات الإذاعية في فلسطين والأردن ولبنان أدواراً سياسية كأصوات للمجتمعات المدنية حيث تقدم برامج تنتقد حكوماتها ومثال علي ذلك "عمان نت" ، ولقد قام ماديسون وجون (ماديسون 1971) بمسح 50 دولة بما فيها الجزائر والسودان وتونس ومصر في أوائل السبعينيات للتعرف علي أحوال البث الإذاعي و أدواره ، وتوصلت الدراسة إلى أن كل الأساليب المختلفة لاستخدام الإذاعة والتلفزيون يجب أن تستغل تماماً في كل البلاد التي بها مشكلة أمية كبيرة ، ويجب أن يكون ذلك جزءاً من خطة شاملة لتطوير أساليب جديدة في الاتصال بغرض التقدم الاقتصادي والاجتماعي (وخصوصاً التعليمي) وتطالب الدراسة بأبحاث في "الأساليب" و "المواد" بالإضافة إلى أن هناك حاجة إلى مراكز وبرامج للتدريب لمنسوبي الإذاعة.

لقد عملت الإذاعة بشكل عام كأداة للإثراء الثقافي في العالم العربي مع وجود محطات إذاعية تقدم برامج عن الثقافة والتراث الوطنيين ، وقد لوحظ في كل الدول العربية عدد من البرامج الإذاعية التي تسعى إلى تعزيز الهوية الثقافية والوطنية بين أفراد المجتمع بالتركيز علي التاريخ القديم والمعاصر ، هذه البرامج تغطي مساحة عريضة من القضايا الثقافية مثل القيم والتقاليد الاجتماعية والحرف والرياضة التقليدية والأعمال الأدبية ، والفنون الشعبية وغير ذلك ، كما أجريت في أواسط السبعينيات دراسة أخرى علي الإذاعة في العالم الثالث وتوصلت إلى أن الإذاعة ذات فائدة كبرى في الاتصال الجماهيري وفي مجالات التعليم و التنمية الثقافي وجهود بناء القدرة (كاتز و ويدل 1977) ، فهي تذيب برامج حية علي الهواء للأحداث الثقافية مثل سباق الهجن أو الخيل والمهرجانات الفنية والمسابقات الشعرية ، ويعتمد معظم البرامج الإذاعية علي صيغ مسجلة وحوارية لإيصال رسالتها.

علي الرغم من التوسع التكنولوجي في البث الإذاعي في العالم العربي والذي يتميز بأساليب الإنتاج و البث الرقمية واستخدام الإنترنت وأنظمة الأقمار الصناعية وقنوات

الاتصال لإيصال محتواه ، إلا أن دور الإذاعة في الحياة العامة لا يزال ضبابياً إلى حد كبير نظراً لندرة البيانات البحثية ، وإذا كانت فترة الستينيات والسبعينيات هي السنوات الذهبية للبث الإذاعي العربي بسبب التوسعات في العمليات الإذاعية وتهيئة تلك الوسيلة لكي تخدم أهداف التنمية الوطنية إلا أن عصر العولمة هو عصر التقارب التكنولوجي بالإضافة إلى انتشار روح الديمقراطية في المنطقة العربية ، ولكن السؤال الجدير بالطرح هو المدى الذي يمكن أن يلعب فيه البث الإذاعي دوراً حيوياً في الترويج للحكم التشاركي وحرية التعبير و حقوق الإنسان حيث إن الحقيقة هي أن الإذاعة تظل بشكل كبير تحت سيطرة الحكومة وبالتالي يتوجب عليها أن تعكس توجهات الدولة السائدة وأن يكون لديها فرصة ضئيلة للوصول إلي الأصوات الأخرى ، ولكن كما بينت خبرة الحقبة الماضية ، فإن البث الإذاعي - نظراً لقدرته الفريدة علي الوصول إلي الجماهير في المناطق النائية والمتناثرة - يظل قوة يعتد بها في المجال العربي الحالي، فموجات الأثير مليئة بالمناقشات الجريئة والناقدة للقضايا العامة في المحطات الإذاعية في لبنان والأردن والعراق وفلسطين كما أن الحديث عن دور الإذاعة في المجال العام بين أن الإذاعة لن تتحول إلي أداة للاتصال السياسي الفعال إلا إذا تكونت بيئة ديمقراطية حقيقة في المجتمعات العربية.

لقد برزت عمان نت -وهي محطة FM ، وتعتمد علي الإنترنت في الأردن -كمثال رائع للطريقة التي يمكن بها للتكتل بين التكنولوجيا الحديثة والديمقراطية السياسية أن يحدث تغيرات في دور الإعلام في المجتمع ، ففي خريف عام 2000 - استطاع مؤسسها داود قطب مع مجموعة من الإعلاميين المستقلين في عمان - الأردن - وبالاتعانة بالإمكانيات التي توفرها الإنترنت أن يطلق "عمان نت" كأول إذاعة عربية تبث عن طريق الإنترنت ، وبتمويل من معهد المجتمع المفتوح وبلدية عمان واليونسكو انطلقت المحطة القائمة علي الإنترنت في 15 نوفمبر ، وبدأت "عمان نت" عامها الأول تحت رعاية اليونسكو وبلدية عمان الكبرى ، وبدأت بثها أرضياً علي تردد FM 92.4 في محيط العاصمة عمان في صيف 2005 (عمان نت 2008) ، وطبقاً للترخيص الممنوح لها كان محتواها يضم برامج عامة مع استبعاد السياسة والأخبار ، ولكن في سبتمبر من نفس العام ، أصبحت أول محطة إذاعية خاصة تبث الأخبار ، وطبقاً لأحد مؤسسيها

، سجلت "عمان نت" نجاحاً ملموساً في تناول القضايا العامة في الأردن ، التي تشمل التحقيق في محاولات بلدية عمان إغلاق المحلات في أحد الأحياء الفقيرة (مادانات 2008) كذلك اجتذبت حملة نظمت علي "عمان نت" لتحرير السجناء الأردنيين في السجون الإسرائيلية مشاركة شعبية واسعة وشكلت ضغطاً علي الحكومة الأردنية لوضع هذه القضية في أولوياتها ، حيث حرر معظم السجناء و أرسلوا إلي الأردن لقضاء العقوبة هناك ، وتجهز "عمان نت" لحملة أخرى لتحرير نحو 215 سجيناً أردنياً في السجون السورية بعضهم مسجون منذ ثلاثين عاماً ، والمثال الآخر هو أزمة اللاجئين علي الحدود العراقية حيث أصاب التهميش هذه القضية وسط القضايا الوطنية الأخرى فقد صدر تقرير من أحد المذيعين بالمحطة ثم تلاه تغيير مدير المعسكر وأصبح المجتمع المدني أكثر انشغالاً بالقضية.

البث الإذاعي الدولي باللغة العربية

يلاحظ وجود البث الإذاعي الدولي باللغة العربية منذ العقود السبعة الماضية حيث هناك بث إذاعي آت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وروسيا وألمانيا إلي العالم العربي ، ولقد أشرنا سابقاً إلي أن الإذاعات الدولية بدأت في عام 1937 كجزء من التنافس الاستعماري ثم تحولت إلي أداة لسياسات الحرب الباردة من الخمسينيات حتى أواسط الثمانينيات ، وتبقى ال BBC أعظم محطة إذاعية حيث حظيت بجمهور ضخم من خلال إرسالها علي الموجات المتوسطة والقصيرة (بويد 1997) ، ولقد كونت ال BBC خلال ما يزيد علي سبعين سنة علاقات قوية مع الجماهير من خلال تمسكها بمعايير الصحافة الإذاعية المحترفة وتقديرها للحضارة العربية والإسلامية بما فيها اللغة العربية ، وفي عصر ما بعد الاستعمار كانت ال BBC تقدم نفسها كبديل للخدمات الإذاعية الوطنية مثل صوت العرب و محطات إقليمية أخرى ، وبجانب صوت أمريكا ، وراديو موسكو ، راديو مونت كارلو ، وراديو فرنسا الدولي ، خلقت ال BBC مجالاً عاماً جديداً وجد فيه المستمعون العرب فرصاً ثمينة للتعبير لا يجدونها في نظمهم الإعلامية الوطنية. بدأ مفهوم البث الإذاعي الدولي في العقد الماضي في التغير مع مقدم التلفزيون الفضائي و الإنترنت ، حيث كان يمكن للقليل من الناس الاستماع إلي الإرسال علي

الموجات القصيرة ولكن أصبح بإمكانهم الوصول إلى برامج من خلال أجهزة استقبال البث الفضائي أو الإنترنت أو التليفونات المحمولة ، ولقد تكيّفت المحطات الإذاعية مع التطورات التكنولوجية الحديثة وذلك بدمج خدماتها الإذاعية في نظام الوسائط المتعددة الجديد وبدأت أيضاً في إذاعة برامجها على محطات ال FM المحلية لضمان برامج ذات نوعية جيدة لمستمعيها ، وكذلك كان الحال مع BBC العربية ، وراдио سوا ، وراдио مونت كارلو ، ولقد منحت الحكومات العربية الإذاعات الدولية حقوق استخدام الترددات المحلية مقابل رسوم كجزء من إجراءات الترخيص ، وعلى الرغم من أن ال BBC قد نوعت من برامجها الإخبارية والخاصة بالشتون العامة ، إلا أن راдио "سوا" يظل يقدم برامج لها توجه التسلية حيث برامج حوارية وموسيقية ذات توجه غربي بالإضافة إلى نشرة إخبارية كل 30 دقيقة ، وكما كشفت بعض الأبحاث عن السوق ، يعاني راдио سوا من نفس المشكلات التي كان يعاني منها صوت أمريكا باللغة العربية وهي المصادقية (النواوي 2006) حيث لا يزال العرب ينظرون إلى راдио "سوا" على أنه جزء من وزارة الخارجية الأمريكية التي تنفذ ما يعتبرونه "سياسات أمريكية ظالمة ومتحيزة" في العالم العربي.

خاتمة

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات زخماً غير مسبوق في برامج الإذاعة ، ويتساءل هذا الفصل فيما لو كانت هذه التحولات الضخمة قد خلقت أدواراً اجتماعية أكبر للإذاعة في مشهد إعلامي يتميز بهيمنة سياسية قوية واتجاه عالمي يغلب عليه الطابع التجاري ، وعلي الرغم من أن قلة البحوث التجريبية في هذا الموضوع يبدو أنها تعوق الوصول إلي استنتاجات صادقة بشأن إسهامات الإذاعة في الترويج للتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ، إلا أنه من الواضح أن الإذاعة قد تحولت في العالم العربي إلي منتدى للنقاشات التقليدية و غير السياسية للقضايا العامة وإلي إدارة للدبلوماسية الخارجية العامة في المنطقة وكمنفذ لخلق دخل تجاري للمحطات الإذاعية الخاصة ، وطبقاً لتقرير صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في عام 2006 فإن البث الإذاعي من المحتمل جداً أن يبقى علي السطح في هذا المجال العام دائم التطور ، وعموماً فإن إسهاماته المستقبلية في الترويج للتحول الديمقراطي في المنطقة سوف تكون طوع طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية ، ويشار إلي أن ظهور برامج خاصة بالشأن العام في دول مثل فلسطين ولبنان ومراكش وعراق ما بعد صدام بالمقارنة ببرامج التسلية والبرامج الثقافية يشير إلي دور أكثر فعالية للإذاعة في الحياة العامة ، و كما تبين الخبرة علي أرض الواقع ، فإن الإذاعة قد أسهمت في استمرار الانقسامات السياسية والطائفية أكثر من تقوية الإحساس بالوحدة الوطنية ، وتعتبر هذه النقيصة علامة مميزة للسياسة العربية أكثر من الإذاعة ، ولذلك يجب وضع ميثاق جديد للبث الإذاعي قائم علي الاهتمام بالمجتمع المدني و مزيد من الابتعاد عن الحكومة ومزيد من الاستقلال عن المصالح التجارية.

الفصل الخامس

البث التلفزيوني في العالم العربي

التحول الديمقراطي السياسي والإحياء الثقافي

محمد عايش

كان التلفزيون في العالم العربي حتى أواخر الثمانينيات عملية أرضية ذات إرسال قصير تحتكره الحكومة وكان يعمل كناطق بلسان الدولة في القضايا ذات الاهتمام الوطني أو الدولي ، ومنذ 1991 ، عندما أطلقت أول محطة تلفزيون خاصة علي الهواء في العالم العربي من استوديوهات لندن - وحتى الوقت الحالي - شهد البث التلفزيوني في العالم العربي ثورة حقيقية ليس فقط من حيث الإرسال الدولي وتنوع القنوات وجودة البرامج ولكن أيضاً من حيث الاهتمام المتزايد من قبل القطاع الخاص بعمليات البث ، وتبين إحصائيات اتحاد إذاعات الدول العربية أن ما يزيد علي 500 قناة تلفزيونية علي الهواء متاحة للمشاهدين العرب عبر المنطقة بالإضافة إلي عشرات القنوات التي توفرها أنظمة التلفزيون الفضائية الرقمية والكابلات (2007/ASBU) وتبين بيانات اتحاد إذاعات الدول العربية أيضاً أن ما يزيد علي 65 % من القنوات التلفزيونية في منتصف عام 2009 كان يملكها ويشغلها القطاع الخاص بينما احتفظت الحكومات بأعداد متباينة من الخدمات تتراوح من واحدة في موريتانيا إلي 8 في دولة الإمارات العربية المتحدة إلي 22 في مصر ، وبالنسبة لكثير من الباحثين تعكس ثورة الإذاعة في أوائل القرن الحادي والعشرين تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية ضخمة في المجال الجماهيري العربي منذ أواسط التسعينات (لينتش 2006 ، عايش 2008) ولكن كما تكشف خبرتنا التلفزيونية في العقد الماضي فإن هذه الوفرة في القنوات التلفزيونية في المنطقة يبدو أنها قد قصرت في إحداث جو ديمقراطي أو انجاز ثقافي في المجتمعات العربية ويبين هذا الفصل أن ما يطلق عليها التحولات الديمقراطية والثقافية في المنطقة كان المحرك الرئيسي لها التطورات العالمية وليس المحلية وبالتالي لم تكن من الاستمرارية بما يكفي لأن تؤثر بشكل جوهري في هياكل

وأدوار التلفزيون ، و كان ينظر إلي ظهور القطاع الخاص الإذاعي علي أنه تطور تجاري بحت لأنه ببساطة لم يواكبه ظهور هياكل سياسية حية وتعددية ومستقلة ذات وظائف متعددة.

يستعرض هذا الفصل تطور البث التلفزيوني في العالم العربي منذ أواسط الخمسينيات مع التركيز علي إسهاماته في التحولات الديمقراطية السياسية والإنجاز الثقافي في المنطقة منذ أواسط التسعينيات ولقد تطور البث التلفزيوني في العالم العربي تاريخياً في إطار أعراف تسلطية مستبدة كانت تعمل جاهدة ضد استقلاله المهني ، ولكي يحقق أصحاب حق البث التلفزيوني الحكومي أو الخاص أدوارهم المنشودة كأدوات للتنمية الثقافية والسياسية فإنهم بحاجة إلي المساندة الاجتماعية والسياسية من خلال إقرار ممارسات وهياكل ديمقراطية مستدامة.

تطورات تاريخية

يتواجد البث التلفزيوني في العالم العربي منذ ستة عقود مضت ، حيث أطلق في معظم الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة كأداة للتنمية الوطنية بيد أن تحوله الكبير حدث فقط في أوائل التسعينيات مع قدوم تكنولوجيا إعلام البث الفضائي ويحدد عايش (2003) ثلاثة مراحل في تطور التلفزيون : المرحلة التأسيسية والمرحلة الوطنية ومرحلة العولمة.

جدول "7"

فئات البرامج التي تذاع علي القنوات الفضائية العربية

فئات القنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	العدد التقريبي
برامج عامة متنوعة	90	41	131
موسيقى ومنوعات	117	2	119
أفلام / دراما ومسلسلات	55	3	58
رياضة	40	11	51
تجارية / اقتصادية / تسوق	24	1	25
أخبار	23	3	26

أطفال	20	1	21
ثقافية / تعليمية	13	10	23
وثائقية	12	-	12
تفاعلية	11	-	11
دينية	10	3	13
سياحية	3	1	4

المصدر : اتحاد إذاعات الدول العربية (2007).

المرحلة التأسيسية (1954-1976)

تعود هذه المرحلة إلى أواسط الخمسينيات عندما كانت معظم الأقطار العربية إما خاضعة للحكم الأوروبي الاستعماري أو في سنواتها الأولى للاستقلال (بويد 1999) ، وعلى الرغم من أن الحكومات العربية كانت تعتبر التلفزيون أداة فعالة في المصالحة الوطنية ورمزاً للشخصية الثقافية إلا أن الجهود الرائدة لإدخال البث التلفزيوني إلى بعض الدول العربية مثل الكويت ومراكش ولبنان والعراق والأردن - قد بادر بها لاعبون محليون لأغراض تجارية بحته (بويد 1999).

لقد أعاقَت مجموعة من العوامل البداية التجارية للتلفزيون في العالم العربي وشملت تلك العوامل الانتشار المنخفض لأجهزة الاستقبال وغياب الاستقلال الوطني والانشغال التام بالراديو باعتباره أقوى وسيلة للاتصال.

بحلول الستينيات ، يبدو أن ظهور التلفزيون كأداة قوية للاتصال قد شجع الحكومات العربية علي الدخول في هذا المجال وجعله تحت سيطرة الدولة، ويبدو أن استخدام الرئيس عبد الناصر الفعال للراديو كأداة لإعلاء إيدولوجيا القومية العربية قد دفع إلي استخدام التلفزيون كأداة للتعبئة السياسية (هيل 1975)، و يشار إلي أن قضية سيطرة الدولة علي التلفزيون لم تكن يوماً محل نقاش في مصر في الوقت الذي كان للقطاع الخاص دور محدود في النظام الاقتصادي والاجتماعي ذي التوجه الاشتراكي ، ولكن عندما جاءت قضية تمويل عملية البث التلفزيوني لم يكن أمام الحكومة المصرية أي اختيار سوى التعاون مع هيئة الإذاعة الأمريكية لتنفيذ المشروع (بويد 1999) ، وفي

الكويت سيطرت الحكومة الكويتية في عام 1961 علي البث التلفزيوني بالحاقة بوزارة الإعلام ، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال وضع التلفزيون في مراكز تحت سيطرة إدارة وزارة البريد وكان تحت سيطرة مكتب رئيس الوزراء (بويد 1999) وفي عام 1962 أنشئ اتحاد الإذاعة والتلفزيون المغربي كجزء من وزارة الإعلام ، وفي عام 1961 بدأ التلفزيون السوداني بمساعدة من ألمانيا في حين أن تلفزيون الأردن ظهر علي الهواء كخدمة حكومية في إبريل عام 1968.

جاءت السنوات التأسيسية في تطور التلفزيون في بعض الأقطار العربية متأخرة في عقد السبعينيات متماشياً مع تطور الدولة ، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة أنشئ التلفزيون في أبو ظبي في عام 1969 وفي دبي في عام 1974 وفي الشارقة في عام 1989 ، أما في البحرين وقطر وعمان واليمن دخل التلفزيون في عام 1975 وعلى نسق نموذج الخدمة العامة البريطاني في الإذاعة تأسس التلفزيون في منطقة الخليج كمؤسسة تديرها الدولة ويتبع في الغالب وزارات الإعلام ، وكانت رسالة التلفزيون الواضحة في تلك الأقطار موجهة نحو خدمة أهداف التنمية الوطنية بما فيها إبراز الهوية الثقافية ، ولكن وبمجرد أن بدأت تلك الخدمات عملها علي الهواء ، قوبلت بمجموعة من التحديات تراوحت من النقص في الهيئة المدربة و البرامج إلي إمكانيات الإنتاج و البث التلفزيوني غير الملائمة (بويد 1999) ، ومع تدفق دخل البترول إلي الاقتصاديات الوطنية تمكنت الدول العربية من تأسيس أكثر النظم التلفزيونية تقدماً في المنطقة العربية. إن الشعبية المتزايدة للتلفزيون كوسيلة للاتصال ، خصوصاً قدرته علي تعبئة وتعليم الجماهير العربية وضعت الحكومات في الستينيات والسبعينيات في ورطة الاضطراب إلي إدارة وسيلة إذاعية فاعلة بدون موارد بشرية وفنية ملائمة ، كما أن تسليم التلفزيون لأيدي القطاع الخاص - والذي كان بإمكانه أن يحل مشكلات الموارد - أثار عدداً من القضايا تتعلق ببث مواد حساسة سياسياً وثقافياً في مجتمعات محافظة بشكل عام ، وبينما يجادل البعض بأن التلفزيون هو أساساً وسيلة تسلية وبالتالي من غير الملائم أن يكون تحت رعاية الحكومات ، إلا أن آخرين أشادوا بالدور السياسي و الاجتماعي والثقافي للتلفزيون بحجة أن هذه الأنماط تبرر خضوعه للسيطرة الحكومية (بويد

1999 ، دجاني 2001 ، جارت 1999) ، وكان للرأي الثاني اليد العليا في العالم العربي في فترة الستينيات والسبعينيات لثلاثة أسباب ، أولاً أن حكومات ما بعد الاستقلال بالدول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجدت أن أنظمة خدمة البث الإذاعي الشعبية الفرنسية والبريطانية تعتبر نماذج مريحة للاقتداء بها في الهياكل الإذاعية الوطنية إذ لم تألف المنطقة العربية النموذج التجاري الأمريكي في الإذاعة نظراً للتأثير الجيوسياسي الأمريكي الضئيل في المنطقة في فترة ما بعد الحرب مباشرة.

ثانياً : كانت الحكومات العربية في فترة الستينيات والسبعينيات هي اللاعب الوحيد في قيادة جهود التنمية الوطنية حيث إن إطلاق التلفزيون الذي يخضع لسيطرة الحكومة كوسيلة للتنمية الوطنية كان محل اهتمام شديد.

ثالثاً: خلق الغليان السياسي في المنطقة في منتصف الخمسينيات والستينيات أجواء عالية من التوترات بررت السيطرة الحكومية الكاملة علي نظم التلفزيون لضمان التجانس بين البرامج في العمليات الإذاعية الوطنية.

مرحلة التوسع الوطني (1976-1990)

سعت الحكومات العربية لبناء قدراتها الإذاعية الوطنية من خلال تدريب كوادر وطنية في هذه الفترة ، حيث زادت من الإنتاج المحلي وضخت موارد مشتركة بين الدول العربية للإنتاج ، كما مدت الإرسال ليشمل كل الأراضي الوطنية ولقد كان لإتحاد إذاعات الدول العربية - وهو منظمة تابعة للجامعة العربية مقرها تونس - وتلفزيون الخليج - ومقره المملكة العربية السعودية دور فاعل في تحقيق جهود تعاونية ، ففي البلاد ذات المساحة الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية و الجزائر و السودان استخدمت الأقمار الصناعية و خطوط الميكروويف لنقل إرسال التلفزيون الأرضي إلي المناطق النائية وبالتالي تمكن المشاهدون العرب من مشاهدة ما بين قناة إلي ثلاث قنوات تلفزيونية تبعاً لمواقع الاستقبال ، وفي حالات كثيرة كان استخدام أجهزة الفيديو كاسيت رداً شعبياً رئيسياً علي "التلفزيون الحكومي" "السيئ" (بويد وآخرون 1989) ، وقد هيمنت البرامج المستوردة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر علي جداول البرامج ، وكانت مصر بتراتها العريق في الإنتاج السينمائي والتي غالباً ما يشار إليها أنها

هوليوود العالم العربي مصدراً رئيسياً للمسلسلات الدرامية للمحطات التلفزيونية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث كان بإمكان لمشاهدين أن يفهموا العامية المصرية.

في هذه المرحلة من التنمية الوطنية تأثر البث التلفزيوني من جراء خدمات الراديو الممتدة والتي حققت شعبية واسعة بين المجتمعات العربية.

إن ظهور نموذج البث التلفزيوني في المنطقة شجع علي استمرار الترتيبات الهيكلية والممارسات التحريرية التي بدأت في المرحلة التأسيسية ، ولم يكن لدى مؤسسات التلفزيون أي استقلال إداري أو مالي لأن تمويلها كان يأتي بصفة حصرية من الدعم الحكومي السنوي بالإضافة إلي عائد محدود من الإعلانات، لاسيما أن رؤساء الخدمات التلفزيونية كانوا يعينون من قبل قادة دولهم وكانوا مسئولين مسئولية مباشرة أمام رؤساء الوزارات أو وزراء الإعلام ، ويبدو أن هذا الوضع قد خلق العديد من المشكلات حيث حرم مؤسسات التلفزيون من البرمجة وحرية تحرير الأخبار وذلك بوضع خطوط حمراء وممارسات للرقابة الذاتية تتفق مع السياسات الإعلامية للدولة ، وتطلب هذا الأمر من قيادات الإذاعة اللجوء باستمرار إلي المسئولين الإعلاميين أو السياسيين لاستيضاح موقف الدولة عند تناول تطورات حساسة. إن تبعية الخدمات التلفزيونية لوزراء الإعلام قد حرمت العمليات التلفزيونية أيضاً من فرص التنمية البشرية والفنية التي تواكب التغيرات المتسارعة في صناعة الإذاعة.

وفي ظل دخل إعلاني محدود أو غير موجود بجانب التمويل الحكومي وجد الكثير من الإذاعيين العرب أنفسهم متخلفين عن الركب في البنية التحتية الفنية أو معايير الكوادر المهنية ، وباعتبارهم جزءاً من البيروقراطية الإعلامية الحكومية كان رجال التلفزيون يتحركون بتوجيهات من المسئولين الحكوميين وليس بما يفضلوه المشاهدون ولم يؤثر هذا التوجه سلباً علي محتوى البرامج فحسب ، ولكنه دمر مصداقية التلفزيون بين المشاهدين الذين كانوا ينظرون إلي الإذاعة علي أنها مجرد آلة دعائية للنخبة الحاكمة.

يوجد الاستثناء الوحيد للاحتكار الحكومي التام للبث التلفزيوني في العالم العربي في لبنان حيث هيمن البث متعدد الأنظمة علي مرحلة التوسع الوطنية ، ففي مرحلة ما

قبل الحرب الأهلية كانت هناك خدمتان تليفزيونيتان في البلد يديرها القطاع الخاص وهما " حملة تليفزيون لبنان CTL " و "تليفزيون الشرق" التي أطلقت في عام 1959 علي يد مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين بمساندة من شركة الإذاعة الأمريكية (ABC) (دجاني 2001) ، وفي عام 1974 وافق مجلس الوزراء اللبناني علي اتفاقية جديدة للبث الإذاعي تحاول تقوية سيطرة الحكومة علي الإذاعة حيث كانت الاتفاقية تسمح للحكومة اللبنانية بشراء وتأجير معدات البث لمحطة CTL وأن يكون لها رقيبان في المحطة لفحص البرامج وأن يكون لها برنامج حوار يذاع لمدة ساعة وأن تحصل 6.5 % من صافي عائدات الإعلانات وقد عانت الشركتان من خسائر فادحة أثناء الحرب الأهلية (1975-1976) واضطرتا لتصفية أعمالهما بعد صدور قرار جديد لمجلس الوزراء الذي أتي بشركة جديدة يكون للحكومة فيها نصيب 50 % ، وفي عام 1977 ، أجاز قرار تشريعي إنشاء "تليفزيون لبنان" لكي يدير وينظم ويستغل كل محطات البث التليفزيوني وأن يتولى كل مهام الإنتاج التجاري والتليفزيوني" (دجاني 2001) ، وبهذا العمل انضمت لبنان للدول العربية الأخرى في وضع جزء من نظام التليفزيون تحت السيطرة الحكومية.

مرحلة العولمة

في عام 1991 زادت قناة ال CNN ذات التغطية العالمية الواسعة وعي العرب بالحاجة إلي تنويع ملكية التليفزيون بالسماح بدخول اللاعبين من القطاع الخاص إلي عالم البث التليفزيوني ، وتميزت تلك المرحلة بإطلاق مركز إذاعة الشرق الأوسط MBC من استوديوهات لندن في عام 1991 كأول قناة تليفزيونية عربية يملكها القطاع الخاص ، وطبقاً لبيانات اتحاد إذاعات الدول العربية (2007) فإن ما يزيد علي 400 قناة تليفزيونية أصبحت تعمل في منتصف 2009 ، ومعظمها مملوك لإذاعيين من القطاع الخاص ، وتتراوح هذه القنوات في تبعيتها من إذاعات أجنبية إلي محطات مملوكة للدولة إلي محطات يملكها القطاع الخاص وجميعها يسعى لمخاطبة الجماهير الناطقة باللغة العربية بلغتهم القومية. ويقدم الجزء التالي استعراضاً لمحطات البث التليفزيوني الرئيسية في المنطقة.

قناة الجزيرة الفضائية أطلقت في عام 1991 من قطر عقب توقف مشروع مشترك بين قناة BBC العربية و شبكة راديو وتلفزيون أوربيت المملوكة للمملكة العربية السعودية بعد خلاف حول إذاعة لقاء منشق سعودي مقيم في لندن ، وقد تطورت قناة الجزيرة في السنوات القليلة الماضية كجزء من شبكة الجزيرة وهي هيئة إذاعية تضم - بالإضافة إلى القناة العربية ، الجزيرة الدولية ، والجزيرة الوثائقية ، وقناة الجزيرة للأطفال ، وقناة الجزيرة مباشر ، وقنوات الجزيرة الرياضية وبالإضافة إلى ذلك ، تقوم الشبكة بتشغيل بوابة اليكترونية باللغة العربية والانجليزية تقدم نقلاً حياً ، وأخباراً ، ومعرفة وقواعد معلومات أخرى.

منذ انطلاقتها قدمت "الجزيرة" نفسها علي أنها منبر للرأي و الرأي الآخر ، وقد أصبحت تلك القناة التي تمولها عائدات الإعلانات بالإضافة إلى دعم من الحكومة القطرية علامة علي التحول الكبير في وسائل الإعلام في العالم العربي بما تقدمه من برامج حوارية ناقدة وتغطية حية للأحداث الإقليمية والدولية ، ولقد أدت التقارير الناقدة للقناة عن الشئون المحلية السياسية والدينية في العديد من الدول العربية إلى سلسلة من الأحداث بالإضافة إلى إغلاق بعض مكاتبها في الخارج (دا لاج 2005/56) ، كما ولد تناول القناة الجريء للقضايا والتطورات السياسية شكوكاً حول أدائها الصحفي حتى داخل إدارة بوش التي طلّت في مناسبات عديدة من منسوبيها تحاشي هذه القناة علي أساس تقاريرها المعارضة للولايات المتحدة أثناء الحرب علي العراق (هدسون 2006). وبغض النظر عن الجدل الدائر حول الظروف التي أدت إلى ظهور "الجزيرة" أو الأفكار التأميرية عن صلاتها بقوى وجماعات دولية وإقليمية إلا أنه ليس هناك مجال للجدل في أن "الجزيرة" قد أحدثت تحولاً هائلاً في مناخ الإعلام العربي الذي عانى طويلاً من الركود. وبين لينتش (2004 ، 2006) أن الجزيرة قدمت نفسها كبديل للتلفزيون الذي تديره الحكومة حيث توفر منتدى للرؤى السياسية التي لا تحظى بقبول إيجابي من قبل الإعلام الذي تسيطر عليه الحكومات في العالم العربي ، وذكر مثلاً علي ذلك الصحفي المصري المرموق محمد حسنين هيكل الذي منع علي الفور من الظهور علي شاشة التلفزيون المصري بعد تعرضه لموضوع شديد الحساسية المتعلق بتطلعات جمال مبارك في أن يخلف والده كرئيس لمصر ، ورداً علي

هذا المنع وقع هيكل اتفاقاً مع "الجزيرة" يتم بمقتضاه إذاعة حلقة أسبوعية بعنوان مع هيكل : خبرة حياة ، حيث خصص أول حلقة من البرنامج للكشف عن جهود الحكومة المصرية لإسكاته ، ومن وجهة نظر لينتش تبين خبرة هيكل المحنك -ومن خلال طرح سيطرة الدولة علي النقاش العام - كيف أن التلفزيون الفضائي العربي يضع حالياً أساساً لثقافة سياسية عربية أكثر ديمقراطية (لينتش 2004).

لقد جذبت قناة الجزيرة الفضائية عدداً كبيراً من الأبحاث عن كيفية إسهام هذه القناة في تحويل البيئة الإعلامية التي تسيطر عليها الدولة بصفة تقليدية ، وبين مايلز (2003) أنه نتيجة لتعرض الجزيرة بالنقد لكثير من الحكومات العربية أصبح يشير إليها بعض المراقبين علي أنها حزب سياسي افتراضي ، ولكنه يلفت النظر إلي أن الإعلام لا يمكن أن يعوض النقص في تنظيم المجتمع المدني أو ضعف المعارضة الحالية ، وثمة كتاب آخر من تأليف زياي (2005) اتخذ موقفاً أكثر انتقاداً للجزيرة مع اعترافه بإسهاماتها المؤثرة في محيط الإعلام العربي ، ويوضح زياي أنه علي الرغم من تاريخها القصير نسبياً فإن هذه الشبكة الإخبارية التي تنطلق من قطر يبدو أنها تركت علامة بارزة في العالم العربي غيرت وجه الإعلام العربي الضيق - علي الرغم أنها ينظر إليها علي أنها قناة مضادة للأيديولوجيات الغربية ، وفي كتاب صدر منذ فترة عن قناة الجزيرة تحدث النووي واسكندر (2002) بلغة شاعرية عن توجهات القناة المؤيد للديمقراطية في المنطقة العربية ودورها في تقليص رقابة الدولة العربية التقليدية علي الإعلام وذلك بتقديم رؤى بديلة في قضايا تتعلق بالسياسة والدين وجوانب أخرى ثقافية حساسة تتعلق بالمجتمعات العربية المعاصرة ، ويذكر سيب (2009) أن الجزيرة برزت كصوت يدعو لديمقراطية في الشرق الأوسط ولكن تعطل دورها المدني بفعل الحقائق الإقليمية والدولية المعقدة في عصر ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

قناة العربية وهي قناة تعمل علي مدار 24 ساعة وأطلقت من دبي في يناير 2003 عشية الغزو الأمريكي الإنجليزي للعراق ويقف وراء هذه القناة كل من MBC و مجموعة الحريري ومستثمرون آخرون من المملكة العربية السعودية والكويت ودول خليجية أخرى (صقر 2006) وقد ارتقت " العربية " مرتقي عالياً في السنوات الثلاثة الماضية في سياق تغطيتها للصراع في العراق حيث كانت تميل بشكل كبير إلي الترويج للتطورات

السياسية الجديدة في ذلك البلد وقد انتشرت آراء - عشية إطلاق القناة - بأن المقصود منها هو إحداث توازن مضاد مع الشعبية المتزايدة لقناة الجزيرة باعتبارها منبراً إعلامياً يوجه انتقاداته للملكة العربية السعودية ، وأثناء موسم حج عام 2006 نفذت العربية تغطية حية علي الهواء لتناول السلطات السعودية للحادث الذي راح ضحيته ما يزيد علي 300 حاجاً، أما الجزيرة فقد منعت طبقاً للقانون السعودي من تغطية الحج للعام الثالث علي التوالي ، وبسبب عدم وجود مراسلين لها في مكة لنقل الحادث المأساوي استعانت الجزيرة بفيديو مأخوذ عن التلفزيون السعودي مصحوباً بآراء وملاحظات الحجاج الذين شهدوا الحادث ، ولقد جعلت تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتليفونات من المستحيل علي السلطات السعودية أن تمنع تغطية كارثة الحج من قبل القنوات الممنوعة من العمل علي الأراضي السعودية ، ولقد بين لينتش (2004) أن العربية قدمت منذ إطلاقها في أوائل عام 2003 منبراً للمصلحين اللبراليين بنبرة فيها قدر كبير من التحفظ والحساسية تجاه مصالح الدول العربية الكبرى.

مركز إذاعة الشرق الأوسط (MBC) وهي قناة أطلقت من لندن في عام 1991 كأول قناة تليفزيونية علي النمط الغربي تبث إرسالها إلي الجماهير العربية ، وقد قوبل إطلاق القناة بصخب شديد عبر المنطقة ، ويرى الباحثون أنها أكثر احترافاً في عرض برامجها من برامج التلفزيون المملوك لدولة (عايش 1997) وفي عام 2002 نقلت MBC عملياتها إلي مدينة دبي الإعلامية قبل أن تتحول إلي خدمة تليفزيونية متعددة القنوات تقدم الأخبار ، والدراما العربية والغربية وبرامج الأطفال وبالإضافة إلي MBC1 التي تقدم تسليّة عربية وأخبار يوجد لدى الشبكة MBC2 (للدرااما الغربية) و MBC3 لبرامج الأطفال ، و MBC4 (برامج حوارية غربية خفيفة) و MBC أكشن (لأفلام الحركة بهوليود) و MBC الفارسية (لعرض الأفلام والبرامج الحوارية الغربية باللغة الفارسية).

التلفزيون الجديد (NTV) ، وهي قناة أطلقت في لبنان في أكتوبر 2001 كقناة منوعات مع التركيز علي الأخبار والشئون الجارية ، وشعار القناة هو " نحترم الجمهور والجمهور يحترمنا" ، ومنذ إطلاقها دخلت NTV في جدليات متتالية ، وفي ديسمبر عام 2003 قبضت السلطات اللبنانية علي مالك القناة تحسين خياط بتهمة إقامة صلات

بإسرائيل وقبل ذلك أوقف بث القناة لأيام قليلة بعد إذاعة برنامج ينتقد المملكة العربية السعودية ، وأخذت نبرة NTV الحادة الناقدة لسوريا تزداد مع انسحاب القوات السورية من لبنان عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري في منتصف فبراير 2005.

تلفزيون المنار : وهي قناة أطلقت في لبنان عام 1999 كذراع إعلامي لحزب الله اللبناني ويشار إلي أن هدف القناة المعلن هو "الحفاظ علي القيم الإسلامية والارتقاء بالدور المتحضر للمجتمع العربي والإسلامي ، وتلعب القناة دوراً مهماً في صراع حزب الله مع إسرائيل ، وتتكون عروضها البرمجية من الأخبار والأحداث الجارية والبرامج الحوارية والمقتطفات الثقافية والدينية والدراما التاريخية ، وتنتشر "المنار" عبر شبكة من الكابلات في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي مارس 2006 منعت المنار من قبل شبكات الكابلات المحلية في الولايات المتحدة بتهم تغذية المشاعر المضادة لإسرائيل ، وأثناء الحرب الإسرائيلية علي لبنان في عام 2006 قصفت استوديوهات "المنار" ولكن استمر إرسالها من خلال حيل سرية تحت الأرض.

تلفزيون المستقبل : وهي قناة أطلقت في 15 فبراير عام 1993 لتقديم برامج ذات طابع أسري غربية الأطوار تعتمد خليطاً من أنماط الحياة الأوروبية والعربية ، وفي عام 1996 وقاموا مع القانون اللبناني الجديد للسمعيات والبصريات قام التلفزيون بإعادة هيكلة ملكيته ليضم حوالي 90 مساهماً بالإضافة إلي رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري الذي لا تزال أسرته المالك الرئيسي لهذه القناة ، ومنذ اغتيال الحريري في فبراير 2005 وأسرته مشغولة بمحاولة الكشف عن الجناة حيث تقدم تغطية مكثفة موجهة إلي تورط سوريا المشبوه في هذا العمل الإجرامي.

قناة الحرة : وهي شبكة تلفزيونية فضائية ناطقة باللغة العربية وليس لها طابع تجاري موجهة للشرق الأوسط ومخصصة بشكل أساسي للأخبار والمعلومات ، وبالإضافة إلي تقديم الأخبار عن الأحداث الإقليمية والدولية تقدم القناة برامج حوارية ، ومجلات تتعلق بالأحداث الجارية وتتناول جملة من الموضوعات تشمل الصحة واللياقة الشخصية والترفيه والرياضة والموضة والعلوم والتكنولوجيا ، وتكرس القناة نفسها لتقديم الأخبار الدقيقة المتوازنة والشاملة ، وتسعى الحرة إلي توسيع مدارك المشاهدين

وذلك بمساعدتهم علي اتخاذ قرارات مدروسة بشكل أفضل ويقوم علي تشغيل هذه القناة شبكة إذاعات الشرق الأوسط MBN التي يمولها الشعب الأمريكي من خلال الكونجرس و تتلقي هذا التمويل من مجلس محافظي الإذاعة (BBG) ، وهو وكالة فيدرالية مستقلة حرة ، وتعمل ال BBG علي حماية استقلال وسلامة الهيئات الإذاعية.

قناة BBC العربية : وهي قناة أطلقت في أوائل عام 2008 وقد تحولت إلي خدمة تليفزيونية علي مدار 24 ساعة وتقدم سلسلة من الأخبار والبرامج الوثائقية التي تغطي المنطقة والعالم واعتماداً علي خبرة تليفزيون BBC العالمية فإن BBC العربية تركز اهتمامها بجماهير الطبقة المتوسط المتعلمة.

التأثير علي أنظمة التليفزيون التي تديرها الدولة

هبت رياح التغير علي المنطقة العربية بحلول أواسط الثمانينيات نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية التي تضمنت زيادة في معدلات التعليم والتحضر والخصخصة، و قد عملت حرب الخليج عام 1991 والتي أسهمت في الإسراع من هذه التحولات كمحفز للمزيد من الإصلاحات السياسية وبرامج الخصخصة وانتشار تكنولوجيا الاتصالات (العمران 1996) ويبدو أن هذه العوامل الثلاث والتي نمت بفعل الاتجاهات الدولية الأوسع أن لها تأثيراً كبيراً علي المشهد الإذاعي العربي فقد أسهمت في الحد من سيطرة الدولة علي الإذاعة وإلغاء بعض الأجهزة الإعلامية التنظيمية ومنح المزيد من الفرص للرؤى السياسية المتباينة للبث علي الهواء مباشرة والمساعدة علي التواصل مع الجماهير الأجنبية خارج الحدود الوطنية والسماح بالمزيد من الإعلانات علي التليفزيون الحكومي وقد ساعدت هذه الظروف علي خلق اتجاهات إيجابية لدى كل من الحكومات العربية والقطاع الخاص بشأن إطلاق قنوات تليفزيونية تجارية بجانب الخدمات التي تسيطر عليها الحكومة (عايش 2002).

لقد كان التوسع التليفزيوني علي المستوى الإقليمي والدولي علامة بارزة لفترة التسعينيات في المنطقة ، ويبين بوخنوفة (2001) أن قطاع السمعيات والبصريات في العالم العربي قد تطور خارج الحدود الوطنية عند تغطيته للساحات المحلية لأن السياسات الوطنية الخاصة بالسمعيات والبصريات قاصرة حيث يوجد انفتاح ضئيل

علي القوى الداخلية بالإضافة غلي غياب الأطر التنظيمية المركزية، كما أن النموذج التقليدي للنظام التلفزيوني الوطني والذي يتسم بخدماته التي تسيطر عليها الحكومة وتقوم بتشغيلها - قد بدأ يتعرض لضربات قوية منذ أوائل التسعينيات في وجه الضغوط التكنولوجية والسياسية الدولية ، ومن أبرز مظاهر هذا التحول إنشاء "نظام تلفزيوني مختلط" وإعادة هيكلة المؤسسات التلفزيونية إلى مؤسسات حرة مالياً وتحريرياً وإدارياً وإطلاق موجات عبر الأثير تتسع لأطياف واسعة من الآراء ، ولقد انبثقت هذه الاتجاهات من تطورات دولية أوسع مرتبطة بالوضع المتغير لتلفزيون الخدمة العامة حول العالم ، وبين أكيل وميج (1994) أن الخدمة التلفزيونية العامة في أوروبا الغربية كان عليها أن تواجه منذ منتصف الثمانينيات منافسة من قنوات تلفزيونية تجارية جديدة، و بين الكاتبان أيضاً أن الأزمة المالية الناجمة زادت من حدتها عدم قدرة الدول علي جذب المزيد من العائدات من ميزانيات وطنية مرهقة، كما فرضت القيود المالية نوعاً من إعادة التوجيه الإستراتيجي بشأن القنوات الحكومية مما أدى إلى إعادة هيكلة للموارد التنظيمية الخاصة بها.

وبين كارثيجسو (20/1994) أن التغير في مشهد الإذاعات الآسيوية سببه أزمة الهوية في برامج التلفزيون الحكومي ويبدو أن هذه الأزمة قد تفاقمت بسبب إدخال تكنولوجيا إعلامية جديدة وتبعية التلفزيون لاعتبارات السياسة الصناعية وتطبيق مبادئ البرالية الاقتصادية والسياسية علي الإذاعة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بما يفوق القدرات المالية لمؤسسات الخدمات الإذاعية الحكومية.

إن إعادة هيكلة مؤسسات التلفزيون في العديد من الدول العربية في فترة التسعينيات أدى إلى خلق كيانات أكثر حرية كما هو واضح في الأردن والبحرين ودولة الإمارات العربية وسوريا وقطر والكويت ولبنان ، ففي عام 1985 تم دمج إذاعة الأردن مع تلفزيون الأردن في هيئة واحدة ، وفي أوائل 2001 اتحدت ثلاث قنوات في قناة واحدة توفيراً للموارد (الأستوديو الرقمي 2001 أ 6/ وبعد ذلك بستة أشهر ذكر التلفزيون الأردني أن قنواته الرئيسية تعد ناجحة بمقاييس المنافسة التلفزيونية في المنطقة (الأستوديو الرقمي 2001 ب/8) وفي الإمارات العربية المتحدة أنشئت هيئة إعلام الإمارات في عام 1999 كمظلة تضم العديد من أنشطة الإذاعة والإعلام المكتوب والتي

تشمل قناة أبو ظبي الفضائية ذات الشهرة العالية وقناة الإمارات الفضائية ، وفي عام 2005 أنشئت هيئة إعلام دبي كجزء من التدابير التي اتخذت لإعادة هيكلة الإعلام المحلي ، وقد اتخذت هذه الخطوات لرفع الأداء ومواجهة تكاليف الإنتاج التلفزيوني العالية.

إن إدخال الفضائيات إلى الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات قد وفر للمشاهدين مواد تلفزيونية متنوعة ، ففي فترة ما قبل التسعينيات كان البث التلفزيوني الأرضي الذي يغطي الأراضي الوطنية ومناطق أخرى - هو العلامة الوحيدة في المشهد الإذاعي ، أما انتشار معدات استقبال الفضائيات وأنظمة الكابلات فقد زاد من خيارات الجماهير في اختيار برامج من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ، وطبقاً لبيانات عام 2000 ، كان المشاهدون العرب قادرين على استقبال ما يربو على 200 قناة تلفزيونية حول العالم (لييب 2000) ، كما وفر إطلاق أقمار صناعية إقليمية مثل عربسات ونابلسات وهوت بيرد والثريا أمام المؤسسات الإذاعية الحكومية والخاصة منافذ جديدة للوصول إلى الجماهير في جميع أرجاء العالم العربي ومن ناحية أخرى ، عملت أقمار صناعية دولية مثل يوتيلسات وبانامسات و آسيا سات - كمنابر للشبكات التلفزيونية الدولية التي تستهدف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتعتبر شبكة "راديو وتلفزيون العرب ART وشبكة راديو وتلفزيون ORBIT مثالين على المؤسسات الإذاعية الرقمية الموجهة إلى المشاهدين في المنطقة العربية وحول العالم بما لهما من برامج مشفرة.

الإسهام في التحول الديمقراطي والإحياء الثقافي

في فبراير 2008 تبني وزراء الإعلام العرب ميثاقاً لتلفزيون الفضائيات بغية السيطرة على عمليات البث وتنظيمها وذلك بجعلها أكثر تماشياً مع سياسة الدولة وتوجيهاتها ، وكان الميثاق ينص على اتخاذ إجراءات قانونية ضد القنوات التلفزيونية التي تعرض مواداً فيها إهانة للرموز الدينية أو القادة السياسيين أو التي تقدم برامج تتعارض مع التراث والثقافة الوطنيين - مما أدى إلى ردود فعل غاضبة من قبل المؤسسات الإذاعية الخاصة ومنظمات حقوق الإنسان، ويركز الميثاق على حالة القلق المتزايد بين الحكومات في المنطقة بشأن التأثيرات المحتملة للقنوات الفضائية على المجتمعات العربية في عصر العولمة ، ويعتري الحكومات قدر كبير من عدم الارتياح تجاه القنوات

التي تتعدي الحدود والتي تتناول قضايا سياسية وثقافية ترى أنها تمثل خطراً علي التماسك الاجتماعي والأمن الوطني.

لم تؤد الطبيعة غير الملزمة للميثاق إلي انتشار تطبيقه ، ففي سياق المجال الجماهيري المتطور ، يقدم التلفزيون الفضائي نفسه علي أنه الساحة الموعودة للمناقشات العامة في السياسة والدين وقضايا أخرى، فالبرامج الحوارية علي قناة الجزيرة مثل "الاتجاه المعاكس" ، و"أكثر من رأي" و"بلا حدود" قدمت للجماهير العربية قدراً كبيراً من الرؤى ووجهات النظر حول القضايا والأحداث التي تؤثر علي حياتهم ، كما تقدم "العربية" و "المستقلة" و "أبو ظبي" و "دي" و "New TV" لقاءات جريئة مع شخصيات مثيرة للجدل ورموز سياسية، يشار إلي أن المحرك الرئيسي لهذه القنوات هو الرؤى السياسية المتباينة المرتبطة بلاعبين مختلفين ، ويعتقد أن التوترات التي تجرى بين آن وآخر بين السعودية وقطر كانت وراء إطلاق قناة الجزيرة في عام 1996 وذلك لمواجهة الإعلام التابع للمملكة العربية السعودية (صقر، 2006)، وفي يناير 2003 أطلقت قناة العربية الفضائية من المدينة الإعلامية بدبي لكي تضع بين يدي المشاهد العربي الرؤى البديلة بشأن الصراع في العراق ، وحرب الولايات المتحدة علي الإرهاب ، والإصلاحات السياسية في المنطقة ، وأطلقت بعض الحكومات غير العربية عدداً من القنوات الفضائية كجزء من المنافسة السياسية الدائرة في المنطقة ، والأمثلة علي ذلك تشمل "قناة الحرة" الأمريكية و"قناة العالم" الإيرانية ، و "فرنسا 24" و "روسيا اليوم" وقناة BBC العربية" التي أطلقت في أواخر 2007.

إن انتشار القنوات الفضائية في المنطقة العربية قد أعطاها نصيب الأسد في المجال الجماهيري إذ تبين إحصائيات اتحاد إذاعات الدول العربية (2007) أنه توجد 47 مؤسسة بث تلفزيوني في العالم العربي والتي شملت 20 حكومة و 27 مؤسسة خاصة تقوم بتشغيل 75 قناة منوعات ، 65 قناة متخصصة موزعة كالتالي : الأطفال (6) الرياضة (6) ، الأخبار (12) ، والدراما (12) والموسيقى (11) ، والوثائقية (5) ، والشئون الثقافية (13) ، وهناك 78 قناة يمكن مشاهدتها مجاناً علي الهواء في حين توجد 59 قناة تتطلب اشتراكات (اتحاد إذاعات الدول العربية 2007) واللغة العربية هي لغة 81 قناة ، في حين تستخدم اللغة الإنجليزية 40 قناة واللغة الفرنسية 11 قناة

، وترقى البرامج العربية المستوردة إلى 70 % في حين تصل البرامج الأجنبية إلى 60 % ، ويتراوح الإنتاج المحلي من 30 % إلى 100 % ، وفي أوائل 2007 كان يوجد ما يزيد عي 300 قناة فضائية تبث برامج إخبارية وترفيه مختلفة ومتاحة للمشاهدين في ربوع المنطقة ، ولا تبدو هذه الأرقام مؤثرة في عالم عربي يبلغ عدد سكانه ما يزيد علي 300 مليون نسمة ، ولكنها تمثل منبراً متنوعاً للأخبار والآراء بالمقارنة بالإعلام المكتوب التقليدي، وأصبح للجزيرة ببرامجها ذات النسق العربي تأثير واضح علي القنوات الفضائية الأخرى في جميع أنحاء المنطقة مثل LBC و المستقبل من لبنان ، و"أبو ظبي" و "دي" من دولة الإمارات العربية المتحدة و MBC المملكة العربية السعودية و قناة النيل الفضائية المصرية بالإضافة إلي قنوات أخرى (عايش 2003) وتتميز بعض القنوات الفضائية بنوع من التفاعل مع المشاهدين في جميع أرجاء العام العربي كما هو واضح في المشاركة الجماهيرية في البرامج الحية علي الهواء. والجزء التالي يقوم بمسح للمؤسسات التلفزيونية الفضائية الرئيسية في العالم العربي.

التلفزيون والإصلاحات السياسية

لقد أوضح عايش (2002) أن قدوم القنوات الفضائية ذات النسق الغربي في العالم العربي قد جلب معه رؤى جديدة في الصحافة تشجع التحقيقات الجريئة والناقدة من أجل رأى عام مستنير، وكما ذكرنا سابقاً، فإن قناة "الجزيرة" ومقرها قطر قادت الخدمات التلفزيونية في المناقشات الناقدة للقضايا والتطورات في المنطقة من خلال سلسلة برامجها الحوارية الحية علي الهواء، ويشار إلي أن أحد هذه البرامج وهو "الاتجاه المعاكس" وهو برنامج حوارى أسبوعي يعتمد علي المواجهة السياسية الساخنة قد خلق العديد من المشكلات الدبلوماسية بين قطر والدول الأخرى المستهدفة من البرنامج، وبجانب برامج حوارية أخرى تقدمها قناة "الحرية" و"العربية" والـ "BBC" العربية فإن البرامج السياسية التي تبثها القنوات الخاصة في المنطقة قد أسهمت في بناء وعي مدني بين الشعوب العربية، حيث كانت حقوق الإنسان السياسية والديمقراطية والاعتدال الديني والحوار مع الآخر، والتعايش السلمي والحرية والكرامة الإنسانية - كانت الموضوعات التي تغطيها تلك البرامج بصفة دائمة ، وعلي الرغم من أن هذه البرامج تسمح للمواطنين العاديين والأصوات المنشققة أن يسمع لها في المجال

الجماهيري إلا أن دور التلفزيون في السياسة نادراً ما يتعدى التربة المدنية فقد أصبح الناس أكثر وعياً بدناميكيات التطورات الوطنية والإقليمية والدولية السياسية والتي لها تأثير علي حياتهم ولكن يصيبهم العجز عندما يتعلق الأمر بإجراءات ملموسة للإصلاح.

إن الدور السياسي المعروف للفضائيات الرائدة مثل "الجزيرة" و"العربية" و"الحوار" و"BBC العربية" و"NEW TV"، قد جعل كثيراً من الباحثين يصفون هذه القنوات بقوي التحول الديمقراطي في المنطقة، فقد جذبت قناة الجزيرة - ومقرها قطر - قدراً كبيراً من اهتمام الباحثين في ضوء تغطيتها للتطورات العسكرية والسياسية مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب في أفغانستان، وغزو الولايات المتحدة للعراق، والهجوم الإسرائيلي علي لبنان عام 2006، والحرب في الصومال، و الهجوم الإسرائيلي علي قطاع غزة في أوائل 2009، و يلاحظ أن الأبحاث التي أجريت علي "الجزيرة" قد ولدت الكثير من الرؤى بشأن إسهام القناة في خلق واستدامة رأي عام عربي تجاه تلك التطورات، وفي حين صور بعض الباحثين تناول الجزيرة لتلك القضايا علي أنه انعكاس للصحافة التعددية الأصلية التي تسهم في بناء وعي مدني حقيقي في العالم العربي (سيب 2009)، إلا أن آخرين أمثال لينتش (2006) والنواوي واسكندر (2002) وآخرين قد صوروا القناة علي أنها لا تزيد عن كونها ناطقة بلسان الراديكالية العربية والإسلامية، أما العربية - من الناحية الأخرى - فيرى باحثون أنها تتخذ منحى أقل حساسية وحدة تجاه التطورات السياسية بما يتفق مع خطها الإعلامي المعتدل، وعندما يصل الأمر إلي القنوات الأجنبية مثل "الحرّة" و تلفزيون BBC العربية، فقد قام الباحثون بتحليل القناتين في إطار الأعراف الدبلوماسية العامة عندما ينظر إلي المنافذ الإعلامية علي أنها يجب أن تتفق مع أهداف السياسة الخارجية.

بعيداً عن الأبحاث التي تركز علي القنوات الفضائية، تمت محاولات قليلة للتحقق من تأثير التلفزيون علي الرأي العام في المنطقة، والمشكلة بالطبع تتعلق في الأساس بالأسلوب حيث تكشف صعوبة قيام علاقة سببية بين المحتوى التلفزيوني والتطورات السياسية، وقد تم القيام بعدد كبير من عمليات قياس الرأي العام في المنطقة من قبل

وكالات وطنية ودولية متخصصة للتعرف علي مدى إدراك التطورات السياسية والاجتماعية الرئيسية ، ولكن لم يحاول أي منها دراسة كيفية تشكيل المدارك العامة من جراء تعرضها للإعلام ، ويبدو أن الحقيقة بأن العديد من المتغيرات مثل وسائل الإعلام المختلفة والأعراف الاجتماعية والأطر القانونية لها تأثير علي قيم واتجاهات الجماهير - يبدو أنها أضافت المزيد من التعقيد علي مناقشة التلفزيون السياسي في العالم العربي ، وقد أظهرت الدراسات أن قناة مثل "الجزيرة" تتمتع بقدر هائل من الشعبية في المنطقة خصوصاً في أوقات الأزمات ولكن هذه الدراسات لا تخبرنا بشكل جيد عن كيفية تغلغل هذه الشعبية في الاتجاهات السياسية وسلوكيات الجماهير العربية ، وللأسف فإن هذه الفجوة قد أفسحت المجال أمام التصورات السياسية عن الكيفية التي تشكل بها تلك القنوات الرأي العام ، وأحد هذه التصورات يتعلق بالكيفية التي تسهم بها "الجزيرة" في إبعاد الشعوب العربية عن قياداتهم السياسية الذين تقدمهم القناة علي أنهم متسلطون وغير ديمقراطيين ، وتصور آخر يتعلق بالكيفية التي تقوي بها "الجزيرة" الإحساس بالتححر من وهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بإلقاء الضوء علي دعمها لإسرائيل وما يطلق عليه الدول العربية المعتدلة.

التلفزيون والثقافة

يبدو أن التلفزيون قد فشل في تحقيق تقدم ملموس علي الجهة الثقافية مثلما أصابه ارتباك علي الجبهة السياسية، و كما بينا آنفاً في هذا الفصل ، فقد عهد إلي التلفزيون بدور محوري في عملية التكامل والإحياء الثقافي ولكن مع انتشار مئات من القنوات الفضائية منذ أواسط التسعينيات ، تحولت الآمال بشأن دور بناء للتلفزيون في التنمية الثقافية الوطنية إلي إحباط شديد من تحول التلفزيون إلي مرتع للهيمنة الثقافية الدولية حيث إن البرامج التلفزيونية وخصوصاً التي تعرض علي القنوات التجارية قد زادت من حدة المناظرات الساخنة عبر المنطقة فيما يتعلق بدورها في الترويج للهيمنة الثقافية ومحو النظم الثقافية الوطنية ، وهناك عدد من الأعمال البحثية والنقاشات العامة والتوجهات السياسية أصبحت ترى أن الفضائيات تلعب دوراً تخريبياً في تنمية المجتمع خصوصاً بالنسبة للأطفال والمراهقين (عايش 2001 ب) وقد اجتذب "تلفزيون الواقع" قدراً كبيراً من هذا الاهتمام ، ففي عام 2004م كانت البحرين

علي موعد مع هذا النوع من البرامج عندما كان من المفترض إنتاج برنامج بنفس أسلوب "الأخ الأكبر" في البحرين، ولكن لاعتقاد الناس بأن هذا البرنامج يروج لأمر غير أخلاقية بين الشباب العربي خرج مئات البحرينيين إلى الشوارع احتجاجاً علي إنتاجه، قامت MBC بإنتاجه ثم لم تلبث أن قامت بإلغائه، وكذلك أثارت برامج تلفزيونية أخرى مثل "سوبر ستار" و "ستار أكاديمي" اللذان ينتجهما تلفزيون المستقبل اللبناني وهيئة الإذاعة اللبنانية (LBC) ردود أفعال سلبية تحسباً لتأثيراتهما المحتملة علي الشباب (كعكي 2008).

لقي عرض البرامج الأجنبية علي القنوات الفضائية العربية انتقاداً في بحوث الإعلام والنقاشات العامة، وعلي الرغم من أن القضية تعود إلي فترة السبعينيات و الثمانينيات - عندما كانت تلجأ التلفزيونات الحكومية لاستيراد برامج تلفزيونية أجنبية ملأ جدول البث التلفزيوني - إلا أن الاستخدام المفرط للبرامج الغربية في التسعينات وما بعدها خلق جوا من التذمر المتزايد وقد تعرضت بعض القنوات التلفزيونية العربية منذ عام 2007 للهجوم جراء عرض مسلسلات تركية مدبلجة قدمت للمشاهدين في المنطقة العربية أساليب حياة ليبرالية واتجاهات وجد الكثيرون أنها غير مقبولة في مجتمعاتهم المحافظة نسبياً كما قامت بعض الشبكات التلفزيونية العربية بإطلاق قنوات مخصصة كلية لبرامج الترفيه الغربية تقدم مواقف كوميدية ومسلسلات وأفلام هوليوود علي مدار 24 ساعة، والأمثلة علي ذلك تشمل "قناة دبي 1" و"قناة MBC" و"1" و"4" وقناة أكشن و MBC الفارسية وتقدم إحدى هذه القنوات برامج مشهورة عالمياً مثل "أوبرا" ود/ فيل و الأطباء وهناك برامج ترفيهية متاحة مثل قنوات الاشتراكات التلفزيونية مثل "أوربت" و "شوتايم".

عموماً قدم التلفزيون العربي شيئاً بناءً علي الجبهة الثقافية حيث إن التعديلات الحديثة علي البرامج جعلت سلسلة واسعة من البرامج ذات التوجه الثقافي متاحة للمشاهدين العرب في مجالات التراث والعلوم والتكنولوجيا والتسلية والدراما، ففي عام 2008 أطلقت من أبو ظبي قناة مخصصة للترويج للشعر باعتباره مكوناً أساسياً للثقافة العربية اللفظية لعرض أفضل المواهب الشعرية في الكتابة باللغة العربية الفصحى واللهجات المحلية، والمهمة الرئيسية في هذه القناة هي استكشاف المواهب

الشعرية وتقوية ارتباط الجمهور بهذا الشكل من التعبير الثقافي العربي ، كما أطلقت قناة متفردة أخرى في أوائل عام 2009 من المملكة العربية السعودية للترويج للحصان العربي باعتباره رمزاً ثميناً للتراث الثقافي العربي ، و تقدم تلك القناة التي تسمى "الخيال" فعاليات لرياضة الفروسية من المنطقة ومن جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى برامج حوارية عن القيم الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالجواد العربي ، وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم يقدم التلفزيون العربي مسابقات في المعارف العامة تأخذ شكل السؤال والإجابة في أستوديو به جمهور ومن الأمثلة علي ذلك برنامج من سيربح المليون علي قناة MBC والذي يقدمه اللبناني جورج قرداحي كما بدأ في منتصف عام 2009 عرض برنامج يحاول الارتقاء بالإبداع العلمي بين الشباب العربي تحت عنوان " نجوم العلوم " ويعرض البرنامج لعلماء شباب عرب يجرون مشاريعهم البحثية تحت إشراف باقة من العلماء المتخصصين في مختلف مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا وبالنسبة للدراما برزت سوريا في السنوات القليلة الماضية كمركز أساسي لإنتاج المسلسلات التلفزيونية في المنطقة حيث تعرض مسلسلاتها علي العديد من القنوات خصوصاً خلال شهر الصوم "رمضان" ومن أبرز المسلسلات التلفزيونية السورية " باب الحارة" والتي تتناول الحياة السورية التقليدية في الثلاثينيات والأربعينيات.

ظل دور التلفزيون في التنمية الثقافية - مثل دوره في السياسة في العالم العربي- يخضع للتكهنات والملاحظات المتفرقة وليس لتحقيق علمي منظم ، وقد أجريت دراسات عديدة للتعرف علي أنماط البرامج المذاعة وآراء الجماهير في البرامج (عايش 2002) ، ولكن الطريقة التي يؤثر بها المحتوى التلفزيوني علي اتجاهات المشاهدين وقيمهم نحو قضايا بعينها تظل غير عملية ، حيث سعى معظم الباحثين لدراسة كيفية تناول الإعلانات التجارية والدراما والبرامج الحوارية الدينية والثقافية لقضايا النوع وحاجات الأطفال والعلاقات الاجتماعية والقيم الدينية ولكن عندما يتعلق الأمر بالكيفية التي تؤثر بها البرامج المذاعة علي قيم واتجاهات الجمهور لم تتوصل الدراسات إلي نتائج ذات أهمية ، والمشكلة هنا - بالطبع تتعلق بالأسلوب ، حيث ترتبط بتعدد المتغيرات التي تؤثر علي اتجاهات وقيم الجمهور بعيداً عن التلفزيون ، وتلعب

المؤسسات التعليمية والاجتماعية دوراً رئيسياً في تحديد الكيفية التي يصوغ بها الجمهور العربي قضايا المرأة والطفل والقيم الدينية والعلاقات الاجتماعية ، ولا تبدو الحوارات الثقافية المستمرة في التلفزيون بشأن حقوق المرأة والقضايا الدينية أنها تواكب الأساليب المحافظة المتجذرة في التفكير والتي تعمل علي استدامتها العمليات السياسية المعقدة والدينية المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية.

خاتمة

لقد مر البث التلفزيوني في المنطقة العربية بتغيرات جذرية في مجال المعلومات العالمية وثورة الاتصالات ولقد أثبت التلفزيون - التي تحول من أسواق التلفزيون الأرضي الوحيدة إلي الأسواق العالمية - أنه قوة اتصال ذات مصداقية في المجتمعات العربية ومع وجود أكثر من 400 قناة متاحة أمام المشاهد العربي في المنطقة يبقى سؤال يطرح نفسه في أي تحقيق بشأن البث التلفزيوني وهو يتعلق بالكيفية التي أعيق بها هذا المصدر الإعلامي عن نشر الديمقراطية وإحياء الثقافة في منطقة طالما هيمنت عليها نظم سياسية وثقافية مستبدة، وفي حين لا يزال البعض يعتبر التلفزيون قوة هائلة في التنمية الوطنية يرى آخرون كثيرون أنه يشبه حصان طروادة للهيمنة الثقافية الغربية التي تهدد ثوابت القيم والتقاليد الثقافية والاجتماعية العربية والإسلامية ولا يزال البعض أيضاً يرى أن التلفزيون عامل إعاقه سياسي وأمني للمجتمعات العربية التي تسعى لتحقيق وحدة وطنية واستقرار في خضم اضطراب عالمي ، وطبقاً للنتائج البحثية يلاحظ أنه علي الرغم من أن التلفزيون قد رفع الوعي المدني بالقيم والممارسات الديمقراطية إلا أنه اعتره نوع من التقصير في إحداث تغيرات ملموسة علي أرض الواقع وهذا يتفق وطبيعة سلطة الإعلام عندما يتعلق الأمر بتحويلات الحياة الحقيقية ، فالاتصالات تلعب دوراً مساعداً فقط في عمليات التغير ، إذ ليس بمقدورها أن تقود عمليات التغير ، ومن الناحية الأخرى يعتبر دور التلفزيون في التنمية الثقافية جزءاً من العديد من النقاشات الناقدة فالبعض يتهمونونه بأنه تحول إلي أداة للإمبريالية الثقافية الغربية كما هو ثابت في عروض الإعلام الغربي وهناك مخاوف من أن تتعرض الهوية الوطنية لخطر الزوال في مواجهة الثقافات الغربية التي وصلت لنا عبر التلفزيون ، وقد لا تكون مثل العبارات المطاطة مناسبة لأن المنطقة قد تمكنت

لتوها من أن يكون لديها تليفزيون ثقافي بناء كما يتضح من برامج الأسرة والأطفال التي تسعى للتعليم والتربية علي أساس الثوابت الثقافية والاجتماعية الأصلية ، وهناك احتمال لأن يتأثر التليفزيون من جراء التدهور الاقتصادي المتفاقم في المنطقة وذلك بسبب تضائل العائدات التي تأتي من الإعلانات ولا يمكن الصمود إلا للشبكات التليفزيونية ذات الموارد المالية القوية الدائمة مما يعني أن عدداً كبيراً من القنوات التليفزيونية المتاحة في أوائل القرن الحادي والعشرين قد تختفي في المستقبل.

ورب تحد هام يواجه الدور التعليمي الجاد للتليفزيون في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين يتعلق بكيفية تحليل تأثير المؤسسات الإذاعية علي التنمية السياسية والثقافية في المنطقة ، ويبدو أن الوضع الحالي يبين أن التليفزيون يتخذ اتجاهها واحداً فيما يتعلق بهذين المجالين ، ففي حين لا يزال التليفزيون يعمل كناطق بإسم الحكومات إلا أنه يسهم في التربية الديمقراطية والوعي المدني في مجتمعات المنطقة بأسرها ، وعلي نفس المنوال ، في حين يعتبر بعض التليفزيون وسيلة للهيمنة الثقافية العالمية إلا أنه يقدم محتوى هاماً يشتمل علي قيم اجتماعية وأخلاقية ذات أهمية للتنمية الثقافية ، ومن المرجح أن يخلق هذا الدور المزدوج للتليفزيون حالة من الارتباك علي أساس أن أفراد المجتمع يتلقون رسائل سياسية وثقافية متعارضة ، وبالنسبة للحكومات والقوى السياسية فإن الرسائل المختلطة للتليفزيون العربي المعاصر قد تخلق آثاراً تعوق تنمية المنطقة.

لا تزال فرضياتنا عن دور التليفزيون في خلق تغيرات جذرية علي الجبهات السياسية والثقافية قصيرة النظر فقد فشلنا في استيعاب ديناميكيات العلاقات بين الإعلام والمجتمع ، وتخيرنا الأبحاث المتتابعة عن الاتصالات بأن الإعلام بما فيه التليفزيون يلعب دوراً مسانداً في إحداث التغير الاجتماعي وإذا لم يستخدم في موقف يتميز بالرغبة القوية للتغير فإن رسائل التغير تصبح عديمة الجدوى بغض النظر عن قوة الرسالة ويطرح هذا الاستنتاج قضية الحاجة إلي تحولات سياسية وثقافية ملموسة علي أرض الواقع وذلك لإحداث المزيد من إسهامات التليفزيون المؤثرة في عملية التغير وهذا يعني أن التليفزيون في العالم العربي ربما يبقى أسيراً للأعراف السياسية الفوقية المستبدة التي تحدد كيفية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الفصل السادس

السينما العربية

نهى ميلور

ليست هناك خاصية مشتركة تنفرد بها صناعة السينما العربية بمعنى أنه "لا توجد مدرسة واحدة أو شكل أو بناء أو أسلوب واحد" (غريب 1997 / 119) ومع ذلك عندما يشير النقاد إلى "السينما العربية" فإنهم عادة يقصدون السينما المصرية (مرجان 2005 / 3) ، وقد استمدت صناعة الأفلام التي ازدهرت في مصر جذورها من صناعة الموسيقى والمسرح التي ازدهرت هناك منذ أواخر القرن التاسع عشر (شفيق 2001 - 711) وتعتبر القوى الاستعمارية الأوروبية هي التي أدخلت عرض الأفلام في مستعمراتها السابقة خصوصاً في بلاد شمال أفريقيا : مصر والجزائر وتونس ومراكش وعلي سبيل المثال عرض الإخوان لومير أفلاماً في مصر والجزائر وتونس ومع نهاية القرن أصبح لدى مصر خمسة دور لعرض الأفلام (شفيق 2007 / 10).

يركز هذا الفصل علي صناعة السينما في مصر ويقارنها بالدول العربية الأخرى خصوصاً من دخل منها حديثاً في منطقة الخليج التي تستضيف عدداً من المهرجانات السينمائية الدولية، والفكرة الرئيسية لهذا الفصل هي أن السينما قد غيرت وضعيتها كصناعة (كما كانت في مصر ولبنان) إلي وسيلة لعرض نماذج للحدثة والتقدم (كما هي الآن في دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة) ولقد عانت صناعة السينما من أزمات مالية صعبة مع قدوم الفيديو والقنوات الفضائية ولهذا السبب تعتمد السينما العربية جزئياً علي الإنتاج المشترك من أجل البقاء ، ولقد لعبت السينما دوراً هاماً في كشف المحظورات الاجتماعية وخصوصاً في مصر، وكذلك يعمل صناع السينما في المهجر علي الكشف عن المزيد من المحظورات عن الحياة في مجتمعاتهم الأصلية بالإضافة إلي المجتمعات التي يعيشون فيها الآن ، ومن المحتمل أن يستمر هذا الدور في المستقبل عندما يصبح الإنتاج المشترك مع الشركاء الأوروبيين أكثر انتشاراً.

يفتح هذا الفصل بعرض تاريخي موجز عن تطور صناعة السينما ويتبعه جزءان عن اقتصاديات ولوائح صناعة الأفلام ، أما موضوع الجزء الثالث فهو الفيلم الوثائقي الذي ازدهر حديثاً في القنوات الفضائية والجزء الأخير مخصص لتأثير السينما في كشف المحظورات الاجتماعية مع تقديم نماذج لهذه الأفلام.

عرض تاريخي

أدخلت القوة الأوروبية الاستعمارية السابقة السينما في شمال أفريقيا والدول العربية وازدادت أعداد دور السينما في البلاد التي كان يعيش فيها الأوروبيون ، ففي الجزائر علي سبيل المثال كان يوجد 150 دار للسينما في عام 1933 ، وفي مصر 244 في عام 1945 (غريب 1997 / 120) وكانت دور السينما بالإضافة إلي إنتاج الأفلام في أيدي الأقليات الأوروبية والمهاجرين (شفيق 2007/ 11) وكان أول فيلم روائي طويل في مصر بطاقم محلي هو "ليلي" في عام 1927 ثم جاءت سوريا بعد ذلك في عام 1928 (غريب 1997/ 120) وأنجبت تونس أول فيلم روائي طويل في عام 1922 و لبنان في عام 1929 (من إنتاج عربي) (شفيق 2007/ 12).

بدأ إنتاج الأفلام مع الاستقلال السياسي للدول العربية باستثناء مصر التي لها تاريخ في إنتاج الأفلام قبل استقلالها عام 1952 ، وكان أحد أسباب ازدهار صناعة الأفلام في مصر في ذلك الوقت هو اهتمام المواطنين المصريين بالفيلم كوسيط بالإضافة إلي اهتمام أصحاب المشروعات المالية مثل طلعت حرب الذي رأى في السينما استثماراً جيداً (شفيق 2007/ 13-14) لقد وضع الاقتصادي المصري طلعت حرب أسس صناعة السينما في مصر عندما أنشأ أستوديو مصر في عام 1934 بالإضافة إلي إنشاء ستة استوديوهات أخرى بحلول عام 1949، وخلال هذه الفترة أنتجت مصر 345 فيلماً روائياً وكانت صناعة السينما من أكثر الصناعات ربحية في مصر ، وقد تمكنت مصر من إنتاج ما يقرب من 48 فيلماً في العام في الفترة ما بين عامي 1948 و 1952-عام ثورة الضباط الأحرار ونهاية الملكية ، وكان يتم هذا علي عكس ما كان يتم في دول الشمال الأفريقي الأخرى مثل الجزائر ومراكش حيث لم تسمح السلطة الفرنسية الاستعمارية للثقافة الأصلية للبلاد بأن تزدهر ومن ثم لم يقم أي مواطن بإخراج أي فيلم حتى الاستقلال في الخمسينيات والستينيات (شفيق 2007/ 12-15).

وصل الإنتاج المصري إلي 80 فيلماً في السنة في الفترة من 1953 حتى 1954 وظل حول 60 فيلماً في بقية فترة الخمسينيات (غريب 120/1997) و بعد الاستقلال ، أظهرت الحكومة المصرية اهتماماً بالفنون الشعبية وكذلك الفنون الراقية مثل الباليه وتم إنشاء مركز الفنون الشعبية في عام 1957 م الذي يتبع وزارة الإرشاد الثقافي والقومي ، وأنشأت وزارة الثقافة المعهد العالي للسينما في عام 1959 والذي قدم لصناعة السينما أجيالاً من الفنانين وكتاب السيناريو والمخرجين والممثلين في حين أنتجت دول عربية أخرى حوالي مائة فيلم بعد الاستقلال استطاعت مصر أن تنتج أكثر من 2500 فيلماً (شفيق 9/2007) ولم تسمح بعض المجتمعات المحافظة (مثل السعودية واليمن) بإنشاء دور للسينما حتى الستينيات والسبعينيات (شفيق 10/2007) وبعد الاستقلال جاهدت الدول العربية لتقليل اعتمادها علي الأفلام الأمريكية والأوروبية حيث كان الإنتاج المحلي للأفلام يمثل 20 % فقط من إجمالي الأفلام التي يتم توزيعها (شفيق 20/2007) ، ولذلك قامت الدول العربية بتأميم صناعة السينما و منافذ التوزيع ولكن لم يلبي ذلك الطلب المتزايد علي الأفلام (شفيق 21/2007) علي الرغم من أن العراق كانت أول دولة عربية يدخلها التلفزيون إلا أنها كانت متأخرة في الإنتاج السينمائي ، وكان أول إنتاج عراقي في الواقع في عام 1945 وكان إنتاجاً مشتركاً مع مصر وإخراج مخرج مصري (هلابوير 117/2005) وكانت العراق تنتج فيلماً واحداً فقط بتمويل حكومي في فترة السبعينيات بمساعدة المخرجين المصريين (غريب 121/1997) وجعل نظام صدام حسين القمعي من الصعب علي السينما العراقية أن تزدهر لأنه كان من المهم الالتحاق بحزب البعث كمسوغ لصناعة الأفلام وقد أجبر هذا الوضع الكثير من المخرجين علي الفرار من بلادهم وفي غياب هذه الكفاءات الماهرة اكتفت الدولة بإنتاج أفلام دعائية قصيرة (هلابوير 119/2005).

أدى تأميم صناعة السينما في مصر إلي انتقال المنتجين المصريين والعرب إلي لبنان حيث كانت تشهد طفرة اقتصادية (شفيق 28/2007) ولكن اندلاع الحرب الأهلية في فترة السبعينيات وما صاحبها من خصخصة السينما المصرية أعاد الإنتاج مرة أخرى إلي مصر ، ولقد عمل الرئيس المصري السابق أنور السادات بكل طاقته لإعادة بناء

القاهرة لكي تكون مثيلة للمدن الغربية ودعا إلي الخصخصة علي نطاق واسع في الدولة ، وأصبح معروفاً بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وقد مهدت التأثيرات المالية لحربي 1967 و 1973 بالإضافة إلي سوء الإدارة في الصناعة في الستينيات إلي سياسة انفتاح جديدة في صناعة السينما التي أعيدت خصصتها لكي تعوض الإنفاق الحكومي علي هذه الصناعة الذي وصل إلي سبعة ملايين جنيه مصري (شفيق 32/2007) وكانت تلك الخطوة الأولى نحو السينما التجارية في مصر (آرمبرست 103/1995).

كانت الأفلام التي أنتجت خلال هذه الفترة تميل إلي الإعلاء من قدر النظام المستقل الجديد ، فالسينما الجزائرية - علي سبيل المثال - حللت وامتدحت الثورة الجزائرية في عام 1971 من خلال عدد من الأفلام فيما أطلق عليه "السينما الثائرة" ، ويبدو أن صانعي هذه الأفلام كانوا أقل اهتماماً بالفن السينمائي من إطلاع الجماهير علي تأثير الثورة (هينيبال 9/1976) ، بيد أن تمجيد الوحدة العربية ومثل عبد الناصر الاشتراكية قد خبا بريقهما اثر هزيمة 1967 علي يد إسرائيل ، وتبع ذلك فترة تحقيق الذات حيث أنشأت مجموعة من صناع السينما "جمعية شباب السينما" في عام 1969 ، وكان من بين أهدافهم المعلنة هو "رفض الهوية المهجنة وغياب الهوية الحقيقية لسينما جديدة ذات جذور عميقة في مصر المعاصرة" (هاينيبال 5/1976) وهكذا كان هؤلاء الفنانون يريدون شكلاً جديداً من الفن ليس منسوخاً من نماذج أجنبية وقد استخدم بعض صناع السينما الفيلم بعد هزيمة 1967 كوسيلة للتعبير عن غضبهم من فشل المثل الاشتراكية العربية وخصوصاً التي ارتبطت بنظام جمال عبد الناصر، وأحد هذه الأفلام كان "الكرنك" في عام 1975 الذي يربط بين نظام عبد الناصر والتعذيب والاعتصام (شفيق 110/2007) وانتقدت جمعية الشباب المصرية الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتدني الطبقة المتوسطة التي كانت محور السينما في فترة ما قبل السبعينيات (آرمبرست 105/1995) ، واستمدت الحركة الواقعية في الخمسينيات جذورها بأفلام المخرج المصري صلاح أبو سيف مثل "الأسطى حسن" (1952) و "الفتوة" (1957) و "بداية ونهاية" (1960) التي ركزت كلها علي كفاح الطبقات الدنيا في القاهرة (هينيبال 4/1976).

لقد أجبر انتشار الفيديو في السبعينيات شركات السينما المصرية علي بيع إنتاجها في دول الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية حيث كان هناك طلب متزايد بالإضافة إلي اهتمام المستثمرين السعوديين بالدخول في صناعة السينما ، وبالتالي أصبحت صناعة السينما المصرية تعتمد علي شركات التوزيع السعودية (شفيق 27/2007) ، وكانت فترة الثمانينيات هي مرحلة السينما التجارية حيث كان ينتج غالبية الأفلام مستثمرون خليجيون والذين كانوا يقدمون قروضاً للمنتجين السينمائيين وكانت قيمة القرض تعتمد بشكل كبير علي مكانة النجوم الرئيسيين في الفيلم ، وأدى ذلك إلي ثقافة النجومية و ضمان أماكن ثابتة في صناعة السينما لكبار الممثلين والممثلات في ذلك الوقت مع الحد من الاحتمالات المتاحة أمام الجيل الجديد لبناء أسمائهم (شفيق 713/2001) ، وكان ينظر إلي فترة الثمانينيات والتسعينيات علي أنها مرحلة "الأخلاق" حيث كانت الشؤون الخاصة بالنجوم محط تحليل عام ، فأفلام مثل "درب الهوى" و "خمسة باب" اللذان أنتجا في عام 1983 قد أثار غضباً شعبياً بسبب المشاهد الجنسية المتضمنة وحبكتها السطحية (شفيق 718/2001).

السينما كصناعة

عادة ما يعني وقت الفراغ في العالم العربي الوقت المخصص للأسرة ، حيث تتجمع الأسرة كلها وتقضي ليلها وعطلات نهاية الأسبوع في السمر ومشاهدة التلفزيون ، وهكذا أصبح التلفزيون وبعد ذلك الفيديو جزءاً من حياة الأسرة وأحد الأسباب وراء ذلك هو أن قضاء الوقت أمام شاشة التلفزيون أو الفيديو كان حتى ذلك الوقت أقل تكلفة من قضاؤه خارج المنزل ، وهذا يحدث علي وجه الخصوص في البلاد الفقيرة مثل مصر حيث ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً في الآونة الأخيرة وبالتالي قللت من إنفاق الأسرة علي وقت الفراغ ، كما أن توفر مئات القنوات الفضائية بالإضافة إلي الأفلام المعروضة علي أجهزة DVD قد فرض هذا التقليد ووفر قدراً كبيراً من برامج المنوعات والترفيه لكل أفراد الأسرة

لقد شهدت السنوات الأخيرة إنشاء الأسواق و المجمعات التجارية الضخمة للتسوق التي انتشرت في ربوع المنطقة العربية ، ففي المملكة العربية السعودية أصبحت المجمعات التجارية تجسيدا لأسلوب الحياة الغربية ، وشهدت مصر كذلك بناء العديد من

المجمعات التجارية الضخمة في العقدين الماضيين حيث يقصدها الناس من مختلف الطبقات وتوفر مكاناً جذاباً للشباب بما فيهم الشباب الفقراء للقاء والمتعة (أبازطة 2001) ، وقد زادت المبيعات في هذه الأسواق في الواقع بنسبة 14 % في عام 2007 (قاعدة بيانات معلومات الأسواق العالمية عبر الإنترنت) وعادة ما تقع تلك المجمعات التجارية في مراكز ضخمة بها دور فاخرة للسينما ومنتزهات للتسلية لكي تقدم لشباب الزوار خبرات بأسلوب الحياة.

إن تأثير هذا الاتجاه علي صناعة السينما تأثير مزدوج : فمن ناحية قل الإنتاج السينمائي حتى في مصر بمرور السنين حيث يختار المزيد من المستهلكين أنواعاً أخرى من التنزه بدلاً من الذهاب إلي دور السينما كما أن المزيد من المشاهدين يتابعون مئات البرامج التلفزيونية و أفلام ال DVD بدلاً من حضور عروض الأفلام الجديدة ، وقد وصل متوسط عدد الأفلام في مصر إلي 40 فيلماً سنوياً : حيث كان ينتج سنوياً في المتوسط 20 فيلماً بين 1927 و 1945 ، و 50 فيلماً بين 1945 و 1990 و 44 فيلماً بين 1990 و 2000 ، وتلا ذلك فترة من الإنتاج المتدني للأفلام الروائية لأن الاستوديوهات أصبحت تحجز في الغالب لإنتاج البرامج التلفزيونية والإعلانات (هيللاوير 41/2005) ولا تغطي عائدات الأفلام الروائية في السوق المحلية تكاليف إنتاجها مما دفع بشركات الإنتاج العربية إلي الاعتماد علي التوزيع في العالم العربي الكبير لزيادة العائدات (غنيم 15/2004).

ومن الناحية الأخرى ، يوجد الآن اهتمام متزايد ببناء دور سينما جديدة علي الرغم من الحقيقة بأن عدد دور السينما العاملة أخذ في الانخفاض ، إذ زاد عدد دور السينما في مصر مثلاً من 110 في عام 1995 إلي 183 في عام 2001 ، و بلغ عدد دور السينما العاملة حوالي 175 داراً (غنيم 16/2004) ، وارتفع ذلك الرقم مرة أخرى في عام 2006 إلي 250 (قاعدة بيانات معلومات السوق العالمية) ، وكان لدى لبنان 25 داراً للسينما في عام 1996 ثم زاد هذا الرقم إلي ستة أضعاف أي 150 داراً في عام 2006 ، وأدخلت دول الخليج دور السينما في المجمعات التجارية الضخمة حيث أصبح لدى الإمارات أكثر من 200 داراً للسينما كما زادت عمان عدد دور السينما بها من اثنين في عام 1996 إلي 18 في عام 2006.

شهدت دول عربية أخرى مثل مراكش اتجاهًا مضاداً يتمثل في الأعداد المتزايدة من المستهلكين الذين يفضلون مشاهدة التلفزيون والفيديو علي الذهاب إلي دور السينما ، وكان لدى مراكش 183 داراً للسينما في عام 1996 وما لبث أن انخفض هذا الرقم إلي 96 في عام 2006 (قاعدة بيانات معلومات السوق العالمية)، وفي حين انخفض عدد دور السينما في مراكش إلي أقل من 100 ازدادت أعداد أندية الفيديو إلي أكثر من 2500 (صبرة 333/2005) وفي الأردن اضطرت الكثير من دور السينما إلي إغلاق أبوابها في السنوات الأخيرة مما جمد الإنتاج السينمائي لسنوات ، علي آية حال استضافت الأردن القليل من مهرجانات السينما (هلاوير 2005/216) ويلخص الجدول التالي الاتجاه الحديث الخاص برسوم الأفلام وعدد دور السينما في بعض الأقطار العربية المختارة.

جدول رقم "8"

عدد دور العرض في بعض الأقطار العربية المختارة

تونس	مراكش	الجزائر	الإمارات	لبنان	مصر	
10.3	30.7	34	4.5	3.8	73.6	عدد السكان (بالمليون)
0.3	3.8	0.7	6.3	2.1	26.8	رسوم الأفلام (بالمليار)
0.03	0.12	0.02	1.41	0.56	0.36	نصيب الفرد من الرسوم
29	115	69	202	87	250	عدد دور السينما

المصدر إحصائيات اليونسكو

إن التكلفة العالية للإنتاج وما يصاحبها من منافسة شرسة من قبل DVD والتلفزيون قد أديا إلي تدهور إنتاج الأفلام الروائية الطويلة في الوقت الذي يسعى فيه المزيد من صناع السينما للحصول علي تمويل من الخارج وكانت فرنسا داعماً رئيسياً لصناعة السينما العربية واشتركت في إنتاج أفلام عربية عديدة (غريب 1997/121) ويعتمد معظم الإنتاج المصري حالياً علي مستثمرين أجانب وخصوصاً من دول الخليج

العربية (غريب 122/1997) ومثال علي ذلك فيلم "دنيا" (2005) وهو إنتاج مصري فرنسي لبناني أخرجه المخرج اللبناني يوسف صعب وهو يحكي قصة امرأة مصرية شابة تريد احتراف الرقص في بلد يعتبر الراقصة عاهرة ، وهذا أمر جدلي بالإضافة إلي الجدل الذي يدور في الفيلم عن ختان الإناث ونفس الحال بالنسبة للأفلام التونسية التي تعتمد علي الدعم الأجنبي نظراً لأن السوق المحلية تكاد لا تتحمل تكلفة الأفلام بالإضافة إلي الدعم الذي يأتي من وزارة الثقافة التونسية التي تسهم بنسبة تصل إلي 30% من ميزانيات الأفلام (هيللاوير 364/2005) أما السينما المراكشية فهي تأمل في زيادة إنتاجها في المستقبل وذلك بإنشاء صندوق للسينما لدعم الأفلام المراكشية وزيادة الإنتاج المشترك منذ 1988 - خصوصاً مع فرنسا والتعاون بين التلفزيون وصناع السينما في إنتاج وتسويق الأفلام (صبرة 334-333/2003).

ورب سبب آخر وراء انخفاض عدد دور السينما في مصر وهو الاستثمار الخليجي في السينما المصرية أو ما يطلق عليه المعلقون "سينما المقاولات مع عرض الإنتاج علي أشرطة فيديو تستهدف الجماهير الخليجية الذين توجد في بلادهم أعداد قليلة من دور السينما وتم عرض عدد كبير من الأفلام خلال فترة الثمانينيات - 95 فيلم في عام 1986 فقط - ولكن معظمها عرضت فيديو فقط مما أدى إلي إغلاق العديد من دور السينما (هيللاوير 40/2005) وبالإضافة إلي انخفاض الطلب علي مشاهدة الأفلام في دور السينما فإن شركات التوزيع السعودية تدفع أسعاراً متدنية لحقوق الأجنبيّة ، بالإضافة إلي أن تضخم الأفلام المصرية في السوق أدى إلي تحطم أسعار مبيعات الأفلام المصرية الجديدة (هيللاوير 41/2005) ، وهكذا تحسب ميزانيات الأفلام طبقاً لما تدره من عائدات من السوق الخليجية ويفسر ذلك أحد المنتجين المصريين بقوله "لكي تحصل علي الأموال عن الفيلم الذي لم يظهر بعد عليك أن تقول لنفسك مع هذه الممثلة سوف أحصل علي 50 000 دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية 30 000 من الكويت و10 000 من لبنان وأحصل علي 250000 دولار في مصر من بيع حقوق الفيديو وبالتالي سوف أنتج فيلماً بميزانية طبقاً لهذا المعيار فأنت لا تقيم الفيلم بناءً علي فكرة أو سيناريو ولكن بمدى ما يدره عليك من أرباح" (هيللاوير 42/2005).

يلجأ العديد من الموزعين إلى استيراد الأفلام وخصوصاً من الولايات المتحدة وذلك لزيادة مكاسبهم ، ويرى موزع الأفلام المصرية جاي خوري أن شعبية الأفلام الأمريكية بين الجمهور المصري تعادل ربحيتها في السوق المصري فالفيلم المستورد "كما يقول يكلف حوالي 100000 جنيه مصري (حوالي 17750 دولار أمريكي) من حيث الموافقة القانونية ورسم الدخول والإعلانات وعليه أن يدر دخلاً بما يقرب من 200 ألف جنيه مصري (35500 دولار أمريكي) لضمان هامش ربح معقول وهذا يعني أنه يجب أن يبلغ عدد مشاهديه 12000 علي الأقل و أي فيلم مستورد آخر سواء كان هندياً أم أوروبياً فيمثل نوعاً من المخاطرة لأنه ليس هنا ضمان لأن يذهب إليه آلاف المصريين لمشاهدته ويبرر رئيس اتحاد السينما المصري ممدوح الليثي شعبية الأفلام الأمريكية بحقيقة مفادها أنه يعيش في مصر عدد ضخم من المغتربين الأمريكيين والأوروبيين يمثلون سوقاً رائجة لهذه الأفلام المستوردة (الليثي 2007) ومن ناحية أخرى يعرب الليثي عن تشاؤمه بشأن الإنتاج السينمائي المحلي في المستقبل بسبب الركود الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة ويحذر من أن عائدات التوزيع الخارجي قد انخفضت وستواصل انخفاضها لأن العديد من القنوات الفضائية تواجه مشكلة الإغلاق وأضاف أن عائدات التوزيع المحلي تغطي فقط 50 % من تكاليف الإنتاج التي ارتفعت ارتفاعاً جنونياً بفعل الأجور المبالغ فيها التي يطلبها النجوم الكبار مقابل خدماتهم وفريق المساعدين ومصممي الأزياء الخاصة بهم (إبراهيم 2009).

في محاولة لتوفير المزيد من التمويل لصناعة السينما الوطنية تفرض العديد من الدول العربية مثل مصر ومراكش وسوريا ضريبة مبيعات علي الأفلام المستوردة أعلي من المحلية وقد دفع قرار محافظ القاهرة بفرض ضريبة بواقع 10 % من سعر تذاكر السينما غرفة صناعة السينما إلي الاحتجاج والمطالبة بإغلاق دور السينما بالقاهرة (الأهرام ويكلي) وكان المقصود بالاحتجاج هو بيان السياسة غير المسؤولة للحكومة التي تسعى من ناحية إلي تشجيع الإنتاج المحلي ومن ناحية أخرى تضع العراقيل الاقتصادية علي دور السينما ، هذا بالإضافة إلي أن إغلاق دور السينما التقليدي في رمضان يقلل من العائدات وتستسلم الجماهير كلية للمنافسة التليفزيونية كما أن رمضان عادة هو شهر إصلاح وترميم دور السينما مما يعني الربح الأقل بالنسبة للملاك.

تنظيم صناعة السينما

يمكن تقسيم سياسة السينما المصرية إلى ثلاثة مراحل : حيث يمكن وصف السياسة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات بالليبرالية ، تلتها السياسة الحمائية في الخمسينيات والستينيات وأخيراً فترة عدم التدخل من التسعينيات حتى الآن (فيلبرت 42/2001) ولقد توقفت الدولة المصرية عن إنتاج الأفلام الروائية في عام 1971 ولكنها احتفظت بملكية الاستوديوهات وفي الآونة الأخيرة (2001) أنشأت الدولة جهازاً جديدة للعودة لإنتاج الأفلام الروائية (غنيم 4/2004) ولا يوجد أرشيف جيد للأفلام في مصر غير المركز المصري للسينما في الجيزة والذي لديه ميزانية محدودة و أرشيف للأفلام القديمة (هلاوير 41/2005) وعلاوة علي ذلك تفرض مصر قيوداً عديدة علي الشركات الأجنبية العاملة في مصر علي هيئة ضرائب ورسوم علي المعدات (غنيم 7/2004) ناهيك عن الرقابة وإجراءات القبول التي تحتاجها الشركات للعمل بمصر.

يتركز الإنتاج السينمائي في خمس شركات أنتجت حوالي نصف عدد الأفلام التي أنتجت في مصر في عام 1992 ، حيث أنتجت إحدى الشركات 27% من إجمالي الأفلام ونفس الكلام يقال عن التوزيع حيث إن 75% منه حكر علي الشركات الخمس (غنيم 3/2004) ويكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه صناعة السينما المصرية اليوم في القرصنة برغم وجود قانون حق النشر (غنيم 8/2004).

إن الدعم المباشر من قبل الدولة لصناعة السينما آخذ في الانخفاض كما أن الدعم غير المباشر قد أثبت عدم فاعليته (غنيم 8/2004) ، فرضية المبيعات - علي سبيل المثال - المفروضة علي الأفلام الأجنبية أعلى من تلك المفروضة علي الأفلام المحلية (10 % و 5% علي التوالي) ومع ذلك فإن الأفلام المستوردة آخذة في الازدياد ، وتقدر حصة مصر من الأفلام الأجنبية سنوياً بثلاثمائة فيلماً منذ 1973 ولكن هذه الحصة ليست ملزمة (غنيم 10/2004) ، وفي محاولة لإحياء صناعة السينما أقرت الحكومة المصرية قانون حوافز الاستثمار والضمانات في عام 1997 لتشجيع الشركات السينمائية علي إنتاج أفلام روائية عالية الجودة ، ومع ذلك لجأت شركات الأفلام إلي توزيع الأفلام المستوردة وخصوصاً الأمريكية بدلاً من الاستثمار في الإنتاج ، ومن حيث

المبدأ وضعت الحكومة المصرية سقفاً يصل إلى 300 فيلماً كحد أقصى للأفلام الأجنبية المستوردة ثم ما لبث أن ارتفع هذا الرقم علي غير رغبة صناع السينما والممثلين (عصام الدين 2000) وتدفع الأفلام الأجنبية ضريبة تصل إلى 20 % في حين تدفع مثيلاتها المصرية 15 % فقط.

يبين كل من رشتى وصابات (1987) أنه خلال الفترة من 1965 حتى 1969 استوردت مصر من 80 % إلى 90 % من الأفلام - معظمها من أمريكا ، وعزز قدوم التلفزيون من استيراد هذه المنتجات الثقافية (في الستينيات) بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمادة الأجنبية ملء جداول البرامج.

يمكن لأفلام أمريكية وكذلك أفلام مصرية كوميدية أن يستمر عرضها في دور السينما إلى أشهر مثل أفلام الممثل المصري الشاب محمد هنيدي في حين تأخذ أفلام أخرى فترة قصيرة في عرضها ويبين الناقد السينمائي المصري سمير فريد أن أفلام اليوم تمثل خليطاً من الأساليب السينمائية وليس أسلوباً واحداً مميزاً كما حدث مع الأفلام الواقعية التي كانت مهيمنة في الستينيات (عمر 2005).

تحتكر الدولة في سوريا استيراد الأفلام وتحظر رفع الأسعار في دور السينما ، وكان يوجد حوالي 120 داراً للسينما في عام 1963 لم يتبق منها الآن سوى 40 ، غالبيتها في دمشق وحلب وتصل سعة المقاعد إلى 15000 ، وقد فرضت الدولة في عام 1969 قانوناً يقيد استيراد الأفلام ولكن تم إلغاؤه وأصبح من الأسهل علي الموزعين أن يستوردوا أفلاماً أجنبية ، وعلى أية حال ، تعتبر الضريبة المفروضة علي الأفلام الأجنبية تعجيزية لأن الدولة طلبت في البداية 150000 ليرة سورية (3220 دولار أمريكي) علي الأفلام العربية ، و 225000 ليرة (4830 دولار أمريكي) علي الأفلام الهندية و 125000 ليرة (2684 دولار أمريكي) علي أية أفلام أخرى - وتم تخفيضها بناء علي شكاوي شركات التوزيع إلي النصف ثم أصبحت فيما بعد 50000 ليرة سورية (1080 دولار أمريكي) علي أي فيلم مستورد ، ولقد أوصلت هذه السياسة المقيدة صناعة السينما السورية إلي مرحلة الجمود في حين شجعت صناع السينما الجدد علي البحث عن أرباح بإنتاج أفلام فيديو رخيصة من أجل السوق الخليجية الرائجة ، وحتى التلفزيون الحكومي السوري قد دخل في المنافسة علي إنتاج مسلسلات تلفزيونية لتوزيعها في الخليج تفوق بعض

منها علي مثيلاتها المصرية وسجلت شعبية ضخمة بين الجماهير العربية ، ويشار إلي أن إنتاج الأفلام الروائية يتقدم بشكل بطيء جداً وسوف يعتمد المستقبل كثيراً علي سياسة الحكومة الحالية نحو الفن والثقافة (هلاوير 2005/248-49) ، وقد أضحت شعبية المسلسلات التركية الاجتماعية سوقاً جديدة للممثلين السوريين حيث يقومون بالأداء الصوتي باللهجة السورية.

تتبع صناعة السينما في تونس وزارة الثقافة وليس وزارة الإعلام التي يتبعها الصحافة والإذاعة ، الأمر الذي سهل علي صناع السينما التونسية التطرق لقضايا محظورة في أفلامهم مثل المثلية الجنسية في فيلم "رجل الرماد" في عام 1986 و السياحة الجنسية في فيلم "بزنس" في عام 1992 (هلاوير 2005/361).

في المملكة العربية السعودية منعت القوانين الإسلامية المحافظة إنشاء دور للسينما أو إقامة صناعية محلية للسينما ، ولإشباع السوق السعودية الرائجة ودائمة الطلب قام صناع السينما العرب بتزويد السينما المحلية بجميع أنواع الأفلام سواء كانت فيديو أو 35 مم وحتى الأفلام الإباحية تباع في السوق السوداء ، حيث يتم السماح بها للاستخدام المنزلي طالما لا تؤثر علي الأخلاق العامة (هلاوير 2005/418) ، ونظراً لوجود عدد ضخم من المغتربين الآسيويين في منطقة الخليج ، أصبحت هذه الدول الغنية سوقاً رائجة للأفلام المستوردة من هوليوود وجنوب آسيا والتي اكتسبت شعبية بين الجماهير العربية أيضاً ، وقد يرجع هذا إلي أن هذه الأفلام تتناول موضوعات مماثلة لتلك التي تتناولها الأفلام العربية أي - السلوك العائلي المثالي، و قد دُعي أحد نجوم هوليوود - أميتاب تشان - إلي مهرجان القاهرة السينمائي في عام 2001 وقد جذب حوله قاعدة عريضة من النساء المصريات اللاتي يحلم بعضهن بالزواج منه (تايمز أوف انديا، 2005). أسواق جديدة ، داخلون جدد

كانت السينما صناعة في مصر وكذلك لبنان حيث تعتبر تجارة وترفيها واستخدمت السينما كوسيلة للمعرفة والتواصل الثقافي مع بقية العالم (دجاني 1980/90) ، وقد ساعد تصدير الأفلام المصرية إلي البلاد العربية الأخرى علي انتشار اللهجة المصرية وكان يرجع نجاح السينما المصرية بشكل أساسي إلي كون الأفلام ناطقة باللغة

العربية وبإمكانها الوصول إلى قطاع عريض من الجماهير العربية والتي تعتبر غالبيتها أمية (دجاني 90/1980).

إن اختلاف اللهجات بين العديد من الدول العربية كان السبب الذي اتخذته الموزعون السينمائيون لضمان انتشار الأفلام المصرية وبالتالي اللهجة المصرية باعتبارها الكود الثقافي لعموم العرب - بدلاً من تعويد الجماهير العربية علي متابعة أفلام بلهجات عربية أخرى (فريد 1988) ، ورفضت بعض الدول مثل سوريا والعراق وليبيا استيراد الأفلام المصرية التي تتناول أفكاراً سياسية ، ولهذا السبب كانت نسبة عالية من الأفلام التي أنتجت في السبعينيات ذات طابع غير سياسي (دجاني 92/1980) وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979 قوطع الإنتاج المصري في بعض الدول العربية في حين ظل التوزيع السينمائي كما هو تقريباً وإن كان هناك بطء بسيط في الكليبات (دجاني 92/1980).

لقد ازداد تصدير الأفلام إلى المملكة العربية السعودية بشكل كبير مع مرور السنين ففي عام 1961 وصل إجمالي الأفلام المصرية المصدرة إلى المملكة إلى 42 فيلماً في حين أن الرقم عام 1965 كان 176 (دجاني 94/1980) وقامت مصر أيضاً بتصدير أفلامها إلى بلاد أخرى مثل فرنسا وروسيا وكندا واليونان وأستراليا وأندونيسيا (دجاني 95/1980) وقد استوردت المملكة العربية السعودية هذه الأفلام لعرضها علي شاشات خاصة ، وفي المدارس أو الأندية علي سبيل المثال حيث لم تكن توجد دور للسينما هناك.

منذ التسعينيات كان إطلاق القنوات الفضائية يعني المزيد من الانخفاض في إنتاج الأفلام الروائية من 60 في السنة خلال فترة الثمانينيات إلي ما يزيد قليلاً عن 20 في منتصف التسعينيات (شفيق 43/2007) ويبين الناقد السينمائي المصري سمير فريد أن الملامح الفنية لصناعة السينما العربية قد نُحيت جانباً بفعل المصالح التجارية لشركات الإنتاج ويرى في ذلك إضعافاً لصناعة السينما ، كما ينتقد الحكومات العربية لاهتمامها فقط بقضايا الضرائب والرقابة أكثر من إنشاء أرشيف وطني يحفظ النسخ الأصلية للأفلام (فريد 1998) ، ولم يجذب التلفزيون الفضائي المشاهدين العرب عن دور السينما فحسب ولكنه يمثل منافسة شرسة لصناعة السينما وذلك بالمزيد والمزيد من الإنتاج التلفزيوني الذي يعرض في دور السينما (شفيق

(43/2007) ، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه القنوات الفضائية مملوكة للأثرياء السعوديين الذين وجدوا في الإعلام استثماراً جديداً ومجالاً مميزاً من الناحية الثقافية (ميلور 2008) ، و يشار إلي أنه قد أنشئت هيئة إذاعة الشرق الأوسط (MBC) في عام 1991 علي يد أثرياء سعوديين تربطهم صلة بالعائلة المالكة السعودية ، وتلاها شبكة راديو وتلفزيون العرب (ART) في عام 1993 في روما بتمويل من أحد مؤسسي MBC ، واستضافت قناة سعودية أخرى وهي Orbit في عام 1994 ، وأحد الأثرياء السعوديين في هذا المجال هو الأمير الوليد بن طلال صاحب قنوات روتانا (روتانا موسيقى ، وروتانا كليب ، وروتانا سينما ، وروتانا زمان) ويشار إلي أن روتانا سينما وروتانا زمان مخصصتان للأفلام القديمة والحديثة ومعظمها مصرية ولديها أرشيف جيد من الأفلام المصرية وبالتالي تعتبران مسئولتان عن الحفاظ علي تراث ثقافي ثمين والذي هو في الأصل مسئولية الدولة ، وعندما تولت نجمة التلفزيون المصري هالة سرحان منصبها كمدير إقليمي لروتانا سينما أصرت علي أن عملها يقتضيه واجب قومي في الحفاظ علي الثروة من الأفلام المصرية العربية في مكتبة روتانا (أجريت مقابلة مع هالة سرحان في فبراير 2007 ويمكن مشاهدتها علي www.arabtube.tv) وهناك خوف من أن يقوم المستثمرون السعوديون بإعادة صياغة صناعة السينما المصرية بفرض رقابتهم علي الأفكار أو المشاهد التي لا تتفق مع أسواقهم أو ثقافتهم.

لقد تحولت الآن الإمبراطوريات التلفزيونية السعودية مثل روتانا و ART إلي الإنتاج السينمائي (هاموند 2007/152) وطبقاً للمؤرخ السعودي خالد ربيع السيد ، بدأ الإنتاج السعودي في عام 1977 بفيلم بعنوان "اغتيال مدينة" إخراج عبد الله المحيسن و هو يحكي قصة دمار بيروت بعد الحرب الأهلية اللبنانية ، وقد حصل الفيلم علي جائزة قمية في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي كأفضل فيلم قصير ، وتلت ذلك فترة من السكون في الثمانينيات عندما تمكنت الجماعات الإسلامية المحافظة من قمع الحركة السينمائية في مهدها وإغلاق دور السينما ومنع السفارات الأجنبية من عرض أفلام للمواطنين السعوديين في محاولة للحفاظ علي سلامة الأخلاق العامة ، وعادة ما كانت تعرض الأفلام المصرية والعربية الأخرى المستوردة بالمنازل والنوادي الخاصة أو المدارس ، ومع ذلك ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية نقلة ثورية في السياسة

السينمائية في المملكة مع افتتاح أول دار سينما في الرياض في عام 2005 وتلا ذلك الترخيص لفيلمين سعوديين بممثلين سعوديين يعاونهم طاقم مصري ولبناني.

كان أول إنتاج سعودي هو "ظلال الصمت" (2006) تلاه "كيف الحال" ، كما أقامت المملكة المحافظة أول مهرجان سينمائي سعودي في عام (2006) وأطلق عليه "جده للإنتاج المرئي" لتحاشي كلمة "سينما" ، وبعد ذلك بعام أطلقت وزارة الثقافة السعودية مسابقة لتشجيع الشباب السعودي علي الدخول في مجال السينما وتكوين جمعيات سينمائية خاصة بهم ، وقد أنتجت روتانا "مناحي" وقامت بتوزيعه في دور السينما الحكومية والنوادي الثقافية ويحكي الفيلم قصة شاب سعودي من أصول بدوية يسافر إلي دبي ويواجه مواقف طريفة نظراً لاختلاف أسلوب الحياة في دبي ، وفي المؤتمر الصحفي الذي سبق العرض الأول ، صرح مسئول روتانا أن الفيلم لن يكون آخر إنتاج بل هو الأول من كثير سوف يأتي تبعاً ووعد أن الأفلام السعودية لن تتعرض علي الإطلاق بالإهانة للعادات والتقاليد الاجتماعية (الشرق 2008).

علي الرغم من الافتقار إلي صناعة سينمائية سعودية إلا أن إحدى صناعات السينما السعوديات حزام الكيلاني وهي خريجة المعهد العالي للسينما بالقاهرة - أخرجت فيلماً وثائقياً للتلفزيون السعودي بعنوان "الديرة" عام 1991 والسعودية الأخرى هي هيفاء منصور التي أخرجت ثلاثة أفلام تتناول في معظمها المشكلات الاجتماعية السعودية وكانت هناك إشارة خاصة إلي أحد أفلامها في مهرجان روتردام السينمائي في عام 2004 (هاموند 2007 / 140).

دخلت دول خليجية أخرى صناعة السينما علي الرغم من افتقارها إلي المواهب السينمائية الضرورية ، فقد خصصت مؤسسة إعلام أبو ظبي مليار دولار لإنتاج الأفلام العربية والدولية من خلال شركة الإنتاج "الخيال" في محاولة منها للارتقاء بصناعة جديدة والتقليل من الاعتماد علي صناعة البترول وتأمل أبو ظبي في أن تكون مركزاً إقليمياً ودولياً لصناعة السينما وبالتالي أقامت مهرجان الشرق الأوسط السينمائي في عام 2007 ، وكانت هذه الجهود موجهة إلي الشباب الإماراتي الذين يلغون تشجيعاً للحاق بصناعة السينما والانضمام لمسابقة "أفلام من الإمارات" التي تحت الشباب الوطني علي إنتاج أفلام روائية وثائقية وكرتون ، وهناك عدد من المنح الدراسية

متاحة لتعلم الإنتاج السينمائي ، وتتناول بعض الأفلام مشكلات محلية مثل الفيلم الذي كتبه السيدة الإماراتية علياء الشمس وهو عن امرأة إماراتيه تمكنت من اختراق سوق العمل وتحقيق حلمها في أن تصبح مهندسة ولربط طلاب صناعة السينما في أبو ظبي بالسينما الدولية أنشئت أكاديمية للسينما في أبو ظبي وهي "أكاديمية نيويورك - أبو ظبي" وهي شركة تعاونية بين مؤسسة أبو ظبي للثقافة والتراث وأكاديمية نيويورك للسينما (الدوسري 208).

جذبت العديد من مهرجانات السينما الإقليمية عدداً من صناع السينما لعرض أعمالهم وضمان توزيعها إقليمياً ومن المهرجانات المرموقة جداً "مهرجان القاهرة السينمائي الدولي" الذي يقام سنوياً منذ عام 1976، ومهرجان قرطاج السينمائي الذي يقام كل عامين منذ 1966 في تونس ، وحديثاً أطلقت الإمارات العربية المتحدة مهرجان دبي السينمائي الدولي في عام 2004 وقد حضر نسخته الخامسة (2008) لفيف من النجوم الدوليين أمثال جولدي هون وسلمى حايك ، ولقد جذب تشجيع المدن الخليجية الغنية (مثل دبي) للشباب علي الدخول في الميدان الكثير من الشباب من كل أرجاء منطقة الخليج لإنتاج أفلام للهواة لعرضها في المسابقات سواء في دبي أو المملكة العربية السعودية.

في عمان بدأ إنشاء دور السينما في السبعينيات عندما أنشأت شركة عمان للسينما العربية سينما روى في عام 1971 والتي تعتبر أكبر دار للسينما العربية سينما في عمان وفي عام 2002، افتتحت الشركة مجتمعاً سينمائياً حديثاً تبلغ سعته 640 مقعداً وهو "مدينة سينما عمان"، وفي البحرين كانت شركة بحرينية أنشئت في عام 1968 تمتلك دور السينما الست في الدولة وكانت تحتكر استيراد الأفلام التي كان معظمها يأتي من الهند وهي "سينما تيك حداد"، وهذا قد يرجع إلي الحقيقة بأن المغتربين الهنود ومن جنوب شرق آسيا يشكلون قطاعاً هاماً من القوى العاملة والسكان في دول الخليج.

الأفلام الوثائقية : حكاية أخرى

ليس الإنتاج الوثائقي بجديد فهو يعود إلي عام 1924 في مصر ويعني توثيق مشروعات التنمية الحكومية وأخبار الشعب بها وكان لهذا الدور أهمية خاصة خلال حربي

1967 وعام 1973 ، وبالتالي فإن معظم الأفلام الوثائقية في هذه الفترة كان ينتجها القطاع العام وليس القطاع الخاص أو صناع السينما المستقلون (الحديدي 13-75/1982)، وتقدم الدول العربية الدعم للأفلام الوثائقية - ولو بشكل جزئي- مثل الدعم الذي أعلن عنه أثناء الاحتفال بدمشق كمدينة ثقافية في عام 2008 - والذي يعتبر جزءاً من مبادرة الاحتفال السنوي باختيار عاصمة للثقافة "العربية التي أطلقت في عام 1982 وتنظمها اليونسكو ، ولقد دعي شباب صناع السينما السوريون و أصحاب المواهب الأدبية لتقديم مقترحاتهم عن الأفلام الوثائقية و التمثيليات و المسرحيات القصيرة.

تعتبر الأفلام الوثائقية أداة للتجاوز بشأن المشكلات الاجتماعية / السياسية ونقدها فقد وجدت الأفلام الوثائقية الفلسطينية علي سبيل المثال في صناعة السينما والإبداع وسيلة جديدة للتعبير عن الحياة اليومية الفلسطينية وخصوصاً في الأراضي المحتلة في محاولة لتعويض ما يروونه تشويها لصورتهم في الإعلام الغربي (بيرويل 33/2003) ومن أشهر مخرجي الأفلام الوثائقية مي مصري وهي من صناع السينما الأمريكية من أصول فلسطينية وقد أخرجت العديد من الأفلام الوثائقية عن أطفال الملاجئ الفلسطينيين والتي حازت أعمالها علي اعتراف دولي. ويتناول أحد أفلامها "أحلام المنفى" قصة فتاتين فلسطينيتين في معسكرين مختلفين للاجئين واللتين تمكنتا - برغم بعد المسافة بينهما - من التواصل وتكوين صداقة متفردة.

لقد ازداد الطلب علي الأفلام الوثائقية التليفزيونية بشكل هائل مع الانفجار الذي حدث في إعداد القنوات الفضائية والأرضية المتاحة للجماهير العربية داخل وخارج المنطقة ، ويقدر تقرير "مشهد الإعلام العربي" الذي خرج في عام 2007 بأنه توجد حوالي 500 قناة فضائية تغطي العالم العربي كله - يدار معظمها من قبل مؤسسات خاصة ، وتقدر قنوات الأخبار بعشرين قناة تقريباً والبقية قنوات موسيقية وترفيه (وتساعد وكالات جديدة مثل وكالة رامتان للأخبار في زيادة الطلب علي الأفلام الوثائقية السياسية).

طبقاً لمحمد هاشم - مؤسس مهرجان "أيام بيروت الوثائقية" فإن محطات التليفزيون العربية كانت في الماضي تشتري الأفلام الوثائقية الأجنبية لكي تملأ فراغات برامجها

الإذاعية ولكن كل هذا تغير الآن ، فاليوم تنتج محطات مثل "الجزيرة" و"العربية" برامجها الخاصة، فعلي سبيل المثال ، أنشأت مجموعة MBC المالكة لقناة "العربية" شركة O3 لإنتاج أفلام وثائقية ل"العربية" ، وكذلك ل MBC ويقال إن O3 تمكنت في عامها الأول من أن تبث أكثر من 60 ساعة من المادة الوثائقية بشأن القضايا السياسية الجارية ، وقد ذكر مدير الإنتاج بقسم الفيلم الوثائقي - محمد سويدي - أنه "منذ الحادي عشر من سبتمبر نقوم بشكل متزايد ببحث العلاقات بين الناس في العالمين العربي والغربي بالإضافة إلي الجدول الدائر حول الإرهاب " ومنذ 2007 تقوم شركة O3 برعاية مسابقة سنوية لتقديم المقترحات بشأن الأفلام الوثائقية التي يمكن للشركة أن تمولها وتشرف عليها وتعرضها علي قناة "العربية" ، وقد أعربت الشركة في مسابقة 2008 عن رغبتها في مساعدة صناع الأفلام الوثائقية العرب وكذلك من ليس لديهم خبرة سابقة بصنع الأفلام الوثائقية علي إنتاج أفلام قصيرة و إذاعتها علي شاشتها ، وكانت المسابقة تستهدف أيضاً صناع السينما المحترفين العرب لكي يتقدموا بعروضهم للإنتاج المشترك مع المؤسسات الإعلامية الدولية وبيوت الإنتاج والمنظمات غير الحكومية ، وعادة ما تكون هذه المسابقات مفتوحة أمام صناع السينما والصحفيين العرب ولكنها عادة ما تقتصر علي الأفلام التي تعتمد علي أسلوب الريبورتاج التي تصور خلال أربعة أيام ومحدودة ب 15-20 دقيقة.

بالإضافة إلي ما سبق ، أطلقت "الجزيرة" قناتها الوثائقية المتخصصة في عام 2007 "لتصبح رائدة في هذا المجال" حيث تركز علي الأفكار ذات القيمة السياسية بالنسبة للجماهير العربية وتشمل الأمثلة علي هذه الوثائقيات فيلماً عن الحياة في الدولة اليهودية (إسرائيل من الداخل) وفيلماً عن جماعة الدروز في لبنان ويقال إن القناة تنتج حوالي 10 % من برامجها محلياً وتستورد البقية.

علي الرغم من أن سوق الأفلام الوثائقية أخذ في التوسع - خصوصاً بين شركات الإنتاج في دول الخليج - إلا أن هناك اهتماماً ضئيلاً لدى تلك الشركات بالدعم المالي للبرامج التدريبية والتعليمية لصناع السينما الطامحين للتدريب والتعليم ، وفي نفس الوقت يرى صناع السينما العرب المستقلون أن الطلب الحالي علي الأفلام التي تتناول أفكاراً سياسية تمليها الأجندة السياسية والأيديولوجية لكل قناة أن ذلك يمثل عقبة

أمامهم ، حيث إن التدخل المباشر من قبل شركات الإنتاج في محتوى الأفلام الوثائقية أمر غير مرحب به ، والخيار الوحيد أمام صناع السينما العرب هو البحث عن فرص في الخارج إذ إن هناك طلباً شديداً علي الأفلام الوثائقية العربية في المهرجانات الدولية.

واختصاراً لما سبق ، تعتبر صناعة الأفلام الوثائقية العربية حديثة نسبياً حيث إن معظم المنتج منها عبارة علي مقابلات مدعمة ببعض الصور العشوائية ويقال إن صناعة الأفلام الوثائقية الآن آخذة في التصاعد لأن "الأفلام الوثائقية- كما تقول مخرجة الأفلام الوثائقية الأردنية سوسن دراوشة" - تعتبر أسلوباً أكثر ديمقراطية لحفظ السجلات عن التاريخ الحديث من وجهة نظر الأنظمة السياسية وهذا يتعلق أيضاً بالمعدات والكاميرات الأرخص والأكثر توفراً أمام المخرجين الشبان والمهنيين والأفلام الوثائقية وربما هذا هو السبب في أن يصبح هذا اتجاهاً مألوفاً بجانب الأفلام الوثائقية القصيرة المتاحة علي شبكة الإنترنت". تتركز معظم الأفكار الوثائقية في القضايا السياسية وقد يجد مخرجو الأفلام الوثائقية أنفسهم في مشاكل إذا ما عبروا الخط الأحمر فيما يتعلق بالدين والسياسة أو التوجهات الجنسية.

دور السينما في المجال الجماهيري العربي القومي

ركزت بعد الاستقلال الدول العربية - وخصوصاً مصر التي كانت صناعة السينما فيها مزدهرة - علي إنتاج أفلام تعلي من شأن مثل القومية العربية والوحدة العربية ، فمثلاً ، الفيلم التاريخي "الناصر صلاح الدين" أنتج في عام 1963 وأخرجه يوسف شاهين كدعاية لنظام عبد الناصر من خلال القياس بين عبد الناصر وصلاح الدين الذي يعتبر البطل العربي ضد الصليبيين الأوروبيين ، وكان عبد الناصر يحب أن ينظر إليه - مثل صلاح الدين - علي أنه القائد القادر علي توحيد العرب وهزيمة القوى الاستعمارية الغربية ، وكان هذا واضحاً في ترديد عبارات نطق بها صلاح الدين في الفيلم مثل "الدين لله والوطن للجميع" أو "ليس هناك نصر بدون وحدة" (حليم 1992/79).

كانت الأفلام ذات النبرة السياسية الحادة تواجه المنع أو التقييد في بعض الدول العربية ، فقد أخرج المصري توفيق صالح فيلم "المخدوعون" وهو اقتباس عن رواية غسان

كنفاني" أناس في الشمس" ولكن تم تضيق الخناق علي الفيلم في سوريا- حيث أنتج - ومنعه في مصر والعراق (روزن 35/1989) ويحيي الفيلم قصة ثلاثة رجال فلسطينيين من ثلاثة أجيال مختلفة يجمعهم هدف مشترك وهو الهروب من الفقر والعتور علي وظيفة في الكويت ، وكانت القضية الفلسطينية أيضاً فكرة العديد من الأفلام المصرية واللبنانية ، وفي الواقع ، شكل مجموعة من المفكرين الفلسطينيين "المجموعة السينمائية الفلسطينية" في أوائل السبعينيات بهدف إنتاج أفلام علي يد مبدعين فلسطينيين يؤيدون القضية الفلسطينية ، ويعيش كثير من صناع السينما الفلسطينيين في المنفى وبالتالي لا يستطيع العديد منهم السفر إلي إسرائيل ومن المحتمل أن يجهزوا طاقماً أجنبياً للتصوير في إسرائيل والأراضي الفلسطينية (نيدهارت 2007/2005) ، ويشار إلي أنه لم يكن هناك في يوم من الأيام أي مدرسة سينمائية في الأراضي الفلسطينية ولكن قام الفلسطينيون بإنشاء مؤسسة للسينما عقب انتفاضة الأقصى في عام 2000 لإنتاج أفلام قصيرة وأفلام وثائقية عن الحياة اليومية في المنطقة بالاشتراك مع بعض المؤسسات الأجنبية (هيلوير 96/2005).

يعتبر الدين والجنس أفكاراً محظورةً في السينما العربية (شفيق 34/2007) ولكن واجهت هذه المحظورات نوعاً من التحدي في الآونة الأخيرة خصوصاً من قبل مخرجات وممثلات يتسمن بالجرأة، ويذكر أن الفنانة اللاتي كن يعملن في مصر في أوائل القرن العشرين كن يهوديات أو من مسيحيي الشام كما كانت مهنة التمثيل تحظى بسمعة سيئة ، وعلي آية حال ، عملت صناعة السينما علي تحسين صورة الفنانة مما مهد الطريق لدخول الإناث هذه المهنة (فهيم 2008) ، ولجذب العائلات إلي دور السينما كان هناك توجه لإبراز الصورة الإيجابية للمرأة العربية والمصرية في الخمسينيات و الستينيات ، وخصوصاً في أعمال الممثلة المصرية فاتن حمامة المعروفة بسيدة الشاشة العربية من خلال سلسلة من الأفلام أكسبتها احتراماً شعبياً واسعاً ، وعلي آية حال ، أظهرت السينما التجارية في الثمانينيات والتسعينيات شخصيات نسائية مشوشة فرضن موجة الحجاب علي ممثلات مصريات مرموقات رفض العمل السينمائي "الحرام" وفضلن ارتداء الحجاب و الانسحاب من الحياة العامة (مورجان 4/2005).

ظهر في الحقبة الماضية جديد من الأفلام أطلق عليه "السينما النظيفة" والذي يتجنب أية إساءة إلى الأدوار الحساسة دينياً وثقافياً (مورجان 4/2005) ، وعلي الرغم من أن العديد من الأفلام الحديثة تعتبر "نظيفة" إلا أن هناك أفلاماً أخرى تمثل حبيكتها و شخوصها تحدياً للمحظورات الدينية والاجتماعية ، وأحد الأمثلة الحديثة هو الفيلم المصري "سهر الليالي" (2002) والذي أثار جدلاً ساخناً في مصر ، ويتناول هذا الفيلم قصة أربعة أزواج مع زوجاتهم يضارعون مشكلات الزنا والشبق الجنسي في مجتمع يعلي من صورة الأمهات والزوجات علي أنهن مخلصات لأزواجهن وأسرهن ولسن نساء يسعين إلي المتعة الجنسية (مورجان 5/2005) ، ومثال آخر هو "بحب السيم" (2004) وهو يحكي قصة رجل قبطي محافظ تتعذب زوجته من فرط عفته وبالتالي تدخل في علاقة غير مشروعة مع أحد الناس ، وقد تسبب الفيلم في قيام الأقلية القبطية في مصر بمظاهرات ورفع دعاوي قانونية ضد المخرج وكاتب السيناريو اللذين هما في الأصل قبطيان ، وتقف المخرجة المصرية إيناس الدغدي وراء العديد من الأفلام الجريئة التي تتناول قضايا اجتماعية حساسة مثل "الإيدز" ، المثلية الجنسية والعذرية وقد أثار فيلمها "مذكرات مراهقة" (2001) جدلاً كبيراً يعرض رفض مراهقة مصرية لفكرة العذرية كأمر لازم يسبق الزواج.

يصور فيلمان جزائريان حديثان امرأة جزائرية تكسر القيود الاجتماعية ، هذان الفيلمان هما "حريم مدام عثمان" (2000) و "تحيا الجزائر" (2004) من إخراج نادر مونكنيش حيث تجرأ الفيلم الثاني علي عرض امرأة جزائرية عارية تماماً (عبد الرازق 348/2007) أما الفيلم اللبناني "كاراميل" من إخراج نادين لبكي (2008) فهو إنتاج مشترك مع فرنسا ويحكي عن خمسة نساء يلتقين بانتظام في أحد صالونات التجميل ويتبادلن الأحاديث الودية عن الرجال والجنس وتبرر لبكي فكرة الفيلم الجريئة بالمعايير المزدوجة في المجتمعات العربية أو كما تقول "أنا أعيش في بلد حديث ومنفتح علي الثقافة الغربية وفي نفس الوقت أجديني في حيرة بين هذه الثقافة وثقل العادات ، والدين ، والتعليم كما أن هناك قدراً كبيراً من الرقابة الذاتية و ضبط النفس ، إنني حائرة بين هذين الأمرين ولا أعرف من أنا بالضبط ، لقد نظرت حولي وشعرت أن النساء حولي لديهن نفس الشعور ولهذا السبب قررت أن أكتب هذا الفيلم لكي أتحدث

عن النساء في لبنان اليوم وما يواجهنه وهذا التناقض بين الشرق والغرب والطريقة التي نحاول بها اكتشاف هويتنا".

اتجهت في أوائل التسعينيات أكثر من 20 ممثلة مصرية إلى ارتداء الحجاب وتركن السينما وكرسن أنفسهن للعبادة ولكن هذا الاتجاه أخذ في التباطؤ بعد عام 1994 وخصوصاً مع قمع الحكومة للحركات الإسلامية (شفيق 716/2001)، وفي مراكش أحاطت الاحتجاجات الإسلامية بأفلام المخرج المغربي عبد القادر الأكتع مثل "الحب في الدار البيضاء" (1991) و "دم الآخر" (1995) بسبب مشاهد جنسية، كما تم في مراكش منع بعض الأفلام المصرية مثل فيلم يوسف شاهين "المهاجر" (1995) بسبب تجرؤه علي تصوير النبي يوسف (هاموند 143/2007)، ومن الناحية الأخرى، عرضت أفلام مصرية في التسعينيات تساند الحكومة المصرية بشكل واضح في إظهار صورة سلبية عن الأصوليين، هذه الأفلام تشمل "الإرهابي" و "الإرهاب والكباب" (1992) اللذين قام ببطولتها النجم المصري المشهور عادل إمام.

لقد أفرزت الاضطرابات السياسية في الآونة الأخيرة بالمنطقة - بدءاً من غزو العراق للكويت و الخطر الاقتصادي علي العراق والحرب علي العراق في عام 2003 موجه من الأفلام تنتقد الوضع السياسي القائم وتعرض للموقف العربي تجاه إسرائيل وأمريكا، وأحد الأمثلة علي ذلك فيلم النجمة المصرية نادية الجندي "48 ساعة في إسرائيل" (1998)، ويحكي قصة سيدة مصرية تتمكن من خداع عميل سري إسرائيلي، ومثال آخر هو "ليلة سقوط بغداد" (2006) الذي استوحى من حرب العراق والذي يصور خوف أحد المدرسين المصريين من أن تقوم الولايات المتحدة بغزو مصر بعد سقوط بغداد، وتناولت بعض المشاهد فضيحة سجن أبو غريب حيث قدمت صورة رمزية لضعف البشر المطحونين في وجه القوى الإمبريالية المهيمنة (شفيق 95/2007)، ويصور النجم المصري عادل إمام في فيلمه الشهير "السفارة في العمارة" (2005) زير نساء مصري يعود بعد رحلة عمل طويلة في دول الخليج الغنية ليجد أن السفارة الإسرائيلية تفتح أبوابها بالقرب من باب شقته، ووجد الرجل صعوبة في أن يحيا حياة طبيعية حيث يخضع بشكل دائم للتفتيش الذاتي والاستجواب وعندما يتمرد يصبح بطلاً قومياً،

وينتقد هذا الفيلم بشكل كوميدي التطبيع بين مصر وإسرائيل وينتهي بأن يقود عادل إمام مظاهرات حاشدة ضد سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

تظهر أفلام أخرى العرب علي أنهم من الصلابة بحيث لا يمكن للمؤثرات الغربية أن تفسدهم ، ويظهر ذلك في الفيلم الناجح لعادل إمام "التجربة الدهركية" (2003) الذي يحكي قصة امرأة دهركية (ربما إشارة إلي الغرب) تأتي إلي مصر للارتقاء بالتربية الجنسية وتحدث فوضى عارمة في منزل الوزير حيث يقيم وحيث يهيم الوزير وأولاده الأربعة بجمالها الأخاذ، وكذلك ظهر الممثل الكوميدي الشاب المصري محمد هنيدي في أفلام أخرى لها نفس التوجه الأخلاقي مثل "صعيدي في الجامعة الأمريكية" (1998) والذي حقق نجاحاً منقطع النظير بإظهاره أن أبناء الطبقات العليا المصرية يحافظون علي روحهم الوطنية (هاموند 140/2007) وفيلمه الآخر "همام في أمستردام" (1999) يصور شاباً مصرياً يراوده حلم الهجرة إلي أوروبا شأنه شأن الكثير من أقرانه وتمكن هنيدي من تصوير القيم المصرية المحلية علي أنها لم تفسد من أمركة مصر أو موجة التحديث والخصخصة التي طرأت منذ السبعينيات (هاموند 151/2007) علي الجانب الآخر ، يوجد عشرات من صناعات السينما العرب الذين يعيشون في أوروبا ويعتبر التحدي بالنسبة لكثير منهم ليس بالضرورة في الحفاظ علي عدم تلوث ثقافتهم الأصلية ولكن في عمل تصالح بين جذورهم الأصلية مع قيام المجتمعات التي تستضيفهم ، فقد دأب صناع السينما الجزائريون علي استخدام السينما كوسيلة لمناقشة قضايا في موطنهم الأصلي الجزائر بالإضافة إلي فرنسا - الوطن الذي يؤويهم ، و من بين هؤلاء السينمائيين مرزق العواش ، عبد الكريم بهلول ، وعكاشة توتية ومحمود زعوري الذين تبرز أعمالهم الطريقة التي يناقش بها السينمائيون المهاجرون علاقتهم بموطنهم الأصلي وهويتهم الجديدة في المهجر (هيجبي 2007) ، وأكثر من ذلك ، أطلقت المخرج الجزائرية باميته بن جيجي - وهي من الجيل الثاني من العرب الفرنسيين - فيلمها الوثائقي "ذكريات المهاجرين" في عام 1997 في محاولة لإيصال صوتها إلي الجيل الأول من المهاجرين والمهاجرات من شمال إفريقيا ، وقامت أيضاً بإخراج فيلم روائي "إن شاء الله غداً" (2001) ويتناول المشكلات

التي تواجهها المرأة من الجيل الأول من المهاجرين في التكيف مع الحياة في فرنسا (سذرلاند 12/2007). يشعر بعض سينمائيي المهجر بالانجذاب إلى شئون بلادهم الأصلية مثل اللبناني برهان علاوي الذي قال ذات مرة "كلما أقضي المزيد من الوقت في فرنسا أشعر بأنني مهموم أكثر بمشكلات لبنان" (روزن 1998).

خاتمة

تطورت السينما كتجارة رابحة خصوصاً في مصر حتى فترة السبعينيات عندما تمت خصخصتها وواجهت سلسلة من المتاعب الاقتصادية وكان علي صناعة السينما أن تتحمل المنافسة الشديدة من قبل الفيديو للتوزيع في الأسواق الخليجية وخصوصاً في المملكة العربية السعودية ثم ازدادت المنافسة شراسة منذ التسعينيات مع مقدم القنوات الفضائية والتي يعرض إنتاجها في دور السينما الرئيسية ومع ذلك ، هناك اهتمام واضح بالسينما كفن وصناعة ، حيث إن الإمارات والسعودية علي سبيل المثال ، قد أنتجت أفلاماً خاصة بهم وشجعتنا مواطنيها علي اختراق هذه الصناعة كجزء من الصورة العصرية لهذه الدول الخليجية ، وعموماً أسهمت السينما في الكشف عن المحظورات الاجتماعية ربما أكثر من أي وسيلة أخرى وقد يرجع هذا إلي أن السينما قد تمت خصخصتها - علي الأقل في مصر ولبنان بينما يخضع التلفزيون بشكل كبير لإشراف الحكومات العربية.

تشير التطلعات المستقبلية لصناعة السينما إلي نمو مستمر ولكن علي أسس جديدة ، إذ قد يؤدي نقص التمويل إلي المزيد من الإنتاج المشترك ليس فقط بين المنتجين الإقليميين بل قد يشمل أيضاً الممولين الدوليين وخصوصاً من أوروبا ، وقد يؤثر هذا في الأفكار التي قد تطرح مستقبلاً حيث يمكن تناول أفكار أكثر جرأة ، وعلي الرغم من أن الأنظمة العربية - من الناحية النظرية - يمكن أن تفرض لوائح صارمة ورقابة للحد من حرية صناعة السينما إلا أن هذه السلطة تواجه تحدي عولمة الإعلام والتي لها آثار إيجابية وكذلك سلبية علي السينما العربية.

علي الجانب الإيجابي ، تعرض الأفلام الآن في المهرجانات الدولية للسينما والأفلام الوثائقية الأمر الذي يشجع صناع السينما - خصوصاً الجيل الجديد علي تقديم منتجات جديدة وجريئة بما يتسق مع هذه التجمعات ، إضافة إلي ذلك ، تمثل تجمعات المهجر العربية أسواقاً جديدة لصناعة السينما العربية في الخارج بالإضافة إلي أنها تعتبر أساساً لخلق جيل جديد من صناع السينما الذين نشأوا في هذه المجتمعات، أما علي الجانب السلبي ، تبقى صناعة السينما في يد لاعبين قلائل يملكون موارد مالية هامة مما يجعل من الصعب علي قادمين جدد أن يدخلوا هذه الصناعة وبالتالي يضطر كثير منهم للبحث عن التمويل من الخارج عند إنتاج أفلام روائية أو وثائقية ، وأخيراً ، فإن المنافسة الشرسة من قبل الفضائيات تضيف المزيد من الضغوط علي إنتاج الأفلام الروائية مما يجعل إنتاج الأفلام عملية تجارية محفوفة بالمخاطر وتجعل من الإنتاج المشترك وسيلة ضرورية لضمان التمويل الكافي لهذا الإنتاج.

ملحوظات:

يمكنك زيارة المواقع التالية:

<http://yabeytrouth.com/pages/index3401.htm>

<http://www.asbu.net/www/at/directdoc.asp?docid=117>

<http://english.ramattan.net/profile.aspx>

www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml

www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml

www.o3productions.com/arabiya08.htm

www.o3productions.com/arabiya08.htm

<http://english.aljazeera.net/documentary/2007/02/200852519224757854.html>

www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml

www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml

www.onculture.eu/story.aspx?s_id=193

www.onculture.eu/story.aspx?s_id=193

<http://www.filmakermagazine.com/directorinterviews/2008/02/nadine-labakicaramel.php>

الفصل السابع
الإنترنت العربية
ثالث انفصامي

خليل ريناوي

"إننا نؤمن بشدة بأن تبني التكنولوجيا من منظور حكومي واجتماعي واقتصادي لهو أمر ضروري لتطور واستقرار الاقتصاد والمجتمع الأردني - وتعتبر هذه الاتفاقية مع مايكروسوفت خطوة نحو رؤيتنا في تحويل الأردن إلي مركز تكنولوجي مبني علي المعرفة".
(الملك عبد الله الثاني - ملك الأردن في (الأردن تود أن تكون مكة التكنولوجية) (ويرلد نيوز ، 6 مارس 2006).

"لقد فرضت المدينة رقابة علي الإنترنت وهذا يستحق الثناء لأنه ليس من المفترض أن تترك الإنترنت مفتوحة للجميع لأن هناك مواقع غير أخلاقية تنتهك حقوق المسلم في تطبيق قواعد الدين (صالح بن عبد الله آل عزيز - مدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا).
يعكس الاقتباسان اللذان نفتتح بهما هذا الفصل الوضع الشيزوفريني للإنترنت في العالم العربي فمن ناحية تحاول الحكومات العربية أن تسير في ركب الاتصالات والإنترنت ومن ناحية أخرى قيدت ومازالت تقيد تطور الإنترنت في بلادها ، وبالتالي فهي تتعامل مع الإنترنت بطريقة متناقضة ففي الوقت الذي تدرك فيه أهميتها في تنميتها الاقتصادية وقيمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذه الحكومات ترى أن الإنترنت عامل يؤثر في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في بلادها ، والحكومات التي ترى في الاستعمار الثقافي سبباً في فرضها لقيود تعاني كثيراً كي تتحكم في هذا الشريان المعرفي : حيث تفرض سيطرة حكومية علي الموزعين ، وتحد من عدد موردي خطوط الإنترنت ، وتقوم بفلتره البرامج والتحكم فيها وإنشاء هيئات للإشراف والسيطرة علي استخدام الإنترنت وتنقيح اللوائح التي تنظم الوصول إلي الإنترنت

وهكذا فإن تلك الأساليب تحول الإنترنت -والتي تختلف من بلد لآخر - إلى مجال عام يخضع للرقابة والعقوبات شأنه في ذلك شأن وسائل الإعلام التقليدية.

تقدر المسوح التي أجريت علي الإنترنت التي تطورت في العقدين الماضيين - أن عدد المستخدمين حول العالم أصبح أكثر من 1.9 مليار شخص وهذا يعني أن 28.7 % من سكان العالم يستخدمون الإنترنت بالمقارنة بعام 1997 حيث قدر العدد ب 70 مليون - أي زيادة بمقدار 18 ضعفاً (طبقاً لآخر الإحصائيات من موقع internet.worldstats.com).

تعتبر البحرين أكثر البلاد بها خطوط إنترنت في الشرق الأوسط (88%) تليها الإمارات 75.9 % وأكبر عدد من حسابات الإنترنت في المنطقة يوجد في إيران (33200000) (internet.worldstats.com) ، و على أية حال تختلف بقية الدول العربية عن الدول غير العربية في المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران وكما نرى من جدول رقم (9) فإن نسبة السكان العرب إلى سكان العالم بلغت 4.87 % في يونيو 2010 ومع ذلك يمثل العرب نسبة 3.32 % من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ،و يمكن أن يكون عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي أكبر من تلك الأرقام لأن معظم مستخدمي الإنترنت في هذه المنطقة يمكنهم الوصول إلى الإنترنت من خلال أجهزة كمبيوتر عامة في الجامعات ومقاهي الإنترنت أو من خلال الاستخدام الجماعي وليس من خلال حساب خاص ، وبرغم معدلات الاختراق السريعة والضخمة للإنترنت في المجتمعات العربية والآخذة في الارتفاع إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت تظل واحدة من أقل النسب في العالم - باستثناء دول الخليج حيث تعتبر النسبة عالية نسبياً (حوالي 30 % أو أكثر) بينما لا تزيد في بقية الدول العربية عن 10 % من إجمالي عدد السكان.

لماذا لا يزال العالم العربي متخلفاً - و به هذا العدد من الشباب - عندما يتعلق الأمر بالثورة الرقمية ؟ هناك عدة عوامل مثل المعرفة المحدودة باللغة الإنجليزية والتكلفة العالية لتسهيلات تكنولوجيا المعلومات ، والبنية التحتية القاصرة للوسائط والوصول المحدود للإنترنت في المناطق الريفية - كل هذا يسهم في الحد من انتشار الإنترنت

ويجعلها ترفاً متاحاً لمجموعات اجتماعية محدودة وطبقات في المجتمعات العربية وتحديدًا المهنيون ذوي المهارات العالية من الطبقة الاجتماعية المتوسطة والعليا.

علي الرغم من هذه الأرقام ، لا يمكننا تجاهل أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات وإدارة للبحث في العالم العربي بسبب طبيعتها التفاعلية التي تشكل الهوية الجماعية وتضامن المجتمع وكذلك بسبب إمكانياتها كقوة اجتماعية وسياسية لكل من الأصوليين الدينيين وجماعات حقوق الإنسان التي قد تدفع للتغيير في العالم العربي ولقد انعكست النتيجة في التطور السريع حديثاً لهذه الوسيلة في المجتمعات العربية بالنسبة لمناطق أخرى في العالم ومتوسط النمو العالمي كما نرى في جدول رقم (9) ، وهذا يبين أن النمو في استخدام الإنترنت في العالم العربي قد بلغ 2170 % بين 2000-2010 في حين بلغ النمو في بقية أرجاء العالم حوالي 375 % فقط.

يتناول هذا الفصل ظهور الإنترنت ومستوى اختراقها الحالي واستخدامها في المجتمعات العربية ويناقش العقبات التي تقف أمام انتشار هذه الوسيلة في هذا الجزء من العالم واستخدام الإنترنت كمجال عام افتراضي ، حيث يفحص أنماط الاستخدام وثقافة الإنترنت في هذه المنطقة ، ويركز الفصل علي رد فعل الحكومات والأنظمة العربية تجاه هذه الوسيلة وانتشارها من خلال مقاهي الإنترنت.

جدول رقم "9"

مستخدمو الإنترنت في العالم العربي وفي العالم

المنطقة	عدد السكان حسب تقديرات 2009	% إلي سكان العالم	مستخدمو الإنترنت في يونيو 2010	% الانتشار بين السكان	% نمو المستخدمين 2010-2000	% المستخدمين في العالم
إجمالي العالم العربي	323.171.543	4.87 %	65.134.200	19.6 %	2170 %	3032 %
العالم العربي في بقية العالم	6.513.438.417	95.13 %	1.901.380.616	29.2 %	357 %	96.68 %
إجمالي العالم	6.845.609.960	100 %	1.966.514.816	28.7 %	467 %	100 %

ملحوظة:

1- تم تحديث الإحصائيات الخاصة بالإنترنت و السكان في يونيه 2010 .

2- أعداد السكان مبنية علي بيانات مأخوذة مكتب الإحصاء الأمريكي.

الإنترنت في العالم العربي

تعود وصلات الإنترنت في المنطقة إلي أوائل التسعينيات عندما كانت متاحة فقط في المكاتب الحكومية والجامعات والمعاهد البحثية ، ومع مرور الوقت بدأ استخدامها في الازدياد حتى أنه يتوفر في الوقت الحالي الوصول إلي الإنترنت من خلال موزعين محليين في كل البلاد العربية.

تونس : كانت أول دولة عربية تتصل بالإنترنت (1991) ، ومع ذلك أصبح استخدامها علي نطاق واسع في عام 1996 عندما أنشئت المؤسسة الرئيسية الموفرة للخدمة - الوكالة التونسية للإنترنت ومراقبة تبادل المعلومات (عيد 2006) ، وقد حاولت تونس نشر هذه التكنولوجيا بطريقة تعمل علي جذب الاستثمارات الأجنبية كما أنها تقدم خدمة الإنترنت من خلال 12 مزوداً وهي تشمل 7 يزودون المؤسسات والوكالات العامة بالإضافة إلي 5 شركات خاصة توفر الخدمات للسوق الأكبر وتوفر خدمات الإنترنت من خلال الخط التليفوني أو خطوط ال ADSL و طبقاً لإحصائيات في يونيو عام 2010 وصل عدد المستخدمين 3.6 مليون بما يمثل 34 % من إجمالي عدد سكان تونس ، في حين أن النمو في الاستخدام بين 2000 و 2010 بلغ 3500 % ، وأخيراً يلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي أمكن تصفحها لأن مستخدمي الإنترنت التونسيين يفضلون استخدام حسابات بريد إلكتروني أجنبي لكي يتحاشوا الرقابة الحكومية.

مصر: وقد جاءت بعد تونس في الاتصال بالإنترنت في أواخر 1993 ، وتم ذلك عن طريق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، وفي أوائل 1997 بدأ المركز في خصخصة خدمات الإنترنت بالترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت ، وبناءً عليه قامت هذه الشركات ببيع الخدمات لعملاء آخرين، وبلغ عدد موفري خدمة الإنترنت في عام 1997 ستة عشر متصلين بعضهم البعض عن طريق البوابات الإلكترونية للشركة المصرية للاتصالات كما أطلقت الحكومة خدمة ال

A-DSL في مايو 2004 بمبادرة قامت بها سبع شركات ، وبفضل هذه الجهود الضخمة زاد عدد مستخدمي الإنترنت زيادة كبيرة ، ويبلغ العدد الحالي لمستخدمي الإنترنت في مصر ما يزيد علي 17 مليون ، أي ما يعادل 21 % من إجمالي عدد السكان ، في حين بلغت نسبة الزيادة في الاستخدام 3691 % بين عامي 2000 و 2010 ، وكلهم يستقبلون الخدمة عبر 211 شركة لتوفير الخدمات أكبرها "Link" و "TE" Data في السوق المصرية للاتصالات.

الجزائر : أدخلت خدمة الإنترنت في عام 1993 من خلال مركز الأبحاث CERIST المملوك للدولة وبعد ذلك بخمس سنوات انتهى احتكار الدولة لتوفير الخدمة وسمح لشركات القطاع الخاص بتوفير الخدمات ، وبحلول عام 2000 كان يوجد 18 شركة خاصة لتوفير الخدمة (عيد 2008) ، ومع ذلك لا يزال سوق الاتصالات الجزائرية يخضع لسيطرة شركة اتصالات الجزائر وهي الشركة الأم المملوكة للدولة والتي توفر خدمات الاتصالات في الجزائر ، ويعتبر احتكار شركة اتصالات الجزائر لخدمات الإنترنت أحد المعوقات الرئيسية أمام استخدام الإنترنت علي نطاق واسع ، وعلي آية حال ، حصلت شركتان خاصتان في عام 2005 علي ترخيص بإنشاء شبكة خطوط هاتف أرضي وكذلك إطلاق خدمة ال ADSL ، وبالتالي انتهى الاحتكار ، ومع حلول عام 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر 4.7 مليوناً بما يعادل 13.6 % من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام 9300 % بين عامي 2000 و 2008 ، وعلي الرغم من تحرير قطاع الاتصالات لا تزال خدمات الإنترنت واستخدامها أقل من مستوى الدول الأخرى المجاورة.

الإمارات العربية المتحدة : وقد اتصلت بالإنترنت من خلال شركة "اتصالات" التي كانت تحتكر خدمات الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 2006 ، ففي نفس العام أنشئت شركة وطنية أخرى لتوفير خدمات الإنترنت (DU) لزيادة التنوع في السوق الوطني للاتصالات ، وتعتبر دولة الإمارات أول دولة عربية من حيث انتشار الإنترنت علي مستوى الاستخدام والبنية التحتية ، و بجانب المواقع الالكترونية العامة والتجارية وهي متعددة وعالية الكفاءة تحتفظ كل المؤسسات الحكومية بمواقع الكترونية متقدمة باللغة العربية و الانجليزية ، ولجذب الاستثمارات المحلية

و الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات أنشأت دولة الإمارات "مدينة الإنترنت" إحدى اثنتين في العالم العربي ، ويضيف تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007 الصادر عن الأمم المتحدة أن الإمارات العربية علي قمة الدول العربية من حيث الوصول إلي الإنترنت إذ يوجد بها 308 مستخدم لكل 1000 شخص (هانكوك 2008) ، وطبقاً لإحصائيات في يونيه 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في دولة الإمارات حوالي 3.8 مليون أي ما يعادل أكثر من 75 % من إجمالي عدد السكان ويعتبر هذا ثاني أعلى معدل في العالم العربي كما بلغت الزيادة في الاستخدام 414 % بين عامي 2000 و 2010.

الأردن والسودان: اتصلت هاتان الدولتان بالإنترنت في عام 1994 ، ومنذ أن بدأت الإنترنت تتاح للجمهور في الأردن وجدت مساندة قوية من سلطات المملكة ، ويقوم بتوفير الخدمة "المؤسسة العامة للاتصالات السلكية" التي تحولت إلي شركة مملوكة للدولة في عام 1997 وتعمل علي أساس تجاري تحت مسمى شركة الأردن للاتصالات وحتى عام 2004 ، كانت هي الشركة الوحيدة التي تقدم خدمات الاتصالات المحلية والدولية ، وبعد ذلك باعت الشركة نصيبها لشركة "فرانس تليكوم" التي أصبحت اللاعب المسيطر في قطاع الاتصالات في الأردن (الشرق الأوسط للإنترنت 2005) وقد أسهمت هذه الخطوات في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من 127000 مستخدم في عام 2000 إلي 630000 في عام 2004 بإجمالي 117 مستخدم لكل ألف مواطن وهذا معدل مرتفع بالمقارنة بدول عربية أخرى ، ويوجد حالياً العديد من الشركات التي توفر خدمة الإنترنت ، وقد جعل هذا التطور السريع الأردن في مصاف أفضل الدول العربية في هذا المجال ، وطبقاً لإحصائيات أخذت في يونيه 2010 يوجد ما يزيد علي 1.7 مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل 27% من إجمالي عدد السكان كما أن النمو في الاستخدام وصل إلي 1268 % بين عامي 2000 و 2010.

كان عام 1994 هو العام الذي دخلت فيه الإنترنت إلي السودان لأول مرة ، وقبل ذلك كانت الدولة السودانية تسيطر علي قطاع الاتصالات وانتهى ذلك عندما أعلنت الشركة عن إنشاء الهيئة الوطنية للاتصالات وعن نيتها لفتح سوق الاتصالات أمام القطاع الخاص ، وبالإضافة إلي هذه الإجراءات تم تحويل هيئة الاتصالات السلكية

واللاسلكية إلى شركة خاصة مساهمة تعرف بـ "سوداتيل" التي أنشأت شبكة اتصالات جديدة (موقع باب 2005) ، وبعد ذلك ، أسست شركة سودانيت - وهي شركة مملوكة للدولة لتوفير خدمات الإنترنت في السودان (موقع سودانيت 2006) وظلت سودانيت الموفر الوحيد للخدمة في السودان حتى عام 2005 عندما تم إنهاء احتكارها وذلك لأغراض تقليل نفقات الاتصالات وزيادة معدل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقليل الفارق الرقمي بين المناطق الريفية والحضرية (شبكة مكتوب محيط 2007) ، والآن توجد ست شركات توفر خدمات الإنترنت في السودان ، وفي يونيو 2010 كان يوجد 4.2 مليون مستخدم للإنترنت في السودان بما يعادل 10 % من إجمالي عدد السكان كما أن معدل النمو في الاستخدام كان 13900 % بين عامي 2000 و 2010 ، وهذا يعتبر معدل منخفض بالمقارنة بمعدلات الاستخدام الإقليمية والعالمية.

البحرين: اتصلت البحرين بالإنترنت في عام 1995 ويعتبر المؤسسة الوحيدة لتوفير خدمات الإنترنت هي "البحرين للاتصالات" أو باتيلكو - وهي شركة تملكها وتديرها الدولة ، وعلي الرغم من صدور قانون بتحرير السوق في عام 2002 ، إلا أن باتيلكو لا تزال المزود الوحيد بخدمات الإنترنت ، وقد تسبب الاحتكار الذي تتمتع به الشركة في كثير من النقد وخصوصاً فيما يتعلق بالأسعار العالية لخدمات الإنترنت الأمر الذي دفع بعض المشتركين لإنشاء مواقع متخصصة للاحتجاج ضد سياسات الشركة (باتيلكو 2007) ، ويعتبر هذا الاحتكار العقبة الرئيسية أمام زيادة الاستخدام في البحرين ، وعلي الرغم من أن باتيلكو توفر خدمة ال ADSL إلا أنها مرتفعة السعر. وتذكر التقارير الصحفية أن السبب وراء هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التمكين السياسي (الشعبي 2005) ، وفي يونيو 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 649.300 بما يعادل 88 % من إجمالي عدد السكان وهي أعلى نسبة في العالم العربي والشرق الأوسط ، وقد زاد معدل الاستخدام بنسبة 1523 % بين عامي 2000 و 2010.

مراكش: اتصلت مراكش أيضاً بالإنترنت أيضاً في عام 1995 ، وفي البداية كان هناك مستخدمون قليلون ولكن تغير هذا عندما تولى الملك محمد السادس مقاليد الحكم في عام 1999 عندما أعلن عن دعمه لحقبة تعليمية جديدة حتى عام 2008

والتي يمكن لجميع المدارس خلالها أن تتصل بالإنترنت (براونا 2006) وكان الهدف الرئيسي وراء هذا الاهتمام هو جذب الاستثمار الأجنبي ، وتهيمن شركة مراكش للاتصالات - وهي المؤسسة المنوطة بتوفير خدمات الإنترنت - علي السوق في مراكش ، ولقد كانت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة حتى عام 2000 عندما صدر أمر ملكي بخصخصتها ، وتغير السوق بشكل هائل في عام 2006 عندما حصلت شركة "ميدتل" علي رخصة خدمة التليفون الثابت مما يعني أنها تقدم الخدمات التي كانت تحتكرها شركة مراكش للاتصالات (بوزباني 2006) وتقدر الإحصائيات الرسمية في يونيه 2010 أن هناك حوالي 10.5 مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل 33 % من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام 10432 % بين عامي 2000 و 2010.

اليمن: تتسم اليمن بأحوال اقتصادية بائسة ، وقد بدأت في استخدام الإنترنت في عام 1996 حيث حظيت بقبول حسن علي الرغم من الوصول المحدود نظراً للكلفة العالية لأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها بالإضافة إلي الاشتراكات ، ويوجد باليمن شركتان للتوزيع "تيليمين" و "يمن نت" ، يعتبر عدد المستخدمين ومعدل النمو الأقل بين الدول المنطقة ، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يسمح بزيادة كبيرة في عدد العملاء ، ففي بداية عام 2006 ونظراً للنقص في البنية التحتية - كان باليمن حوالي 110000 مشترك في الإنترنت (البحيري 2007 أ) ، وحتى وقت قريب ، عندما أطلقت خدمة ال ADSL لم يكن متاحاً إلا خدمة الإنترنت بالتليفون أو ISDON ، وعلي الرغم من المزايا العظيمة التي يوفرها نظام ال ADSL للمواطنين اليمنيين إلا أن الوضع الاقتصادي يعني أن قلة قليلة جداً لديها القدرة علي الاستفادة منها حيث يوجد أقل من 2000 مشترك في خدمة ADSL (البحيري 2007) ، ولذلك يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن 420000 فقط بما يعادل 1.8 % من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام 2700 % بين عام 2000 و 2010 وعلاوة علي ذلك ، يمنع الوضع الاقتصادي اليمني أيضاً من قضاء فترات طويلة من الوقت ينشغلون فيها بأنشطة علي الإنترنت مما يحد بشكل كبير من تأثير الإنترنت علي الحياة السياسية والاجتماعية.

عمان وقطر والكويت والسعودية وسوريا:

اتصلت تلك الأقطار بالإنترنت في عام 1997، حيث أمكن للشعب العماني الوصول إلى الإنترنت لأول مرة بدءاً من ذلك العام ويهيمن علي هذا القطاع شركة عمان للاتصالات وهي شركة مغلقة برأسمال مشترك تملكها الدولة كلية وتحاول سلطنة عمان جاهدة للحاق بركب الاتصالات الحديثة من خلال مشروع اليكتروني طموح أدى إلى الزيادة في استخدام الإنترنت وعلي الرغم من هذه الزيادة لا يزال لدى عمان مستخدمين أقل بالمقارنة بالبلاد الأخرى في المنطقة، ولقد أثر احتكار خدمات الإنترنت والأسعار العالية والمشكلات الفنية علي انتشار الخدمة وعدد المستخدمين هناك ،ونتيجة لذلك بلغ عدد مستخدمي الإنترنت طبقاً لإحصاء يونيه 2010 ما يزيد 1,2 مليون بما يعادل 47% من إجمالي عدد السكان ونسبة النمو بلغت 1274% بين عامي 2000 و 2010 .

أصبحت الإنترنت متاحة في قطر منذ 1997 و تمتلك تلك الدولة إحدى أفضل البنى التحتية في العالم وتتحكم شركة "كيوتل" الخاصة في السوق القطري للاتصالات (صحفيون بلا حدود 2006) وتقدم خدمات التليفون الأرضي والخلوي بالإضافة إلي خدمة الإنترنت من خلال الشركة التابعة لها "إنترنت قطر" وتقدم شركة "كيوتل" التي تحتكر السوق حتى عام 2013 (الوطن 2005) سلسلة واسعة من الخدمات تشمل ADSL و WIFI وكذلك تستغل وضعها السوقي وتفرض رسوماً عالية وعلي الرغم من أن كيوتل تعتبر اسمياً شركة خاصة إلا أن رئيس مجلس إدارتها عضو من الأسرة المالكة وهذا يعني أن الدولة لا تزال قادرة علي التحكم في الإنترنت وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام 2003 70000 (صحفيون بلا حدود 2006) علي الرغم من أن هذا الرقم قد تضاعف منذ ذلك الحين وبنهاية 2006 بلغ 165000 مستخدم ، وطبقاً لإحصاء 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 436000 مستخدم في قطر بما يعادل 52 % تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو باستخدام 1353 % بين عامي 2000 و 2010.

الكويت: قامت الكويت بخصخصة قطاع الاتصالات لتوفير خدمات الإنترنت ومن أبرز الشركات شركة "كواليتي نت" و شركة "الاتصالات السريعة"، وتقدم هذه الشركات

سلسلة واسعة من الخدمات والمنتجات تشمل الاتصال التليفوني و الخطوط المؤجرة و ADSL والكروت المدفوعة مقدماً وبسبب كيان الاتصالات الشاسع و النسبة العالية من التعليم والرخاء الاقتصادي في الكويت يعتبر الوصول إلي الإنترنت أمراً يسيراً ، ويتوفر علي تقديم خدمة الإنترنت عدد من الشركات الخاصة ولذلك ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت بشكل سريع من 150000 في ديسمبر 2000 إلي 600000 في مارس 2006 (موقع إحصائيات الإنترنت العالمي) وطبقاً لبيانات 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت 1.1 مليون بما يعادل أكثر من 39 % من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو في الاستخدام 633% بين عامي 2000 و 2010 ويضع تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007 الصادر عن الأمم المتحدة الكويت في المرتبة الثانية بين الدول العربية في استخدام الإنترنت في ذلك العام بنسبة 276 مستخدم لكل 1000 مواطن (هانكوك 2008).

المملكة العربية السعودية: اتصلت المملكة بالإنترنت في عام 1997 ولكن بسبب نظرة الريية السائدة تجاه كل شيء غربي أخذت وقتاً طويلاً لكي تحصل علي القبول ولم تكن متاحة علي نطاق واسع حتى ديسمبر 1998 عندما تمكن عدد من الأفراد السعوديين من الوصول لأول مرة إلي الإنترنت في داخل المملكة وجعلها هذا من الدول العربية المتأخرة في الوصول إلي الإنترنت علي الرغم من وجود موارد مالية ضخمة ولمدة خمس سنوات ظلت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا بمساعدة الشركة السعودية للاتصالات هي الهيئة الوحيدة المسئولة عن الإنترنت بالإضافة إلي أنها كانت توفر خطوط اتصالات خارجية من خلال المدينة ، واستمر هذا الوضع حتى عام 2004 عندما تولت شركة الاتصالات مسئولية الترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت والإشراف علي فلترة الخدمات وتطبيق الضوابط الأمنية وتسجيل القطاعات السعودية ، وعلي الرغم من الأهمية المتزايدة للبريد الإلكتروني والوصول إلي المعلومات بالنسبة لمجتمع الأعمال ، إلا أن المملكة كانت بطيئة في فتح المجال بسبب اعتبارات تتعلق بإتاحة مواد غير مناسبة أمام المواطن العادي ، ونتيجة لذلك تمر كل الاتصالات السعودية من خادم وحيد تتحكم فيه الحكومة كما يتم فلترتها ، وعلي الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد المستخدمين لا تنتهي شكاوي المواطنين بسبب

الارتفاع المستمر في أسعار الاشتراك ، وسوء الخدمة وضعف الدعم الفني ، ولم تمنع المشكلات الفنية والقيود الاجتماعية التي يعاني منها المستخدمون في السعودية من استخدام الإنترنت أو الاستفادة منها ، وطبقاً لبيانات يونيو 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية 9.8 مليون بما يعادل 38 % من إجمالي عدد السكان في حين بلغت نسبة نمو الاستخدام 4800 % بين عامي 2000 و 2008 .

أما سوريا : فقد بدأت رسمياً في العمل بالاتصال بالإنترنت في يوليو 2000 بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد بقليل وتولى ابنه بشار السلطة والذي كان يشغل رئيس الجمعية السورية للكمبيوتر وكان يؤيد استخدام الشعب للإنترنت ، وقبل ذلك الحين كان الاتصال بالإنترنت يعتبر غير قانوني في ذلك البلد علي الرغم من أنها كانت متاحة منذ 1997 ، وتمتلك المؤسسة العامة للاتصالات الحقوق الحصرية لتوفير الخدمات السلكية واللاسلكية في عموم سوريا حيث لا تزال أول شركتين لتوفير خدمة الإنترنت تهيمان علي السوق وهما "المؤسسة العامة للاتصالات" و "الجمعية السورية لتكنولوجيا المعلومات" اللتان تديرهما الدولة ، وفي العامين الأولين بعد أن أصبح استخدام الإنترنت قانونياً زاد الاستخدام بشكل هائل من 30000 في عام 2000 إلي 226000 في عام 2002 (تقرير الأمم المتحدة 2002-2004) أو بنهاية 2004 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 800000 مستخدماً ، وتبدو هذه الأرقام متدنية وتبين ضعف انتشار الخدمة بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة ، ولقد اعترضت السلطات الأمنية علي استخدام الإنترنت منذ البداية وقد أدت هذه المقاومة إلي إبطاء انتشارها (منتدي مارمرتيا 2006) ، ولقد تم رفع بعض من هذه القيود في السنوات القليلة الماضية وفي عام 2005 ظهرت شركة خاصة لتوفير خدمات الإنترنت وهي شركة "آية" ثم تلتها "شركة هندسة الكمبيوتر" (بافل ، 2006) وعلي الرغم من أن الشركة تحاول تطوير قطاع الاتصالات وزيادة الوصول إلي الإنترنت إلا أنها تفعل ذلك بدون أية محاولة لتحرير السوق نفسها ، وطبقاً لإحصائيات يونيو 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا 3.9 مليون بما يعادل 18 % تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام 13-16 % من عام 2000 حتى 2008.

ليبيا: أمكن ليبيا الوصول إلى الإنترنت منذ 1998 ، وتقوم شركة "ليبيا للاتصالات والتكنولوجيا" التي تملكها الدولة والتي تأسست عام 1999 باحتكار خدمات الإنترنت والاتصالات تماما، وعلي الرغم من أن هذا قد تغير في الآونة الأخيرة إلا أن احتكار خدمات الإنترنت لا يزال باقياً وهذا يرجع بشكل كبير إلى الدور الذي يلعبه محمد القذافي نجل الرئيس الليبي - الذي تمكن من بسط سيطرة هائلة علي قطاع الاتصالات وطبقاً لإحصائيات تقرير حقوق الإنسان كان يوجد منذ بداية 2006 حوالي مليون مستخدم للإنترنت في ليبيا (الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان ، 2004) ، وتسجل إحصائيات يونيو 2010 353900 مستخدماً مما يعادل أكثر من 5 % من إجمالي عدد السكان كما أن نسبة النمو تبلغ 3439 % من عام 2000 .

فلسطين والعراق ولبنان: يمكن اعتبار هذه البلاد حالات خاصة فكل منها لديه ظروف متفردة تؤثر في مجال الإنترنت في هذه البلاد ، بدأت الإنترنت العمل في فلسطين في أواخر التسعينيات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو ، وبحلول عام 2001 كانت هناك 13 شركة توفر خدمات الإنترنت وقد أنشئت شركة "السلطة الوطنية الفلسطينية للإنترنت" في عام 2005 لإدارة خدمات الإنترنت وتعتبر خدمة الاتصالات في فلسطين مرتفعة السعر بالمقارنة بالدول المجاورة ، والسبب الرئيسي لهذا هو العلاقة بين شركة الاتصالات الفلسطينية "بال تيل" والشبكة الإسرائيلية، إذ علي الشركة الفلسطينية أن تشتري الخدمة من إسرائيل وتعيد بيعها بعد ذلك في فلسطين ، وبجانب ذلك ، هناك مشكلات سياسية تؤثر علي قطاع الاتصالات في فلسطين ، وعلي الرغم من هذه العوائق فإن السوق الفلسطيني في نمو مستمر وقوى و تهيمن وزارة الإعلام علي كل الخدمات (جريدة الأيام الإلكترونية، 2005) ، وعلى الرغم من الصعوبات فإن الاتحاد الدولي للاتصالات يذكر أن عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين قد ناهز الـ 160000 مستخدماً في عام 2004 ، وطبقاً لبيانات يونيو 2010 يوجد في فلسطين 356000 مستخدماً للإنترنت مما يعادل 14 % من إجمالي عدد السكان وتبلغ نسبة النمو في الاستخدام 917 % بين عامي 2000 و 2010.

بدأت الإنترنت العمل في العراق في أواخر التسعينيات تحت سيطرة مركزية صارمة بقيادة صدام حسين ، وعلي الرغم من العوائق والمشكلات في ظل النظام الصارم لصدام حسين أخذ انتشار الإنترنت في الزيادة ببطء خصوصاً علي المستوى الحكومي ، وفي ذلك الوقت لم يكن يسمح للأفراد بالوصول إلي الإنترنت من خلال المؤسسات العامة تحت سيطرة النظام ، ثم تغير الوضع بعد سقوط نظام صدام حسين ، وعلي الرغم من أنه يمكن الوصول إلي الإنترنت من المنازل الخاصة إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة لدرجة لا يطيقها المواطن العادي ، وبجانب ذلك ، أثرت الفوضى السياسية في العراق علي سوق الإنترنت ، بالإضافة أنه لا توجد معلومات رسمية عن الشركات التي توفر خدمات الإنترنت ، أو علاقتها بوزارة الاتصالات أو القواعد والقوانين المنظمة لعملها ، وقد استفادت بعض الشركات الأجنبية من هذا الوضع وقامت بالسيطرة علي سوق القنوات الفضائية وبدأت في بيع خدمات الوصول إلي الإنترنت إلي سوق مقاهي الإنترنت المزدهرة ، ويشار إلي أن تكلفة الاشتراك في هذه الشركات أعلي بكثير من الخدمة الرسمية التي توفرها الحكومة ، مع ذلك تعتبر خدماتها أوسع انتشاراً بسبب الجودة العالية لخدماتها وقيامها بالصيانة المنتظمة (علوان 2004) وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت في العراق من 21500 مستخدم في عام 2001 إلي حوالي 325000 في عام 2010 ، وفي كل الحالات ، تظهر هذه الأرقام نقاط ضعف خطيرة في البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات العراقية وهو المتوقع نظراً للوضع الحالي.

أما البنية التحتية للبنانية للإنترنت والاتصالات فقد تأسست علي نطاق واسع في أوائل التسعينيات إذ أعيد بناؤها بعد الحرب الأهلية ، وتشرف وزارة الاتصالات البنانية علي قطاع الاتصالات وتسمح بالمنافسة الحرة ، والحق الوحيد للدولة هو توفير خدمات الاتصالات التليفونية المحلية والدولية ، أما باقي الخدمات فتوفرها الشركات الخاصة تحت إشراف "هيئة تنظيم الاتصالات" التابعة لوزارة الاتصالات وتعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لم تستخدم ال ADSL قبل 2006 والآن يوجد 11 شركة مرخص لها بتقديم خدمات الإنترنت ، تعتبر المشكلات التي يواجهها مستخدمو الإنترنت في لبنان مشكلات فنية وتتعلق بالتكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت خصوصاً في المناطق الفقيرة (عيد 2006) وتقوم بعض الشركات الصغيرة بتوفير

خدمات الإنترنت بشكل غير قانوني للمنازل وذلك للتحايل علي التكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت بشكل رسمي (المستقبل 2007) وعلي الرغم من هذه المشكلات ، يصنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لبنان في المرتبة الخامسة حيث 196 مستخدماً لكل 1000 موطن (هانكوك 2008) و طبقاً لإحصائيات يونيه 2010 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان مليون مستخدم بما يعادل 24.2 % من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في عدد المستخدمين 2333 % بين عامي 2000 و 2010. ويلخص الجدول التالي الاستخدام الحالي للإنترنت في العالم العربي. وبالنظر إلي الجدول رقم 10 يمكننا استنتاج ما يلي:

أولاً: باستثناء العراق ولبنان وفلسطين وهي تعتبر حالات خاصة نظراً للأزمات السياسية والعسكرية - تشابه عملية النمو في الإنترنت في معظم الدول العربية.

ثانياً: يلاحظ أن الموفر الرئيسي لخدمات الإنترنت في معظم الدول العربية هو الدولة وأن الدولة تملك هذا الاحتكار من البداية ولم تفتح الأنظمة السوق أمام الشركات الخاصة أو شبه الخاصة إلا حديثاً.

الجدول رقم "10": إحصائيات خاصة باستخدام الإنترنت و السكان في العالم العربي

العالم العربي	عدد السكان	الاستخدام	الاستخدام	نسبة	نمو	%
		ديسمبر 2000	يونيه 2010	الاستخدام	الاستخدام	الجدول
البحرين	738.004	40.000	649.300	88 %	1.523.3	.99
العراق	29.671.605	12.500	325.000	1.1 %	2.500	.498
الاردن	6.407.085	127.300	1.741.900	27.2 %	1.268.3	2.67
الكويت	2.789.132	150.000	1.1000	39.4 %	633.3	1.68
لبنان	4.125.247	3.000	1.00.000	24.2 %	233.3	1.5
عمان	2.967.717	90.000	1.236.700	41.7 %	1.274.1	1.8
فلسطين	2.514.845	35.000	356.000	14.2 %	917.1	.54
قطر	840.926	30.000	436.000	51.8 %	1.353.3	.66
السعودية	25.731.776	200.000	9.800.000	38.1 %	4.800	15
سوريا	22.198.110	30.000	3.935.000	17.7 %	13.016.7	6
الإمارات	4.975.593	735.000	3.777.900	75.9 %	414	5.8
اليمن	23.495.361	15.000	420.000	1.8 %	2.700	.64
الشرق الأوسط	126.455.401	1.764.800	24.777.800	15.65 %	10.800	38

7.2	9.300	% 13.6	4.700.000	50.000	34.586.184	الجزائر
26.19	3.691.1	% 21.2	17.060.000	450.000	80.471.869	مصر
.54	3.439	% 5.5	353.900	10.000	6.461.454	ليبيا
16	10.342.5	% 33	10.442.500	100.000	31.627.428	مراكش
6.48	13.900	% 10	4.200.000	30.000	41.980.182	السودان
5.5	3.500	% 34	3.600.000	100.000	10.589.025	تونس
61.95	5.700	% 16.95	40.356.400	740.000	205.716.142	إفريقيا
100	2.066	% 16.45	65.134.200	2.504.800	332.171.543	العالم العربي

ملاحظات:

- 1- تعتمد حسابات الباحث علي إحصائيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحديثها في يونيه 2010، وكذلك علي internetworldstars.com حقوق الطبع محفوظة لمجموعة مينيواتس للتسويق.
 - 2- تعتمد أعداد السكان علي بيانات مكتب التعداد الأمريكي.
 - 3- تعتمد مقارنة عمليات النمو علي بيانات الاستخدام التي نشرها مكتب ITU لعام 2000
- ثالثاً: هناك فرق كبير بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي يتم تصفحها في بعض البلدان العربية مثل تونس وسوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا يرجع إلي الحقيقة بأن مستخدمي الإنترنت في هذه البلاد يفضلون استخدام حسابات بريد اليكتروني أجنبية لكي يتجنبوا الرقابة الحكومية.
- رابعاً: كل خط ADSL يستخدمه ثلاثة أشخاص في المتوسط و في بعض البلاد مثل مصر ومراكش ولبنان يستخدم الخط من 10 إلي 12 شخص ، وقد شهدت مصر وفلسطين ولبنان ظاهرة فريدة بشأن شبكات ال ADSL حيث يشترك بعض الناس في الخدمة ثم يقومون بتوزيعها إلي آخرين ويشترك الجيران في دفع تكلفة خط واحد ثم يوزعون خطوط فرعية لكل فرد فيهم ، وقد جعل هذا من الصعب تحديد عدد مستخدمي خدمة ال ADSL ، وأكثر من ذلك ، من المحتمل أن تكون الأعداد

الحقيقية لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي أعلي بكثير من تلك المبينة هنا لأن معظم الناس يمكنهم الوصول إلي الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة ، والجامعات ، ومقاهي الإنترنت والاستخدام الجماعي وليس من خلال حسابات خاصة.

أخيراً ، بينما تختلف التقديرات بشأن عدد حسابات الإنترنت من مصدر لآخر إلا أنه ليس هناك شك في أنه في السنوات القليلة الماضية وخصوصاً في عام 2007 حدث نمو هائل في أعداد المواطنين العرب ورجال الأعمال الذين يستخدمون الإنترنت وقد ضاعفت بعض الدول أعداد الحسابات في غضون عام واحد ، وعلي كل الأحوال تبقى الإنترنت ساحة النخبة - فليس من المتوقع أن يكون لدى الفلاحين المصريين أو رجال الجبال اليمنيين مواقع إلكترونية خاصة بهم في القريب العاجل - كذلك تظل اللغة الإنجليزية والفرنسية هي أدوات التواصل اللغوي عبر الإنترنت.

العوائق التي تقف أمام انتشار الإنترنت في العالم العربي

علي الرغم من الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي - وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية - إلا أنها كانت بطيئة في اللحاق بالطريق فائق السرعة للمعلومات للأسباب الآتية :

الرقابة السياسية والثقافية :- وكما ذكرنا آنفاً تنبع العقبة الرئيسية أمام الانتشار الواسع لاستخدام الاتصالات بوجه عام والإنترنت بوجه خاص - من النخبة السياسية والاجتماعية والدينية حيث تمنع القوانين الرسمية وغير الرسمية التعبير الحر الذي لا يمكن التحكم فيه (ريناوي 2003 ، عبد الله 2007) وتستخدم الحكومة هذه الرقابة الثقافية والسياسية للتقليل من آثار هذه الوسيلة العالمية والتفاعلية التي تتحدى القواعد السياسية القائمة ، حيث ما زال المجال السياسي تحت السيطرة ولا زالت القيم الدينية والتقليدية مصونة.

التكلفة: السبب الثاني هو التكلفة العالية لاستخدام الإنترنت بالنسبة لاقتصاد الحياة اليومية في معظم البلاد العربية ويرى بعض الباحثين أن التكلفة المرتفعة لخدمات الإنترنت في العالم العربي تعتبر إحدى السبل للتحكم في استخدام الإنترنت في بعض البلدان العربية (عيد، 2007) ، فعلى سبيل المثال ، توفر باتيلكو خدمة ADSL في البحرين وهي تفعل ذلك بتكلفة عالية جداً ، وتقول التقارير الصحفية أن السبب وراء

هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التحريض السياسي (الشهابي 2007) ، وعلى الرغم من التكلفة العالية نسبياً في الاتصالات في سوريا إلا أن الدولة ممثلة في وزارة الاتصالات فرضت ضريبة جديدة علي خطوط التليفون الأرضية و الخلوية بمقدار 2 % و 3% علي التوالي وأطلقت عليها ضريبة الترفيه" (سلطان، 2002)، وهذا يثير الشكوك بأن الدولة ليست معنية حقاً بزيادة انتشار إمكانيات الاتصالات الحديثة.

الفقر: باستثناء دول الخليج البترول الغنية ، فإن معظم الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر دولا نامية ذات ناتج قومي منخفض جداً ومستويات دخول متدنية جداً كذلك ، هذه الدول تشمل اليمن وسوريا والسودان ومراكش ومصر ، ومع وجود هذه الشعوب الفقيرة يبدو من الطبيعي الاهتمام بمشكلات الأمور الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية و الإسكان قبل النظر إلي حاجات أخرى مثل التعليم والعلوم والتكنولوجيا الحديثة - بما فيها الإنترنت ، وتعتبر الإنترنت في معظم الدول العربية مكلفة جداً بالنسبة لمتوسط الدخل المحلي وتعوق هذه الحقيقة الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي.

الأمية: وبالأخص الأمية الرقمية : إن مستويات الأمية التي تميز معظم السكان في جميع الأقطار العربية مرتفعة ، فالتعليم عامل أساسي في تطور الإنترنت و لا يحتاج العالم العربي إلي تقليل نسبة الأمية فحسب ولكن يحتاج إلي الحد من الأمية الرقمية أيضاً : بمعنى قدرة الناس علي التعامل مع التكنولوجيا الرقمية للإعلام الجديد.

البنية التحتية : رأينا أن البنية التحتية الطبيعية - مثل الألياف البصرية والشبكات الأخرى التي تسمح بتوزيع الإنترنت تمثل مشكلة كبرى في العالم العربي ويمنع هذا الوضع انتشار الإنترنت ، وخصوصاً في المناطق الريفية والمناطق البعيدة عن العاصمة ، ولا تكمن المشكلة في تكلفة أجهزة الكمبيوتر الحديثة فحسب ولكن الأهم من ذلك أن نوعية الشبكات التليفونية في هذه الأقطار تمثل عائقاً أمام تغلغل الإنترنت في العالم العربي (التقدير 1998).

موانع اللغة: علي العكس من دول جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية حيث تبذل جهود لموائمة لغاتها للإنترنت وجعلها شائعة بهذه الطريقة - يظل العالم العربي تحت هيمنة

اللغة الإنجليزية وهذا تحد كبير يفرض علي الناطقين بلغات ليست مكتوبة بالأبجدية الرومانية ، وقد حاولت الشبكة الدولية بالتعاون مع المتصفحين العرب التغلب علي هذه المشكلة إلي حد ما إلا أن المجالات المبنية علي النصوص المكتوبة مثل البريد الإلكتروني لا زالت تمثل مشكلة.

اللاعبون الرئيسيون:

كانت الحكومات - في العالم العربي أول من استخدم تكنولوجيا الإعلام الجديد خصوصاً الإنترنت لمصالحها الخاصة ، حيث حصلت مواقعها الإلكترونية - والتي كانت رائعة جداً بالمقارنة بالإعلام التقليدي - علي إمكانية الوصول المجاني إلي مصادر أساسية ذات مصداقية عالية وتشمل نصوص وثائق وخطابات ومقالات صحفية يرغب النظام في الوصول إليها والتركيز عليها فمنذ 1999 -علي سبيل المثال - يعتبر الموقع الرئاسي المصري أضخم أرشيف لكل الوثائق المرتبطة بالنظام وتشمل الخطابات ، والبيانات الصحفية للمؤتمرات ووثائق أخرى مهمة ، وينسحب هذا على المواقع الإلكترونية الرسمية لمختلف الدول العربية وكذلك المواقع الإلكترونية للمكاتب الحكومية حتى الجامعة العربية والمنظمات العربية القومية الأخرى أصبحت نشطة من خلال الانترنت .

علي الرغم من الجهود التي تبذلها الأنظمة العربية للسيطرة على المجال العام إلا أن الانترنت تحولت إلى مجال عام افتراضي بديل (ساير سيبيس)، واللاعبون الرئيسيون في هذا المجال الافتراضي هم مختلف القوي السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعرقية والوطنية والثقافية والدينية بالإضافة إلى جماعات الأقليات واعتادت هذه الجماعات على التهميش في الحوار العام ومواجهة عقبات في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الدولة بكثافة ، وتستخدم الانترنت باعتبارها مجال افتراضي عام - كقناة إعلامية بديلة وأداة لتحقيق التضامن وخلق حوار أكثر انفتاحاً ومنبراً لعرض مختلف الاتجاهات والنقاشات والأنشطة التي كان يمنعها الإعلام التقليدي والأهم من ذلك أنها تستخدم كوسيلة للمشاركة المدنية والثقافية في الحياة العامة للمجتمعات العربية (ريناوى 2003)

تمثل المواقع الالكترونية التي تديرها هذه القوى والمنظمات -بالنسبة للباحثين- أرشيفا إلكترونيا حيث يمكننا من خلال هذه المواقع أن نأخذ فكرة عن إطار المفاهيم الذي تعمل الأنظمة في ضوئه ، وأجنداتها وإستراتيجيتها بالإضافة إلى كيفية استخدامها للمواقع الالكترونية في إحداث التغيرات الهيكلية والمعارية والقيمية التي تسعى إليها.

تعتبر جماعات الأصوليين الإسلاميين أكثر اللاعبين فاعلية في الإنترنت ، حيث يخلقون من خلال وجودهم علي الإنترنت موارد لهم الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجونها للتضامن والتعبئة وتستهدف مواقعهم جماعات محددة بشكل جيد لها مصلحة في رسالتهم ، وأهم مثال علي ذلك مواقع الإخوان المسلمين Ikhwanonline.com الذي أنشئ في مصر عام 1995 لكي يكون ناطقاً بلسان جماعة الإخوان الإسلامية الأصولية وممثلاً لأفكارهم وأنشطتهم.

بالنسبة للشكل المعتدل من الإسلام الذي كان ولا يزال ممثلاً في الإعلام الرسمي للأنظمة العربية - فله مواقعها الالكترونية التي تهدف إلى تقوية الوعي بالممارسة الإسلامية القائمة علي يد النظام والنخبة الدينية ، وأشهر مثال علي ذلك هو موقع القرضاوي الذي يملكه القرضاوي وهو قائد ديني يحظى باحترام عظيم من قبل الأنظمة العربية كما كان المستشار الديني للجزيرة ويعتبر موقعه رائعاً وشاملاً وحديثاً ويشمل كل أعماله ومواعظه وفتاواه.

بجانب الأعداد الضخمة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالحركات الإسلامية الراديكالية من ناحية والإسلام المعتدل من ناحية أخرى توجد أعداد ضخمة أيضاً من المواقع التي تمثل حركات إسلامية أكثر اعتدالاً تستخدم الإنترنت لتقديم وجهة نظر بديلة ومختلفة عن احتكار الدولة بشأن تحديد الأجندات الاجتماعية والسياسية العامة ، كما أنها تقدم بديلاً عن التفسيرات المختلفة للإسلام الأصولي (بنت 2003) وأحد الأمثلة الهامة للمواقع الإسلامية المعتدلة هو "إسلام أون لاين" الذي يضم محتويات إسلامية ذات رسائل عالمية باللغة العربية والإنجليزية وهو يعمل من مصر بتمويل من قطر ، ويستهدف الناس العاديين باعتباره مرجعاً ذا مصداقية لفهم الإسلام

وشعائره في الحياة اليومية المعاصرة ، وكذلك يقدم الاستشارة للناس من خلال الإنترنت أو الحوار المفتوح الذي يميز الجيل الجديد الذي يطلق عليه "الوسط".

من المواقع الإلكترونية الإسلامية المهمة الأخرى مواقع حزب الله وهو حزب شيعي مسلح من لبنان ، وهو يمثل الإسلام الأكثر اعتدالاً بالمقارنة بالإسلام الأصولي ولكنه يختلف في نفس الوقت عن مواقع الإسلام الليبرالي ، كما أنه نوع خاص من الإسلام السياسي حيث يستخدم كجزء من نظام إعلامي أكبر لتمثيل أيديولوجية معينة ليس فقط على المستوى العربي ولكن على المستوى الدولي خصوصاً بين التجمعات الإسلامية في المهجر، كما أن المجموعات الأخرى التي تستخدم الإنترنت بكثافة هي التجمعات العربية والإسلامية في المهجر ، وخصوصاً الجماعات المهاجرة في الغرب والذين كانوا يستخدمون هذه الوسيلة قبل أن تكون متاحة في المجتمعات العربية في الشرق الأوسط ، ويوجد حوار نشط وحر جداً في هذه المواقع مما يدور في أوطانهم الأصلية العربية وأشهر هذه المواقع هو Alhewar.org الذي يعتبر منبراً مفتوحاً لقضايا بلادهم وقضايا المهجر.

تلقي الأقليات العرقية والدينية والوطنية خدمة جيدة على الإنترنت التي يستخدمونها بكثافة لعرض قضاياهم ومشكلاتهم ، والأمثلة على ذلك تشمل المواقع القبطية مثل Copts united.com التي تحاول خلق مجتمع افتراضي للتواصل مع الأقباط الآخرين وللحفاظ أيضاً على التراث القبطي والهوية الجماعية ، والأهم من ذلك ، تُستخدم المواقع الإلكترونية لكي تكون على اتصال وارتباط ومتابعة لحظة بلحظة لكل ما يجري في موطنهم الأصلي وخصوصاً المشكلات التي تواجه الأقباط في مصر ، ونفس الكلام ينطبق على المواقع البهائية والكردية والامازيغية التي تتحدى الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق ومراكش و اللاعبون المهمون الآخرون هي منظمات حقوق الإنسان حيث استفاد معظمهم من الإعلام الجديد لأنه أصبح بإمكانهم الآن أن يتغلبوا على القيود والرقابة الحكومية على مطبوعاتهم واستخدامهم للإعلام التقليدي ، وتنشئ كل منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي تقريباً مواقعها الإلكترونية بطريقة تساعد على تقديم تقاريرها واتجاهاتها ووثائقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بشكل سريع وبتكلفة أقل وذلك بتجاوز عقبات الأنظمة ، وفي

هذه الحالة ، تحول الإنترنت قضايا حقوق الإنسان إلى قضايا عالمية بمعنى أنها تجتذب الآن الاهتمام الدولي بالإضافة إلى كونها جزءاً من الأجندة الدولية كما أنها تقوى دور المنظمات غير الحكومية كأدوات للحوار السياسي والثقافي والاجتماعي الداخلي ، ولذلك فإن معظم هذه المواقع ثنائية اللغة : اللغة العربية للجمهور المحلي واللغة الإنجليزية أو لغات أوروبية أخرى للجمهور الدولي ، وفي هذا السياق يقوم موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان eohr.org - والذي يعتبر أهم موقع إلكتروني في العالم العربي بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال تقاريره السنوية و مطبوعات أخرى في كل دولة عربية ، ويمتلك موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان Cihrs.org أهم وأشمل أرشيف لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بالإضافة إلى تقارير وأبحاث تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية.

تعتبر المنظمات النسائية رابحة من الإعلام الجديد لأنها تستخدم الإنترنت للدعاية لقضاياها حيث تعمل الإنترنت جيداً علي عرض قضايا المرأة للجمهور ، خصوصاً ما يتعلق بتمكين المرأة وتستخدمها للعمل علي الحصول علي حقوق المرأة ، وهذا مطلوب في مجتمع ذكوري محافظ حيث تخضع أنشطة المرأة وسلوكياتها لسيطرة صارمة من قبل الأسرة والجماعة والمجتمع ، وحيث يوفر الاستخدام الخفي للإنترنت الحماية والقوة للتغلب علي هذه القيود التقليدية ، وقد تنبت العديد من المنظمات النسائية منتديات الإنترنت للمناقشات بغرض تغيير الأفكار والخبرات بالإضافة إلى تبادل المعلومات والمساعدة حيث يثرن علي معظم هذه المواقع قضايا تعتبر من المحظورات في المجتمع العربي مثل العنف ضد المرأة و جرائم القتل من أجل الشرف ، فالموقع الإلكتروني amanjordan.org مثلاً - والذي يعمل من الأردن باعتباره الموقع الرسمي للفرع الأردني للمؤسسة الدولية للتضامن مع المرأة - يعتبر مركز المعلومات والمصدر الرئيسي بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ، ويوجد أيضاً موقع "المركز المصري لحقوق المرأة" ecwregypt.org الذي يركز علي التمكين السياسي للمرأة وينشر دورها وانجازاتها في الحياة السياسية في العالم العربي.

تعتبر المنافذ الإعلامية التقليدية - التجارية منها و الحكومية أو التابعة لأحزاب سياسية - نشيطة في استخدام هذه الوسيلة الجديدة لكي تقوي دورها كوسائل

إعلامية جماهيرية واسعة الانتشار ، ولا يتعلق هذا الأمر فقط بالإعلام المكتوب مثل الصحف المشهورة "كالأهرام" في مصر ، ولكن بالإعلام الإلكتروني مثل قناة الجزيرة الفضائية ، وتحظى بعض هذه المنافذ الإعلامية بوجود لفترات طويلة علي الإنترنت إلي أن أصبحت ذات مصداقية لدى مستخدمي الإنترنت لدرجة أن زائري بعض المواقع الإخبارية يسجلون أعداداً أكبر بكثير من معدل قراءة الصحف المرموقة في أي بلد ، والأمثلة علي ذلك هي "نسيج" ، و"إيلاف" ، و"المحيط" ، و"إسلام أون لاين" ، و"مصرأوي" ، "البوابة".

تستخدم الإنترنت في العالم العربي بكثافة كمنفذ إعلامي رئيسي لتغطية قضايا حساسة نادراً ما تتم تغطيتها أو يتم تجاهلها من قبل وسائل الإعلام التقليدية ، وتشمل الإيذاء الجسدي للأطفال وانتهاك حقوق الأطفال والاعتداء الجنسي علي الأطفال بالإضافة إلي القضايا التي تتعلق بالجودة البيئية والمحافظة علي الموارد الطبيعية والمواقع الأثرية ، ومن المهم - في هذا الصدد - أن نلاحظ أن انتشار الإنترنت في العالم العربي قد شجع العديد من الصحف والمنافذ الإعلامية الأخرى علي اللجوء إليها بإنشاء مواقع خاصة بها ، كما قامت كثير من المنظمات في المنطقة بإنشاء مواقع خاصة بها أيضاً.

وأخيراً جاء ذكر المدونين ، فمن بين السبعة وثلاثين مليون مدونة علي الإنترنت يوجد تقريباً 40000 مدونة عربية (كاسترز 2006) ، وعلى الرغم من أن معظمها قد أنشئ في العام 2006/2007 إلا أن شعبيتها فاقت كل التوقعات ، وعلى الرغم من حداثة المدونات في العالم العربي ، إلا أنها أصبحت إدارة فاعلة في يد العرب للتعبير عن أنفسهم والكشف عن مظالمهم العامة والشخصية إذ إن مستخدمي الإنترنت بصفة عامة والشباب بصفة خاصة مهتمون جداً بممارسة حقهم في حرية التعبير عبر هذه الوسيلة وأحد الأسباب التي تجعل من المدونات وسيلة ذات شعبية جارفة في جميع أرجاء الوطن العربي هو استخدامها للغة العربية الدارجة (علي عكس اللغة الرسمية التي تستخدم عادة في وسائل الإعلام والتي تختلف عن اللغة المنطوقة التي يستخدمها الناس في التواصل مع بعضهم البعض في المنازل والشوارع) فهم يستخدمون نفس التعبيرات التي يستخدمونها في الشوارع والمقاهي في كتاباتهم ، وقد شجع هذا الشباب علي استخدام

اللغة المنطوقة العامية في الكتابة ، وعند استعراض المدونات العربية يمكن للمرء أن يلاحظ قدراً كبيراً من القضايا التي تتناولها وتشمل الكتابات الأدبية والقضايا الشخصية والأمور الفنية ، وتتم مناقشة الكثير من القضايا السياسية والتي تعتبر أحد عوامل شهرة المدونات وخصوصاً علاقتها بالحركات السياسية التي تدعم الديمقراطية في العالم العربي.

الانترنت كمجال افتراضي عام

كما نرى بالتفصيل في هذا الجزء ، تعمل الانترنت في العالم العربي كمجال عام مفتوح يتمتع بقدر كبير من الحريات علي العكس من الإعلام التقليدي وحتى القنوات الفضائية كما هو موضح في تحليل المحتوى الذي قام به ريناوي(2003) حيث تبين الدراسة أن فرص المناقشة علي الانترنت تستخدم في الغالب كوسيلة بديلة وبالتالي تحل محل الإعلام التقليدي حيث تسمح لمختلف الجماعات بأن يروجوا أفكارا جديدة علي الملأ فمثلا يمكنها إعلام الجماهير عن المظاهرات والمطالبات أو انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة العربية .

في حالة الإعلام التنموي أو القَبلي - حيث يسيطر النظام المركزي على الإعلام الجماهيري ويسمح بشكل واحد فقط (بويد1993) تعتبر الانترنت وسيلة هامة تقوم بتوسعة المجال الجماهيري ، وفي هذه الحالة يتغير الحوار بين العرب بفعل وضع جديد ومفسرين جدد على الرغم من أنها أداة لدى النخبة الخاصة الذين يمكنهم الوصول إلى هذه التكنولوجيا وأكثر من ذلك ، برغم العوائق اللامحدودة أمام الانترنت تعتبر حدود الانترنت هي حدود اللغة العربية بالنسبة لمعظم العرب حيث إن الناطقين بالعربية من مستخدمي الانترنت لديهم اهتمام بقضايا معينة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

لهذا يمكن القول بأن ديناميكيات الانترنت قد خلقت رؤية اجتماعية وسياسية مشتركة بين الأفراد في العالم العربي، فقد وفرت الانترنت فرصة للتبادل المفتوح للأفكار والآمال بين العرب بما فيهم المفكرون من مختلف بقاع العالم العربي بالإضافة إلى العرب في المهجر ،وقد أدى هذا إلي خلق جيل جديد من المنتمين للعروبة على

الانترنت ، ولا يسقط هذا الانتماء الجديد للعروبة الضوء على تفسيرات جديدة فحسب بل على تعدد الرؤى والمواقف والمشروعات وأشكال التعبير عن الانتماء العربي اليوم .

إجمالاً لما سبق ، تحرك هذه التطورات المزيد من الرغبة وربما المطالبة المتزايدة بالحياة الديمقراطية والانفتاح على مستوى الدولة العربية ، وفي نفس الوقت من المهم أن نضع أمرين في الاعتبار : إضفاء الروح الديمقراطية علي الاتصالات بين الدول العربية في القرن الحادي والعشرين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوار بين الشعوب من نفس الثقافة ، وتقع مسئولية هذا النوع من الحوار الثقافي على مبادرات الأفراد وليس الحكومات ويتم إجراؤه من خلال الاستخدام الفعال للإنترنت .

أنماط المستخدمين وثقافة الإنترنت

تناولت دراسات قليلة مستخدمي الإنترنت وكذلك الأنماط المختلفة للثقافة في العالم العربي ، وفيما يتعلق بتصورات الناس عن كيفية تأثرهم باستخدام الإنترنت توصلت هذه الدراسات إلى ثلاثة استنتاجات. أولاً: تفتح الإنترنت نافذة جديدة علي العالم علي الرغم من أنها قد لا تتحدى نظم القيم التقليدية وأساس الثقافة العربية، ثانياً: هذا الاتجاه يقف علي النقيض تماماً ويدعي أن الإنترنت في النهاية سوف تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال المؤثرات الغربية للإنترنت ، وقد يهدد هذا النظام القيمي التقليدي للمجتمعات العربية ، ثالثاً: يعتبر الاتجاه الثالث أكثر تعقيداً حيث يدعي أن تأثيرات الإنترنت علي المستخدمين العرب تختلف من بلد لآخر.

كان الاتجاه الأول واضحاً في البحوث الأولى التي أجريت بين الطلاب الكويتيين حيث اتفق الجميع علي أن الإنترنت تقدم نافذة جديدة علي العالم بالنسبة لهم دون أن تتفق تماماً مع الجوانب التقليدية لثقافتهم (المزيدي واسماعيل 1998 ، عباس 2001) ، وتتفق نتائج ويلر (2003) مع هذا الاتجاه كما اتضح من مقابلاتها مع نساء كويتيات حيث أعلن أنهن يستخدمن الإنترنت للتواصل مع الذكور كما اكتشفن أن لها دوراً تعليمياً حيث لم يكن لديهن معرفة جيدة بطريقة تفكير الجنس الآخر ، وقد حظيت هذه الخبرة بقيمة عالية لديهن لأنها توفر لهم معلومات عن الذكور من خلال شاشة الكمبيوتر ذات الأمان النسبي ولقد توصلت ويلر - واضعة في اعتبارها أن الشباب

الكويتي يدرسون في مدارس منفصلة معظم حياتهم إلى أن أكثر صفات الإنترنت جاذبية والتي تجذب الشباب الكويتي إلى هذه التكنولوجيا هي الطريقة التي يتمكنون بها من تخطي حواجز النوع التي يفرضها المجتمع الكويتي بصفة صارمة ، وتبين أن هذا التواصل قد يؤدي إلى فهم أفضل للذكور بصفة عامة وبالتالي إلى زواج وعلاقات أسرية أفضل ، وتبين أيضاً أن المعايير الثقافية الإسلامية التقليدية التي ينشأ في كتفها الطلاب الكويتيون تشكل في النهاية طريقة استخدام للإنترنت على المدى البعيد ولذلك فهم يحجمون عن أنماط معينة للاستخدام تتعارض مع هذه القيم مثل الوصول إلى المواقع الإباحية. وحتى لو جربوا ذلك الاستخدام ، إلا أنهم في النهاية يكتفون أنماط استخدام الإنترنت لطريقة تربيتهم لأطفالهم وللمعايير والقيم المجتمعية التي يجلونها.

توصل بيكوي (2003) إلى استنتاجات مماثلة في دراسته على الطالبات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتعارض ما توصل إليه مع الفكرة القائلة بأن الإنترنت قد تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال مؤثرات غربية غير مرحب بها، ويبين الباحث أن الطالبات اللاتي أجري معهن المقابلة كن ناشطات في استخدام الإنترنت ويعرفن بالضبط أي الأنماط الثقافية العالمية التي يردن الإطلاع عليها وأياً يعرض عنها وكان استنتاجه الرئيس هو "بينما لا تنكر دولة الإمارات الإنترنت كثورة تكنولوجية إلا أن الطالبات الإماراتيات لسن ضحايا عاجزة للعولمة ، بل على العكس فهن مستخدمات واعيات لوسائل الإعلام وقادرات على تحديد أنماط الثقافة المحلية والعالمية التي يمكن أن يقبلنها أو يحافظن عليها أو يشاركنها الآخرين أو يرفضنها ويختم الباحث بأن الإنترنت يمكنها أن تعزز لا أن تتحدى الثقافة العربية مع تقديمها فرصة لمشاركة هذه الثقافة مع بقية العالم.

تقدم دراسة أخرى أجرتها ويلر (1998) بعض الرؤى عن تطور ثقافة الإنترنت في الكويت ، وتدعي ويلر أنه في الوقت الذي يروج فيه الكويتيون لاستخدام الإنترنت إلا أنهم يحذرون من تأثير القيم والمعايير الأجنبية على المجتمع الإسلامي التقليدي ومن خلال فحص ممارسات الحكومة الكويتية والشركات والمواطنين لاحظت أن فكرة الواقع الافتراضي واستخداماته تختلف بناءً على الثقافة المحلية وتقضي معظم الدراسات

الأخرى في هذا السياق بأن المعلومات تعتبر تهديداً وليست فرصة في بعض المجتمعات العربية وأن هناك شعوراً بين الناس العاديين وكذلك النخبة بأن التعبير عن الرأي خاصة الرأي السياسي أو الاجتماعي يمثل تحدياً لثوابت المجتمع (ديلواني 2005) وتختتم ويلر بحثها بأن الهوية المحلية والأطر الثقافية يلعبون دوراً حيوياً في الطريقة والدرجة التي يتكيف بها أي مجتمع مع الاقتصاد العالمي أو الثقافة العالمية.

وفي دراسة أخرى أيضاً قامت بها ويلر (2004) ، قامت الباحثة بفحص أنماط استخدام الإنثا للإنترنت في مصر ومراكش والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين للكشف عما تعنيه هذه الوسيلة الجديدة بالنسبة لهن كنساء وعربيات ، وكان أهم ما توصلت إليه هو أنه بالرغم من الحقيقة أن النساء العربيات من هذه الأقطار يحرصن علي الاستفادة الكبرى من الإنترنت فيما يتعلق بالتمكين العام وباعتبارها أداة تعليمية ومهنية ، إلا أن استخدامهن لها يختلف من بلد لآخر ، ففي حين تستخدمها الإنثا اللاتي أجريت معهن المقابلة في الكويت بشكل أساسي بغرض التآلف والتسلية لم تكن الحالة هكذا في مصر حيث تستخدم النساء الإنترنت في أغلب الأحيان في أمور تتعلق بالعمل ، وتقدم الباحثة تفسيراً ثقافياً لهذا الاختلاف حيث تشير إلي أنه يوجد فصل بين الجنسين في الكويت ولذلك توفر الإنترنت واقعاً افتراضياً للقاء أفراد الجنس الآخر.

اعتماداً علي مبدأ النفع و الإثابة والذي يفترض أن الجماهير نشطة وتتجه نحو الهدف وأنها هي التي تقرر الطريقة التي تستخدم بها وسائل الإعلام ، توصلت عبد الله (2007) في دراستها الشيقة الشاملة علي الطلاب المصريين بشأن أنماط استخدامهم للإنترنت أنهم يستخدمون الإنترنت بما يتفق وحاجاتهم ولذلك ، وبما أنهم مستخدمون نشطون كان أهم استخدام للإنترنت لدى هؤلاء الطلاب هو البحث عن المعلومات (أي أغراض بحثية) وتلا ذلك الإلمام بما يدور حولهم في العالم، وهذا يشير إلي استخدام أكثر أداتيه حيث يركز علي أن الطلاب هنا جماهير نشطة تعرف ماذا تريد من استخدام الإنترنت.

وعلي أية حال ، فإن إحدى الإشكاليات التي تتعلق بهذه الدراسات هي أنها تحاول فحص شريحة واحدة فقط من العالم العربي - وهي شريحة الطلاب وهم لا يمثلون جميع

السكان في العالم العربي ، ومع ذلك تظل هذه النتائج علي قدر من الأهمية في زيادة فهم الصورة الحقيقية لاستخدام الإنترنت والبيئة في مختلف المجتمعات العربية وإظهار الاختلافات الضخمة بين المجتمعات العربية مثل الاختلاف بين دول الخليج و بقية الشرق الأوسط مثل لبنان وسوريا ومصر من جهة والاختلافات بين هذه الدول ومجتمعات شمال إفريقيا مثل مراکش وليبيا والسودان.

لقد استهدفت بقية الأبحاث عن استخدام الإنترنت والثقافة موضوعات أخرى مثل صحافة الإنترنت في العالم العربي ، وتناول الدراسة التي أجراها حسن (1996) آمال واهتمامات النخبة الإعلامية المصرية من خلال مسح لعينة من المهنيين الإعلاميين معنية بالأمر ، ويشير هنا إلي الأهمية التي يوليها هؤلاء المهنيون للآثار المحتملة للإنترنت و أي تكنولوجيا معلومات أخرى علي المجتمع المصري والعالم العربي وقد تكون هناك أيضاً آثار اجتماعية تشمل انفتاحاً أكثر علي ثقافات العالم وقدرأً أكبر من التحول الديمقراطي بين الأنظمة السياسية العربية وشملت الاهتمامات المحددة في ذلك الوقت إتاحة الإنترنت ، و الجوانب المالية وتدريب الأفراد وإمكانية الحصول علي الإمكانيات التكنولوجية التي يحتاجها الفرد.

الدراسة الأخرى هي دراسة عبد السلام (1998) التي أشار فيها إلي أن الصحف والمجلات المصرية والعربية تنشر نفس المحتوى تقريباً علي الإنترنت بدلاً من الاستفادة من طبيعتها التفاعلية ، وهذه مشكلة كبرى الآن بالضبط كما كانت عندما دخلت الإنترنت هذا الجزء من العالم ، والدراسة الثانية التي أجراها إبراهيم (1999) واصلت نفس الاتجاه وذلك بدراسة استخدام الإنترنت بين الصحفيين المصريين وأبرز ما توصل إليه هو أنه لا يزال هناك وصول محدود إلي الإنترنت والمشكلة في ذلك الوقت كانت أن الصحفيين الذين يستخدمون الإنترنت كانوا ممن يهتمون فقط بالشئون الخارجية والترجمة والتكنولوجيا وختم بحثه بأن الإنترنت كانت تستخدم كوسيلة لجمع المعلومات أكثر من أي شيء آخر.

لا يمكننا إنهاء هذا الجزء بدون ذكر الدراسة المتميزة التي أجرتها نجيب (2000) حيث تدعي أنه نظراً لأن مستخدمي الإنترنت العرب يستخدمون ملامح جديدة علي الإنترنت مثل كتابة بريد إلكتروني باللغة العربية والذي توفره بوابات عربية كثيرة

فمن المؤكد أن يساعد هذا في إزالة حواجز اللغة بين العرب في مختلف البقاع ولذلك فإن تعريب الإنترنت يلعب دوراً هاماً في الحوار العربي - العربي كما أن رغبة العرب في أن يتواصلوا فيما بينهم بلغتهم الأم قد أحدثت أثراً في تطور الإنترنت في العالم العربي.

المداخل الرسمية إلى الإنترنت

كانت حرية التعبير في العالم العربي قضية شائكة ويرى البعض أن إطلاق الإنترنت الذي جاء متأخراً وبطيئاً نسبياً في بعض الدول العربية مرده أساساً إلى الرغبة في التحكم في المعلومات من قبل حكومات هذه الدول ، فالعراق - علي سبيل المثال ، حرم علي مواطنيه الوصول إلى الإنترنت داخل حدوده خلال الفترة من 1997 حتى 2000 ، ولم تسمح سوريا أو المملكة العربية السعودية لمواطنيها بالوصول إلى الإنترنت و من كان يريد الوصول إلى الإنترنت عليه أن يصل إليها من خلال مكالمة تليفونية دولية لإحدى شركات توفير خدمات الإنترنت في دولة مجاورة (فريندا 2002) وقد اتخذت كل الدول العربية تقريباً خطوات جادة لتنظيم هذه الوسيلة الجديدة ومع الأخذ في الاعتبار التعقيدات التي تسم هذه التنظيمات كان هذا الإجراء يهدف إلى تقييد استخدام الإنترنت من قبل الأفراد والمجموعات التي ليست علي وفاق مع النظام الحاكم أو التقليدي للمجتمع وعموماً يمكن القول بأن هناك ثورة تشجيعية واضحة في قضايا النشر الإلكتروني وجرائم الإنترنت.

إن مستخدمي الإنترنت العرب محاصرون بمثلث من الرقابة الاجتماعية والدينية والسياسية والذي من شأنه أن يمنع الوصول إلى الإنترنت (الصارامي 2006) وتختلف هذه الأنواع الثلاث من الرقابة من بلد لآخر ، ففي بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى تحولت الإنترنت إلى ميدان معركة بين الليبراليين والمتطرفين (هاردي 2005) ، وفي بلدان أخرى أصبحت معركة بين النظام وجماعات المعارضة كما هو الحال في مصر وسوريا وتونس ، وفي أماكن أخرى من المنطقة العربية أصبحت الإنترنت ساحة لمعركة بين الطوائف العرقية والدينية كما هو الحال بين السنة والشيعة في العراق والبحرين ولبنان ، وبعد الحادي عشر من سبتمبر أصبحت

أيضاً ميدان معركة بين الأنظمة العربية والجماعات الأصولية كما هو الحال في مصر والجزائر والأردن. إن الأطر القانونية التي تنظم التحكم في الإنترنت في معظم البلاد العربية يعترضها بعض الغموض ، حيث تستخدم بنود اللوائح الخاصة بالإنترنت في دولة الإمارات العربية مصطلحات غامضة مثل "أخلاق منحلة" ، و "مبادئ اجتماعية" ، و "قيم الأسرة" ، و "جرائم ضد الإسلام" ، ومن إحدى أشهر القضايا قضية مناهضة المواقع الإلكترونية في سوريا حيث إن تعريف المصطلحات السابقة مفتوح لكل التفسيرات وهي تشمل المواقع الإسرائيلية والإسلامية والإخبارية وحتى السورية (الأوستيني 2005) وتعتبر هذه الاصطلاحات بالإضافة إلي اصطلاحات أخرى موجودة في معظم البلاد العربية مفتوحة أمام سلسلة واسعة من التفسيرات وبالتالي عرضة لإساءة التأويل من قبل من يقفون في صف الحكومة وذلك لمنع عرض الآراء المخالفة للجمهور وحرمان مستخدمي الإنترنت من حقهم في حرية التعبير.

وبجانب غموض المصطلحات، تعتبر الأسباب التعسفية لحجب المواقع قضية مبهمه حيث تبدو الرقابة ومسألة حجب المواقع في دول مثل الإمارات وتونس وسوريا وليبيا علي سبيل المثال تعسفية بسبب عدد من العوامل التي تبعث علي اتخاذ القرار فيما يتعلق بحجب الموقع من عدمه ، وتتدرج هذه العوامل من اعتبارات سياسية وثقافية مردها إلي الحكومة إلي اعتبارات اقتصادية ترجع إلي الشركات التي توفر خدمات الإنترنت فعلى سبيل المثال ، في دولة مثل الإمارات العربية تبدو القضايا أكثر تعقيداً بفعل مسائل تكنولوجية ووجود معايير مزدوجة علي أرض الواقع فيما يتعلق بمدينة دبي للإنترنت وبقية مستخدمي الإنترنت في الدولة ولذلك عندما تحدث حالة رقابة أو حجب لإحدى المواقع لا يتضح بالضبط لماذا تم ذلك.

في الكثير من الدول العربية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية تمارس الرقابة علي المواقع "المعادية للإسلام" وبصفة أساسية في الفترة المواكبة للرسوم الدائريّة المثيرة للجدل حول النبي محمد (صلي الله عليه وسلم) حيث قامت الهيئة التي توفر خدمة الإنترنت وهي شركة الاتصالات السريعة مثل الكويت بحجب كل المدونات المرتبطة بموقع "Blogspot" الذي يضم غالبية المدونات الكويتية ، وتم حجب كل المواقع

الإسلامية المتطرفة في الغالبية العظمى من الدول العربية من قبل الحكومات و خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في "إطار الحرب ضد الإرهاب" وكذلك الحال في مصر عندما حجبت الحكومة كل المواقع الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر إحدى أكبر جماعات المعارضة في مصر.

تقوم كثير من الدول العربية بحجب المواقع الخاصة بالأقليات العرقية أو الدينية أو الوطنية أو جماعات داخل البلد مثل حالة البحرين حيث تم حجب موقع "بينات" والخاص بأحد فقهاء الشيعة الذي ينشر أحاديثه ويحجب عن أسئلة إتباعه عليه ، كما قامت الحكومة السعودية بحجب المواقع الإسلامية التي تعارض المذهب الوهابي المسيطر وهي تشمل المواقع الشيعية والبهائية ، وعلي الجانب الآخر تسمح الحكومة السعودية بإطلاق العديد من المواقع المتطرفة التي تحرض علي الكراهية.

وأخيراً ، حجبت السلطات السورية المواقع الكردية وخصوصاً بعد الأحداث الدامية بالقاميشلي (بافيل 2006) ، وتشمل الرقابة الاقتصادية القيود التي ترفضها شركة "الاتصال الصوتي" "skype" حيث تخشى الشركة أن هذا البرنامج قد يسبب لها خسائر مالية لأنه يدير شبكة إنترنت تليفونية ، وعلي مستوى آخر احتكرت حكومة اليمن - علي سبيل المثال - توفير الخدمة وجعلت سعر الوصول إلي الإنترنت مرتفعاً جداً لدرجة أن الكثير من المواطنين لا يستطيعون استخدامها (هيومان راممتس ووتش 2002) ، وقام العديد من الدول العربية الرقابة ضد المواقع الإسرائيلية حيث حجبت السلطات السورية واللبنانية والإماراتية كل المواقع المسجلة في إسرائيل التي تنتهي ب (il) ، ولكن المثير في هذا الصدد أن بعض الحكومات العربية تحجب المواقع التي تناهض إسرائيل كما هو الحال في السلطات الأردنية التي حجبت موقع "قاوم" "Qawem .net" لأنه يدعو إلي مقاومة إسرائيل ومقاطعة البضائع الأمريكية (مرعي 2006) ، وأخيراً ، تم حجب المواقع المناهضة لحجب المواقع من قبل السلطات في العالم العربي حيث قامت الإمارات العربية مثل دول عربية أخرى بحجب موقع مدون "boingbing.net" وهي مدونة أجنبية تناقش - بجانب أمور أخرى - أساليب فنية لتحاشي الرقابة المفروضة علي الصفحات الإلكترونية (بوينج بوينج 2006) وأخيراً ، لقد تقلصت الحرية علي الإنترنت في معظم الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر عندما اتخذت الحكومات تدابير للحد من الحرية ، وجاءت معظم هذه الجهود استجابة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب أو "الاتصالات الإرهابية" داخل العالم العربي وهذا يرجع إلي أنه ورد أن الإرهابيين المدبرين لهجمات 11 سبتمبر استخدموا البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال رئيسية (فراندا 2002) هذا بالإضافة إلي أنه كانت هناك جهود في عموم الدول العربية لفرض سيطرتها علي الإنترنت كما حدث عندما تعاونت مصر مع السعودية لوضع مقترح لمشروع تشكيل لجنة عليا للإعلام الإلكتروني تعمل علي مستوى الدول العربية (الحارثي ، 2006).

خاتمة

تعتبر الطبيعة التقليدية للمجتمعات العربية الأقل تسامحاً وانفتاحاً من الناحية السياسية والثقافية ، وبالتالي توفر الإنترنت فرصة للتعبير عن الأفكار التي لا يمكن التعبير عنها عبر الإعلام التقليدي ، وكما ناقشنا في هذا الفصل ، تحاول الحكومات العربية أن تبذل قصارى جهدها كي تواكب العصر في مجال الاتصالات والإنترنت بينما لا تزال تجاهد لتقييد استخدام الإنترنت من قبل أعدائها السياسيين أو الحركات المناهضة لها ، ويبقى أمان مهمان فيما يتعلق بتطور الإنترنت في العالم العربي أولاً: زاج تغلغل الانترنت في الغام العربي بسرعة شديدة جداً بالمقارنة بدول أخرى في العالم وبالمقارنة بوسائل إعلامية أخرى وهناك احتمال لاستمرار هذه الزيادة ، ثانياً : من المحتمل أن يظل الجيل الشاب - بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية - المستخدمين الرئيسيين لوسائل الإعلام الحديثة في العالم العربي.

ملاحظات

- 1- موقع وزارة تكنولوجيا الاتصال هو <http://www.infocom.tn/index.php?id=5>
- 2- موقع مبادرة مشروع ال ADSL التي أطلقتها الحكومة المصرية ممثلة ي وزارة الاتصالات هو http://www.mcit.gov.eg/ar/app.as?aticle_no=631
- 3- TE Data هي شركة خاص تأسست في عام 1992 تحت اسم "In Touch" ، وكانت أول شرك تور خدمة الإنترنت في مصر وهي شركة مساهم ملك الدولة.
- 4- موقع الشركة الموفرة لخدم في دول الإمارات هو <http://rehareal.tripod.com/isp.htm>
- 5- موقع مؤشرات أنظمة الكمبيوتر هو [http://www.trc.gov.jo/static_Arabic/mindicators.shtm\(23/7/2006\)](http://www.trc.gov.jo/static_Arabic/mindicators.shtm(23/7/2006))
- 6- موقع الهيئة الوطنية للاتصالات هو http://www.ntc.org.sd/ntc/ntc_func.htm
- 7- موقع خدمات شركة / لتوفير خدمات الإنترنت هو <http://www.y.net.ye/Arabicynet/ynet/ybackground.htm>
- 8- موقع إنترنت قطر هو <http://www.qatar.net.qa/services/services.htm>

- 9- موقع الإتحاد الدولي للاتصالات المكتب الإقليمي العربي هو
[http://www .ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=15](http://www.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=15)
- 10- <http://www .qualitynet.net>
- 11- المؤسسة السوري للاتصالات هو <http://www .ste.gov.sy/?act=about>
- 12- الاتحاد الدولي للاتصالات - المنطقة السويته - سوريا - هو.
http://www .ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=10
- 13- موقع الشركة الليبية للاتصالات والتكنولوجيا هو <http://www .Ittnet.com>
- 14- موقع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو
http://www. mtit.gov.ps/detalse.asp?id=57&tbl=all_news&dep=reports
- 15- موقع الاتحاد الدولي للاتصالات - فلسطين هو - .
http://www.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=14
- 16- موقع اللائحة الكامل هو <http://www .mpt.gov.lb/isplist.htm>
- 17- موقع البوابة المصرية للمعلومات هو
<http://www.idsc.gov.eg/docs/docsDetails.asp?rIssueCategory=2 docID=281& MainIssues = 107&>
- 18- هيومان رايتس روتشي ذكرت أن المملكة العربية السعودية أمكنها الوصول إلى الإنترنت منذ 1994 ولكنها منعت مواطنيها من الوصول إليها إلى أن وضعت الحكومة نظاماً للسيطرة علي ما اصطلح علي تسمية "الأمور السيئة علي الإنترنت"
- 19- موقع
http://www .kuwaitjunior.blogspot.com/2006/01/blog-post_21.html
- 20- موقع <http://www .bayynat .org.ib>
- 21- موقع تهديد ال Skype- تقرير سري إماتي
<http://www .secretDubay.blogspot.com/2005/12/threat\of\skype.html>
- 22- موقع المكتبات والحرية الفكرية هو
<http://www .ifla.org/faife/report/Lebanon.htm>

الفصل الثامن

عندما يلتقي العالمي بالمحلي

(خليل دجاني)

السوق العالمية الجديدة

يلخص هذا الفصل الاتجاهات الرئيسية التي تقوم عليها عولمة صناعة الإعلام العربي كما استعرضناها في الفصل السابق ، وسنقوم باستعراض الدور الذي تلعبه صناعة الإعلام الجديد في فرض هوية عربية جديدة ، وعلي الرغم من اتجاه القومية العربية المتزايد في المنطقة كما هو واضح في اللغة الواحدة والفنون الواحدة والتراث الثقافي الواحد ، وقد عززت صناعة الإعلام العربي الهوية الإقليمية أو النوع الجديد من القومية العربي كما هو واضح في التغطية الإخبارية للقضايا السياسية المشتركة.

استهلاً لهذا الفصل يشار إلى أن الآثار الأربعة الأكثر أهمية للعولمة علي أسواق الإعلام العربية هي :

1- خصخصة منافذ الإعلام الجماهيري.

2- الملكية الضخمة.

3- الملكيات متعددة الجنسيات.

4- إقليمية التسويق والإعلان.

خصخصة الإعلام

بينما يرى البعض أن ملكية الدولة العربية المستمرة للإعلام الإلكتروني يعتبر علامة إيجابية يرى البعض - بمن فيهم الأثرياء - أنها علامة علي نظام اقتصادي متخلف ، لقد كانت عملية خصخصة الإعلام والاتصالات العربية ضربة بدأت في أواخر التسعينيات عندما التحق العالم العربي بالركب العالمي لخصخصة وتحرير الإعلام الإلكتروني (إذاعة وتليفزيون) بالإضافة إلي قطاعات الاتصالات ، وقد نبعت خصخصة الإعلام العربي جزئياً من الضغوط الاقتصادية التي أجبرت الكثير من الحكومات العربية علي دعوة المستثمرين الأجانب لتمويل صناعة الإعلام العربي وخصوصاً

المشروعات التي تفوق قدرات الحكومات مثل مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية (سوليفان 2001 أ) ، كما فتحت الموجة الليبرالية الاقتصادية الجديدة أيضاً الباب أمام جيل جديد من الرأسماليين الذين سعوا للدعم السياسي للمشروعات الاقتصادية من خلال تملك منافذ إعلامية مثل القنوات التلفزيونية (جلال ولورنس، 2005) كانت خصخصة قطاع الاتصالات أكثر وضوحاً في خدمات التليفونات النقالة في الخطوط الثابتة ، فكثير من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين والأردن و مراكش وقطر قد توسعت في خصخصة خدمات الاتصالات والبنية التحتية ، إذ إن 40 % من مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" - مثلاً - يملكها أصحاب الأسهم وهي تخدم سكان الإمارات الذين يبلغون أقل من 4 مليون نسمة وتشبه مؤسسة الأردن للاتصالات شركة "اتصالات" الإماراتية بالضبط وكذلك فإن "باتلكو" (شركة اتصالات البحرين) هي اللاعب الأساسي لخدمات التليفون المحمول والثابت في البحرين (عبد الله 2007).

مجموعة أخرى من البلاد العربية (الجزائر ، الكويت ، و لبنان ، وسوريا) لديها شركات خاصة لتشغيل التليفون المحمول بينما الخطوط الثابتة تشغلها هيئات مملوكة للحكومة (عبد الله 2007) ، وبالنسبة للإنترنت ، اتخذت العديد من الدول العربية الخطوات الأولى نحو خصخصة هذه الوسيلة ولكن بدرجات متفاوتة ، ففي الإمارات وقطر والكويت ولبنان تعتبر خصخصة الإنترنت متقدمة بينما تعتبر في سوريا والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا بطيئة ومحدودة.

أدت شعبية ال CNN بين الجماهير العربية أثناء حرب الخليج إلى سلسلة من التطورات التي أدت بدورها إلى إطلاق التلفزيون الخاص الذي استهل بقناة ال MBC التي تملكها هيئة إذاعة الشرق الأوسط بتمويل من أثرياء الأعمال السعوديين ثم تلتها ART و Orbit في عام 1993 ، وعند الحديث عن القنوات الفضائية تنصدر دول الخليج عملية الخصخصة بينما تخلفت الدول العربية الأخرى بما فيها مصر وراءهم حيث لم تطلق مصر أول شبكة للقنوات الفضائية المملوكة للقطاع الخاص Dream TV إلا في عام 2001 وتنعكس خصخصة الإعلام العربي في عدد القنوات الفضائية ومحطات الإذاعة التي يملكها أساطين الإعلام العربي أمثال الوليد بن طلال مالك

قنوات روتانا ، والشيخ صالح كامل صاحب ART ، والشيخ وليد إبراهيم الإبراهيم مالك مجموعة ال MBC من بين آخرين .

تعتبر المناطق الإعلامية الحرة نتاجاً من نواتج الخصخصة التي كانت السبب الرئيسي وراء إنشاء المناطق الإعلامية الحرة الثلاث في ثلاثة مدن إعلامية : دبي والأردن ومصر (سوليفان 2001 أ) ، حيث تقدم تلك المناطق ذات التوجه الإعلامي حوافز وقواعد خاصة متخذة نموذج المناطق الحرة في المطارات ومراكز إعادة الشحن والتوزيع الحرة ، وتمثل نقاط جذب بالنسبة لرجال الأعمال نظراً لانخفاض التكاليف وقلّة الإجراءات البيروقراطية والبنية التحتية الحديثة وتكاليف العمالة المنخفضة ، والعمل التعاوني وتوفير الخدمات والمهارات في مكان واحد ، وعلي آية حال تبقى هنا قضية أساسية ألا وهي البيروقراطية التي كانت عائقاً أمام خصخصة الإعلام في المنطقة العربية كما نرى في حالة اثنتين من المدن الإعلامية الثلاث السابق ذكرها وهما المدينة الإعلامية المصرية والمدينة الإعلامية بدبي ، حيث تأجل إنشاء المدينة الإعلامية المصرية بسبب العوائق البيروقراطية بينما تم إنشاء المدينة الإعلامية بدبي وقامت بجذب المستثمرين بسرعة ، حيث استفادت الأخيرة من قيادة دبي (أسرة آل مكتوم) وحلفائهم التجاريين ، وتعتبر دبي ذات نظام ملكي مطلق حيث يمكن للحاكم أن يغير أو يبدل أي قانون، والميزة هنا هي أن البيروقراطية في أقل مستوياتها كما يتم انجاز الخطط بشكل سريع جداً ، ولكن من الواضح أن الخط الأحادي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية (وولترز وكوين 2003).

إن المشكلة الرئيسية في خصخصة الإعلام العربي هي مشكلة سياسية يمكن حلها ، فحرية التعبير - علي سبيل المثال - تبقى قضية هامة في تركيبة وشكل الإعلام في العالم العربي ، وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم ، تعتبر حرية التعبير نتاجاً للبيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشاملة ، وتعترف كل الدساتير العربية بالحق في الاتصال كما تحفظ حرية الصحافة ، ولكن الحقيقة هي أن كل أشكال التعبير يتم تقييدها بقوانين وممارسات إضافية وهكذا تجد وسائل الإعلام في العالم العربي نفسها إما موالية للنظام أو تسير علي حبل بهلوان وتعتمد بشكل كبير علي حكومات مستبدة (الطويلة 2002) فمثلاً ، قانون المنطقة الإعلامية الحرة الذي خضع لمناقشات واسعة في البرلمان الأردني لم يصدر علي الإطلاق كذلك فإن

الشركات المسؤولة عن تشغيل القنوات التلفزيونية في المنطقة الحرة بمصر عليها الالتزام بالقانون الأخلاقي للإعلام الذي كانت وزارة الإعلام تعكف علي إعداده منذ أوائل العام 2003، وعندما يكتمل علي الشركات المصرية والأجنبية الالتزام به ، ويبدو الموقف في دبي ظاهريا أفضل ولكن قانون الصحافة ينظم العمل بمدينة الإنتاج الإعلامي بدبي (DMC) حيث يصرح مديرها العام بأنه "من المتوقع من الصحفيين أن يمارسوا حريتهم ليس لكي يسيسوا المجتمع ولكن لكي يركزوا علي قضايا مثل التعليم والصحة والاقتصاد " (البكرى 2001)، و نتيجة لذلك تركز كل مدينة إعلامية علي عمل ما هو أفضل في نطاقها الاجتماعي والثقافي (حمادة 2008) علي الرغم من خصخصة الإعلام الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات في العالم الغربي إلا إن الصلة بين الملكية الخاصة والحرية السياسية والتحرر الثقافي بحاجة إلى إعادة تقييم، فكثير من الدول في العالم قد وضعت إجراءات للتحرر الاقتصادي في حين جعلت الحرية السياسية في أضيق الحدود، ولاتزال وسائل الإعلام الخاصة وشركات تكنولوجيا المعلومات تسيطر عليها النخب الوطنية الحاكمة سواء كان من خلال علاقات أسرية (كما في حالة إل MBC) أو من خلال مساهمين مثل القناة الفضائية اللبنانية LBC 1، ولذلك لاتضمن خصخصة الإعلام في حد ذاتها التعددية السياسية أو الانفتاح والتحرر الثقافي (كريدى 2002) حيث لازال هؤلاء الحكام بشكل مباشر أو غير مباشر يتحكمون في الإعلام الذي لايمول بشكل كامل من عائدات الإعلانات ، ومن ثم يمكن استخدامه في إيصال رسائل أيديولوجية أو دينية (خليل 2006)

الملكية الخاصة

جرت العادة أن تكون الأنظمة العربية هي المالك الوحيد للمنافذ الإعلامية ففي معظم الدول العربية باستثناء لبنان كانت الدولة تملك قناة التلفزيون الرئيسية ومحطة الإذاعة الرئيسية والصحف الرئيسية التي كانت كلها تحت سيطرة الحكومات، والآن توجد ملكيات ضخمة لمختلف وسائل الإعلام من قبل الهيئات الكبرى فالشخصية الإعلامية العربية المرموقة الشيخ صالح كامل وهو مالك ART، يمتلك أيضا شركة الإنتاج الإعلامي "دله" التي قامت بإنشاء وإدارة شركة المدينة الإعلامية الأردنية وفي عام 2002 كانت جريدة "الحياة" مملوكة جزئياً لأحد أثرياء الإعلام

السعوديين الذي يمت بصلة إلى العائلة الملكية ، كما أن قناة LBC1 مملوكة جزئياً لعملاق الإعلام اللبناني بيير زاهر الذي جعل من هذه المجموعة إحدى أكبر المؤسسات الإعلامية في العالم العربي وأخيراً وليس آخراً أنشأ الشيخ وليد ابن إبراهيم الإبراهيم - صاحب MBC - كيانات عامة غطت بعض القارات تضم أسهماً في الإذاعة والطباعة وشركات الأفلام وتسيطر علي وسائل التوزيع مثل الأقمار الصناعية وشبكات الكابلات (غريب 2000) ، ولا تزال الطريقة التي تؤثر بها عملية دعم قلة من عمالقة الإعلام العربي علي خلق وإنتاج وتوزيع المحتوى الإعلامي - لا تزال محل جدل وأفضل مثال علي ذلك الوليد بن طلال مالك شركة روتانا التي تعتبر من أضخم القنوات الفضائية حيث تمتلك أكثر من 15 قناة فضائية تليفزيونية مختلفة وعشرات المحطات الإذاعية والمجلات وأهم من ذلك تعتبر أكبر شركة إنتاج برامج الترفيه في العالم العربي لما تملكه من أكثر من مائتي فنان موسيقي.

الملكيات متعددة الجنسيات

إن الأمر المحوري في التغيرات التي طرأت علي الملكية هو ظهور الأصوات العالمية ودور المؤسسات التي تتعدى الحدود والأوطان في التكيف مع ، والإنتاج لصالح ، و الاستفادة من هذه التغيرات (باجيكان 2004) وعلي العكس من مرحلة ما بعد الاستقلال التي كانت فيها كل دولة عربية تملك منافذ الإعلام الجماهيري وتسيطر عليها بشكل كامل فإن المؤسسات الإعلامية العربية الخاصة قد زادت إقليمياً وعالمياً منذ بداية الألفية الثالثة ، وبدأت الصورة في التغير لأن دول الخليج العربية بدأت في الاستثمار في الاتصالات وبدأت مصر وحكومات أخرى في تبني التنمية التكنولوجية ، وكذلك يمتلك أثرياء الأعمال الآن منافذ إعلامية مثل القنوات الفضائية و محطات الإذاعة والصحف والمجلات في دول عربية أخرى ويسيطرون علي شركات توفير خدمة الإنترنت والتليفون.

وأخيراً جرت العادة في الماضي علي أن يكون مقر وسائل الإعلام الفضائية خارج المنطقة العربية ولكن الآن عادت معظم الشركات الإعلامية إلي العالم العربي وكان السبب في تواجدها في الماضي هو إمكانية الوصول إلي التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والمزيد

من الحرية ، ولكن في أيامنا هذه لا يحدد الموقع الطبيعي هذا الوصول حيث جعلت التكنولوجيا الحديثة من السهل استقبال ونشر وبث المعلومات من أي مكان في العالم.

إقليمية التسويق والإعلام

إن الحكمة التقليدية التي تعكسها الصحف التجارية والمطبوعات العامة هي أن القنوات الفضائية العربية توفر فرصة لا نظير لها أمام أصحاب الأعمال التجارية والمعلنين ولكن من يتعرض للخطر هنا هو الجماهير العربية التي تقدر بما يزيد عن 350 مليون نسمة ليس لمعظمهم خبرة سابقة بالتلفزيون التجاري قبل أوائل التسعينيات وبالتالي يصبحون أهدافاً مثالية للمؤسسات التي ترغب في تشكيل ولاءات المستهلكين وفيما يتعلق بالمطبوعات الخاصة بالصناعة مثل "الإعلام العربي" و "عالم التلفزيون" .

تعتبر الأقمار الصناعية المحرك الرئيسي لإقليمية التسويق والإعلام ، وتقوم هذه النظرة الإقليمية علي حقيقة أن الجمهور العربي توحدته اللغة وإلي حد بعيد يوحد الدين الأمر الذي يجعل الإعلام المقنن قابلاً للحياة ، وطبقاً لبعض المراقبين فإن عملية الإقليمية تسهل التكامل الاقتصادي العربي وذلك بوضع كل الدول العربية في سوق عربية موحدة.

إن إضفاء الصفة التجارية علي الإعلام العربي - وخصوصاً التلفزيون - يؤدي إلي الحاجة إلي مثل هذه المحطات لضمان هامش معقول من الربحية ، فكثير من المحطات في مصر والأردن وسوريا - من بين آخرين - لا زالت تشغلها الحكومة وبالتالي لا توجد ضغوط السوق المعتادة ، حيث إن المحطات التي يملكها القطاع الخاص تواجه مشاكل مالية عديدة نظراً لأنها لا تتمتع بدعم كبير من الحكومات (كارايدي، 2002) أولاً : هناك إجماع في العالم العربي عن الدفع لبرامج التلفزيون مما يجعل من الصعب تسويق البرامج التلفزيونية مدفوعة الأجر للجماهير العربية حيث تلقي ART و Orbit - وهما رواد التلفزيون مدفوع الأجر - تحدياً من قبل الخدمة المجانية التي تقدمها MBC و LBC والمستقبل (شليفر 2000)، ثانياً : جعل السباق نحو التخصص والتميز الإعلام الخاص ينزع إلي أن يستهدف شرائح صغيرة من الجماهير - فهي تتوجه إلي جزء من السوق وليس السوق بأكمله ، ويلاحظ هذا التخصص علي سبيل المثال - في قنوات مثل "الجزيرة" التي تركز حصرياً علي الأخبار - وإن كانت

الحساسية منها - في حين تركز LBC و MBC و المستقبل علي البرامج الحوارية وبرامج المنوعات التي تتميز بمذيعات حسنة المظهر، ثالثاً: إن جهود القنوات الفضائية لفهم الجماهير واجهت المزيد من التحدي مع قدوم الإنترنت وما يرتبط بها من تكنولوجيا رقمية جزأت الجمهور إلى العديد من الشرائح الصغيرة (كرايدي 2006) وأخيراً، وبالنظر إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في أجزاء شاسعة من المنطقة ، لم تحقق صناعة الإعلان المرجو منها وتظل معدلات الإعلان رخيصة نسبياً علي الرغم من الارتفاع بنسبة 50 % في عام 2000 ، ويشار إلي أن معظم العائدات تأتي من دول الخليج التي يشكل سكانها نسبة صغيرة من مجموع سكان المنطقة، ويشار إلي أن معظم العائدات تأتي من دول الخليج التي يشكل سكانها نسبة صغيرة من مجموع سكان المنطقة.

نتيجة لذلك ، علي العكس من مناطق مثل آسيا و أمريكا اللاتينية وعلي الرغم المستويات الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة لسكان منطقة الخليج ، فإن غالبية الجماهير العربية ليس لديهم الدخل الذي يجعلهم هدفاً جذاباً للمعلنين الدوليين ، وبالتالي من المفهوم أن التكتلات الإعلامية العالمية غير مستعدة للشراء في المحطات العربية الفضائية المملوكة للقطاع الخاص ، مما يجعل صناعة الفضائيات العربية منفصلة عن الاقتصاد الإعلامي العالمي.

أدوار الإعلام المتغيرة

إن أحد أهم ملامح العولمة في المشهد الإعلامي العربي هو تحول وظيفة الإعلام ويمكن ملاحظة هذا التحول ليس فقط في المحتوى الإعلامي ولكن في استقبال هذا المحتوى.

لقد تخطى الإعلام العربي - خصوصاً الإذاعي و الإعلام الإلكتروني منذ فترة عن دوره التقليدي كناطق بلسان الأنظمة يستخدم بصفة أساسية لتعبئة الأمة خلف خطط التنمية للأنظمة أما الآن فإن الإعلام يعمل كوسيلة للمعلومات والترفيه ، ولكن لا يعني هذا أن الإعلام لم يعد أداة في أيدي الأنظمة العربية حيث لا تزال محطات التلفزيون الرئيسية في معظم الدول العربية تحت سيطرة الحكومات ، وإن كان عليها أن تكافح لجذب جماهيرها التي جذبتها المنافذ الإعلامية المتزايدة الخاصة منها وشبه الخاصة ، وباستثناء "الجزيرة" لا يوجد مثال واحد علي قناة بتمويل حكومي قامت

بتغير دورها من أن تكون إدارة في يد الحكومة ، وهناك قنوات حكومية أخرى أجبرت علي زيادة برامجها للترفيه وذلك لجذب جماهير أكثر لأن الإنتاج الإخباري أكثر تكلفة بينما اعتادت وسائل الإعلام التقليدية النظر إلي جمهورها علي أنه عبارة عن مستقبلين معتمدين وسليبين للمحتوى الإعلامي نظراً لعدم وجود إعلام بديل إلا أن الإعلام العربي ينظر الآن إلي الجمهور علي أنه عبارة عن مستقبلين نشطين ومستقبلين لديهم القدرة علي الانتقال من قناة إلي أخرى باستخدام جهاز تحكم عن بعد (ريموت كنترول) ، والنتيجة هي أن شركات الإعلام تتنافس فيما بينها في تقديم محتوى جذاب ذي مصداقية ، وزاد عدد البرامج مع إطلاق قناة 2417 مما يعتبر تغيراً عن الماضي عندما كانت القنوات التلفزيونية معتادة علي الإرسال التلفزيوني لمدة ساعات محدودة.

تنظر المنافذ الإعلامية العربية إلي نفسها علي أنها شركات تجارية تحت تصرف المساهمين وليست إدارة لإيصال رسائل عامة ، ويعني هذا الدور الجديد أن الإعلام يروج للمنتج الثقافي بالإضافة إلي قدر كبير من السلع الضرورية كالمنتجات الغذائية والطبية وهي عبارة عن سلع عالمية تهدف للوصول إلي الأسواق المحتملة في المنطقة ويطلق علي هذا الاتجاه "الاتجاه الاستهلاكي للإعلام العربي وجماهيره" (كرايدي 2002 ، فاكريداين 2000) لقد زاد الوقت المخصص للإعلانات في البرامج التلفزيونية التي تعتبر أداة للترويج للبضائع أكثر منها أداة للترويج لأيدولوجية معينة.

ويرى خليل (2006) أن الأخبار التلفزيونية في دول مجلس التعاون الخليجية تمر بمرحلة انتقالية مع الزيادة في القنوات الإخبارية علي مدار 24 ساعة مثل "الجزيرة" و "العربية" اللتان تقدمان نفسيهما علي أنهما أسواق عالمية جاذبة للمستثمرين العالميين ، كما غيرت القنوات الحكومية مثل تلك الموجودة في دبي والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من صورتها بشكل كبير لكي تنافس القنوات الخاصة ، وعلاوة علي ذلك ، سمحت قوانين الإذاعة - علي الأقل في الكويت والإمارات - بإطلاق قنوات جديدة مخصصة للأخبار والتجارة (خليل 2006) وعلى أية حال ، يعتبر الدور التقليدي للإعلام مماثلاً لدوره الجديد : فالإعلام كناطق بلسان الحكومة

يهدف إلى إجراء غسيل مخ للجماهير والسيطرة عليهم سياسياً وأيديولوجياً ربما لا يختلف كثيراً كما يتخيل المرء عن الإعلام الجديد الذي تقدمه المؤسسات الخاصة والذي يهدف إلى السيطرة على نفس الجماهير لخدمة المصالح الاقتصادية للمساهمين.

يمكن القول بأنه لا زالت ثقة الجماهير في هذه الوسائل الإعلامية محدودة وذلك لسببين : أولاً : علي الرغم من التغير في أداء العديد من المنافذ الإعلامية إلا أن غالبية وسائل الإعلام العربية لا تزال تدعم سياسة أنظمتها ، ثانياً : لا تستطيع القنوات التجارية أن تحيد عن أجندات مالكيها والذين هم عادة رجال أعمال علي علاقة طيبة مع النخب الحاكمة (فندي 2000) ، وعلي سبيل المثال ، قناة "العربية" وهي قناة خاصة وكذلك جزء من مجموعة الـ ART التي يملكها الشيخ وليد إبراهيم الإبراهيم أحد أقارب ملك المملكة العربية السعودية ، وهكذا تحاول "العربية" أن تلتزم بالسياسة الخارجية السعودية وصلتها بالسعودية كانت عاملاً أساسياً في سياستها التحريرية (ريناوي 2009) ، وتلقى تلك القناة في الواقع دعماً من قبل رجال الأعمال السعوديين طالما أن محتواها يحترم الخطوط الحمراء للمحظورات والسياسات السعودية (خليل 2006) وتعتبر قناة LBC اللبنانية مثلاً آخر ، وبالإضافة إلى ذلك ، تدعي "الجزيرة" أنها تنتقد كل الأنظمة العربية ولكن عندما يصل الأمر إلى النظام القطري تتوقف عن النقد وهذا يجعلها تبدو كأنها أداة في أيدي النخبة الحاكمة القطرية ، علي الأقل بسبب اعتمادها مالياً علي مدى الإثني عشر عاماً الماضية من العمل علي دعم الحكومة القطرية حيث إن لدى القناة إعلانات تجارية ضخمة لا تغطي تكاليف تشغيلها (خليل 2006).

فيضان الإعلام الدولي

إن الاتجاه السائد في التغيرات في الفيضان الإعلامي في العالم العربي هو التدفق الهائل للمنتج الثقافي والمحتوى الإعلامي الغربيين وبالتحديد البرامج التليفزيونية مثل الأفلام والمسلسلات والمسرحيات علي العالم العربي ويملأ هذا المحتوى حيزاً كبيراً من الوقت الإذاعي تقريباً في كل القنوات التليفزيونية التي تسيطر عليها الدول العربية (كرم 1999) ، ومنذ إنشاء التليفزيون العربي في أواخر الخمسينيات كانت نسبة

الإنتاج المحلي الذي تنتجه التلفزيونات التي تخضع لسيطرة الدولة أقل بكثير من الإنتاج المستورد من الأفلام الأمريكية والبرامج الكوميدية الفرنسية والمسلسلات المنتجة في أمريكا اللاتينية ، والقليل فقط من الأنظمة الوطنية (كما هو الحال في مصر ولبنان و إلي حد ما سوريا) قامت بجهود كبيرة لزيادة إنتاجها من البرامج أما بقية الدول العربية لا تزال تعتمد بشدة علي البرامج التلفزيونية المستوردة.

أصبحت هذه العملية أكثر عمقاً وكثافة في العقدين الأخيرين حيث إن النمو في البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية منذ أوائل التسعينيات وكذلك الحاجة إلي برامج عربية جديدة القنوات أجبرت القنوات الجديدة علي زيادة نصيبها من البرامج المستوردة وبشكل ملحوظ من الولايات المتحدة ، فالقنوات العربية لا تنتج إلا 3000 ساعة من البرامج سنوياً وهي نسبة ضئيلة من إجمالي وقت البث الإذاعي (غريب 2000) ، ولأن معظم المنتجات الثقافية والإعلامية الدولية تأتي من الولايات المتحدة فإن كثيراً من المعلقين يطلقون علي هذه العملية أمركة المجتمعات العربية وبالتالي يربطون العولمة بالأمركة (تنستول 1977) ، وينطبق هذا الكلام علي أجزاء أخرى من العالم ، فمثلاً في أمريكا اللاتينية يملأ الجانب الأكبر من البث التلفزيوني ببرامج أمريكية علي الرغم من نجاح منتجهم الإعلامي في الأسواق الدولية (أوسافا 1990) ، ولقد أصبحت غالبية القنوات الفضائية العربية أكثر اعتماداً علي المحتوى الأمريكي و تميل أيضاً إلي نسخ الأسلوب التلفزيوني الأمريكي وأن تطوع المفاهيم الأمريكية الناجحة للشاشة العربية ، هذا بالإضافة إلي انتشار المنتجات الأمريكية مثل الكوكاكولا ، وماكدونالد ، و بروكتر & جامبل ، وتنتشر كذلك المسلسلات التركية المدبلجة باللهجة السورية بجانب الأفلام المصرية و المسلسلات السورية ، والتي أصبحت منتجات تجارية مثلاً في ذلك مثل البرامج الأمريكية وتتخللها الإعلانات التجارية التي تسوق لكل أنواع البضائع وتشجع أسلوب الحياة الاستهلاكي تبعاً للنمط الأمريكي.

لقد فرضت الحكومات العربية إجراءات مختلفة في محاولة منها لتحقيق نوع من التوازن مع الخلل الثقافي والإعلامي المذكور عالياً وتتخذ هذه الإجراءات شكلاً ثقافياً مصمماً خصيصاً لحماية السيادة الثقافية والتراث الفني للبلاد (غريب 2000) ، وأول

إجراء هو فرض قيود تجارية علي المحتوى الثقافي والإعلامي وتحديد كمية البرامج المستوردة وزيادة الرسوم علي المواد المستوردة وتم هذا في المملكة العربية السعودية وليبيا وسوريا ومصر والعراق تحت حكم صدام بالإضافة إلي دول الخليج العربية الأخرى ولقد عرفت مصر - مثل البرازيل وكوريا ودول أخرى من دول العالم الثالث - بأنها تضع سياسات لترويج للإنتاج الثقافي المحلي كما هو واضح من تجربة "تايم وارنر" "Time warner" و مؤسسات أخرى ، وأشارت "تايم وارنر" إلي أنها واجهت قيوداً تجارية تتخذ طابعاً ثقافياً مصمماً خصيصاً لحماية السيادة الثقافية والتراث الفني للبلاد ، وليست مصر هي البلد الوحيد التي وضعت سياسات لدعم منتجاتها الثقافية فهناك دول عربية اتخذت هذا الاتجاه علي الرغم من مستوى المعيشة المرتفع بها ، ومن الناحية الأخرى ، جاهدت كل من سوريا والعراق وليبيا لمنع الوصول إلي المنتجات الأجنبية تماماً وبالتالي عملت علي حماية الجمهور المحلي من المحتوى الأجنبي الذي يتحدى القيم السياسية المحلية.

تحاول الحكومات العربية تقوية التبادل الإقليمي للمحتوى الإعلامي وذلك لمواجهة الفيضان المنهمر من المنتجات الثقافية الغربية ، ومنذ إنشاء التلفزيون العربي حتى نهاية الثمانينيات ، كان القدر الكبير من المحتوى الإقليمي الذي يبث علي القنوات التلفزيونية العربية ينتج في مصر ولبنان وإلي حد ما سوريا ، أما الآن فإن البرامج التلفزيونية مثل المسرحيات والأفلام ومقاطع الفيديو والأشكال الأخرى من برامج التسلية تأتي من دول عربية أخرى زاد إنتاجها بشكل كبير ولكن تبقى مصر المصنع الرئيسي للأفلام ومقاطع الفيديو العربية التي تمولها شركات الإنتاج بدول الخليج العربية ، وبالإضافة إلي ذلك ، أصبحت لبنان مصدراً رائداً لمقاطع الفيديو و برامج تلفزيون الواقع في حين أصبحت سوريا الآن رائدة في تصدير المسلسلات التلفزيونية مثل المسلسل المشهور "باب الحارة" الذي أذيع في رمضان 2007 و 2008 علي شاشة MBC و سجل أعلى معدل بين برامج التسلية العربية لدى الجماهير.

الاتجاه الجديد في المنطقة هو الاتجاه الإسلامي حيث شهدت الحقبة الأخيرة إنشاء قنوات تلفزيونية إسلامية مما يعكس التغير الذي حدث في المنطقة ، فالبرامج الإسلامية - منذ إطلاق البث التلفزيوني العربي في الخمسينيات والستينيات -

كانت تنتج كجزء من الجدول الشامل للبرامج ، أما الآن فتوجد قنوات إسلامية محضة تبلغ حوالي 40 قناة ، وقد تطور هذا الاتجاه استجابة لحاجات شرائح معينة من الجمهور الذين يرفضون الإعلام "المتراخي" و يرغبون في إعلام بديل يتفق وقيمهم الاجتماعية والدينية ، ومن أهم التيارات التي تغذى هذا الاتجاه هو تنامي الأصولية الإسلامية في المنطقة العربية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية التي تعدت حدود المنطقة وتستهدف المغتربين العرب والإسلاميين في جميع أنحاء العالم الذين لديهم إحساس بالانتماء إلى هوية إسلامية وهم يعيشون في بيئات غير مسلمة (ريناوي 2009) ، ولقد اكتسب مشهد الفضائيات العربية نوعاً جديداً من القنوات الفضائية الإسلامية ذات محتوى تليفزيوني إسلامي جذاب ، وفي مقابلة مع أحمد أبو هيبه - مدير قناة "الرسالة" ذكر أن الرؤية وراء هذه القناة التليفزيونية الجديدة التي أطلقت في عام 2006 هي أنها تمثل "جزءاً من جرعة دسمة من برامج التسلية الأخلاقية" ... مثل الكوميديا والبرامج الحوارية الليلية والمسابقات والبرامج الوثائقية والمسلسلات العائلية ومقاطع الفيديو وبرامج المرأة التي تقدمها نجومات شهيرات وممثلات محجبات - وذلك لمنافسة القنوات الدينية مثل "إقرأ" أو القنوات الأكثر تحراً مثل MBC المملوكة للسعودية أو LBC الكائنة في بيروت (وايز 2005) ، ولا يقتصر هذا المجال لبرامج التسلية المرتكزة على القيم في العالم العربي على قناة "الرسالة" فقط ، وطبقاً لمدير برامج MBC عبد الفتاح المصري فإنه يرى أن قناته تقدم منذ 2006 إتحافاً جديداً من البرامج الواقعية يولي اهتماماً شديداً بالقيم الدينية والثقافية العربية (وايز 2006) ، وأضاف " أن هذه البرامج ذات مردود جيد وهي نوع مرضٍ من البرامج الذي له تأثير جيد على المشاهدين ، وهو اتجاه يسير فيه عدد كبير من المحطات التليفزيونية كما أنه مهتم بجعل الناس يشعرون بالرضا بالإضافة إلى عمل شيء له قيمة لهم ، وفوق ذلك لا يزال عنصر الواقعية موجوداً" (وايز 2006) وأخيراً ، إن ظهور اتجاه تليفزيوني واقعي أخلاقي يعكس جدلاً سياسياً وثقافياً كبيراً حاصلاً بين الإسلاميين المحافظين والعناصر العلمانية الليبرالية في العالم العربي.

من الجدير بالذكر أن المنتجات الثقافية الأجنبية قد تم تطويرها وتكييفها بما يتفق و المجتمعات الإسلامية ، ومن ثم حدثت زيادة في المنتجات الإعلامية المستوردة التي تروق

للجماهير العربية والإسلامية من خلال تقديم محتوى لا يتحدى القيم التقليدية والدينية الإسلامية ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد زادت معظم الدول العربية وخاصة في منطقة الخليج من إنتاجها المحلي من برامج التلفزيون من قبل المحطات التلفزيونية الرئيسية لكي تروق للشرائح المحافظة من الجمهور ، أما البرامج التلفزيونية المستوردة والمتراخية إلى حد ما قاصرة علي قنوات خاصة تعتمد علي المحتوى المستورد الذي يروق لشرائح ليبرالية من الجمهور التي تطلب هذه البرامج، ولذلك فإن هذه المحطات لا تشكل تهديداً للمشاهد التلفزيوني العام أو ضرراً للمجتمعات العربية ، فالقناة الفضائية MBC4 أمريكية 100 % حيث برامج للمراهقين وبرامج حوارية مثل "أوبرا" و "د.فيل" ، أما قناة MBC2 ، MBC Max ، و ONE TV و "فوكس موفيز" فهي تذيع أفلاماً غربية علي مدار 24 ساعة (معظمها أمريكي) وكذلك قناة MBC Action فهي لأفلام الحركة والمسلسلات التلفزيونية ، وتذيع روتانا Tuns و "ميلودي Hits " مقاطع فيديو وموسيقى غربية علي مدار 24 ساعة.

هناك بعض الأدلة علي أن الإنتاج المحلي والإقليمي مفضل علي المستورد حيث تجذب المسلسلات التركية والسورية جماهير أكثر من المسلسلات العائلية الأمريكية المستوردة في جميع أنحاء العالم العربي ، ومن أمثلة ذلك المسلسلات التركية "نور" و "أسمر" التي أذيعت في عام 2008 و 2009 والمسلسل السوري "باب الحارة" ، ومن الناحية الأخرى ، علي الرغم من أن الجماهير في بعض البلدان العربية مثل مصر ولبنان وسوريا أكثر ميلاً إلي البرامج المحلية إلا أن هناك دليلاً ما على أن الجماهير في بلاد عربية أخرى مثل دول شمال أفريقيا ودول الخليج تفضل البرامج المستوردة ، ومن المفترض أن خليطاً من المتغيرات الديموجرافية مثل النوع ، والتعليم و الإقامة في الحضر والخلفية اللغوية مصحوبة بأنماط مختلفة من العمل والهوايات و الجداول الفعلية للبرامج، هذا الخليط قد يلعب دوراً في تبرير وجبة البرامج التي يختارها المشاهدون بالفعل عندما تعرض عليهم وجبة مختلطة من المحتوى المحلي والأجنبي ، وبالتالي فإن التعميم بشأن سلوك الجماهير يبدو صعباً ويوحى بأنه يجب بذل المزيد من الجهد لكشف أولويات الجماهير العربية.

تتنافس الآن مختلف القنوات الفضائية العربية فيما بينها علي استيراد برامج تليفزيون الواقع من الغرب (خليل 2004) حيث بدأت كلها ببرامج " من سيربح المليون" علي شاشة MBC في عام 1998 الذي حظي بأعلى شعبية بين الجماهير العربية في ذلك الوقت ، وبعد ذلك استوردت قناة "المستقبل" اللبنانية البرنامج التليفزيوني "سوبر ستار" الذي أصبح أشهر برنامج تليفزيوني بين الجماهير العربية في الفترة من 2003 و 2006 ، ويشار إلي أن معظم برامج تليفزيون الواقع العربية تم استيرادها وتطويرها (خليل 2004) و يكمن السر في نجاح هذه المنتجات الإعلامية الدولية علي الساحة العربية هو تعريب هذه البرامج وذلك لضمان عدم تحديها للخطوط الحمراء الدينية والإسلامية القائمة أو القيم العربية التقليدية.

إن الإستراتيجية هنا هي الإعداد الجيد للبرامج التي تلائم الجمهور العربي المحلي ، ويعتمد هذا المحتوى العربي علي ممثلين محليين وإقليميين من مختلف الدول العربية مما يعطي لهذه البرامج طعم المنافسة بين هذه الدول المختلفة ويعمل كل متنافس كممثل لدولته وعادة ما يصوت له أبناء وطنه ويأخذ هذا البرنامج طعماً عربياً مما يضيف إلي جاذبيته وعلاوة علي ذلك تقوم القنوات التليفزيونية بحذف المكونات الغربية غير الأخلاقية وال فقرات غير المقبولة من برامج الواقع الأصلية عند تعريبها وتستبدلها إن أمكن بعناصر محلية لكي تتماشى مع القيم الدينية والثقافية في المجتمعات العربية ، فالبرنامج التليفزيوني "الأخ الأكبر" الذي عرضته MBC يعتبر مثلاً علي هذا التعريب حيث تذيع تلك القناة النسخة العربية من هذا البرنامج وقد بدأ الضغط الجماهيري من قبل الجماعات الدينية والنخب في البحرين التي كانت تستضيف البرنامج مما أدى إلي احتجاج عربي عارم ضد البرنامج واضطرت قناة MBC لمواجهة النقد الذي يقول بأن البرنامج يضر بالقيم الإسلامية وكانت المحصلة النهائية هو إلغاء البرنامج بعد إذاعته بفترة قصيرة (وايز 2005) ، ويرى خليل (2006) أن فشل "الأخ الأكبر" يرجع جزئياً إلي نقص في التعريب حيث فشل البرنامج في إحداث نوع من التوازن.

ومثال آخر هو الحملة الشعبية التي بدأت في مصر في عام 2006 للدعوة إلي مقاطعة أحد العصائر بأن الإعلان عن هذا المنتج كان يعتبر خطراً علي التقاليد الإسلامية

والعربية وكذلك الحملة المناهضة لـ "ستار أكاديمي" في عام 2005 تعتبر مثلاً ثالثاً فالمظاهرات ضد البرنامج الذي أذاعته قناة LBC1 اللبنانية لم تجري فقط عبر وسائل الإعلام التقليدية بل اشتدت علي الإنترنت حيث حرك موقع بعنوان "ضد ستار أكاديمي" احتجاجات ضخمة ضد هذا البرنامج (الدخيل 2005)، ومن المهم أن نذكر أن تلك الاحتجاجات تختلف عن سياسات الرقابة التقليدية التي كانت تمارسها محطات التلفزيون الرئيسية، حيث كانت هذه الحملات الشعبية الحديثة فعالة في أنها أدت إلى إلغاء المحتوى المستهدف علي الشاشات العربية، وعلي آية حال أدت الحملات المضادة إلى آثار مغايرة حيث أصبحت حملة ستار أكاديمي إعلاناً جيداً لهذا البرنامج التلفزيوني مما دفع جماهير جديدة لمشاهدة هذا البرنامج، ولكي نفهم الآلية السابقة يفسر خليل (2006) الذي عمل مخرجاً ومنتجاً تنفيذياً ومستشاراً للعديد من القنوات الفضائية العربية الاعتبارات التي يراعيها منتجو برامج الواقع العرب عندما يكيّفوا البرامج الدولية حسب ذوق الجماهير العربية.

"تبقى الحاجة إلى احترام القيم الإسلامية وخصوصاً في السعودية بسبب التأثير القوي للمعلنين والمشاهدين الحساسين والمحافظين المقيمين في منطقة الخليج إذ يعكف المبدعون وخبراء الإعلان الذين يعملون في تلك البرامج في العالم العربي علي تفسير وإعادة كتابة القواعد الخاصة بما يمكن وما لا يمكن إذاعته، وإن ورطة الكيفية التي بها يلتزم أو لا يلتزم المنتجون المبدعون بإخلاص بالأشكال الأصلية توحى بأن العناصر الاجتماعية والثقافية وخصوصاً اللبنانية والإسلامية - تعتبر في قلب تكييف الأصل حسب طبيعة العالم العربي أو ما يطلق عليه التعريب، إذ إن تعريب برنامج دولي يتضمن الالتزام باللبننة كما يلزم بالأسلمة، ويشير استخدام لمصطلح "التعريب" إلى إعادة صياغة الشكل الغربي ليناسب الجمهور العربي، وتتضمن عملية اللبننة العاملين والمعالجة الجمالية والتحريرية للنص في حين تشير الأسلمة إلى القوانين العديدة التي يطبقها المنتجون في رواياتهم، وبعبارة أخرى، ليست اللبننة فكرة اختزالية بل تساعد في تفسير استخدام كلمات مثل الفرنسية nomine لإطلاقها علي المرشحين في "ستار أكاديمي"، وكذلك التصرفات واللغة الغربية في برنامج "الوادي"، وفي نفس الوقت تبرر الأسلمة وجود غرفة الصلاة في "الأخ الأكبر" وموضوع الدين المحظور في "ستار

أكاديمي" ، وعند تعريب برنامج دولي يكون لدى المبرمجين ومسوقي الإعلانات اهتمام شديد بالموازنة بين البنية و الأسلمة ، وبهذه الطريقة يشجعون رغبة الجمهور العربي مع المحافظة "علي هامش إسلامي آمن" يضمن الدعم الإعلامي المستمر.

إجمالاً لما سبق ، شهدت المنطقة العربية مثل أي منطقة أو بلد ينتمي إلي العالم الثالث -فيضاناً من المحتوى الإعلامي العربي - وخصوصاً الولايات المتحدة - علي المنطقة العربية التي لم تتمكن من اختراق السوق العالمية (من خلال الأفلام المصرية) كما فعلت مسلسلات أمريكا اللاتينية أو أفلام بوليوود الهندية ورداً علي ذلك فرضت الحكومات العربية مجموعة من القواعد للحد من هذا الفيضان الذي يعتبر خطراً علي القيم التقليدية ، وعلي العكس من معظم دول العالم الثالث التي لم تصدر الأخبار عالمياً تمكنت بعض القنوات العربية مثل "الجزيرة" من تصدير الأخبار والصور إلي بقية العالم.

آثار الإعلام

باستثناء بعض الأبحاث عن الإنترنت ، هناك ندرة في الدراسات التي تتعلق بتأثير الإعلام العالمي ، خصوصاً القنوات الفضائية ، علي الجماهير العربية علي الرغم من المناقشات الساخنة حول تأثير العولمة في المجال الإعلامي وتكنولوجيا المعلومات علي الشباب العربي ، وبينما يمكن للإعلام أن يجعل العالم شبه قرية كونية إلا أن بعض الباحثين العرب لا يزالون يتعاملون بحذر لأنهم يحاولون قياس إمكانية هذا في أن يؤدي إلي استعمار ثقافي أو إلي عالم متعدد الثقافات يتميز بالتفاهم والتسامح حيث يعتبر الاستعمار الثقافي ثورة المعلومات بأنها عملية تخضع لهيمنة الغرب نتيجة لتدفق المنتج الثقافي الغربي ، وهكذا ، فإن اللغات المحلية والثقافات والمعتقدات الدينية والقيم تتعرض لتهديد الاحتكار المتزايد والتكتل من قبل الإعلام الدولي وتجانس أدواته ، ويرى كثير من المراقبين العرب أن القنوات الفضائية لا تمثل تهديداً للثقافة العربية في حين أن الإنترنت قد تمثل تهديداً. ويرى أمين (2002) علي سبيل المثال أن الوصول الحر إلي الإنترنت أو أي من وسائل الإعلام الذي يتخطى الدول قد يمثل تهديداً للثقافة والقيم والتقاليد العربية.

يعتقد آخرون علي أية حال ، أن يستمر هذا الوضع وإذا لم يتقن العرب التكنولوجيا الحديثة ويصبحوا مشاركين كاملين و ليس مجرد مستهلكين فإنه من المحتمل أن يُتركوا علي جانب الطريق (غريب 2000) ، ويرى نجيب (2000) علي سبيل المثال ، أن الإعلام التقليدي والفضائي قد "يوفر للعرب فرصة لنشر ثقافتهم وتقاليدهم في جميع أنحاء العالم" ، فالتكنولوجيا الحديثة ضرورية للتجارة وتنافسيتها في الأسواق العالمية ولنشر الأفكار السياسية والاجتماعية ، ونتيجة لذلك ، فقد تغير التكنولوجيا من عملية اتخاذ القرار في المنطقة وذلك بإضعاف النظام الهرمي وتقليل سلطة الدولة وإعادة توزيع السلطة من أعلى إلى أسفل (غريب 2000).

عند دراسة العولمة الإعلامية في العالم العربي ، ركز معظم الباحثين علي عالمية التكنولوجيا وتجاهلوا خصوصية التاريخ والثقافات والمجتمعات العربية ، وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن الطريقة التي يرتبط الأفراد من خلالها بالإعلام الجديد ، وعلي سبيل المثال ، لعبت المقاهي المحلية - تاريخياً - دوراً مهماً في استخدام الإعلام الجديد بدءاً من الراديو في الأربعينيات وصولاً إلي التلفزيون في الستينيات حتى القنوات الفضائية في التسعينيات ، والآن تنتشر مقاهي الإنترنت انتشاراً واسعاً ومن المهم بالنسبة للأبحاث المستقبلية إلا تحليل الوصول إلي مقاهي الإنترنت فحسب بل النسيج الاجتماعي الذي يجعل من تلك المقاهي موقعاً للاتصال الجماهيري حيث يلتقي العرب ويتعاملون بشكل جماعي مع المنتج الإعلامي.

يبين فندي (2000) أن هياكل ووسائل وعمليات الحداثة التي سرع الإعلام الدولي من وتيرتها عادة ما تمتص في السياق المحلي ، وقد تُغرس بعض أماط التكنولوجيا في المجتمع وقد تكون بلا جذور علي الأقل لدى بعض شرائح تلك المجتمعات ويعتقد فندي (2000) أن القضية الرئيسية في العالم العربي ليست في انتشار تكنولوجيا المعلومات ولكن في بعض المضامين الثقافية مثل الثقة ، وهكذا ، فقد فشل الإعلام العربي الذي يخضع لسيطرة الدولة في كسب ثقة الجماهير في حين أن الإعلام الذي يتخطى الحدود "كالجزيرة" مثلاً قد حاز علي تلك الثقة اثر تغطيتها لعملية "تعلب الصحراء" داخل العراق ، والمثال الآخر هو الأسلوب الذي يستخدم المستهلكون من خلاله الإنترنت كسوق يقومون فيه بشراء السلع وبيعها حيث لا يزال الشراء عبر

الإنترنت يمثل مشكلة في العالم العربي ليس بسبب قلة الوصول ولكن بسببه قلة الثقة في الإنترنت كسوق ، إذ إن الكشف عن معلومات حساسة مثل أرقام بطاقة الائتمان يبدو مجازفة لأنه بينما يحتاج استقبال الأخبار من القناة الفضائية إلي الثقة في تلك القناة بعينها إلا أن البيع والشراء عبر الإنترنت يتطلب الثقة في النظام بأكمله ولذلك ، لا يكفي أن نثق في الوسيلة أو الرسالة بل في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بأكمله (فندي 2000).

يمكن للمرء أن يحلل تأثير الإعلام عي المستهلكين العرب اعتماداً علي نظرية "الاستقبال" أو "المدخل النظري للمستهلك النشط" فعلى سبيل المثال يرى ليبنز وكاتز (1990) أن هذا المعنى لا يصدر من قبل المحتوى العالمي بل يبتكره المستهلكون أنفسهم طبقاً لتوجهاتهم الثقافية وتصوراتهم السياسية، ومثال آخر علي ذلك هو دراسة أبو لغد (1993) في وصف السلالات والتي تتناول تأثير ما تطلق عليه "تكنولوجيا الثقافة العامة" بين بدو الصحراء الغربية بمصر ، وعلى الرغم من أن هؤلاء البدو يمثلون جانباً هامشياً بالنسبة للثقافة العامة المصرية إلا أنهم لا يزالون يتأثرون بالتغيرات الثقافية والتكنولوجية العالمية ، وقد قامت أبو لغد بدراسة تأثير أجهزة التسجيل والراديو والتلفزيون علي حياة البدو حيث بينت أن استخدامها لا يؤثر علي الجو الاجتماعي بل علي العكس يجمع الناس سوياً لفترة طويلة من الزمن ، فهذا الاستخدام يقوي العلاقات الاجتماعية حيث يخلط بين الجنسين و يخفف الفوارق بين الأجيال بالمنزل في حين تجعل عروض الفيديو في المقاهي المحلية الشباب بعيداً عن المنزل وأكثر عرضة لما تعرضه وسائل الإعلام ، وترى أبو الغد أيضاً أن هذه التكنولوجيا لا تدمر ثقافات بعينها لأن الحقيقة هي أن الناس لا يبدو أنهم يقبلون علي التكنولوجيا بأنفسهم ويستخدمونها بشكل نشط لأغراضهم الذاتية ولكنهم يختارون يعدلون ويعيدون نشر ما يجدونه في طريقهم.

يرى التزمان (1998) أنه مع تعدد مصادر المعرفة المتاحة أمام الجماهير العربية ، يجب أن يكون العرب انتقائيين وأن يقيموا مصداقية مصادرهم ، ويعتقد ريناوي (2006) أن الأنماط التكنولوجية الجديدة للإعلام مثل القنوات الفضائية قد أدت إلي نوع جديد من الروح العربية أطلق عليها "أبناء العروبة" ويعتبر هذا النوع من القومية نتيجة

مباشرة للتعرض الفوري لهذه القنوات الدولية بين الجماهير العربية الذين يعيشون في أماكن مختلفة داخل العالم العربي وخارجه ، وأخيراً ، ترى عبد الله (2007) أن الوظيفة الهامة للإنترنت هي أنها تمكنت من الربط بين المسلمين في جميع أنحاء العالم وذلك بتيسير الاتصال و النقاش علي مستوى غير مسبوق وبطريقة تتغلب علي عقبات الزمن والحدود الجغرافية.

علاوة علي ذلك ، لدي الإعلام الذي يتخطى الدول إمكانية تقوية الروابط الثقافية بين الدول العربية الذين يمكنهم التركيز علي عمومياتهم الثقافية لكي يقربوا بين أوجه الاختلاف فيما بينهم (ريناوي 2006) ، وتعتبر المهرجانات الإقليمية والمعارض والمسابقات والتعاون في الإنتاج نوعاً من النتائج المرغوبة علي الجبهة الثقافية ، حيث أدت القنوات الفضائية في هذا الصدد إلي ما يمكن أن نطلق عليه الوعي العربي ، وفي الواقع لم يتم بحث عمق ومغزى هذا الوعي الإقليمي بشكل تجريبي ولكن الأدلة الواضحة تبين أن القنوات الفضائية تمكنت من توحيد الجمهور العربي علي الأقل علي السطح.

يلاحظ تنوع المنافذ الإعلامية الحالية في أفكارها وتخصصاته فهناك قنوات مخصصة للأخبار والموسيقى والأفلام والرياضة والمسلسلات والدين من بين العديد ، كما أن السباق في التخصص والتميز يعمل علي تجزئة الجماهير ، فعلي سبيل المثال تركز الجزيرة والعربية حصرياً علي الأخبار في حين تركز LBC و MBC علي البرامج الحوارية وبرامج المنوعات ، وتركز روتانا وميلودي علي الموسيقى ومقاطع الفيديو والأفلام ، هذا بالإضافة إلي العديد من القنوات الفضائية الرياضية والإسلامية ، هذه التجزئة جعلت من الصعب علي المحطات التلفزيونية أن تفهم السوق المستهدف بشكل كامل كما أن هذا الفهم أصبح أكثر صعوبة مع انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية المرتبطة بها التي تزيد من تجزئة الجمهور (كرايدي 2002) وقد أكدت هذه التجزئة علي أن هناك اهتماماً بكل شرائح الجمهور حيث العديد من البرامج التي تروق لكل الأذواق تقريباً ، وهذا مفيد في سوق كالسوق العربي حيث يتنوع السكان طبقاً للدين والعمر ومستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والمواقع الجغرافية والفروق القبلية.

الدولة العربية التي تشكل الأمة

كانت المنطقة العربية دوماً عرضة لمخاطر الإعلام العالمي بما فيها من بيئات تتشابه في انعدام الديمقراطية والديكتاتورية والانتماءات القبلية والوصول المحدود لمصادر المعرفة حيث ساعدت العولمة في إضعاف الدولة العربية حيث من أهم ملامح الإعلام وكذلك الإنترنت هي الحقيقة بأنهما تتعديان الحدود الجغرافية وحدود الزمن بين الدول العربية والعالم الخارجي فالبرامج التي تبث علي الفضائيات العربية - علي سبيل المثال أعطت العرب في كل أرجاء الوطن العربي وكذلك في المهجر الفرصة في استقبال أخبار وبرامج تحليلية أكثر مصداقية بالمقارنة بالمحتوى الإعلامي في الماضي ليس هذا فحسب بل - والأكثر أهمية - في رؤية الأحداث الجارية من منظور نقدي ، وهذا - بالطبع- يساعد في التقليل من مركزية الإعلام المحلي الذي يخضع لسيطرة الدولة ويضعف تأثير رقابة الدولة علي الإعلام.

بينما يرى المسعودي (1997) أن الإنترنت قد أحدثت تأثيرات إيجابية علي العالم العربي وخصوصاً علي الساحة السياسية إلا أن حمادة (2008) يرى أن القنوات الفضائية كانت محوريةً في تحديد الأجندات العامة التي تحد في النهاية من سيطرة الفضائية المحلية ، و هكذا فإن الحكومة المصرية توجه وتحجب و تحد من الاتصالات الفضائية المحلية ولكن عدم سيطرة الحكومة المصرية علي القنوات الفضائية العربية الأخرى التي تقدم أنواعاً مختلفة من البرامج السياسية ساعدت في تشكيل مجال عام مختلف ويعتقد غريب (2000) أن انتشار القنوات الفضائية والصحافة العربية والإنترنت يوفر منتدى للتعبير الحر الذي يتحدى القيود التقليدية للدولة علي هذه الحريات ، لقد ابتعدت الجماهير في العديد من الدول العربية عن الإعلام الحكومي لصالح الإعلام العربي الذي يتخطى الدول والذي أجبر بدوره الإعلام الحكومي علي أن يفكر في أساليب جديدة للظهور بصورة جديدة ليس فقط أمام الجمهور المحلي المستهدف ولكن أيضاً أمام الجماهير في مجتمعات المهجر .

لقد وفرت ثقافة الفضائيات دافعا لدى القنوات الأخرى بما فيها الإعلام المحلي المملوك للحكومة الذي استطاع الارتقاء بالحوار من خلال كسر المحظورات الاجتماعية ، حيث أظهر مسح أجري علي ملاك الأطباء الفضائية -علي سبيل المثال- أن هؤلاء الملاك

اشترى أجهزة الاستقبال للوصول إلى العالم الخارجي للتعرف على الثقافات الأخرى والوصول إلى الأخبار والمعلومات من مصادر خارجية وتعتبر القنوات الإخبارية المفضلة لديهم هي القنوات العربية الإخبارية المستقلة مثل MBC و"الجزيرة" بالإضافة إلى القنوات الأجنبية مثل CNN وBBC (يوسف 2001) ، ويرى ايكلمان (2003) أن ثورة المعلومات وخصوصا الجرعات اليومية للمعلومات التي لاتخضع للرقابة من محطات مثل "الجزيرة" والتغطية الدولية التي تقوم بها إل CNN - هذه الثورة تشكل الرأي العام العربي مما يجبر الحكومات على الاستجابة . ويرى لينتش (2003) أنه على العكس من المحطات القديمة التي كانت تركز على هز البطن (الرقص الشرقي) والمسلسلات الاجتماعية فإن "الجزيرة" تفضل السياسة وتضم برامجها الحوارية ممثلين من كل ربوع المنطقة حيث تقدم حوارات حادة تصدم الجماهير التي لم تعتد على هذا المحتوى الجدلي الذي أثار غضب كل الحكومات العربية بسبب نغمته الناقدة والساخرة في بعض الأحيان ويعتقد التزمان (1998) أيضا أن تعدد مصادر المعرفة المتاحة للجماهير العربية قد جعلهم انتقائيين وقادرين على تقييم مصداقية كل منفذ إعلامي .

بينما تمارس الأنظمة العربية مستويات مختلفة من السيطرة على محطات التلفزيون الفضائية لديها ، إلا أن هذه الأنظمة تتساهل بشكل ملحوظ مع هذه المحطات عندما تنتقد أنظمة معادية أو عربية أخرى ، وفي الواقع، تستخدم الأنظمة العربية المعارضة لبعض القنوات الفضائية لأغراض الدعاية أو كمنبر للمنشقين والنقاد ومعارضى الحكومات المعادية ، ونتيجة لذلك زاد البث الذي يتجاوز الحدود من الشقاق بين الحكومات العربية ، حيث تبقى "الجزيرة" دائما مصدر اعتراض وتوتر بين العديد من الحكومات العربية وحكام قطر ، ففي سبتمبر 2002 توترت العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وبين قطر بسبب برنامج في قناة الجزيرة ولذلك لم تكن مفاجأة عندما أصدر مجلس وزراء الإعلام العرب - باستثناء قطر ولبنان في عام 2008 - وثيقة تتضمن مبادئ منظمة للبث الفضائي للإذاعة والتلفزيون والتي تفصح عن النية في تقييد حرية المحطات الإذاعية التي تبدي عداءاً للأنظمة العربية ، وطبقا للوثيقة ، يتحتم على التلفزيونات العربية احترام السيادة الوطنية ولكل دولة

الحق في فرض القوانين واللوائح التي ترى أنها مناسبة لها، وأخيراً، يمكن القول إن المنافسة بين "الجزيرة" و"العربية" ليست مجرد منافسة بين قناتين إخباريتين بل تمثل منافسة بين رؤيتين ودولتين (قطر والمملكة العربية السعودية) ويبدو أن الحكام الجدد قد ورثوا التقليد القبلي الذي يجد فيه الشاعر شيخ القبيلة ويحط من قدر المنافس، فاليوم تعمل القنوات التي يملكها حكام الخليج أو رجال الأعمال عمل الشاعر الحديث و التليفزيون هو منصتها(خليل2006) .

يعتقد أمين(2004) أن الخدمات الإذاعية التي تتخطى الحدود كانت مسئولة عن تكوين رأي عام عربي قوي كان واضحاً بشكل خاص عندما تظاهر ملايين البشر في شوارع المدن العربية تأييداً للانتفاضة الفلسطينية، وهكذا يعتبر الإعلام القومي منتدى للحوار العام الحر الذي يمكنه وضع أجندة للحوار بشأن قضايا وطنية أو دولية تتدرج من التوجه الديمقراطي السياسي إلى الحرية الفكرية إلى السلام في المنطقة العربية، ويعتقد حمادة (2008) أن المجال شبه العام الذي خلقه انفجار الإعلام العربي العالمي قد جعل من الممكن للجماهير العربية أن تدخل في نقاش سياسي مختلف تماماً عن النوع الذي كان يقدم علي التليفزيون الخاضع لسيطرة الحكومة، وهكذا توقع المسعودي (1997)، أن التدفق الحر للمعلومات الذي يعززه الوصول الحر إلى الإنترنت سوف يجبر بالقطع القادة العرب علي أن يكونوا أكثر انفتاحاً وأن يسمحوا بمزيد من حرية التعبير في بلادهم ويبين أن هذا التدفق الحر للمعلومات سوف يؤثر بالقطع علي الرأي العام وسوف يكون له في النهاية تأثير على صنع القرار، ويتفق غريب (2000) (بأن خلق وحدة ثقافية عربية كبرى وإمكانية الوصول إلى مصادر ذات مصداقية أكبر للأخبار والتعرف علي التقاليد الثقافية العربية الأخرى - كل ذلك قد يساعد في خلق أجندة عربية عامة وقد يؤدي إلى مواطنين أكثر نشاطاً واهتماماً، تلقوا تعليماً أفضل ومشغلون بعملية صنع القرار، يشير عبد الرؤوف (1998) إلى قدرة الإنترنت علي تعبئة المجتمع المدني العربي وخلق جو أكثر ديمقراطية يكون للمواطنين العاديين فيه كلمة مسموعة في الحوار السياسي، هذه المصادر الإعلامية الجديدة توفر معلومات عن المنطقة والصراعات الحديثة وبالتالي تساعد في تشكيل الرأي العام العربي الذي

بات واضحاً في المظاهرات كتلك التي حدثت ضد ضرب أمريكا للعراق و أفغانستان أو العدوان الإسرائيلي علي لبنان وغزة.

علي آية حال ، إن تأثير تكنولوجيا الإعلام في تعزيز الديمقراطية وفتح المجال العام ليس عالمياً ، وعلي الرغم من أننا يمكن أن نقبل الفرضية التي يقول بها نويل كاستيل (2000) الذي يؤكد أن "الإعلام قد أصبح الفضاء الأساسي للسياسة" ، إلا أننا يجب أن نكون حذرين عندما نحلل فيما إذا كانت كل أنماط الإعلام وفي كل الأحوال والظروف لديها إمكانية إنشاء مجال عام نابض ، ويشار إلي أنه من السلامة أن نقر بأن طبيعة المجال العام تعتمد إلي حد كبير علي طبيعة النظام الطبيعي الذي توجد فيه (دالجرين، 1995) ، ويجب أن يأخذ تحليل المناخ السياسي المعاصر في الاعتبار مسألة التفاعل بين الإعلام والمرشحين السياسيين والقضايا والمواطنين ، فالمشاركة السياسية والمواطنة والإعلام لا يمكن الفصل بينهم (فرانكو 2005).

يدعي عايش (2002) علي سبيل المثال أن ظهور الإعلام التجاري و إعادة هيكلة النظم التي تعمل تحت إشراف الحكومات يؤدي بالتأكيد إلي التعددية والتنوع السياسي في المجتمعات العربية التي تسيطر عليها أنظمة سياسية مستبدة ويعتقد حمادة (2008) أيضاً أنه في الحالة المصرية حيث الأغلبية الساحقة فقيرة وأمّية وعاطلة عن العمل وتعاني من نقص الموارد والقيود العامة - يلاحظ أن المواطنين لا يشعرون بدافعية للانغماس في الأمر العام ، إذ إن دور تكنولوجيا الاتصالات الجديدة - وخصوصاً الإنترنت - محدود في تطور المجال العام ، وهذا هو الحال أيضاً في دول عربية أخرى كثيرة ، كما يعتقد حمادة (2008) أيضاً أنه بالرغم من حقيقة أن التلفزيون الفضائي قد أدى إلي "مجال عام شبه ليبرالي" في مصر ، فليس هناك في الواقع أي تحسن ملموس في سمة الديمقراطية لمؤسسات السياسة والحياة السياسة هناك ، وهذا مرده بالأساس إلي الحقيقة بأن التحول الديمقراطي يعتمد علي إصلاح سياسي شامل يعلي من قدر حكم القانون والانتخابات الحرة والإعلام المستقل والفصل الحقيقي بين سلطات الدولة - خصوصاً السلطات التنفيذية و التشريعية - واستقلال السلطة القضائية ، ومجتمع مدني قوى ، ورأي عام ، وإلغاء قانون الطوارئ وسيادة مبادئ الحكم الرشيد ، حيث إن صفات الشفافية والمسئولية والمحاسبة واللامركزية كلها أمور

ضرورة للتغيير الحقيقي ، وطبقاً ليننتش (2006) لا يمكن للمجالات العامة العربية الوطنية أن تتطور بشكل حقيقي لأنها تحت رحمة سياسة الجزيرة والعصا التي تمارسها النخبة الحاكمة للدول المستبدة ، ولا يمكن فهم الجو العام الذي بدأ يظهر في الأنظمة المستبدة علي أنه مساحة للتفاوض بين الدولة والمجتمع الدولي حتى ولو كان السبب فقط في أن الممثلين غير الحكوميين يجب أن تكون لديهم القدرة علي أن يعبروا عن حجتهم بحرية وعلى الملأ لكي يكسروا الاحتكار السياسي المتشعب للحكومات المستبدة ، ويؤكد ليننتش أن علي الفرد أن يضع في اعتباره الحوار الفعلي العام لكي يحصل علي صورة دقيقة للإمكانيات السياسية للمجتمع المدني والمجال العام العربيين ، وفيما يتعلق بتأثيره السياسي فإن آثار هذا المجال العام (الذي لا يزال في مهده) قد تكون محدودة جداً ، ونتيجة لذلك ، علينا أن نفرق بين المجال العام في البلاد المستبدة وذلك في الديمقراطيات الليبرالية ، ففي السياق المستبد لا يعتبر المجال العام مساحة مفتوحة للمنافسة كما يحدث لدى الليبراليين ، حيث من يقوم بتشكيل المجال العام ، ويغير قواعد اللعبة هو الدولة التي تتدخل في كل الأمور في أي وقت.

وأكثر من ذلك ، يرى كرم (2007) أن الرؤية العالمية التي يقدمها الإعلام الفضائي رؤية أحادية الأبعاد ، ف قنوات مثل "الجزيرة" تركز علي السياسة الدولية وتتجاهل القضايا المحلية والوطنية التي لها تأثير مباشر علي حياة المشاهدين كالبطالة والفقر و الرعاية الصحية ، ونادراً ما تشجع هذه البرامج علي السلوك الديمقراطي ولكنها تملأ رؤوس المشاهدين بالكوارث التي تلهب الأحاسيس وذلك للتقليل من معاناتهم الذاتية ، ويكشف ميدان عمل كرم أن الشباب العربي يتجه إلي التلفزيون ليس طلباً للتوجيه السياسي ، ولكن هرباً من مشكلات الحياة وأخيراً ، يرى البعض أن معظم القنوات الفضائية العربية مملوكة للدول وبعيدة عن تقوية المجال العام ، وفي نفس الوقت يلاحظ أن القنوات الخاصة يملكها رجال أعمال أثرياء همهم الأكبر في زيادة الربحية من الإعلانات كما أن الميل إلي زيادة الربحية يحدد السياسة بالإضافة إلي محتوى برامج القنوات الخاصة الذي هو في أغلبه تسلية غير إعلامية وغير جدلية ورخيصة (فخر الدين 2000).

وأخيراً ، إن أحد أهم آثار الإعلام العربي الذي يتخطى الحدود هو أنه يمنح العرب الفرصة للتعرف علي بعضهم البعض وأن يعلموا المزيد عن تقاليد بعضهم البعض وموسيقاهم وحتى لهجاتهم بالإضافة إلي تعرفهم في آن واحد علي المشكلات المشتركة التي تواجه العرب كجماعة وليس هناك من شك في أن الإعلام الجديد قد فرض إحساساً بالوحدة الثقافية بين العرب وفي هذا اعتراف بتنوعهم مما يعكس رأياً عاماً قوياً بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك ويتغلب علي بعض الاتجاهات الوطنية الضيقة ومن ثم يرقى بالهوية العربية (الترمان 1998) ، ويعتقد ريناوي (2006) أن أحد الآثار غير المباشرة للتعامل المكثف مع الإعلام العربي الذي يتخطى الحدود هو ظهور مجتمع عربي خيالي ذي مصالح متقاربة وإحساس بالانتماء الإقليمي ، وطبقاً لريناوي ، كان تطور الإعلام في العالم العربي منذ التسعينيات وسيلة للتفاعل بين القوى المحلية والعالمية في القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية الأمر الذي أدى إلي ما يطلق عليه "أبناء العروبة" أو قومية يشترك فيها العرب داخل العالم العربي وكذلك في المهجر.

دور جماعات المهجر

إن العلاقة بين جماعات المهجر والإعلام العالمي علاقة جدلية فمن ناحية ظهر الإعلام العربي الذي يتجاوز الحدود لأول مرة علي يد تلك الجماعات في أوروبا حيث أطلقت أول قنوات فضائية وطبعت أول صحف عربية كما أن هذه المشروعات أديرت علي يد عرب المهجر ، وكانت جماعات المهاجرين العرب أول المستفيدين من هذا النوع من الإعلام (ريناوي 2010 ، عبد الله 2007 ، ميلاوي 2006) ، ولقد حقق التلفزيون الفضائي العربي بعداً عالمياً متمركزاً في عواصم الغرب - وذلك بسبب إتباعه أنماط الهجرة لدي العرب ، فقد سمحت تلك الوسائل الإعلامية بإعادة دمج المهاجرين العرب في المجتمع والدين والشئون العربية (ميلاوي 2006) ، ويشدد ريناوي (2010) علي الدور الحيوي للقنوات الفضائية العربية بين عرب المهجر حيث تولد المشاهدة اليومية لتلك الوسائل الإعلامية التي تشرق من بلادهم الأم لديهم إحساساً بالانتماء لبلادهم ، ولقد كان المهاجرون العرب ومعظمهم يعيشون في أمريكا وأوروبا - أول من جاؤا باهتماماتهم ومحتواهم الثقافي والسياسي والإسلامي إلي الواقع الافتراضي وساعدوا

علي التعريف به ، كما طوعوا الإعلام الجديد لكي يعبر عن تقاليدهم الثقافية الخاصة واستخدموه لإظهار ارتباطهم بالثقافة والمجتمع العربيين (عبد الله 2007) ، حيث إن التواصل بالبريد الإلكتروني باستخدام اللغة العربية ، وحلقات النقاش ، والدرشة سواء من خلال النص أو التلفزيون) - يوفر اتصالاً قيماً بالبلد الأم ، وقد أنشأ عرب المهجر قوائم بريدية وجماعات أخبار ومواقع علي الإنترنت بشأن موضوعات تتدرج من الموسيقى العربية إلي البحث عن زوجات إلي إيجاد سلع "حلال" وأقرب مسجد أو كنيسة (غريب 2000) ، ولقد أصبحت الإنترنت ذات أهمية دينية مباشرة جداً بالنسبة للمسلمين الذين يعيشون في الدول الغربية (عبد الله 2007) ، و يحاول عرب المهجر المسلمون الذين يشكلون أقلية صغيرة في الغرب - أن يتصلوا عبر الإنترنت بأناس يشاركونهم نفس الخلفية اللغوية والثقافية ، ويعتبر الإعلام الذي يتجاوز الحدود ذا قيمة كأداة للحوار بالنسبة لعرب المهجر المسلمين لأنه من الأسر أن يكون هناك تواصل وجهاً لوجه مع عالم إسلامي - شيخ أو إمام في الدول الإسلامية منه في الدول الغربية ، ولذلك ، يقدم الإعلام الفضائي بديلاً مدهشاً حيث يسمح للناس بأن يسألوا أسئلتهم ليس بالضرورة للإمام الذي يتصادف وجوده في المسجد ولكن لمجموعة من العلماء والمسلمين علي المواقع والقنوات الفضائية الإسلامية المتعددة. جماعات المهجر هذه هي أيضاً المنتجة للمحتوى الإعلامي ، فعلى سبيل المثال ، أنشئت وأديرت الصحف العربية في لندن علي يد صحفيي المهجر العرب الذين تدرّبوا علي التقاليد الصحفية الغربية وفي المنافذ الإعلامية الغربية مثل BBC ، ويساعد هؤلاء الصحفيون علي نقل هذه الممارسات الصحفية إلي المنافذ الإعلامية العربية (ميلور 2011) وتعتبر "الجزيرة" مثلاً واضحاً للقناة الإخبارية التي نشأت علي أكتاف صحفيين سابقين في ال BBC فصلوا من الخدمة عقب إغلاق شركة تلفزيون BBC العربي إثر خلاف مع الشريك السعودي في ذلك الوقت وهو تلفزيون ORBIT ، وتعتبر جماعات المهجر أيضاً متابعين نشطين للتلفزيون العربي حيث يشاركون بنشاط في البرامج التي تعتمد علي التلفزيون أو الإنترنت كمدونين معتادين علي مزيد من الحرية في البلاد التي تستضيفهم.

خاتمة

لقد تأثر الإعلام العربي تأثراً هائلاً بالعولمة في المشهد الإعلامي كما نرى علي سبيل المثال في إمكانية الوصول إلي تكنولوجيا الاتصال والخصخصة الاقتصادية واستخدام عائدات البترول العربي في الاستثمار الإعلامي والليبرالية السياسية النسبية ، فقد أثرت التطورات الحالية في صناعة الإعلام العربي في أركان الإنتاج والاستقبال الإعلامي كما نشرت إحساساً بالقومية العربية.

تبدو الصورة الإعلامية العربية في بداية الألفية الثالثة أكثر تعقيداً مما سبق حيث يتواجد الإعلام الدولي مع الإعلام المحلي ويتنافسان علي الجماهير الناطقة باللغة العربية في جميع أنحاء العالم، وقد أصبح الإنتاج المحلي تجارياً أكثر فأكثر كما أصبح أكثر إبهاراً ووضوحاً ، كما أن أشكال البرامج الجديدة ، والمنتجات الإعلامية التي تعبر عن الأصول ، والأطر البديلة للأخبار والتسلية - كل ذلك آخذ في التطور ، وبينما تزداد الضغوط لتحرير الحوار العام تزداد كذلك الاتجاهات الإسلامية الجديدة وبالتالي تخلق أرضية معقدة حيث تستخدم التكنولوجيا للتحرير والتقييد وللتوحيد وللتنجزة لتجديد التراث الثقافي والمحافظة عليه.

إن التحليل العلمي لمشهد الإعلام العربي الحالي قد أفضى إلي رؤى متناقضة : حيث هناك مجتمع عربي متعدد الثقافات أمكنه التعايش مع تنوعه والذي يمكن أن يندمج تماماً مع الثقافة العالمية يوجد جنباً إلي جنب مع مجتمع تتهدده هيمنة وسيطرة الثقافة الأمريكية الغربية والذي قد تضع هويته في هذه الفوضى الثقافية (ماكنير 2006) ، إنه أيضاً مجتمع توحد بفعل هوية عربية تم إحيائها ولكن منقسمة بفعل اتجاهات شعبية في جميع أرجاء المنطقة ، والأمر الواضح هو أن هذه التناقضات - خصوصاً فيما يتعلق بالهوية والثقافة هي محور المداولات في الحقب المقبلة.

خاتمة الكتاب

في عام 1970 أنشأت الدول العربية منظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم (الييسكو) بهدف إقامة سوق ثقافية عربية مشتركة من خلال أمور معينة مثل المعارض العربية والتأكيد علي أن صناعة الإعلام تؤدي دورها في الحفاظ علي التراث الثقافي العربي وتحقيق الوحدة (الييسكو 2008) ، وبعد ذلك بحقبتين أطلقت اليونسكو "الخطّة العربية" اعترافاً بدور الصناعة الإعلامية والثقافية العربية في تطوير المنطقة ، وكانت الخطّة وسيلة للارتقاء بالثقافة العربية وجعلها أقل اعتماداً علي الإنتاج الثقافي للدول الصناعية (يونسدوك 1990) وعموماً ، لم تحقق الخطّة العربية أهدافها الرئيسية بعد في تقوية صناعة الإعلام العربي ذات الإسهام المتواضع في إجمالي الناتج المحلي الوطني ، ففي مصر مثلاً لا تسهم صناعة الإعلام (شاملة الموسيقى ونشر الكتب والأفلام) بأكثر من 0.5% من إجمالي الناتج الوطني السنوي ، كما تعاني هذه الصناعة من الدعم الحكومي الضعيف غير الفعال (غنيم 2005) ، وفي البلاد العربية الأخرى تعاني صناعة الإعلام من ظروف مماثلة خصوصاً في عصر سيطرة اقتصاديات السوق التي تحارب أي دعم من قبل الدولة ، هذا العصر الذي يتميز بكم غير مسبوق من المحتوى الإعلامي الذي ينتج عبر الإنترنت وخارجها و الذي يشكل تحدياً هائلاً لرقابة الدولة وتدخلها ، ويعتبر الطلب المتزايد علي المنتجات الثقافية بسبب النسبة المتزايدة من الشباب وعوامل أخرى مصحوبة بنقص العمالة الماهرة - يعتبر هذا تحدياً آخر يواجه صناعة الإعلام العربي .

لقد استعرضت الفصول السابقة بعضاً من هذه التحديات وناقشت تأثير صناعة الإعلام المختارة عي المجال العربي العام ، وتهدف هذه الخاتمة إلي عرض نظرة استباقية إلي مستقبل هذه الصناعات الإعلامية والدور المتوقع أن تلعبه في المستقبل.

بداية ، علي صناعة النشر أن تتعامل مع قضية ملحة وهي حقوق الطبع والقرصنة ، إذ أنها أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه الناشرين العرب وتعوق هذه المشكلة أيضاً الناشرين الدوليين عن الوصول إلي السوق العربية لأنهم يخافون من عواقب القرصنة في منطقة يمكن للناشرين أن يبيعوا الكتب ويشتروها بدون دفع مقابل حقوق الطبع (التجارة العربية 2009) والنتيجة هي أن صناعة الإعلام تعمل في سوق لا ضابط له

وذي إمكانيات هائلة إذ أنها سوق تخدم ما يزيد علي 340 مليون نسمة يعيشون داخل المنطقة بالإضافة إلي عدد متزايد من السكان في المهجر في الولايات المتحدة وأوروبا حيث يعيش حالياً 12 مليون شخص ناطق باللغة العربية ، وهناك تحدي آخر علي صناعة النشر العربية عليها أن تواجهه في المستقبل وهو قضية التوزيع ، حيث لا يوجد في الوقت الراهن تقريباً آية شركات توزيع ويعتمد معظم الناشرين علي معارض الكتب لبيع كتبهم ، كما أن المشكلات التي واجهت تطور الطباعة في العالم العربي في القرن الماضي مشكلات معقدة تتدرج من مشكلات فنية إلي ثقافية إلي سياسية ، ولقد سهل التقدم المطرد في الاتصالات وخصوصاً تطور الكمبيوتر - من إمكانية التغلب علي المشكلات الفنية في الطباعة العربية ، حيث أمكن التغلب علي العقبات القديمة التي وضعها الأصوليون الدينيون أمام العملية الفعلية طباعة العربية ولكن ما لبثت تلك العقبات أن ظهرت حديثاً علي شكل رقابة مفروضة علي المادة المطبوعة التي قد تحيد عن القيم الدينية الصحيحة. أما العقبة الرئيسية التي يبدو أنه لا يمكن تجاوزها هي الرقابة السياسية والتي تعتبر ببساطة نتاج الأنظمة السياسية الضعيفة للحكم في العالم العربي ، وباختصار ، وفر التقدم في التكنولوجيا الذي صاحبه انتشار استخدام الإنترنت بين الشباب العربي إمكانية جديدة أمام الناشرين العرب ، ومع ذلك تبقى بعض التحديات مثل الافتقار إلي استراتيجيات استخدام هذه التكنولوجيا والسوق الضعيف والافتقار إلي عمالة ماهرة قادرة علي دراسة هذا السوق غير المنضبط ووضع استراتيجيات له.

في الواقع ستستمر تكنولوجيا الإنترنت في لعب دور حيوي في تشكيل المجال العربي العام وربط العرب في جميع أرجاء العالم في جماعة واحدة عبر الإنترنت التي تتحدى تدخل ولوائح الدولة الحالية ، فعلى سبيل المثال ، بدأ مشروع جديد تحت اسم "المبادرة من أجل إنترنت عربية مفتوحة" علي يد مجموعة تسمى "الشبكة العربية للمعلومات عن حقوق الإنسان" التي تنادي باستخدام الإنترنت بدون رقابة ، ومثال آخر هو العدد المتزايد من المدونين العرب المقيمين داخل المنطقة العربية وخارجها مثل مجموعة "نشاط القاهرة" التي تعتبر مدوناتها شكلاً جديداً من المعارضة والتعبئة (فهيم 2009).

لا شك في أن البث التلفزيوني في العالم العربي قد قطع شوطاً طويلاً علي طريق التقدم وسوف يواصل تحقيق المزيد من التقدم في السنوات القادمة ، ومن الناحية الأخرى ، فإن هذا الزخم التلفزيوني بمساعدة الأقمار الصناعية وإمكانات الفيديو علي الإنترنت - سوف يتميز بمنافسة تلفزيونية عالمية واتجاهات تقارب إعلامية متسارعة ، ولقد رسم أحدث تقرير للمشاهد الإعلامي العربي صورة بائسة للبث التلفزيوني في سياق الأزمة المالية الدولية الحالية حيث المزيد من القنوات التي تنهي أعمالها وأخرى تحد من عملياتها ، ولكن تطور التلفزيون ليس وظيفة الاقتصاد فقط بل وظيفة السياسة أيضاً ، وسوف تظل الإذاعات الحكومية تعمل كناطق رسمي لسياسات حكوماتها ما لم تجر إصلاحات ديمقراطية ذات مغزى علي وسائل الإعلام العربية ، ومن الناحية الأخرى سوف تظل الإذاعات الخاصة تعكس اتجاهات نحو المشروعات التجارية أكثر من التعددية السياسية في سياق إصلاحات ديمقراطية راکدة في المنطقة ، وهذا يبين أن التلفزيون - بغض النظر عن انتماءاته المؤسسية سوف يظل أسيراً للمحظورات السياسية والقانونية وسوف يظل أيضاً موضوعاً للحوار العام عندما يتعلق الأمر بالهوية الثقافية حيث وجود المزيد من المحطات التلفزيونية التي تقدم برامج ذات أسلوب غربي قليلة القيمة بالنسبة للثقافات الأصلية و النظم الاجتماعية علي الرغم من هيمنة القنوات الفضائية علي البيئة الإذاعية في المنطقة إلا أن الراديو لا يزال يحافظ علي وجوده بالمنطقة ، كما أن نشر خدمات إذاعة ال FM قد أعطى دفعة قوية لتطوير تلك الوسيلة ودورها في السياسة الوطنية والتنمية الاجتماعية كما كان إنشاء خدمات إذاعية ومنافذ بث تعتمد علي الإنترنت أيضاً أمراً حيوياً حيث جعل في الإمكان استخدام الراديو بشكل أكبر لدى المزيد من المستمعين علي المستوى الوطني والإقليمي ، وعلى المدى البعيد ، سوف يعتمد مستقبل البث الإذاعي دائماً في المنطقة علي الاقتصاد والسياسة ، وكلما عملت المحطات الإذاعية في جو حر وتشاركي زادت فرصتها في جذب المزيد من المستمعين خصوصاً بين الأجيال الشابة ، وكذلك تستمد محطات الإذاعة استمراريته من انشغالها بالأمور العامة من خلال إقامة ندوات محل اهتمام المجتمع ، وبالنسبة للاقتصاد ، يمكن للمحطات الإذاعية البقاء فقط من خلال ضمان تمويل دائم لعملياتها ، ولسبب ما ، يبدو المعلنون

مترددین بعض الشيء عندما يتعلق الأمر بمراقبة برامج الإذاعة المحلية لأنهم لا يزالون يؤمنون بأن إرسال الراديو عليه أن يتخذ طريقاً معيناً قبل مناقشة موضوع التمويل ، والمشكلة هنا هي أن المزيد من المعلنين يحركهم ميل ضد الراديو لأنهم يعتقدون أن عصر الراديو قد وصل إلى نهايته فالقضية معقدة بفعل الافتقار إلى الأبحاث التي تجري علي محتوى الإذاعة وحجم المتابعة ، مما يجعل المناقشات تتحدد من قبل تصورات شخصية أكثر من تحقيقات منظمة.

لقد خلق انتشار القنوات الفضائية تحدياً جديداً أمام السينما العربية وسوف يستمر في إحداث تأثير علي ربحية هذه الصناعة ، وسوف يوفر الإنتاج المشترك (خصوصاً مع الشركاء الغربيين) بديلاً أمام جيل المستقبل من السينمائيين العرب والذي قد يغير بدوره اللوائح والرقابة والمحتوى الذي يميز هذه الصناعة ، كما أن العدد المتزايد من الأفلام الخليجية سوف يستمر في أن يكون عاملاً محورياً يشكل مستقبل الفيلم العربي.

لقد استضاف المهرجان السينمائي الخليجي السنوي الأخير في عام 2009 حوالي 75 فيلماً من دول مجلس التعاون الخليجي غالبيتها من الإمارات والمملكة العربية السعودية ومعظمها أفلام وثائقية وأفلام قصيرة، ولا تزال أهداف "الخطة العربية لعام 1990" ذات أهمية بالنسبة للمشهد الإعلامي الحالي في العالم العربي ، حيث إن قضايا مثل الاعتماد علي الإنتاج الثقافي الغربي (خصوصاً الأمريكي) والافتقار إلى العمالة الماهرة والافتقار إلى استراتيجيات ولوائح إعلامية متجانسة عبر المنطقة تعتبر قضايا ملحة لصناعة الإعلام العربي ، فالتحدي المستقبلي الصارخ هو صياغة استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية للاتصالات تتعامل مع هذا السوق الريح الذي يضم ملايين من الجماهير الناطقة باللغة العربية داخل وخارج الوطن العربي.

Arab Media



هذا الكتاب

يبدأ الكتاب بعرض للمشهد الإعلامي العربي الحديث و خصوصاً التغير في دور الإعلام من أداة لتعبئة الشعب إلى أداة للربح التجاري و المعنوي ، و يستعرض الفصل الأول بعضاً من التغيرات الملحة في المنطقة و التي كان لها تأثير علي المشهد الإعلامي، أما الفصول التالية فتتناول تأثير هذه التغيرات إحدى الصناعات الإعلامية المختارة.

يتناول الفصل الثاني صناعة الطباعة و النشر و التطور التاريخي لهذه الصناعة في المنطقة . يتناول الفصل الثالث الصحافة و يبدأ أيضاً باستعراض تاريخي لتطور الصحافة في المنطقة العربية. يستعرض الفصل الرابع صناعة البث الإذاعي ، مع ابداء اهتمام خاص بالتطورات الأخيرة منذ التسعينيات و يستعرض الفصل الخامس صناعة التليفزيون كما يستعرض التطورات الحديثة والقنوات الفضائية التي يمتلكها القطاع الخاص.

يركز الفصل السادس علي السينما حيث يولي اهتماماً كبيراً للفيلم المصري باعتباره رائداً في المنطقة و يناقش هذا الفصل الدور المتغير للسينما كصناعة .

ويستعرض الفصل السابع انتشار الإنترنت واستخدامها في المنطقة العربية ودور الانترنت في المجال العربي العام .

ويلخص الفصل الثامن الاتجاهات الحديثة في صناعات الاعلام العربية مما يساعد على تعزيز الشعور بالهوية العربية القومية بين الجماهير العربية داخل العالم العربي وخارجه . يختتم هذا الكتاب بملاحظات مقتضبة عن مشهد صناعات الإعلام العربي وخصوصاً الطباعة والصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما والإنترنت ودورهم المتوقع في القرن الحادي والعشرين .

والله ولي التوفيق ، ،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

دار الفجر للنشر والتوزيع

ف: 2 02 26246265

ت: 2 02 26246252

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

I.S.B.N

978-977-358-256-7

daralfajr@yahoo.com

www.daralfajr.com